قاضیر

T. C.
MİLLÎ E... BAKANLIĞI
RAGIP P... ...LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
717/1-2

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عنه

RAĞIP P.
Ka. N.
853

٨٦٤

١٨٥٦

الهداية امر من الله . وكل شيء موجود يرجع اليه . وله الحمد على ما انعم من سوابق النعم
ولواحقها . والمنة لما اسبغ من حقائق الحكم ودقائقها . والصلوة على جميع الانبياء والاولياء
خصوصا على نبينا محمد وحيات العالم وخاتم نقش ازل وابد وعلى آله الطيبين
واصحابه الكاملين . وبعد فيقول الملتجئ الى لطف الله الابدي حسين بن معين الدين الميبدي
اصلح الله حاله . ونور باله . لما رأيت الكمال يعين الامكان وهو موضوع الانسان . بالنسبة
الى العلوم الحقيقية . والانتهاء الى اقسام الحكمة . ازهد بها بصير الناظرين عن فضائل بهجتها
بصيرا . ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا . فشرعت في ساق الجد لتحصيلها . وبالغ
في اجالة وتحصيلها . أخذ الهدى في جميع ... العلماء . ودهم عن غيره من الحكماء . ألا انه
جعل الله وخلد فعاله . ورصف في ابواب التحصيل ... كتابا ارتاح الكبرى . ثم انه
الناظرين فيها بصيرة وهي الهداية للمحقق الكامل . والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن
عمر الابهري قدس سره . فاقتبست بعض الغرر ودرر الملتقطين من ... بن
اجعل لها ... في الاتمام المتعلقة بها شرحا . واجعل ما بينت ... منها مقصدا
وجوهنا . وقد كتبت معتذرا بتراكم العوائق وافواج همومها . وتلاطم العلائق
وامواج غمومها . فكثيرا ما الناس . وزاد وافيه الاقتباس . فرغبت على ان افيد
سبيل الرعاية امورها . والرجوع الى ليس الطريق ترشاد . والتماس ...
السداد . ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد . وبعفو عما عثر بلا قصدها

لا تفي بالجواد العناد . وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء . والانسان
لا يساوي السهو والنسيان . على انه لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب . وهذا
اول ما صنفته في عنفوان الشباب . ومن الله استعانة لفتح ابواب الهداية . وعليه
التوكل في البداية والنهاية . اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي
عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال
التي وجودها بقدرتنا واختيارنا او لا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدي الى
صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلاثة اقسام
اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص معين بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل
ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود
والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى
سياسة مدنية واما النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل
الى المادة كالاله وهو العلم الالهي ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة
وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود
الخارجي دون التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي واما علم باحوال ما يفتقر
اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي وجعل
بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول وما
يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر الامور العامة فسمى العلم باحوال
الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة اولى واختلفوا في ان المنطق من الحكمة
ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل جعله منها بل جعل
العمل ايضا منها ومن ترك الاعمال في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اولا
بحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها

[illegible]

بما ذكره وهو المشهور بينهم لم يعده منها لان موضوعه هو المعقولات الثانية من
حيث اعيان الموجودات الخارجية المأخوذة في تعريفها [illegible] لا يكون العلم
باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة في الخارج [illegible] المحققون واجب بان
الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات [illegible] قولنا الوجود
زائد في الكل فمعنى قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمعنى زيد كاتب [illegible] اقسام
الاول في المنطق لانه الة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي
بمعنى الاعم ولم يذكر [illegible] الى الطبيعي فلهذا اخره [illegible] عرض
عن الحكمة الرياضية [illegible] الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المتحركة
[illegible] اقسام الحكمة العملية [illegible] المصطفوية [illegible]
الوطر منها على اكمل وجه واتم تفصيل [illegible] لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون
موجودا في نفس الامر [illegible] الوهم [illegible] بينهما [illegible]
اذا تحركت على مركز [illegible] لا حركة له اصلا [illegible] القطبان
وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط ويكون الحركة عليها [illegible] المنطقة
وان يفرض من جنبيها دوائر صغار موازية لها فيكون الحركة عليها [illegible]
اليها بطوا متفاوتا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب
الى المنطقة [illegible] وان لم يكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة
متحققة [illegible] مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه
الوهم كانياب الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان
موجودا في نفس الامر فلا نسلم ان الابحاث فيها [illegible] كيف ويتضح
بها احوال الحركات [illegible] المحسوس [illegible]
وينكشف بها احكام الافلاك والارض وما فيها [illegible] حكم الفطرة

[illegible]

[illegible]

الفطرة فيجب ان يجل الواقف عليها في عظم مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا
ومعنى كون الشيء في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر هو الشيء ومحصله ان وجوده
ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود
النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها
او لم يفرض قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس
الامر ولا عكس كليا وكذا الذهن من وجه لامكان تصور الكواذب كزوجية الخمسة فتكون
موجودة في الذهن لا في نفس الامر ومثل هذا يسمى ذهنيا فرضيا ووجود زوجية الاربعة
موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما تحقق في غالب النسخ ان القسم
الاول لما كان مشهورا ومتداولا كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين
الاخيرين متعرضا في اكثر المباحث بما يرد على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين
قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

القسم الثاني في الطبيعيات

قيل انما
قدم مباحث الاجسام الطبيعية على الآخر لان بعضه مباحث الحكمة الطبيعية
ولعكسه نقول ان مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية
لان الجسم الطبيعي موضوعها فالقول واحد فما وجه اولوية ما ذكرت فاقول لا نسلم
ان القول واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث انه يتعلق
بالحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي مباحث
الحكمة الطبيعية بل هي اجنبية لما ذكرته ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الاجنبية
وان سلمناه فلا شك ان مقصود المصنف بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية
[illegible] حمل كلامه على مقصوده [illegible] طلبا [illegible] في حمله على ما يزول الاشكال
يجب حمل الالهيات فيما يأتي من قوله القسم الثالث في الالهيات على مباحث
الحكمة الالهية فظهر ان [illegible] الطبيعيات التي هي نظير الالهيات [illegible] لا يطابق

لانه لا يمكن ان يقال في بيان الاجسام الالهية [illegible] الحكمة الالهية تقرر والجواب انه
يمتنع احكام الالهيات على الاجسام الالهية فوجب [illegible] الالزام فلا يتطابق
النظير ان [illegible] بخلاف ما ذكره [illegible]
[illegible] العبارة

[illegible]

النظر ان وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلث
واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شيء
لان القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث منحصر في الجسم التعليمي اي الكم
القائم بالجسم الطبيعي الساري فيه في الجهات الثلث وقد مر جوابه كذلك وان
ارادوا القابل في الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا وهو
على نفسه فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات والبحث اما في
احوال عامة لها او خاصة بما جعلها الفن الاول فيما يعم الاجسام اي الطبيعية
بمعنى المشار وهو عند الاطلاق الى الفهم وفي اكثرهم على ان اطلاق الجسم على التعليمي
والطبيعي بالاشتراك اللفظي وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان
جوهرا فطبيعي وان كان عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول فصل
في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وهو الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل
القسمة قطعا لا فعلا ولا كسرا ولا قطعا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب
التوهم جزئيا والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى
اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا يتصور شيء لا يكفي للعقل فرض قسمته غايته
في الباب ان يكون المفروض محالا فنقول الا ان يزعم انه لا يقبل القسمة الفرضية
اي العقل لا يجوز القسمة فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته ولا شك انه صالح للنزاع
لانا لو فرضنا جزءا بين الجزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين
او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة وهو
الحجم اي دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتحدان في الوضع والحجم بالبديهة
وايضا فلا يكون الوسط والطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت
كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر

الآخر فيه نفسه لا ينفك اي لا يستلزم ان يكون هناك متباينان ويجوز ان يكون شيء واحد
غير منقسم في حد واحد متباينان هما طرفان حال الآن فيه لانا نقول ان كانت
النهايتان حالتين في محل واحد يجب ان الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقي الطرفين وان كانتا حالتين في محلين متباينين
يجب ان الاشارة فيلزم الانقسام ولو وهما او عقلا ان يتوهم فيه شيء دون شيء
كما يشهد به البديهة ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما
فقط او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او من واحد منهما وبعضا من الآخر والاول
مع انا لم نجعله على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين بل احد الاقسام الاخر فيلزم
الانقسام اي انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى واحد الجزئين او الكل
وينبغي ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء
التي لا تتجزى وتحريرهما بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين
جزئين وعلى ملتقاهما والتالي باطل لما فصل وكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان
وجود الجزء في نفسه وليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن وقوعه
بين جزئين وعلى ملتقاهما لان الامكان لا يقتضي [illegible]
تناسب انه يمكن في هذا البحث فصل في ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى
واقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه بان نفرض الجزء بين
الجسمين وعلى ملتقاهما كما لا يخفى على ذوي الافهام فصل في اثبات الهيولى
بل لا حاجة لنا الى اثبات الصورة الجسمية لانها هي الجوهر الممتد في الجهات الثلث
ووجودها معلوم بالضرورة كل جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين اي
جوهرين يحل احدهما في الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون لكل
فرد منه [illegible] الجسم جزءا آخر لا مع الصورة الجسمية في الهيولى وتسمى

صورة نوعية وسيجي بيانها وقد يقال الحلول اختصاص شي بشي بحيث يكون الاشارة
الى احدهما عين الاشارة الى الاخر او تقديرا بعينه وجوه الاول انه لا يصدق
على حلول الاعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية والاشارة
العقلية الى الذوات المجردة غير الاشارة العقلية الى اعراضها فان العقل يميز كلا
منها عن صاحبه بل لا تكاد في الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها
بمنزلة الى المحال والحال حسيين معا الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها
كحلول النقطة في الخط او الخط في السطح والسطح في الجسم لان الاشارة الى الطرف
غير الاشارة الى ذي الطرف الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة
حالا بعضها في بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثاني بما ذكره بعض المحققين
من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذي هي طرفه فان الاشارة الى
الخط لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا
موهوما اخذه من المشير منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت
نحو المشار اليه ورسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون
امتدادا سطحيا ينطبق بحده الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا
خرج من المشير ورسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين
ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا
الاشارة الى السطح قد تكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة
الى تلك النقطة قصدا والى الخط او السطح تبعا وقد تكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه
على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا او بالذات والنقطة والسطح
تبعا او بالعرض وقد تكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح المشار
اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم اما

اما امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه او امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط
من ذلك الجسم او امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح من المشار اليه
او ينفذ في اقطار المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه انطباقا
وحجما والحاصل ان تعلق الاشارة قصدا او تبعا مما لا باس به وقد ثبت انك اذا
تفطنت ما ذكرنا في الاشارة الى المحسوسات فلا يخفى ان الانسب في الاشارة اليها
اليها هو الامتداد الخطي وذلك قبل الاشارة الحسية امتداد خطي موهوم اخذه
من المشير منتهيا الى المشار اليه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان المراد
الاتحاد في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من الاختصاص وهذا منتف في الاطراف
المتداخلة او المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا يمكن تحقق هذا المختص بعينه
نظرا الى ذاته بدونه وذلك كما في العرض بالنسبة الى الموضوع وقيل في حلول الشي
في الشي ان يكون مختصا به بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في
الاجسام او تقديرا كحلول العلوم في المجردات اقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال
منحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان
حلولا عندهم بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق عليه اذا كان المكان
هو البعد المجرد عن المادة فقط واما اذا كان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس
والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون
الاشارة الى كل من المتمكن والمكان اشارة الى الاخر وقد يفهم من ظاهر كلام المصنف
في الالهيات ان حلول الشي في الشي ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه
انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية في الخط
والاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست سارية فيها

او لا نحكم ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال المحمول ايضا الاختصاص
الناعت اى التعلق الخاص الذى يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر
منعوتا به والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين البياض
والجسم المقتضي لكون البياض نعتا ولكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض
ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول
ناعتا والثاني منعوتا وان لم تعلم ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كالاختصاص
البياض بالجسم لا كالجسم بالمكان انواعها بحيث لان بين الفلك وكوكبه والجسم
ومكانه تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين الجسم
والبياض تعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب ليس حالا في الفلك
والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا احيل الاختصاص على ما لا يعلم ماهيته لا يرد عليه
ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شيء في آخر بحصول التعلق الناعت كما سيجئ
يسمى المحل الهيولى الاولى والمادة وانما قيد الهيولى بالاولى لانها قد تطلق على
الجسم الذى يركب منه جسم آخر كقطع الخشب التي تركب منها السرير وتسمى
هيولى ثانية والحال الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى
والصورة من الالهي فلم ذكرها المص هنا قلت لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول
وقدم الطبيعي على الالهي لا قربه لان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولى
والصورة فاورد تلك المباحث هنا لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها وانما
قدم ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث
من الالهي ان الاحوال المذكورة فيها الاحتياج الى المادة في الوجود فان البحث هناك
انما هو عن وجود المادة والصورة وعن تلازمهما وتشخصهما وكل ذلك غنى عن المادة وقوله
هذا الكلام مبني على ان الالهي علم باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاحوال الى المادة في

الى المادة والظاهر من عبارة اكثرهم انه علم باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاشياء
في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه ان يقال الاشبه ان الهيولى
لا تفتقر فيهما اليها ولا في ان الصورة لا تفتقر اليها في التعقل واما في ان الصورة
لا تفتقر في الوجود الخارجي فلما بينوه من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في الوجود
والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى في التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور وبرهانه
ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والتراب يجب ان يكون في نفسه
متصلا واحدا كما هو عند الحس والا فان لم تكن اجزاؤه واجبا ما لزم الجزء الذى
لا يتجزى او الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة او السطح الجوهري
وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحال وجودهما بمثل ما مر في نفي الجزء وكذا
الخط وان كانت اجزاؤه واجبا ما ينقل الكلام اليها ولا بد ان ينتهي الى جسم
لا مفصل فيه بالفعل والا يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال
لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب منها غير متناه المقدار ان هذا القول مما
لا مرجوا به من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن
ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه
لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على
قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود
ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان تأثير القدرة لا يصل
الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصولها الى مرتبة
اخرى فوقها كما في الاعداد لا تنتهى الى حد او فامنا الانفصال الى حد لا يمكن الزيادة عليه
بحيث اذا لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان
يكون في نفسه متصلا واحدا في نفسه بل غاية ما يلزم منه انه يجب انتهاؤه الى اجسام

قوله الجسم منها قابلة للانفكاك فاللازم منه كون بعض الاجسام مركبا من الهيولى والصورة
فلا يكون كل جسم مركبا من الهيولى والصورة مع ان المقصود هو هذا فتأمل فيه فانه المقام
حتى نقطع بجواز الكلام منفصل بالفعل واذا كانت غير قابلة للانفكاك
لا يلزم ثبوت الهيولى فيها

لا منفصل فيها بالفعل لجواز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي ينتهي اليها
الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا وقد قال بعض الحكماء
ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة
للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات المرام من نفي هذا الكلام ودونه خرط القتاد وقيل
الظاهر اسقاط بعض هذا المتن لان قول المص وجه ثالث نعم ان اللازم من الدليل
المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة
فان تم ان هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك لا كلها متصل واحد ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام
كلها لان ذلك المتصل المناسب للاختصار في قوله فذلك الجسم المتصل قابل
للانفصال اي يطرأ عليه الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار
اي الجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار او شيء آخر لا سبيل الى الاول والثاني
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان الاتصال لازم
للمقدار والصورة فانه اذا ورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت هويتان
اخريان والقابل يلزم ان يجب وجوده مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا
او عدم ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الاتصال
عما من شأنه هو فتعين ان يكون القابل شيئا آخر وهو المعنى بالهيولى لا يخفى عليك
لا انطباق هذا الكلام الا ان الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض
المحققين من ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته لو كان قابلا بذاته لكان
تفريق الجسم الى قسمين اعداما للجسمية بالكلية وايجادا لجسمين آخرين وذلك
لان الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرأ عليه الانفصال
حصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الوحداني الذي

[illegible]

قوله العارية بقوله بذاته تشخصه وتعينه من حيث هو تخلص منه من منفصل بذلك الانفصال فسلم ... التعريف اعداما بالكلية وايجاد
لجسمين بصورة وان ... بجوهره وذاته ... كما هو الظاهر من قوله بذاته وهو المناسب بقوله لكان تفريق الجسم الى قسمين اعداما له
فانه ... هو الاتصال المخصوص ... المتصل من حيث هو متصل بالاتصال المخصوص الا انه المقصود ...
فقوله ... في موضعه ... مولانا عبد الرحيم ...

الذي كان ذراعين بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين
فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية
ووجد متصلان آخران من كتم العدم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل
الاول وبين المنفصلين ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا
يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين
بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصلين
منفصلا متعددا وكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشيء المشترك
في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك
الجوهر المتصل في ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه
متصلا واحدا ومنفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك
الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل
الواحد والمتعدد مختصا به قائما به فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال
وللمنفصل حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا لان هذا الجوهر الذي هو محل الجوهر
المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية
والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اولا فلانه لبيان حلول الصورة الجسمية
في الهيولى لا لاثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما ان البياض نعت للجسم
ولا يجدي ما ذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة
والاتصال والانفصال اذ لا يلزم ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به لان
الجسم واسطة لذلك العرض في التحيز بالعرض ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض
في شيء يقتضي ان يكون الاول نعتا للثاني وحلول الجوهر يقتضي ان يكون
جميع النعوت الثابتة للاول بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس

[illegible]

واتصاف العرض بجميع نحوه وتوابعه الاختصاص الناعت بمحل النعت بين اعلم ان ما
ذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو والشيخين ابو نصر وابو علي واما الاشراقيون
كافلاطون والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته قائم
بذاته غير حال في شيء لكونه متحيزا لذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب
فيه بحسب الخارج اصلا وقابل بطريان الاتصال والانفصال مع بقائه في الحالين
في ذاته وهو من حيث جوهره وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي
لانواع الجسم يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة
وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة
المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان يكون غنية بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول
محال لاستحالة حلولها في المحل المستلزم للافتقار اليه فتعين افتقارها بذاتها
الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال
ان لا يكون الشيء غنيا لذاته عن المحل ولا محتاجا لذاته بل يعرض كل منهما له من غيره قال
شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان يكون
محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى
للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد بالمستغني عن المحل في حد ذاته
ما يكون ذاته علة لعدم الاحتياج الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون الشيء علة
للاحتياج ولا للعدم وان اراد منه ما لا يكون ذاته علة للاحتياج الى المحل سواء كان
علة لعدم الاحتياج اليه او لا فلا نسلم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى
الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب من الهيولى
والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل
ان يكون جنسا او عرضا عاما ويجوز اختلاف مقتضياتها بحسب فصولها او ما يقوم بها قال الشيخ

اي قوله واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته
عبد الحكيم

[illegible]

[illegible]

الشيخ في الشفاء على ذلك بان جسمية ان خالفت جسمية اخرى كان ذلك
لا محالة لان جسمية حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة
عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية امر موجود
في الخارج والطبيعة الفلكية في الخارج مثلا موجود آخر فما انضاف هذه الطبيعة
في الخارج الى الطبيعة الجسمية المغايرة عنها في الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه
امر مبهم لا يوجد في الخارج الا متنوعا بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا
ولكن كان اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز
ان يكون جسمية الفلك المتغيرة في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة
لجسمية العناصر المتغيرة في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضا
عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المتخالفة الحقائق وانحصار وجه
التمايز بين الجسميات في تلك الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب
الخارج ممنوع لا بد له من دليل وقد يقال سبب ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية لكونها لازم
وجوب تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة
الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية
مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف
مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة
النوعية بحسب اختلاف التشخصات ويجاب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة
الى المادة ليس في جهة نفس الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هي بعد
الجسمية وهويتها الا انه لم يعد به ومعنى الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة
لا تنفك عنها الا لاجتماعها فاصل فصل ثم ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى
الكلي ويكشف ان هذا المقصد مقصد الفصل السابق ومحصله ان في المال لانها

لو وجدت بذاتها دون محلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اراد بها الابعاد ولا يخلو عن بعد كلها متناهية
فالاولى ان كل جسم في مبدا واحد امتدادا وان صح الشكل واحد كما نهاسا في
مثلث وكلما كان اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير النهاية لامكن
بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعترض عليه الشيخ
في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه وغاية ما في الباب
ان يكون امتدادها الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه وزائد
على الثاني بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا وهكذا كل بعد وتقبل الزيادة الى غير النهاية
مع ان كل واحد منها في النظام الغير المتناهي محدود متناه ولا يوجد فيها بعد غير متناه
الا بعد واحد وقبل ان نثبت ان ذلك الانفراج بعد الامتداد وقد يلزم انحصار ما
بينها هي بين حاصرين ان هذا الامتداد فيه نظر اذ لم انما يتناهى حين فرض خطين
متلاقيين كما فرض هو وذلك مما لا بد فان وجود خط واصل بين النقطتين يحتمل
مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بين نقطتين منهما فيهما متناهيان بينك
النقطتين كيف لا يكون كل منهما محصورا بين الاخر وذلك الخط الواصل وقيل
لا يتم هذه المقدمة حتى لا اقناع يجب ان يدفع عنها المنع المذكور لا بتمهيد مقدمات
الاولى ان الخطين الممتدين من مبدا واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما
ابعاد غير متناهية بحسب العدد فما من بعد واحد متناه الا وفيه من مبدا
مثل نقطة ا خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي
البعد من نقطة ا كنقطتي **ب ج** لكن الوصل بينهما بخط **ب ج** كان
متساوي الساقين لكن خطي **ا ب ا ج** حتى يكون **ا ب ج** مثلثا متساوي

الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين
متساوي البعد من نقطتي **ب ج** كنقطتي **د ه** يجب ان يكون بعدا ما بين **ب ج**
كبعدي **ب ج** من ا ويكون كل من **ا د ا ه** ذراعين ثم اذا وصلنا بين نقطتي
د ه بخط **د ه** لكان كل ضلع من مثلث **ا د ه** ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين على الوجه المذكور كنقطتي **و ز** ونصل بينهما بخط **و ز** حتى يكون كل من اضلاع
ا و ز ثلاثة اذرع ثم نفرض **ح ط** ثم **ي ك** ثم **ل م** ثم **ن س** ونصل بينها
بخطوط **ح ط ي ك ل م ن س** على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية
ولنسم خط **ب ج** البعد الاصل والذي بعده اعني **د ه** البعد الاول و **و ز** البعد
الثاني و **ح ط** البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من الابعاد مشتمل
على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني **د ه** مشتمل على البعد الاصل
اعني **ب ج** وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني **و ز** مشتمل على **د ه** وزيادة ذراع
وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل على
زيادة فهنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي
فوق البعد الاصل الثالثة ان كلا من جملة تلك الزيادات الغير المتناهية
فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق
تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم
منه تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان
في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل
على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول المشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة
وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وكذا
الى ما لا يتناهى واذا مهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان

الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد ابعاد غير متناهية متزايدة
بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية
وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل
على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصورا
بين الحاصرين هف ما اوضحناه ومن الاعتراضات على المنع المذكور فيه نظر من وجهين
الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد
يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على
الكل المجموع فان كل واحد من الالف لا يسعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع
ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات
الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصولها بتمامها في بعد وفيه بحث لانه ان اراد
بالمجموع المجموع المتناهي فلا نسلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم منه ان يكون
مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا
او غير متناهية فلا نسلم ان كل مجموع في بعد الثاني انه لا فائدة في فرض تناهي
الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كانت
تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة لانها زيادات متعاقبة على
تزداد بزيادة المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه
بالضرورة وقد يقال انه اريد على سبيل التناقص لا يفيد اذ لا يجب ان يكون
البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا
خطا بقدر شبر وكملنا البعد الاول بنصفه ثم بنصف النصف الى وزيد على البعد
الاول حتى يكون بعدا واحدا ثم بنصف نصف النصف وزيد على البعد الاول الى غير

ولم يصر بعدا واحدا وهكذا بنصف النصف الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى
ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا واحدا بل انقص
واما اذا كان تزايدها على سبيل التساوي او التزايد فهو مفيد للمط وان اقتصر
على الاول لان المثل موجود في الزاوية فاذا تم حصول المطلوب في اعتبار المثل
تم حصوله في الزاوية بطريق الاولى بخلاف العكس وفيه بحث لان الخط وان كان
قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل ولو فرض خروج
جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه
ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت غير متناهية يكون
البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين واما بيان انه لا سبيل
الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون
متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود اي حد
او اكثر بالمقدار اي الجسم التعليمي والسطح فان اطراف الخطوط اعني النقطة لا تحيط
احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة هنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها
هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد او اكثر احاطة غير تامة
مثلا او سطح مستو محاط بخطوط مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا
بالخطوط الثلاثة كان الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر
منها خطان متلاقيان على نقطة منه كان الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الزاوية
هذا ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون المحيط الكرة وامثالها شكلا فالانسب ان يقال
الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كانت احاطة المقدار به او
احاطته بالمقدار ليشمل ذلك نحو محيط الدائرة وامثالها ايضا وقد يقال الخارج
المتشكل بالضرورة اذا كانت متناهية من جميع الجهات ولم يثبت ذلك بالدليل

ثم الرسل لانه لو فرض اللاتناهي في جهة الطول فقط لم يكن وجود خطين بحيث يكونان
من نقطة واحدة ويتوجهان متزايدين البعد الغير المتناهية ضرورة توقف امكان
انفراجهما كذلك على اللاتناهي في العرض ايضا لا حاجة لنا الى اثبات تناهيها
فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت ابعاضها محصورة في جهة
وذلك التناهي يستلزم الكلام الى ذلك المبحث وذلك الشكل اما ان يكون للجسمية
اي الصورة الجسمية لذاتها من حيث هي هي والا لكانت الاجسام كلها
متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا محال لما مر او بسبب
عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله اي العارض او الشكل فامكن ان يتشكل
بشكل آخر فيكون قابلا للانفصال وقد يقال لا نسلم ان التبدل في الشكل انما يكون بالانفصال
فان الاوم المتصل المدور اذا كعب يتغير شكله من غير فصل واجيب بانه ان لم يكن
هناك انفصال فلا بد من انفعال هو من لواحق المادة ومن تتمة ما مر وهو ان الجسم
فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا في جسم وان يفعل
باحدهما وينفعل بالآخر فلا عرض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية للصورة
وهو منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها
من المبادي العالية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل
واحدا من جهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة الثاني
ان يقال فهو مقارن للهيولى فيكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها
هف لعلك تقول الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها
او مع عارضها او للازمها مع عارضها او للمجموع الثلثة او للمباين وحده او مع غيره
فاقول لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد الثلثة
التالية لم يمكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين فمعلوم ان الصورة به ككونه

او مع المباين وحده او مع مباين آخر واما سائر الاحتمالات الباقية فمعلومة لا ذكره
للمحشي والشيخ فافهم   فقوله الرحوم عبد الرحيم

لا يكون على شكل معين للصورة الا الرابطة خاصة هناك فاما ان يكون مع الرابط
كالهيولى فيتحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان كان ممتنع الزوال لم يعقل الترجيح
بين الامور المذكورة اي الرابطة والاقسام المحدودة الثاني قطعا وعلى الثاني ان
كان كل واحد من المباين والمقارن ممتنع الزوال لزم زوال الرابطة بين تلك الامور
والاقسام المحدودة الثاني وما كان نفي هذه الاحتمالات فظاهر مما ذكره المحشي اولى
فامثل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة
معا فيزول الشكل بزوال الصورة ايضا ولا يبقى متشكلة بشكل آخر قلت المباين ان كان
مجردا فابدي والا لاستحال ان يكون علة للصورة على ما قرروه في كتب اثبات العقل
نعم يتجه المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال
الشكل تابع للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتي الكلام فيه وقد يقال التوجيه في هذا
المقام ان الشكل المعين اي كل الصورة لابد له من مخصص فهنا اولى بنسبة الفاعل الى
جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما هو الجسمية او لازمها او عارضها وكل
مبني على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصور والاعراض والنفوس فائضة
من العقل الفعال وانا مما لنا فيه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة المذكورة على انهم
متزلزلون في هذه القاعدة فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال ايضا كما يظهر
بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل فصل في ان الهيولى
لا تتجرد عن الصورة الجسمية لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات
وضع اي قابلة للاشارة الحسية او لا تكون لا سبيل الى واحد من القسمين فلا سبيل
الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها اما ان تنقسم او لا تقبل
الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم اي قابل للانقسام على ما مر من نفي الجزء الذي
لا يتجزى [illegible] لم يرد المثبت [illegible] وهو ان كل شيء له وضع فهو قابل

على الانقسام سواء كان جوهرا او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة وما هو في حكمها
بل لابد ان كل جوهر ذي وضع فهو قابل للانقسام والا لزم بطلان ان كل عرض ذي
وضع ايضا كذلك اذ لا امتناع فيه من قبل التداخل قطعا فمراده ان كل جوهر ذي وضع
فهو قابل للانقسام ومع ذلك لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه
تارة بانها محل الصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة بانها جزء الجسم الذي
هو جوهر وفيه ايضا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء من السرير مع انها عرض والحاصل
ان الاول لا ينفك اما ان ينقسم في جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او
في جهتين فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات فيكون جسما اقول لا يخفى ان الكلام
في هذا المقام في اضطراب اذ لا شبهة في ان الشق الثاني في الترديد الاول هو
عديم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول ذات وضع في الجملة فلا نسلم انه لو لم
وضع في الجملة ومنقسم في الجهات الثلث تحقق الجسم وان اراد ذات
الوضع بالذات فمع عدم مساعدة اللفظ لم يحكم ذلك الترديد حاصرا اذ وجب ايضا
حمل الجسم على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم في بادي النظر كما حمله شارح
المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملائم لكلامه في انها لو كانت جسما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان
وجود الخط على سبيل الاستقلال اي الجوهري محال لانه لا ينتهي اليه طرفا السطح بين
فيه بها بعضهم المستقيمي الاضلاع اقول في التقييد … لانه لا يتم المطلوب الا
بابطال الخط الجوهري مطلقا سواء كان مستقيما او غيره وتخصيص بابطال المستقيم
منه … ان يجيء في ذلك استقامة ضلع من كل منهما ولا حاجة الى استقامة جميع
اضلاعهما … ان … جاز ان … والا يلزم تداخل
الخطوط وهو محال لان كل خطين يجمعهما الخط في الواحد والتداخل في …

من حيث … ان اراد ان كل خطين فيما يتصلان من جهة بها في جهة الطول فمسلم
ولكن الكلام ليس في اجتماعهما في الطول بل في العرض وان اراد في جهة العرض فممنوع
اذ الاعظم محاذاة في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما يكون في المقادير
من حيث هي مقادير فما لا مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وما له مقدار
في جهة واحدة فقط امتنع فيه التداخل في تلك الجهة فقط وما له مقدار في جهتين فقط
امتنع فيه التداخل في تلك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وما له مقدار في الجهات
الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية مطلقا فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل
في الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل فيها
انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من
انضمام بعضها الى بعض ما له مقدار في جهة واحدة فضلا عما له مقدار في الجهات
الثلث انتهى كلامه اقول لو فرض الخط الجوهري بين خطين جوهريين بل
بين جسمين فالتداخل هناك محال قطعا كما صرح به شارح المواقف قدس
سره حيث قال البيان … التداخل بين الاجزاء التي لا تتجزى ان …
النقل حاكم بان المتحيز بالذات يمتنع ان يداخل مثله بحيث يتحد حجمهما معا بحجم واحد
منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها
مردود لان تداخل تلك الاجزاء محال في نفسها سواء تركب الجسم منها او لا
والتفصيل انه … بان تداخل الجوهر مطلقا … واما تداخل غيره فيعلم
… المعترض … قوله امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث هي مقادير
فيه امتناع التداخل في المقادير انما هو من حيث هي مقادير وقد يجاب عن اصل
الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول
… المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين من احدهما لم يلزم التداخل

معا الطول في احدهما والا لم يكن الخط المستقيم متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما
لكن المفروض انه متوسط هف وتوضيح ذلك وفساده ظاهر لان الناظر يعترف بان كل
خطين يحيط بهما اعظم في الواحد اذا كان مثلا غير في الطول واما اذا كانا
مسامتين في العرض فلا ولا جاز ان يحجب والا لانقسم الخط من جهتين
لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر وهو محال واما انه لا يجوز ان يكون
سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب
ملاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما باطل بما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما
فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما انه لا سبيل
الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية
وصارت ذات وضع فلا يخلو اما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز
او تحصل في بعض الاحياز دون بعض لا سبيل اليه يجوز ان لا تقترن بها الصورة ابدا واجيب
بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة لم يكن هيولى بل المفارقة فان قبلتها
فلحوق الصورة ممكن لها لا يجب ذاتها الممكن بالذات لا يلزم منه محال لكن عروض الصورة لها
يستلزم محالا فالمستلزم للمحال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم
العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم
ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزم عدم العقل عدم الواجب من حيث
انه ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة فلا يستلزم
المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وهنا كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها
من حيث ذاتها مع قطع النظر عن المانع وفرض لحوق الصورة بها لا يلزم منه المحال وقد يجاب
ايضا بان الكلام في هيولى الاجسام بل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة
غير منفكة عنها كما هي الان او كانت في اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة

بالصورة الاول والثاني في محل آن بالبديهة والثالث ايضا باطل لان حصولها في
واحد من الاحياز يحكم بان الهيولى مع ذلك تتقدر نسبتها الى جميع الاحياز بالسوية
وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض
الاحياز دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال فيلزم ان لا تقترن بها الصورة النوعية
المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكره فلا يلزم الترجيح بلا مرجح واجيب بان الصورة
النوعية وان اقتضت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزاء واحدة فلا بد ان
يكون مخصصا للهيولى بجزء معين منها وذلك ان نقول يجوز ان تقارن الهيولى صورة
اخرى او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلي وايضا قد تكون الهيولى
المجردة حيث يكون هنالك فلا حاجة الى التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب
بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد ان يختص كل من اجزائها بجزء
معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع
الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا
بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متسلسلة
فيكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة في الخارج فلا يقتضي مكانا وقد جاز ان
يكون هناك ما يخصصه الهيولى بموضع معين ولا يلزم الا غير انحصار
النقض بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء وعلى العكس صار المنقلب
اولى بموضع من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته اليها فكذلك
الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز معين مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز لان
الموضع السابق يقتضي اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب جزء
من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى قرب
من موضع الهواء في ذلك الموضع فالقرب مرجح لحصوله فيه وان كان قبل الانقلاب

لعليه والعلة انما انحصروا في الواحد لعدم احتياجهم الى الزايد فان قيل هذا مناف
لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد من الواحد
مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية وان كانت
امرا واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات فيقتضي بكل جهة ما يناسبها
وبهذا ايضا يرتفع بها الاشتباه في كيفية التلازم المذكور بين الهيولى والصورة
اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل
وجود الصورة فان اراد ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا
فيرد عليه ان الثابت فيما سبق ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا
يظهر منه الا ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم
على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لا تتقدم على الصورة
تقدما زمانيا ففيه ان اراد بقوله والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة
قبله انها يجب تقدمها على المعلول بالذات فمسلم لكن لا يحصل المطلوب
من المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل
الاول ليسا [illegible] بحسب الزمان والصورة ايضا ليست علة للهيولى
لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل فلو كانت علة
فاعلية للشكل لاشتركت الاجسام كلها في الشكل [illegible] ولا علة قابلية
لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم بوجوب وجودها الفائض من العلة
المفارقة على الشكل في وجوب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه او بعد
ان توقف عليه واقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان تكون الصورة
علة فاعلية او قابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان تكون شرطا فلا يلزم
نفي تقدمها على الشكل وايضا ما بينه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت مختلفة

والمراد بالعلة الفاعلية هاهنا العلة التامة [illegible]
[illegible] الهيولى والصورة [illegible]
او بالعكس [illegible]
[illegible] بينهما
[illegible]

مخصوص [illegible] بعيد [illegible] الحصول في ذلك الموضع [illegible] ولا بعضه
منه ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا **فصل** في اثبات الصور النوعية
وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية
صورة اخرى غير الصورة الجسمية لاختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز
اي باختصاصها [illegible] الكون في حصوله فيه [illegible] وجه دون بعض
[illegible] بالضرورة والهيولى لانها قابلة فقط
[illegible] الهيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا
فلا يكون مبدأ الامور المختلفة واما ان يكون الجسمية العامة اي الصورة
الجسمية المشابهة في جميع الاجسام او صورة اخرى لا سبيل الى الاول والا
لاشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المطلوب ولا يخفى عليك
انه لا بد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان
الاختصاص في الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة
فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة
واما في الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة لماهية مادة الفلك
الاخر وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة المعينة التي حصلت فيها ولم يجز
ان يكون الاختصاص بالآثار في العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف
بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة
واما في الفلكيات فلان مادة كل فلك لا تقبل الا الكيفية الحاصلة له اذ لا يحتاج
الى اثبات الصورة النوعية وقد يجاب بانا نعلم بالبديهة ان حقيقة النار مخالفة
لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري مختص والاعراض [illegible] دليل
على ان [illegible] الاجسام مبادئ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد او متعدد فلا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لا انها لو كانت
علة فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد يقال الشكل هو الهيئة
الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة عن وجود
ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو متأخر
عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء فاذن الشكل
متأخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او متأخرة
منه واجاب عنه المحقق الطوسي بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن مطلق
الصورة لا عن الصورة المتشخصة والذي يدعيه عدم تأخر الشكل عن الصورة
المتشخصة لاحتياجها في تشخصها الى التناهي والشكل ولا يبعد ان يحتاج الشيء
في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم بالنسبة الى الاين والوضع المتأخر
منه فاذن التناهي والشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث
هي متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا والاقرب ان يقال لو كان
متأخرة عن الشكل قطعا وتقرير ان يقال احتياج الصورة في تشخصها الى ما هو
معلول لها اذ ان كان الاحتياج في بقائها الى التشخص بزواله وليس كذلك فان
السطح المتشخص المعينة باقية مع تبدل الشكل والتناهي والشكل عليها وان
كان الى الكل فذلك باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انعدام الشكل الكلي
مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصها والشكل لا يوجد قبل الهيولى فهي اما متقدمة
عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى
بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية
فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات فان المتقدم على المتقدم على الشيء
والمتقدم معا مع الشيء متقدم عليه بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان

الحكم

فاذا عارضه دليل قوله فيجب وجود ... ان يكون ... مع الشكل مع الصورة او متقدمة عليها ... تأخر ... ان الشكل هو الهيئة
عبد الرحيم

بان متأخرة ... فاذن متأخرة ... ذلك الحد ... ان يكون ... ايضا ... عبد الرحيم

يعني ان هذه العلة ... المعارضة ... الفرق بين ... عبد الرحيم

... التقدم ... التشخص ... التشخص ... الصورة ... عبد الرحيم

قوله في التقدم والمعية الزمانيين ... التقدم والمعية ... التقدم والمعية ... شرح المواقف ... التقدم والمعية ... عبد الرحيم

الحكم بان المتقدم معا مع الشيء متقدم عليه وكذلك الشيء لا يظهر صحته في التقدم
والمعية الزمانيين وقد يقال الهيولى متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان
لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى حتى لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة فاذا
وجود كل منهما من سبب منفصل لم امتنع ما زعموا من ان المتلازمين يجب
ان يكون احدهما علة موجبة للآخر او يكونا معلولي علة موجبة اما لتحقق
التلازم او العلة الموجبة يمتنع عنها تخلف المعلول سواء كانت علة تامة
او جزء اخيرا منها فهي مستلزمة للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها
وهي للمعلول الآخر وبالعكس وههنا بحث وهو انه ان اعتبر في العلة
الموجبة الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا
معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفكاك احدهما عن الآخر وهو في حيز المنع وان لم
يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون منصف
العلة الفاعلية فيما سبق منافيا للمقام وليست الهيولى غنية من كل الوجوه
عن الصورة لا بقاء انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة اي بدون صورة جنسها
فهي مستحفظة الذات بتوارد افرادها عليها ولو زال صورة عنها ولم يقترن بها
صورة اخرى انعدمت الذات فتلك الصورة المتواردة عليها كالدعائم
تزال واحدة منها عن السقف تقيم مقامها دعامة اخرى فيكون
السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم وليست الصورة ايضا غنية
عن الهيولى بكل الوجوه لا بقاء انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى
فالهيولى مفتقرة الى الصورة في وجودها وبقائها اقول فيه بحث اذ لو كان ...
كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لكانت الصورة
ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لانه تبين ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون

نفت التلازم بين المعلولين ... في نسخة ... وفي بعض النسخ ... الا احد الامر المعين
مصنف

جواز ان يكون ... جزء اخيرا من العلة التامة ... العلة الموجبة ... التلازم ... علة موجبة بالمعنى المذكور
مصنف

لا يخفى عليك ان ... المفتقر الى الهيولى ... في قوله ... الهيولى ... الشكل ... بالشكل
مصنف

الهيولى وقد يقال هذا مناف لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى
اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة
في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد هاهنا ان الهيولى
مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة لجواز انعدامها مع بقاء الهيولى
والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة
والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها قيل ولما تغاير جهتا التوقف منهما
لم يلزم الدور وهو ظاهر وعليه انه لا يلزم الدور لو كون الهيولى مفتقرة الى الصورة
في التشكل بالعكس اي يحتاج كل منهما الى غيره لانهما يفتقران في تشكلها الى الذات الاخرى
لا الى تشكلها وقد يجاب بان احدهما اذا كانت علة لتشكل الاخرى فهي
من حيث انها متشخصة يكون متقدمة على تشكل الاخرى ومن تشخصها فيها التشكل
فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس دار والحق ان التشكل ليس
مشخصا بمعنى انه مفيد للهوية بل بمعنى انه لازم للتشخص من حيث هو تشخص فنقول
العلة يجب ان يكون بذاتها وبتشخصها لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم
بالذات توجب تقدم اللوازم فان العلة متقدمة بمعلولها متقدمة عليه بالذات
مع استحالة تقدمه على نفسه **فصل** في المكان فهو اما الخلاء اراد به البعد
المجرد عن المادة واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي من الشاغل او السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم بكليته في مكانه
مال الى علم الجسم ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم
في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة
واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اذا منقسم في جهتين
او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري

و على

لما كان بناء هذا الكلام على ان [illegible] التوقف [illegible] ولا يجب [illegible] التوقف [illegible] الصورة الى الهيولى في التشكل [illegible] الدور [illegible] ان مقصوده ان تغاير جهتي التوقف [illegible] الدور [illegible] ليس كذلك [illegible]

ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون
مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن مالئا له فهو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر المحوي وهذا مذهب المشائين
وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي
في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد
الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملاه على سبيل
التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون
بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام
فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه
فطر عليه بديهة ويخصه بعضهم بالمفطور بالقاف اي بعد آخر او قطعة
ويجب ان يكون جوهر القيام بذاته ولتوارد المتمكنات عليه مع بقائه بشخصه
فكانه جوهر متوسط بين العالمين لشبهه بالجواهر المجردة التي لا تقبل الاشارة
حسية والاجسام التي تقبل اشارتها وهي الجواهر الكثيفة وقد يكون الاقسام
الاولية المحتملة ستة لا خمسة على ما هو المشهور والاول باطل فتعين الثاني واما
على الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا
مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء
بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان استحال
ان يكون لا شيئا محضا قيل قبول الزيادة والنقصان انما هو بحسب الفرض والوهم
فلا يلزم منه الا الوجود الفرضي واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه
بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض
اقول ان اراد انه يوجد بين الامرين في الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ التفاوت [illegible]

وانت خبير بانه على هذا التقدير لم يلزم تداخل الاجسام بل تداخل [illegible] منه ايضا في مطلقا فتدبر منه

مذهب الاشراقيين ان المكان موجود [illegible] ومذهب المتكلمين انه لا شيء محض [illegible] المكان [illegible] معدومة [illegible] في الخارج [illegible] الموجود والمعدوم [illegible] موجودا خارجيا او معدوما خارجيا

بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل بهما شقي الترديد الاول
بالاول والثاني بالثاني فيلزم ان ما ذكره لا يدل على انه ليس لاشتباه في الخارج بل
يدل على انه ليس لاشتباه في نفس الامر وان اراد الترديد بين اللاشيء في نفس الامر
والموجود فيهما فيمتنع وابرز المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني
لانه لو وجد البعد مجردا من المحل لكان لذاته غنيا عن المحل فالامكان لذاته
مفتقرا اليه وهذا مناف للتجرد فاستحال افتراقه اي على وجه الافتقار
[illegible] لانه مفتقر اليه في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل
الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم
الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان فصل في الحيز
كل جسم فله حيز طبيعي قيل في المنتقض بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز
في تفسيره اي السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي اذ ليس وراءه جسم آخر نعم له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه
وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عند جمع هو ما به يمتاز الجسم في الاشارة الحسية
وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة الحسية
فهو متحيز وليس في مكان ولا بعد في ان يكون الحال التي تميزه في الاشارة الحسية
عن غيره طبيعية له وان لم يكن شيء فيها وضعا له ونسبة الى القياس الى الامكنة امرا طبيعيا
فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات من ان المكان
عند القائلين بالجزء [illegible] الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه
اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ
المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء وعند الشيخ
والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر

من المحوي قلت المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال في فن
الطبيعيات من الشفاء ان الجسم لا بد ان يكون له حيز اما مكان واما وضع وترتيب
وقد وضع فيها الجسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا لانا لو فرضنا
عدم تاثير القواسر او الامور الخارجية لكان في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز
ان يجعله الجسم لذاته او القاسر اي امر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان
المراد منه ما كان تاثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لاحتمال الاقتضاء
لكنا فرضنا عدم تاثير القواسر فتعين الاول فاذن انما يقتضيه الطبيعة اذ لا يمكن
استناده الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى
لانها قابلة محضة فما اقتضاه جزء ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل
مختص به وهو الطبيعة وهو المطلوب فان قلت تاثير الفاعل فيه ان كان من الامور
الخارجية التي بفرض خلوه عنها فلا نسلم انه حينئذ يكون مقتضى طبعه يكون موجودا [illegible]
لجواز ان يكون حاصلا في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله
في مكان معين في تاثير الفاعل فان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التاثير
في وجود شيء بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده فان الفاعل اذا اوجد الجسم
اوجده في مكان معين لا محالة قلت هذا وارد على القائل بان المكان هو البعد
واما القائل بانه السطح فلان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كالمحدد واورد
عليها ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم
لكنها جاز ان يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فجاز ان لا مكان له طبيعيا في نفس
الامر لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم حيزان طبيعيان لانه لو كان له
حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما فقد مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا
فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه هرب عنه طالبا

بغيره وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف فان لم يكن طالبا لشيء منهما يلزم ان لا يكون الحيز
طبيعيا له اذ ليس طالبا له حين خارج عن طبعه وقد فرضناه طبيعيا هف واورد عليه
بان عدم الطلب للمكان الطبيعي بسبب انه وجد مكانا طبيعيا آخر لا يقدح في كون ذلك المكان
طبيعيا له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا للمكان هو مطلوبه وقيل الترجيح
في الكلام لو وجد الجسم ما في حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل
في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكره المص واما الثالث فلانه
اما ان لا يكون في جانب الحيزين او يكون طالبا وان كان يتوسط بينهما او يقع منهما
في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وعلى الثالث يميل
الى جهتهما طبعا فاذا وصل الى احدهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه واقول
لا حاجة الى تمام كلام المص الى هذا التطويل فان تحصل ان لو كان لجسم واحد حيزان
طبيعيان لامكن حصوله في احدهما والثاني باطل اذ يلزم منه تعذر نوعه الخاف فكذا المقدم

فصل في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه
فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه
فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا
فقد مر فيه ما ذكره واما فيما ان كل متشكل فله شكل طبيعي فلانا لو فرضنا ارتفاع
القواسر اي الامور الخارجة لكان على شكل معين وذلك الشكل اما ان يكون للطبيعة
او للقاسر والسبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذا هو لطبعه وهو المطلوب
اورد عليه ان تشكل الجسم موقوف على تناهي الابعاد ولا شك ان طبيعة الجسم
لا تقتضي تناهي الابعاد ولا تستلزمه من حيث هي وانما يعرض الشيء بواسطة ثبت
مستندة الى ذاته فلا لازمة له من حيث هو ولا يكون مقتضيا له لذاته وهذه الحيثية
واردة في المكان بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو ظاهر

او وجوب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على وجوده
وهو دائم لم يستند الى ذات الجسم فكيف لازم له من حيث هو **فصل** في الحركة
والسكون اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل ذلك
ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة في جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة
فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع
الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال منتظر كالباري عز اسمه والعقول
او بالفعل في بعض الوجوه وبالقوة في بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة
الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد
كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة ثم خرجت منها
الى الفعل دفعة او على التدريج فهو الحركة كما قال الشيخ اما ان يقال كالفعل
نفس صفات لم يكن لها فيها خروج من القوة الى الفعل بل قبل ذلك
الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا وانما قيد
فلان الانتقال في الجدة والفعل والانفعال والمتى وقع دفعة عند بعضهم مع انه ليس
كونا وفسادا وقال ارسطو الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اي حد
من حدود المسافة يفرض لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه
ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة شخصية موجودة في الخارج وفيه استمرار
الى المنتهى تستلزم اختلاف نسبة المتحرك الى الحدود والمسافة فهي باعتبار
ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباعتبار استمرارها
وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع
فانه لما ارتسم نسبة المتحرك في الجزء الثاني في الخيال قبل ان يزول نسبته
الى الجزء الاول عنه يتخيل امرا ممتدا منطبقا على المسافة كما يحصل من القطرة

الثانية والشعلة الجوالة ارتسمت في الحس المشترك فيرى ذلك خطا او دائرة
والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
لم يحصل الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو
عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة
اذ ليس من شانها الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل ان السكون هو
الاستقرار زمانا فيما فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم
متحرك فهو متحرك بغير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم
متحركا على الدوام والثاني كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولاتها
بينها على اربعة اقسام وصنف ونوع الحركة في المقولة هو ان الموضوع يتحرك
من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف آخر
او من فرد الى فرد آخر الحركة في الكم كالنمو وهو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية
للجسم بما ينضم اليه ويداخله في جميع الاقطار بنسبة طبيعية بخلاف السمن
فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات
هي المتولدة من المني كالعظم والعصب والرباط والزائدة فيه هي المتولدة
من الدم كاللحم والشحم والسمن والذبول هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية
للجسم بما ينفصل منه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال
فانه انتقاص من الاجزاء الزائدة وقد عد العلامة في شرح القانون
السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اما الحركة كمية
يستدعي ان الواحد بعينه يتوارد عليه افراد او كيف المقولة في خلاله
افراد المقدار في النمو لم يعرض لما كان للمقدار الصغير مع المقدار الكبير
انما يعرض لما كان للمقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه وهو المجموع بحيث

كان للمقدار الصغير سواء كان متصلا واحدا اولا وكذا المقدار الصغير في الذبول
لم يعرض لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء ما كان
له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران
فيبطل قولهم الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال منحصرة في التخلخل
والتكاثف وارادوا بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم
اليه غيره وبالتكاثف ان ينتقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل منه جزء
وقد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويداخلها جسم
غريب كالقطن المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب
الاجزاء بحيث يخرج ما بينها من الجسم الغريب كالقطن الملفوف
بعد نفشه وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه ومما يدل على تحققهما ان القارورة
الضيقة الرأس اذا كبت على الماء فلا يدخلها فاذا مصت مصا قويا
ثم كبت عليه دخلها وما ذاك الا لانه حدث فيها بالمص لا شيء بل
لان المص اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا فكبر
حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم اوجد فيه البرد الذي في الماء تكاثفا
فصغر حجمه وعاد بطبعه الى المقدار الذي كان له قبل المص فدخل فيها الماء
ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول الظاهر ان التكاثف هناك ليس
لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كبت على
الماء الحار يدخل فيها ايضا الحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء
الصورة النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة والحركة في الاين وهي انتقال الجسم
من مكان الى مكان آخر او من جزء من الاين الى آخر على سبيل التدريج ويسمى
نقلة والحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل

واحد من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان
ويلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج
اقول ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال
من وضع الى آخر تدريجا ولا نم ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره
فان القائم اذا قعد ينتقل من وضع الى وضع آخر مع انه لا يتحرك على الاستدارة
وثبوت الحركة الاينية له لا ينافي ذلك والاظهر ان الحركة واقعة
في سائر مقولات العرض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان شيئا
اشد سخونة من شيء آخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونته اضعف
من سخونة الآخر فان هذا الشيء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية
الى نوع آخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان
الجسم في مكان اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل المكان
اصغر مقدارا من جسم آخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا
منه او كان على اشرف اوضاعه ثم تحرك الى وضع هو اخس اوضاعه
فقد انتقل الجسم في هذه الصور ايضا من اضافة الى اخرى تدريجا واما
الملك فلان العمامة اذا تحرك الى النزول او الصعود فلا شك انه
يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما الفعل والانفعال
فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك من تسخن
الى تسخن اقوى منه وكذلك اذا زاد الاستعداد في قابل السخونة يتسخن
به التسخن وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى واقعا
اذ الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وقد يكون الا ان
اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك فيها ...

الآن فاذا فرض زمانان بينهما كان في آن يقبل ذلك الآن الجسم
مساو بالقياس الى الزمان الاول وبعده بينهما مساو بالقياس الى الزمان
الثاني وذلك الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا تدريج
في الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون
الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض
مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا
فكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان كالنجوم والمغرب
فانه يكون تدريجا لا دفعيا ونقول ايضا لا يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة
حاصلة فيه بالحقيقة اولا بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر فيجاز بوصف
بها بالحركة تبعا لذلك الشيء والحركة المنسوبة الى الاول قسم ذاتية
والمنسوبة الى الثاني يسمى عرضية كحركة اعراض الجسم والحركة الذاتية
اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول ان اراد
مبدأ الميل فلا يلائم قوله اما ان يكون مستفادة من خارج اي من غير
من المتحرك في الاشارة الحسية اولا تكون وان اراد بها الميل فلا يلائم
قوله فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
اذ الميل عبارة على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود كيفية بها يكون الجسم
مدافعا لما يمانعه فهي عديم الشعور قطعا فان حمل على الاول فالمراد تحريكها
وان حمل على الثاني فالمراد ان يكون لمبدأها شعور والحمل على الاول
اولى بالعبارة فان كان لها شعور فنقل مجرد الشعور لا يكفي في كون الحركة
ارادية كالفالج فانه من علوم مع شعوره بسقوطه بل اذا كان لها شعور وارادة
فهي الحركة الارادية اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة

ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وارادة وان لم يكن لها شعور فهي
الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية فاذا فرضنا
الى ان قال الحركة القسرية بطيئة المقسور لا القاسر والا لزم من انعدامه
انعدامها بل هو معدوم وانه علم **فصل** في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة
في مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى في
البطء منها واتفقتا في الاخذ والترك او في الترك الاخذ لكنه اذا وجدت
الحركة الطبيعية قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة
لمسافة اكثر منها واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان
اي امر واحد قابل للمسافتين والحركتين يسع قطع مسافة معينة بسرعة
معينة وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين قال الامام في نسبته على وجود حركتين
بنسبة بان معا فتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي لا يمكن
اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا هو مبني على وجود حركتين
احديهما اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطوء الا بعد
اثبات الزمان فيلزم دور اخر واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم
حاصل فان الانام كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام والمقصود
بيان حقيقته المخصوصة اعني كونه كما ومقدار الحركة فلا شك ان العلم بوجود
الزمان يكفينا في اثبات المعية والسرعة والبطوء فلا دور واقول الحق ان يجاب
ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان
في نفس الامر لكنه لا يتوقف العلم بذلك على العلم به حتى يلزم الدور وهذا الامكان
قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ والترك
تفاوت امكانهما وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا [illegible]

اي في وقوعها ان القوة المحركة [illegible] الى ان قال [illegible] منه رحمه

[illegible] النقل [illegible] لتبين [illegible] منه رحمه

وقيل لانه يلزم من اجتماعهما اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها واقول فيه نظر
اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة وعلى تقدير تسليمه فانها واقعة في الزمان
واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة
فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه
لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس وانت تعلم
انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحاصل في احدها حاصلا في الاخر
فهذا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان وفي المباحث المشرقية
ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم
وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال ايضا والثاني امر متوهم
لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى
القطع كذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلها تفعل بسيلانه
امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة
لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان بالذات وليس مركبا من آنات متتالية
لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها الحركة فلو تركب منها
لتركبت المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى فيكون مقدارا [illegible] بنفسه
يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات
وهو ممنوع ولا يكفي ان يكون مقدار الهيئة قارة المناسب ان يقول الامر
القار والهيئة غير قارة لئلا يلزم الحصر فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود
ينقسم الى الجواهر مطلقا والى الاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف
الغير القار فانها لا تشمل الجواهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحلول
[illegible] الهيئة [illegible] في العرض لا يميل الى الاول لان الزمان غير قار ولا يكون

حاصله ان [illegible] اصحاب [illegible] ان [illegible] الزمان مقدار الحركة واجتماع اجزاء المقدار مستلزم لاجتماع اجزاء [illegible] الزمان [illegible] اجتماع اجزاء الحركة [illegible] انه لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة [illegible] اجزاء [illegible] المسافة [illegible] اجزاء الحركة [illegible] يكون الزمان [illegible]
منه رحمه

قوله وفي المباحث المشرقية [illegible] المقصود من هذا النقل تحقيق المقام وبيان انقسام الزمان على انقسام الحركة [illegible] بان الزمان له معنيان [illegible] يكون متقدرا وغير ثابت [illegible] قابل للزيادة والنقصان وغير ثابت الاجزاء [illegible] غير ثابت الاجزاء فافهم
منه رحمه

عارضا لا يكون مقدارا لهيئة قارة والا لتحقق الشيء بدون مقداره فهو
مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار
الحركة وسيجيء زيادة بيان له في الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان
لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد
مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية قيل هذا منقوض
بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى
التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق والمتاخر في زمان
لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس في زمان متقدم
واليوم في زمان متاخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم
ان يكون هناك ازمنة غير متناهية تنطبق بعضها على بعض وانه محال
بالضرورة وايضا يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زماني وقد
يجاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم والمتاخر
في زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع القبل
معها البعد فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمان فان لم يكن شيء من المتقدم
والمتاخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان فان كان احدهما زمانا والاخر ليس
بزمان احتيج فيما هو الاخر الى الزمان دون الاول وان كان كل واحد منهما زمانا
لم يحتج في شيء منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء
الزمان اولا وبالذات ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل ايضا ان ذلك التوجيه باطل
وجود زيد متقدم على وجود عمرو الحادث فيقال لما ذا قلت انه متقدم عليه
فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة
الاخرى وتلك الحادثة متقدمة على هذه الحادثة ايضا ان يقال لم قلت انها متقدمة

ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك الحادثة كانت امس
وهذه كانت اليوم فامس متقدم على اليوم لم يبق ان يقال لما ذا قلت
انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس
متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ امس
كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ الغد فلو قيل لما ذا قلت
امس متقدم على اليوم كان كما لو قيل لما ذا قلت ان الزمان المتقدم
متقدم على الزمان المتاخر وهذا مما يعد سخفا وكما ان انقطاع السؤال عند
قولنا تلك كانت في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتاخر ليس لا
على ان التقدم عرض اولي للزمان فكذا انقطاع السؤال عند ما ذكرتم
لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الثبوت
لا في الثبوت وهذا هو المطلوب كما لا يخفى فيكون قبل الزمان زمان هذا
خلف وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية وكل بعدية لا توجد مع القبلية فهي زمانية فيكون بعد الزمان زمان
هف الفن الثاني في الفلكيات وفيه ثمانية فصول فصل
في اثبات كون الفلك مستديرا وجابة ان هيهنا جهتين لا تتبدلان
امرهما طبيعيا بحيث يتوجه في ما ان به حماك
احدهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي
راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار ما يلي راسه تحت وما يلي رجله فوق بخلاف
باقي الجهات فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال يساره ثم اذا توجه الى المغرب
تبدل الكل فصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة
تتعلق في ذاتها بالاشارة ومقصدها ومنتهى الحركة المستقيمة والتعر

اي كما تقول ان الزمان مقدار الحركة [illegible] الحكم [illegible] فافهم [illegible]

العقد في عرض لا الا ولا ثبوت الا ان يكون [illegible] وبين [illegible] الواسطة في العروض [illegible] الواسطة في العروض [illegible] فيلزم ان المراد بالثبوت هيهنا هو العروض
[illegible]

الى الاول فقيل ان جهة الفوق هي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى
الاشارة الحسية ومقطعها وما ينتقل الى الثاني فقيل هي مقعر فلك القمر لانه
منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا انفذت في فلك
القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونه اخذا عن جهة التحت متوجها الى
ما يقابلها والمشهور فيما بينهم وسبب الشهرة ان ارباب العلم عامي وخاصي
اما العامي فلان الانسان له جانبان طبعيان عليهما البدن وظهر وبطن
ورأس وقدم فالجانب الذي هو اقوى في الغالب يسمى يمينا
وما يقابله يسارا وما يحاذي وجهه قداما وما يقابله خلفا وما يلي رأسه
بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن عنده سوى ما ذكر وقف اوهامهم
على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم
جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا اعتبارها في سائر
الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصي
فلان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة
ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان اختصاص بعضها ببعض
يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فيطلقون الامتداد الطولي
يسمونها الانسان باعتبار طول قامته حين هو القائم بالفوق والتحت
ويطلقون الامتداد العرضي يسمونها باعتبار عرض قامته باليمين والشمال
ويطلقون الامتداد العمقي يسمونها باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار
الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الابعاد على القوائم
فلا شك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها
[illegible]
وانت تعلم ان قيام بعض الانسان على بعض مما لا يجب في الجهة

[illegible]

في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لامكان ان
يفرض في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية
وكل واحد منها موجود قيل فيه اشكال لانهم قالوا جهة التحت هي المركز الذي
هو نقطة موهومة فلا يكون موجودة واجيب بانهم ارادوا الموجود في نفس الامر
ذو وضع غير منقسم في امتداد ما اخذ الحركة وحتى كان كذلك كان
الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها
لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة الحسية اليها فانهم ذهبوا الى ان الخطوط
ليست مركبة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة في نفسها لا مفصل
فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة في وسط الخط
والى الخط المتوهم في وسط السطح فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة
الحسية موجودا في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود
المحل الذي يتوهم المشار اليه فيه ولما امكن اتجاه المتحرك اليها قيل
بالوصول اليها او القرب منها وانما قيد الاتجاه بها لامكان اتجاه
المتحرك الى معدوم يقصده بالحركة تحصيله كما في الحركة الكيفية فانها
يجب او يمكن فيه ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه عند
القائل بان المكان هو السطح وانما قلنا انها غير منقسمة في ذلك الامتداد
لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجهة بين وتحرك
فاما يكون حيث كونه في الجهة لانها ما اليه الحركة فلو كانت الحركة في الجهة
كانت الجهة مسافة لا جهة وانه محال وحينئذ فاما ان تحرك من المقصد
يعني الجهة او الى المقصد فان تحرك من المقصد لم يكن البعد الجهة بين
غير مقصد بالا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن

[illegible]

اقرب الجهتين من الجهة والا لكانت الحركة منه من الجهة الى اول
اقول تمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا اليه
واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا المزيد لان انقسام الجهة يستلزم لامكان الحركة فيها
واذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات ولا
لكانت جوهرا فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات كما مر فتعين
ان يكون عرضا وح لابد لها من امر محدد يعين وضعها ولا يجب ان يكون
قائما بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى من الفلك الاعظم
وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعني المركز ليست قائمة
وان كانت تحدد المركز وتعين وضعه ايضا بالمحدد فقول تحدد الجهات
ليس خلاء اذ لا معنى له ولا في ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان مختلفتين
بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع فلا يكون
احدهما مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة لذلك البعض هذا
خلف لان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق وهاربان عن التحت
والارض والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات
خارجة عن الملاء المتشابه قيل التوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات ليس
في داخل الملاء المتشابه فاذن هو في اطراف ونهايات خارجة
عن الملاء المتشابه بحسب الحقيقة وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه
ملاء لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقية وبعضها جهة
اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذي لا يكون متشابها قابلا للتشابه الى
يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط فانما قال
الملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات محدد الجهات لا يتوقف على تناهي

[illegible]

تناهي الابعاد وهذا الكلام على كل من التوجيهين لا يخلو عن تحمل كما يظهر بالتامل
تامل ومتى كان كذلك كان تحدد الجسم كريا لان تحدد اما ان
يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون
كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل
غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد
والا لتبدلت جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصارت فوقا
بالقياس الى ذلك الابعد ولا يتحدد به اي بغير الكري غاية البعد سواء
كانت البعد داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غايته اصلا سواء كان
الجسم كريا او لا فان كلما نفرض من آخر ابعد الابعاد فيمكن ابعد الابعاد
اذ يمكن ان نفرض ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به جهة السفل
بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخل فان قلت لا يمكن
تحدد الجهتين بالجسم الكري ايضا لانهما جهتان متباينتان متقابلة
بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابعد منه والمركز وان كان ابعد الابعاد
المفروضة من المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز
لجواز ان نفرض من قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين
بالجسم الكري لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان
على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احدهما ابعد الابعاد المفروضة
عن الاخرى وهاهنا كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة
عن الاخرى فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط
بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد من بعضها
في الابتداء والانتهاء فيما اقرب الى الاخر وكلما تفرض غاية البعد عن بعضها لم

[illegible]

غاية البعد عن المحيط لكونها غاية القرب من البعض الآخر والمناسب
ان يقال لان البعد عن المحيط اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى اين يجب
ان يكون جهة محيطا بالآخر والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون
كرة والا لم يتحدد جهة السفل فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه
ويمتنع المحاط حشوا لا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام
اذ لو كان وراءه جسم لما كانت جهة الفوق التي هي منتهى الاشارة
فيحصل المطلوب وانت تعلم ان ما ذكره لو تم لدل على كروية جسم محدد للفوق
والتحت محيط بسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية
جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة في الفصول الآتية فلا تغفل **فصل**
في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة
وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق البسيط على نفسه معان اخر
الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحس فيشمل العناصر
والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم الثاني ما يكون كل جزء مقداري
منه بحسب الحقيقة مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر
دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر
ولا يشاركها في اسمها وحدودها والثالث ما يكون كل جزء مقداري
منه بحسب الحس مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء
المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية
مطلقا والمستديرة هي الوضعية واما الحركة ونظائرها فانها ليس مستديرة
لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا لانه
لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركه بها [illegible]

[illegible]

منتهى الاشارة وما يكون كالآخر ي وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله
لا به فيه نظر اذ لا يلزم من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته ولا يلزم
به وانما المحال ان يتحدد الجهات قبل وجوده فالمناسب الاقتصار
على ان يقال فالجهات لا يكون متحددة به والفلك ليس كذلك
بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك
وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد
من اجزائه اي بسائطه على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها
على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والا لكان
كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة قالوا لان
الطبيعة في الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل
الا فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع
من الاشكال يكون جانب منه خطا وآخر سطحا وآخر نقطة ولو كان
كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء
ولا سبيل الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة
فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تغير
الشكل لا يخلو عن حركة اينية وفيه بحث لا يخفى عليك ان الثابت بما سبق
منتهى انه ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمثبت هاهنا احتياج
الى ان يكون جهة اجزائه قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة
المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم
[illegible] وهذا الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا
[illegible] اما اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة

[illegible]

مركزا ومركز العالم فيلزم التحرك الى جهتي الفوق والتحت فلم يلزم تحدد جهتا
قبل المحدد والمحدد انما يحدد جهتا دون سائر الجهات وامّا ثانيا فلان الاولى
هو تقدم جهات حسه كا ... على حركاته لا عليها **فصل** في ان الفلك
قابل للحركة المستديرة اي الوضعية لان كل جزء من اجزائه المفروضة
فيه جاز ان ينتقل على ان الفلك متصل واحد لا جزء له بالفعل لا يختص بما
اي بالطبيعة ... حصول وضع معين ومحاذاة معينة لتساوي الاجزاء
في الطبيعة او ... وطبيعة البسائط التي يتبدل بها فثبت ان الفلك قابل
للحركة المستديرة والقطع انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستقامة
فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو محال بالضرورة او الى بعضها دون
بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا
هناك قطبين معينين ساكنين ... منطقة جدا
في الصغر والكبر ترسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة
اختلافا فاحشا بالسرعة والبطوء مع استواء جميع النقط المفروضة في ذلك
البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة او
الكبيرة بالحركة السريعة والبطيئة وانه ترجيح بلا مرجح وقد يجاب عنه
بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد الى المحركة وان لم نعلم بعينه
ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف لقولهم ان
نسبة الفاعل الى الجميع سواء وفيه نظر ... فلكل جزء يمكن ان يتحرك
عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر واذ ذلك الا بالحركة فلا ... تعينت
المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة للطبائع
الاجزاء يستلزم جواز زوالها عنها وذلك يستلزم جواز الحركة عليها اذ تجوز

فلا يكون ... الفاعل المحرك ... المخصص ... السوية ... فتامل ... منه

اقول ... بالنسبة الى الفلك ... المحدد ... فتامل ... منه

اذ يجوز زوال الجسم كليته او ما اعتبر الوضع والمحاذات معه سواء كانت
تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيب بانا لو فرضنا وجوب
سكون الفلك ... فرضت هو بسيط وجدنا كل جزء منه يمكن
الزوال عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا ويقول ايضا يجب ان
يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا للحركة المستديرة
لكن التالي كاذب فالمقدم مثله وبيان الشرطية انه لو لم يكن في طبيعة
المناسب ان يقال لو لم يكن طبعه مبدأ ميل مستدير ... مستقر
لانه لو كان الطبع بمعنى الطباع ونسادل الطبيعة شعور وارادة فلا يلائم قوله
فيما بعده والا لكان الشيء مع العائق الطبيعي كهو لا معه وان كان بمعنى الطبيعة
فلا يصح قوله قابل الميل المستدير خارج او الا لازم على تقدير ان يقبل
ليس طبيعته مبدأ ميل ميلا ما خارج هو تساوي الجسم القابل الميل وهو الذي
لا ميل طبيعيا فيه البتة كما ستعرف عليه ولا استحالة في ذلك وايضا
لم يصح قوله فلا يكون فيه ميل مستدير اصلا وهو ظاهر والمناسب ان يحمل
الطبع على الطباع والعائق الطبيعي على المتناول لما له شعور وارادة فان الطبيعة
ايضا تطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض المحققين
يمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة وفيه
بحث اولا فلانه ان اريد به ان الحركة المستديرة ممكنة في ذاته فهذا لا ينافي
امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم علتها التي هي الميل المستدير
وثانيا فلانه ان اريد به ان الفلك مستعد لان ما تحرك المستديرة ولا يحصل ذلك
الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك ممنوع
... وايضا ما ذكره هاهنا جار في كل من البسائط العنصرية اذ لا شبهة في امكان

... الطبيعة ... فيه كما ... منه

قوله ... المفروض ... الفلك ... الطباع ... طبيعيا ... الطبيعي ... منه

اذ لا يلزم ... الخاص ... العام ... منه

... الاستدارة ... بالغير ... الامكان الذاتي ... منه

حركة المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك
فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به وبالجملة تقرير الدليل على وجه
يكفي فيه امكان الحركة بالذات ولا يجري في العناصر بان يقال
التحريك القسري للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدأ
ميل طباعي ولما امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ مبدأ
ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لا يقبل الميل
المستدير من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في زمان اذ
لا يتصور وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان
حركة ذي ميل طبيعي يكون ذلك الميل معاوقا للميل القسري لمجانبته
اياه في الجهة ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة
والا لكان الشيء اي الحركة مع العائق اي الميل الطبيعي كهو لا مع عائق
قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العائق فيه عدم جميع العوائق فيمكن
ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعائق آخر فيقاوم ذلك العائق الميل
الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل
واجيب بانا نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل ايضا وذلك الزمان
الاقصر له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول ولنكن بنصفه كان يكون زمان
عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل آخر
ميله اضعف من الميل الاول يجب ان يكون نسبته الى الميل الاول مثل
نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيكون بنصفه فيتحرك ذو الميل
الثاني بتلك القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته اي
مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية

الميلية المعاوقة التي في الجسم وتنتقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة
لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة التي في الجسم ولا ازداد السرعة
او زاد شيء منها ولا ينتقص السرعة لم يكن القوة الميلية مانعة من الحركة
بعد فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل
الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثاني في نصف زمان
ذي الميل الاول وذلك النصف هو زمان عديم الميل مسافة ذي الميل
الاول وهي مثل مسافة عديم الميل فعلم ان الجسم القابل للميل والذي
لا ميل فيه متساويان في الحركة وهو محال وقد يقرر الكلام بعد فرض
الاجسام الثلثة المذكورة بوجه آخر بان يقال يقطع ذو الميل الثاني مثل
مسافة عديم الميل في زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنتقص بحسب
الميل المعاوق وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة
اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل المعاوق اكثر كان زمان الحركة
اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت
الميل المعاوق فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان حركة
ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول وهو ساعتان
فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات البغدادي وجود الحركة
من حيث هي لا يتصور الا في زمان فذلك الزمان الذي تقتضيه الحركة بعينها
يكون محفوظا متحققا في جميع الحركات وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق
فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة في مسافة واحدة لاجل اصل الحركة
وهي زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة في ذي الميل الاول وزاد
نصفه لما فرضنا ان ميل ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل الاول كان

زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول فيكون نصف
مسافة بازاء ميله فيكون زمانه مسافة ونصفها واجيب عنه بان
الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض الى اجزاء
هي ازمنة انقساما لا يقف عند حد وكذلك الحركة متصلة باعتبار
المسافة والزمان ولا تنقسم الا الى اجزاء هي حركات كما ان
المسافة لا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحدة منها مسافة وزمان ثم
حركة فرضت اذا جرى على اي وجه اريد كان كل جزء منه زمانا
وكان جزؤه فالجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة
في جزء من اجزاء المسافة وهو ايضا مسافة من حيث الحركة
من حيث هي [illegible] لان تبع [illegible] اي جزء كان من الاجزاء المفروضة
للزمان والمسافة فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان الا من حيث
بل يقتضي مطلقهما ويمكن ان يقال ان البديهة تحكم ان الحركة المخصوصة
التي توجد في مسافة مخصوصة يقتضي قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة
المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق
ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض من الزمان بازاء
المعاوق وبعض منه بازاء الحركة فبنا على الامور المذكورة يجب ان تنقسم
الاجسام الثقيلة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبار القوة
تساوي تلك الاجسام فيها مقدارا وعليه يكون بازاء المعاوق [illegible]
الامام لا استحالة في كون الجسم الثقيل المائل والذي لا ميل فيه متساويين
في السرعة الا اذا كان الميل الثقيل [illegible] ولم لا يجوز ان يكون [illegible]
في مراتب الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معاوق كما ان قطرات

قطرات الماء اذا سالت وكثرت اثرت في تثقيب الحجر [illegible] تاثير
اصلا لقطرة قطرة منه [illegible] اما ان يلزم من فرض تحرك ذلك الجسم
الذي لا ميل فيه او من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول والثاني باطل لجواز فرض الحركة
الجسمين الآخرين بالقسر الى خلاف جهة ميلهما والاجتماع الامور
المذكورة اذ الاول مما لا يتأتى في [illegible] والاستحالة الثاني مبنية على التناسب
بين الامور المجتمعة وهو منتف ههنا بالضرورة فلم فرض الميل على النسبة
المذكورة محال ويمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة والضعف
وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية
وقد برهن اقليدس على انه يجوز ان يكون للمقدار نسبة الى مقدار لا يوجد
مثل تلك النسبة بين النسب العددية فهذا المحال انما يلزم من فرض
تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا تحركا قسريا فيكون محالا ونقول
ايضا ان الفلك ليس في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة
الفلكية الواحدة تقتضي الامرين المتنافيين معا وفيه نظر لانا لا نسلم
المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما في الكرة المدحرجة وقيل
فيه ان الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم الى الجهة والمستدير يقتضي صرفه
عنها [illegible] والمستدير لا يقتضي التوجه لانه يقتضي الصرف ولئن سلم
المنافاة فيجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة امرين متنافيين باعتبارين مختلفين
فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان بالاشتراك
على معنيين حدوث صورة نوعية وزوال اخرى [illegible] الوجود وبعد العدم
والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والخرق والالتيام اي

افتراق الاجزاء واجتماعها لانه لا يقبل الكون والفساد واما
الصغرى فتقدم تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد
فللصورة الكائنة حيز طبيعي وللصورة الفاسدة ايضا حيز اخر طبيعي لما بينا
ان كل جسم فله حيز طبيعي ثم لا بد من ان يكون الحيز الطبيعي للصورة الكائنة
غير الحيز الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد
لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لان الامور المختلفة بالنوع
جاز ان تشترك في لازم واحد وكل ما هو شانه اي ما يكون للصورة الكائنة
حيز طبيعي وللصورة الفاسدة حيز اخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة لان
الصورة الكائنة اما ان تحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت
في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت
في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب
فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وههنا بحث اذ المحدد
لا حيز له بمعنى المكان ولا يصح حمل معناه على الاعم منه واما انه ليس قابلا للخرق
والالتيام فلان ذلك ايضا مما يتبادر منه ان حصول الكون والفساد
بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل مما يستدل ان لما انما يحصل بالحركة
المستقيمة لاجزاء الفلك والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
والالتيام وقد مر ان المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلفه
بعضهم في انه لا بد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء واجتماعها
المستلزمين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام
اما ان يكونا بالمستقيمة منهما او بالمستديرة وهما محالان اما الاول فلما بينا
ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق حالة الالتيام بالحركة

لانه لا يتم الدليل المذكور وهو قوله فان حصلت الى قوله وان حصلت الخ فيكون ممنوعين لان الحيز الطبيعي الوضع لا يقتضي ميلا مستقيما وهو ظ منه رحمه

بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة
ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن تلك
الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية
او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة
واحدة لا تقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر
عندهم انه لا قاسر هناك على الافلاك واما الارادية فلان الفلك
لبساطته عادم للالات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها
تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة **فصل**
في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان
اي التي كان الزمان مقدارا لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت
ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
ولا شك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون الحركة الحافظة
للزمان حركة كمية او كيفية والامر فيه سهل بعد ان يحمل الحركة المستقيمة
على ما يعم الحركة المستقيم وبصيرة محال المنافسة في الحصر اوسع لا جائز ان
يكون مستقيمة لانها اما ان يذهب الى غير النهاية او يرجع لا سبيل
الى الاول لانه يلزم وجود بعد غير متناه وهو ممتنع فلا الحركة اذ الحركة الموجودة
لبثت بعدها والحركة التي هي بعد لبثت موجودة ولا سبيل الى الثاني
لانها اذا رجعت فكانت منتهى الى طرف قبل الرجوع فيكون متحققة
فيكون الان بين حركتين مختلفتين سكونا لان الان الفاصل الموصل
اي الذي تتعلق به الطرف موجود حال الوصول لانه يتعلق الاتصال حال الوصول
فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يتعلق الوصول قبل عليه لا ثم

كما يسمى ... الى المتحركات ... مطلقا سواء كان ... سلطبيعيا او لا ... البشرية ... منه رحمه

ان الميل فاعل الوصول فحينئذ يلزم وجوده حال الوصول لا بعده للوصول كالحركة
فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث
فيه ميل يقتضي كونه غير موصل بمعنى اللاوصول لاستحالة اجتماع الميلين
الذاتيين المتنافيين المختلفين في حالة واحدة في جهة اورد عليه الامام
بانا لا نسلم الاستحالة المذكورة وانما يلزم ذلك لو كان الميل مبدا المدافعة
ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة فانهم قد يطلقون عليها
ايضا ولا شبهة في تلك الاستحالة قال الشيخ لا تصغ الى قول من يقول
ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء منه بالفعل مدافعة الى جهة
وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى السفل
البتة بل فيه مبدا من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العايق فالآن
الذي فيه ميل الوصول غير الآن الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين
يقتضي الانبعاث وآن الوصول آني اي حادث في آن لان الوصول وكونه
غير موصل آني لان حال الوصول اي بالحيث هو فيه لو كان زمانيا وانقسم
فحين ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هف فيلزم
خلف لانا فرضنا انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا محذور فيه وان لم يكن
وصولا في الجملة ثم رد فيه بان الحد الذي هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما
في ذلك الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه حدا فالوصول اليه آني اذ لو كان
زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا بل الحال
صيرورته غير موصل قيل لا ايضا فقد ثبت ان الوصول آني وفي هذا البحث نظر
ان يكون اللاوصول آنيا لان رفع الآني آني لا محالة وقد يقال الآن الاتفاق
والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها آنيا بمعنى انه لا تحصل

فيكون بجهة [illegible] ... عدم [illegible] ... [illegible]

اي [illegible] الشيخ ايضا معطوف على قوله ولا تصغ عبد الرحيم

اي ان منتهى المسافة [illegible] انما يكون حين كونه في طرف الآخر ... [illegible]

الانطباق هو تطابق الشيئين ... [illegible] عبد الرحيم

تحصل عنه انتهاء الحركة مع ان زوال كل واحد منها زماني اذ لا يحصل
الا بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك وصار الى الانطباق على
الجسم الآخر فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع حركته فلا يزول
هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل الا بالزمان
وكذا الحال في جميع ما ذكرناه واذا كان كل واحد منهما اي من الميلين
آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا
لزم تتالي الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى هي الآنات
ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها اي المسافة على
الحركة المنطبقة على الزمان هف هذا دليل على وجود زمان بين الآنين
واما انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه الجسم فاما الى ذلك الطرف
المذكور فيلزم ان لا يكون فيه الوصول في الآن الذي فرضناه انه آن الوصول
او عنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة عنه انما يوجد بالميل الثاني
واعلم ان الحجة المشهورة هي ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه في آن
واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه في آن فلا محالة يصير مفارقا ومباينا
له في آن واحد معا موجب تغايرهما بالذات واستحالة تتاليهما فلا يكون بد من تخلل
زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان زمان سكون اذ لا حركة
هناك الا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه الحجة بعينها قائمة في الحدود المفروضة
في المسافة التي يقطعها حركة واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس
في الشفاء [illegible] والمباينة هي حركة الرجوع فهناك آنان
[illegible] الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك
انه [illegible] الجزء الذي هو المنتهى فان [illegible] آن المباينة

قوله ان رفع الآني آني ... [illegible] عبد الرحيم

اي يجب ان يكون زمان سكون ... [illegible] عبد الرحيم

قوله وهذه الحجة ... [illegible] عبد الرحيم

طرف زمان المباينة لكنه زمان ولكن الآن هو بعينه آن الوصول
فلا يكون حدا مشتركا بين زمان الحركتين وان عنوا به آنا بعد
فيه على المتحرك انه راجع مباين لكنا نقول انه مغاير لآن الوصول وان بين
الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل هو زمان الحركة وهو بعض
حركة الرجوع فان كل آن يفرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع
يكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه
اتمام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة
اقول فيه نظر لما ذكر ان العدول في الحجة المشهورة مع الذهاب الى
ان الآن الوصول آخر كما فعله البعض بعيد جدا فنعلم ان الحركة اي قطعة
فرضت ليست بمستقيمة فتكون مستديرة ومدة الحركة غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة ولا حركة
مستديرة يحتمل الدوام الا حركة الفلك فاذا يكون في الفلك اي
احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم متحركا على الاستدارة
دائما وهو المطلوب اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب
حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها وايضا
ترد عليها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب تخلل السكون
بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرضنا انه رمي حبة
الى فوق وتلاقي في الجو جبلا ساقطا يجب تماس سطحها سطحه ورجع
حتى لا محالة يجب توسط سكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة
وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم ان الجبل [illegible]
في الهواء بمصادمة الحبة فاجاب بان الحبة المرمية الى فوق عند [illegible]

نزول الجبل ينتهي حركتها الى سكون لانقطاع الحركة الصاعدة
في آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا توجد الا في زمان
ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لان سكونها آني ولا يستمر زمانا فانها
وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون بينهما
زمان السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما
لان بينه احدهما وهو الميل الصاعد ومرتبته الاضعف وهو الميل الهابط
الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلا هابطا
هو ميله الذاتي الطبيعي ويحس منه من وضع يده عليه في تلك الحالة
ميلا صاعدا وهو ميله العرضي الحاصل له من جهة الرافع وحركة الجبل
زمانية وليس بينها اي بين هذه الحركة التي توجد في زمان وذلك
السكون الذي يوجد في آن هو مبدأ ذلك الزمان ونهايته [illegible]
ما نقله هنا خلاصة ما ذكره بعضهم في توجيه هذا المقام واقول فيه بحث
اذ المراد بالميل العرضي ما لا يقوم بالمتحرك بل ما يجاوزه ويغايره
فيناسب الحركة العرضية وبعضهم ان يقول ان الميل الهابط للحبة
ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين
وقد يجاب ايضا بان الحبة لا تماس الجبل بل اذا وصلت ريحه اليها
وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل في ذلك الذي ذكرتم في وقوفها
نفسه ليس بمحال وكذا استلزامه المحال الذي هو وقوف الجبل وبان
وقوف الجبل في الجو غير مستحيل بل مستبعد لكن الضرورات الطبيعية
تقتضي امورا تستبعد العقل كما في الخلاء **فصل** في ان الفلك
متحرك بالارادة لان حركته اما ذاتية او لم يكن ارادية لكانت اما

[illegible]

طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب
عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك اي كل من الهرب والطلب
في الحركة المستديرة محال اما انها لا يمكن ان تكون هربا فلان كل
نقطة المناسب انه يفارقها كل وضع يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة
يتحرك عنها توجه اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحال ان
يكون توجها اليه فان قلت لو كان ترك كل وضع في الحركة المستديرة
عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحال كون حركة الفلك ارادية
ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد في حالة واحدة قلت
يجوز ذلك في جهتين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز
ان يختلف اغراضه بخلاف ما اذا كان عدم الشعور اذ لا شعور هناك حتى
اختلاف الجهات والاغراض وههنا بحث لانا لا نسلم ان ترك
الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك
الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست طالبة بل طلبا لحالة
ملائمة فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته المستديرة يتحرك اليه
هربه عنه والتوجه الى الشيء بالطبع استحال ان يكون هربا عنه ولان
الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته
قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا ورآء الحركة يتوصل
بها اليه واما اذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وفيه بحث
بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل للغير لانها لما كانت [illegible] تقتضي التأدي
الى الغير فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يلزم [illegible] الا
اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة المطلوبة لارتياد حالة اخرى هي الملائم

اي الذي دليل العلم [illegible] حركة الفلك ليست طبيعية [illegible] ابها منه رحمه

[illegible] منه رحمه

اي تقتضي لذاتها ان تكون تلك الحركة لا لاجل التأدي منه رحمه

وهو جزء الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة
مطلوبة اخرى يطلبها فلذا يتحرك دائما والمستديرة الفلكية ليست
كذلك ولا جائز ان تكون قسرية لان القسرية على خلاف ميل يقتضيه الطبع
بحيث لا طبع لا قسر فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كون الحركة المستديرة طبيعية
ان لا يكون له ميل طباعي مخالف لهذه الحركة **فصل** ثم ان القوة المحركة
للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك
تقوى على افعال اي دورات غير متناهية بحسب العدد ولا شيء من القوة
الجسمانية المتناهية بحالة في الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه كذلك
فالمحرك للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى
لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية [illegible] قابلة
للتجزي وقد ثبت تجزئ الى اجزاء لكل منها قوة فان الجزء اي كل جزء
منها بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على شيء نسبته الى اثر كل القوة بالنسبة
الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى الكل والجملة تقوى على مجموع تلك الاثار
والا لكان الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا
للكل اي كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او الكثر منه في التاثير هف اذ لا
تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول الحركة الا
باعتبار محليهما فاذا فرض قطع التحريك من القوتين كان الجسمان
متساويين في قبول الحركة ولم يكن زيادة قدر الجسم اثرا فلا تفاوت هناك
الا في القوة المحركتين فيجب التفاوت في الحركتين على نسبة تفاوتهما
فيكون كان كذلك فالمجموع اي القوة كلها لا تقوى على غير المتناهية لان
الجزء بعضها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين او على جملة غير متناهية

[illegible] الطبيعية [illegible] نقل منه

[illegible] جسمانية [illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

والثاني جملة او المجموع يتوي ذلك المبدأ يعني ما هو ازيد منه فيلزم الزيادة
على غير المتناهي المتسق النظام بعد قبل لعقلنا ما هو غير المتناهي
بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا
غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور
اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والآحاد المتضاعفة
الى غير النهاية ونوضحه ان المراد بكون غير المتناهي متسق النظام
ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان
في نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لا يحصلان الا باعتبار
العدد العارض لاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى الا الاتصال
والاتساق وما قيل انه يرد عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق
لا يوجد في اجزاء الحركة اذ لا يمكن دفعه بان المطلوب موقوف
على اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار
العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد
باتساق النظام عدم الانقطاع ويعني بالزيادة على غير المتناهي القديم
الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن
فيه لعدم وقوع التخلف يكون في مبدا واحد ويكون هذا القيد
احترازا عن الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل
واقعة كالسنين في الحوادث الغير المتناهية بين اثنين من مبدئين
مختلفين احدهما يوم والآخر في يوم آخر قبل ذلك او بعده
والدليل على هذا ان المص لم يذكر في جميع كون الزيادة في جهة عدم
التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة والاتساق

اي لانه تشتمل عليهما السنة اكثر منها بعدد ما في سنة من الشهور فيكون عدد الشهور [illegible] المتضاعفة [illegible]

لان الآحاد يزيد [illegible] والوحدات المتضاعفة [illegible] [illegible]

والاتساق وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه
الا ان المص ترك ذكره لظهوره في الحركة وانه لو زيادة غير متناهية
على غير متناهية انما تستحيل اذا كانا امتدادين من مبدا واحد كما اذا اخرج
خط غير متناهية من مبدأه وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة
ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين
وقد يقال لا نسلم ان التفاوت واقع في الطرف المقابل لمبدأ
المفروض حتى يلزم المحال لم لا يجوز ان يقع التفاوت في خلال
الحركتين لاختلاف الحركتين في السرعة والبطوء فعلم ان الجملة
اذ ان يتوي على جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا يتوي على
غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي بمراتب متناهية
لا يوجب اللاتناهي وانما كانت مراتب الانضمام متناهية لان القسمة
الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير
النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكرناه فثبت ان كل
ما يتوى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه. **فصل** في انه
المحرك القريب اي بلا واسطة محرك آخر للفلك قوة جسمانية
بنسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا في ان كلا منهما محل ارتسام الصورة
الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في جرم الفلك
لبساطته وعدم رجحان بعض جهاته على بعض في المحلية وتسمى نفسا
منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية للكواكب
الغير السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها مع افلاكه
بمنزلة حيوان واحد ذو نفس واحدة تتعلق بالكواكب اولا وبفلكها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بفلكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما تتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا
وبالاعضاء الباقية بعد ذلك وبتوسطه فالقوة المحركة منبعثة من الكواكب
الذي هو كالقلب في افلاكها التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى
هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان لفلك الاعظم وفلك
البروج وسبع لسيارة وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان
لكل من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك
لكل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها
فعدد النفوس المحركة على هذا الرأي عدد الافلاك والكواكب جميعا
لان المحركات الاختيارية يعني الارادة الجزئية لا تقع الا من
ارادة تابعة في الاغلب لشوق الى طلب امر ملائم ويسمى شهوة او
الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان
مريدا لتناول ما يتنفر عنه كما في الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري
قد يترتب على تصور النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد
لتناول ما يشتهيه كما اذا منع مانع من جيادة [?] وحمية ثم ذلك الشوق منبعث
عن تصور ذلك الامر الملائم او المنافر من حيث انه ملائم او منافر وتصورا
مطابقا او غير مطابق وهو اما ان يقع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى
الاول لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه
بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدأ
الحركات الجزئية الارادية هي التصورات الجزئية فيقال لو كان المعتبر
في صدور الفعل الجزئي التصور الجزئي لزم الدور لان التصور من حيث
انه يمنع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده لان قبل حدوث التوجه [?]

وهو الفلك الثامن فيه الكواكب الثوابت ... الكواكب السبعة السيارة ... الشيخ ... الكواكب السبعة السيارة ... لفلك البروج ... الكواكب ... التفصيل ... الافلاك ... عبد الرحيم

السواد المعين مثلا لا تصور السواد مطلقا ثم هذا المحل في هذا الوقت على
هذا الشرط او المقيد بهذه القيود وان كانت الوفا لا يكون الا كليا
واما تصور هذا السواد من حيث تشخصه المانع عن فرض الاشتراك فالحاصل
لا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا واجيب
عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في الخيال
لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تحصيل
الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج
مسبوقا بحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال ايضا مسبوقا
بحصوله في الخارج ولا يلزم الدور وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني
هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد
صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم في النفس لان الصورة الجزئية
ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر
والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف الماخوذ عنها
بالصغر والكبر او لاختلافهما في المحل من المدرك فيبطل الحصر لجواز ان يكون
لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب عنه
بان المفروض تساويهما فيما لا تقوم به ... في الاعراض المختصة
يمتنع وتجرد التساوي فيما هيات الاعراض لا يستند بها المتخالفة
لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها لا سبيل الى الاول لانا نتكلم
في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصورة المختلفة
بالصغر والكبر لا يجب ان يكون ماخوذة من الخارج فتعين القسم الثالث
فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في محل من المدرك الجسماني غير ما

وقد صرحوا ايضا بان الجزئيات المجردة ... جزئيات ... تصورات كليات ... الجزئيات المجردة ... النفس ... كليات وجزئيات ... عبد الرحيم

... كما ... ابيض او اسود ... الاعراض ... عبد الرحيم

ارسمت فيه الصغيرة وينقسم المدرك لا محالة في الوضع وما هذا شانه
فهو جسماني قيل قد ثبت بالبرهان ان القوى الجسمانية لا تقوى على التحريكات
الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت
عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا نقض صريح واجيب
عنه بان مبادي الحركات الفلكية هي الجواهر المفارقة بواسطة
نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها والبرهان انما قام على ان
القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة اثارا غير متناهية لا على ان لا تكون
واسطة في صدور تلك الآثار ورد بانه لو جاز بقاء القوة الجسمانية
مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدور آثار لا تتناهى جاز ايضا
كونها مبادي لتلك الآثار لانها مباشرة لتلك التحريكات
عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يتنازع فيه استقلالا وقد اجيب
ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة
بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة
والثابت بالبرهان امتناع صدور الغير المتناهية من القوة الجسمانية
ابتداء من غير واسطة وذلك لا ينافي صدور التحريكات الغير
المتناهية منها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها
فتامل **الفن الثالث في العنصريات** وهو مشتمل على ستة
فصول **فصل** في البسائط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء
اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد
الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار
والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة العربية كالاسطقس

كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها يتركب منها المركبات
تسمى اسطقسات ومن حيث انها تنحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث بانها
يحصل بعضها عالم الكون والفساد تسمى اركانا ومن حيث ينقلب كل
منها الى الآخر تسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف الآخر
في صورته الطبيعية اي النوعية والا لشغل كل واحد منها بالطبع حيز الآخر
المناسب لذلك الكل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل
والتالي باطل اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره فالمقدم مثله وكل
واحد منها قابل للكون والفساد والصور المحتملة للانقلابات اثنا عشر
حاصلة من مقابلة كل من الاربعة مع الثلثة الباقية ستة منها لا بواسطة منها
وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الآخر يعني انقلاب
الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهي التي تعرض
الحس لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة واحدة يعني
انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها
لا يحصل الا بواسطتين يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس هذا ما اشتهر
بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة
وصارت لاستيلاء البرودة على جواهرها منطفئة فلو صح ما ذكره لكانت
الاجزاء النارية منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا فقد
صرحوا بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية نارا لان الماء الصافي
ينقلب في زمان قليل حجرا يقرب منه في الحجم فلا مجال الان بتوهم ان
فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر
التصعيد وقيل ذلك يعاين في معدن سبكوه وهي قرية في بلدة

من بلاد آذربيجان وماؤه ينقلب حجرا فورا والحجر يتحلل بالحيل الاكسيرية
ماء وذلك بتصعيد وحلها اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى
الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يجعلون
حجارة ويكلون فيهما اجسادا صلبة تجربة حتى تصير مياها جارية وكذا الهواء
ينقلب ماء كما نرى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء بشدة البرد ويصير
ماء ويتقاطر وقد نرى ان ينساق اليها سحاب من موضع آخر وينعقد
من بخار متصاعد والشيخ قد يحكى انه شاهد ذلك في جبال طبرستان
وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل السياحين الجبلية امثال ذلك كثيرا
والماء ايضا ينقلب هواء بالتسخين كما تنشف به الثياب المبلولة المطروحة
في الشمس وعند غليان القدر وكذلك الهواء ينقلب نارا كما في كور
الحدادين اذا احدث المنافذ التي يدخل فيها الهواء الحديد والح في النفخ
والنار ايضا ينقلب هواء كما شاهد في المصباح فانه ما ينفصل عن شعلته
لو بقي نارا لرئي ولاحرق سقف الخيمة فاذن ينقلب هواء
وايضا النار الكائنة في كور الحدادين تنطفي وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات
العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخين
والتبريد مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس
الصورة الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر
في جميع الكيفيات بسائر العناصر والبسائط سواء كانت حقيقية
او اضافية ليشمل الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج جامعا
اذا انصغرت واجتمعت وتماست في المركب وفعل بعضها في بعض
بقواها اي كيفياتها المتضادة قيل المراد بتضاد الكيفيات تخالفها هو

[illegible] الاحراق [illegible] الاحراق ايضا [illegible] ايضا [illegible] حقا منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] الصورة [illegible] الصورة [illegible] منه رحمه

هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي يكون بين الشيئين
في غاية الخلاف والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج الثاني كمزاج الذهب
الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت لان امتزاج الزيبق ليس في غاية البعد
عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لا حاجة الى حمل الكلام
على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها
رطب وبعضها يابس وكما ان بين السواد والبياض على الاطلاق
تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وكسر كل واحد منها سورة كيفية الاخر الظاهر ان مذهبه
ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية
والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة
البرودة والبرودة مثلا تكسر سورة الحرارة والانكسار سورة البرودة
لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان
الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودته وكذلك
انكسار سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس
البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة يكسر سورة
حرارتها فحصل كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات المتضادة
بحيث تستسخن بالقياس الى البرودة وتستبرد بالقياس الى الحرارة
وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في اجزائه يعني يكون الحاصل
من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مماثلا لما حصل في الجزء
الآخر وهي سارية في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا في المحل وهي المزاج
فصل في الكائنات الجو اي ما يحدث من العناصر بلا مزاج ووجه التسمية

[illegible] الكيفية المتوسطة [illegible] الكيفيات [illegible] منه رحمه

[illegible] الكاسر هو نفس الكيفية والمنكسر [illegible]

[illegible]

ان اكثر ما يحدث في الجو اي ما بين السماء والارض اما السحاب والمطر
وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري فيه ذلك تكاثف اجزاء البخار
وهو اجزاء هوائية مازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة
لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر الصاعد لان ما يجاور الارض من الهواء
يستفيد كيفية البرد من الماء قيل هذه المقدمة ليست فعلية لا قبلها
بل هي مقدمة تنبيهية نافعة اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا انعقد بنفسه
سحابا ماطرا واقول يمكن توجيه الكلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستدركة
ههنا بانه يقال قد ذكروا ان الهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار
وهي التي يتلاشى فيها الادخنة المرتفعة عن السفل ويتكون فيها الكواكب
ذوات الاذناب والنيازك وما يشبههما والثانية الهواء الغالب
التي يحدث فيها الشهب والثالثة الهواء البارد المختلط بالابخرة التي
لا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض ويسمى طبقة زمهريرية
وهي منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة والرابعة الهواء الكثيف الذي
يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منهما مجاورتان للنار
والاخريان للماء وحاصل كلامه ان كلا من الطبقتين الاخيرتين تستفيد
كيفية البرد من مخالطة تلك الابخرة المائية ثم الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة
برودتها التي اكتسبتها من مخالطة تلك الابخرة بوصول اثر الشعاع الشمس
اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع عنها اثر شعاع الشمس تبقى
زيادة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فان لم يكن
البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر لثقل الحاصل من التكاثف والاجتماع
فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل

يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده
فان وصل قبل اجتماعها تنزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده تنزل
بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرية لقلة حرارته
الموجبة لصعوده فان كان كثيرا انعقد بنفسه سحابا ماطرا اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه
شاهد البخار قد صعد في اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة
موضوعة على وهدة فكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته من اهل القرية
التي كانت هناك يمطرون وان قل لا ينعقد ويسمى ضبابا وقد يرتفع باولى حرارة يصل اليه
لكثرة اللطافة وان كان قليلا فاذا ضربه البرد [illegible] الليل فان لم يجمد فهو الطل وان
انجمد فهو الصقيع ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يكون السحاب من انقباض
الهواء بالبرد الشديد ويحصل منه الاقسام المذكورة ولهذا قيد المص السبب بما يفيد
بالاكثر واما الرعد والبرق فسببهما الدخان وهو اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار
ارضية تلطفت بالحرارة لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر اذا ارتفع من البخار فتحقق
وانعقد السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب فما صعد من الدخان
الى العلو لبقاء حرارته او نزل الى السفل لزوال حرارته يمزق السحاب في نزوله او صعوده
تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد [illegible] تمزيقه وتقطعه وان اشتعل الدخان بالتحريك
بسبب من الحركة العنيفة المقتضية لحرارة كان برقا ان كان لطيفا
وينطفي بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفي حتى يصل الى الارض واذا وصل
اليها فربما صار لطيفا ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المندمجة فيذيب
الذهب والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما كان كثيفا
غليظا جدا فيحرق كل شيء اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه وكان [illegible] الرياح [illegible]
بسبب ان السحاب اذا ثقل لكثرة البرد اندفع الى الاسفل فصار [illegible] بالحركة [illegible]

الاجزاء المائية فان انضمامها هو الذي يحدث كما اي بريكا والغبار يتموج الهواء بالاندفاع
المذكور فيحصل الريح وقد تكون لاندفاع يعرض بسبب تراكم السحب وتزاحمها
او لا فضلا ونهاية القوام فيندفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب من جانب
الى جهة اخرى وقد تكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اي ازدياد
مقداره بدون انضمام جسم اخر اليه واندفاعه من جهة الى جهة اخرى
فيندفع ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدفع ما يجاوره فيتموج الهواء
وتضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية فتنقطع وقد يحدث ايضا
من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له لئلا يلزم
امتناع الخلاء وقد تكون بسبب برد الدخان المتصعد الى الطبقة الزمهريرية
ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما اي متكيفا بكيفية سمية محرقة فقد يرى فيه
حمرة شعل النيران لاحتراقه في نفسه بالاشعة وقيل باختلاط بقية من الشهب
او لمروره بالارض الحارة جدا وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدفع
تلك الرياح الاجزاء الارضية فينضغط تلك الاجزاء بينها مرتفعة
كانها تلتوي على نفسها وهو الاعصار واما قوس قزح فهي انما تحدث
من ارتسام ضوء النير الاكبر اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة صقيلة متقاربة
غير متصلة مستديرة اي واقعة على هيئة الاستدارة وبيانه انه ان اوجد
في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري
من كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اما جبل
او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا
الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى في كل من تلك
الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصيقل الذي

الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء واللون دون الشكل
فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس مستضيئة اقل من نصف الدائرة
وبحسب ارتفاع الشمس تنتقص هذه القوس لانخفاض الاجزاء التي
منها الانعطاف البصرية الى الشمس في الطرفين وانما احتيج في حدوثها الى ان
يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآت فان
الشفاف لا يتمثل فيه شيء اذا كان وراءه شفاف اخر واما قيد كون الشمس
قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل
سريعا بادنى سخونة فيبطلها ارتفاع الشمس فان قلت لو صح ذلك لرئي
في الجو احيانا ما هي غير مستديرة بالوان قوس قزح بان يكون اجتماع
الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلت لما تقرر في المناظر
انه لابد من تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك
الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس
كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب اختلاط ضوء النير
والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس
قوي فيها الاشراق فيرى احمر ناصعا واما الناحية السفلى فلما بعدت
عنها كانت اقل اشراقا فيرى منها حمرة تميل الى سواد وهو الارجواني
وما توسط بينهما فان لونه متولد من ذينك اللونين وهو الكراثي ورد هذا
بان اللون الكراثي لا يناسب بهذين اللونين بل هو متولد من الصفرة
والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها بالقرب
والبعد منسوبا الى النير كان الانتقال من احد اللونين الى الاخر
على سبيل التدريج فلم يكن الالوان الثلثة متشابهة الاجزاء عند الحس

[illegible] عبد الرحيم

[illegible] نور الله محمد

ولم نزد ... [illegible] ... قوس قزح ... الدائرة ... نصف الدائرة ... الشمس ... صاحب المواقف ... [illegible]
نور الله محمد

قوله جسم كثيف مثل الجبل او السحاب ... الشعاع ... [illegible]
عبد الرحيم

وقال الشيخ لست احصلها واما الهالة فايضا انما تحدث في ارتسام ضوء
النير في اجزاء رشية صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة مستديرة حول
النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع
ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى النير ونظر في تلك الاجزاء رؤي
في كل منها ضوء النير دون شكله لما سبق فكان مجموعها على هيئة دائرة
تامة او ناقصة وهي الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة
الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابان على الصفة المذكورة احدهما تحت الآخر
حدث هالة تحت هالة ويكون التحتانية اعظم لانها اقرب
الى الناظر وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس وتسمى
الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى
الشيخ في الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة
على الوان قوس قزح واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز
النار وكان لطيفا غير منفصل عن الارض اشتعل فيه النار فانقلب
نارا وتلهب فيه فيرى كالمنطفي بانه على ما ذكره المحقق في شرح
الاشارات اذ يشتعل طرفه الاعلى ولا يزال يذهب الاشتعال فيه الى ان يفنى
فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الآخر وهو المسمى بالشهاب
فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت غير مرئية فظن
انها طفئت وليس ذلك بطفو وان كان الدخان غليظا لا ينطفي
النار بل بقي اياما او شهورا بقدر غلظه ويكون على صورة ذؤابة او ذنب او رمح
او حيوان له قرون وحكي ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهرت
في السماء نار مضطرمة في ناحية القطب الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت

وقد رأيت الهالتين معا في ايام الربيع وقت الظهر
حول الشمس قوس قزح احدهما محيط بالاخرى وكل منهما
محيط بالشمس وكان كل واحد منهما على لون قوس قزح
الغيم وليس هناك سحاب كثير ... بل كان ...
عبد الرحيم

وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات في النهار الى الليل حتى لم
احد يبصر شيئا وكان يتراءى كانه ينزل منها النسيم والرماد وان اتصل
الدخان بالارض تشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق
واما الزلزلة والعيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض يميل الى
جهة ويتبرد بها اي بالارض فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية
اذا قل فاذا كثر بحيث لا تسعه الارض اوجب انشقاق الارض
وانفجرت منها العيون قال ابو البركات في المعتبر ان السبب
في العيون والقنوات وما يجري مجراها هو ما يسيل من الثلوج ومياه
الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية
والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل لها في ذلك واحتج بان باطن
الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء فلو كان سبب ذلك انحلالها
لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف ازيد
وفي الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة
والحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر لا محالة الا انه غير مانع
من اعتبار السبب الذي ذكره القوم واحتجاجه في المنع انما يدل على انه لا يجوز
ان يكون ذلك هو السبب التام لا على انه لا يجوز ان يكون سببا في الجملة
واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ في مجاري الارض او كانت الارض
كثيفة عديمة المسام اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ فيتزلزل
الارض وكذا الريح والدخان وربما قويت المادة على شق الارض
فيحدث صوت هائل وقد يخرج نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال
البخار والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن فصل في المعادن المركب

التام وهو الذي له صورة نوعية تحفظ تركيبا اما ان يكون له نشو ونماء
او لا والثاني هو المعدن والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية
او لا فالثاني هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال لم لا يجوز بعض
دليل على ان المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية وان
المعدني ليس له تغذ ونمو غايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا
قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو
الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدني
وقد يتمسك لشعور النبات واختياره في الحركة بما نشاهد من ميلانه
في سمت استقامته الى الصعود واذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل
الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة
النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك ويتمسك ايضا لاغتذاء المعدني
بما ظهر في المرجان من صفة النمو الاكثرية والاولى فيه المختبسة
في الارض اذا كثرت يتولد عنها ما هو واذا لم تكن كثيرة اختلطت على
ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيتكون منها الاجسام
المعدنية فان غلب البخار على الدخان تولد اليشم والبلور والانك
والرصاص هذا اما ابيض وهو القلعي او اسود وهو الاسرب واذا اطلق
الرصاص اريد به الابيض وغيره من الجواهر المنطرقة قيل فيه عد الزيبق والرصاص
من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التي تتولد من
امتزاج الزيبق والكبريت ولانه لا ينطرق فيه واما الزيبق فلانه لا ينطرق
فيه ايضا ولا نعرف بينهم انه متولد من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية
في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف

ودم جسم الحيوان اولا [illegible] يجوز ان [illegible] بعض [illegible] الحيوانات [illegible] صح

بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب
هبائي مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف
ترابي يحيط بها وان غلب الدخان تولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر
ثم تركب اختلاط بعض هذه اي الزيبق مع بعض اي الكبريت تولد
الاجسام الارضية اي الاجسام السبعة المنطرقة وهي القابلة للطرق
المطرقة لا بالكسر ولا بالتفرق بل بالذي ويندفع الى عمقها فينبسط مثل
الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصيني والاسرب والقلعي

فصل في النبات وله قوة اي صورة نوعية عديمة الشعور عند الاكثر
تحفظ تركيبه ويصدر عنها حركات النبات في الاقطار المسماة نموا
وافعال مختلفة بآلات مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة
الا بآلات مختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر
عنه الا واحد على تقدير صحته ليس لزم ان لا يصدر عن الواحد افاعيل
مختلفة الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات آلات او غيرها
وتسمى نفسا نباتية وهي كمال هو ما به يتم النوع اما في ذاته كهيئة السرير فانها
كمال لخشب السرير لا يتم السرير في ذاته الا بها او في صفاته كالبياض
فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفته الا به الاول كمال اول والثاني كمال
ثان لجسم طبيعي ليس المراد به هنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم
الصناعي واحترز به عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من زعم طبيعي على انه صفة كمال
احترازا عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا كحصول بعض الانواع
كما في السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل للصنعة فيه آلي يجوز جره على انه صفة
جسم اي جسم مشتمل على الآلات ورفعه على انه صفة كمال اي كمال ذو آلة واحترز به

فيه مسامحة اذ الهيئة السريرية ليست كمالا اولا [illegible] منه [illegible] صح

اي لا يكمل [illegible] في صفته وبكمال في [illegible] جسم ابيض فتامل صح

[illegible] بتعريف [illegible] على التعريف [illegible] [illegible] صح

في صور البسائط المعدنيات فيجب ما يتولد ويزيد ويقيد هي فقط
واحترز به عن نفس الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص
وهو القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصق
تلك القوة ذلك الجسم المشاكل فيه بدل ما يتحلل فيه بالحرارة الغريزية
او غيرها ولها قوة نامية لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم
راعوا مشاكلة الغاذية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة
في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها
لا يكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار
يوجب النقصان في بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذي
في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول في الزيادات
الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت
الزيادة في الاقطار الى ان يبلغ كمال النشو وتخرج به مبدا السمن والورم
اذ الحس فانهما بعد بلوغ الجسم الى كمال النشو وقبلهما خارجان بقوله على تناسب
طبيعي اي نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان
بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه لا يزيد في الطول بل
في العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق وتورم
العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم
في اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء
من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن يزيد في الطول ايضا ولها
قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا
وتجعله مادة ومبدأ لمثله في الشخص من جنسه لشمول الفعل واعلم ان جميع ما

فانهما يسايران ... العبارات فقط ... بين العبارات ... منه رحمه

ههنا ثلث قوى احديها ما تجعل الدم المستعد منوية مثلا في الانثيين
وثانيتها ما هي كل جنس من المني الحاصل في الذكر والانثى في الرحم مخصوصا
بان تجعل بعضه مستعدا للحمية وبعضه مستعدا للعصبية الى غير ذلك
والمولدة مجموع هاتين القوتين فوحدتهما اعتبارية وثالثتها ما يصور مواد
الاعضاء بالصورة الخاصة بها وتسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسي
الى ان صدور التصوير من قوة عديمة الشعور ممتنع وكان الشيخ ايضا
ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة ههنا والغاذية تجذب الغذاء
وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله فلها خوادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة
ودافعة للثفل لا يبعد ان يجعل الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس
وابي سهيل المسيحي وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتأخرين
لم يفرقوا بينهما وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة مبتدأ فعلها
انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضو
شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال
شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى
فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة الدموية وهذا
الكون والفساد انما يحصلان بما يحدث هناك من الطبخ فالاحالة بالطبخ
استعداد المادة للصورة الدموية في الانتقاص وباخذ استعدادها للصورة
العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يشتد الى ان ينتهي
المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث الاخرى
وهي العضوية فههنا حالتان احديهما سابقة على الاخرى فالحالة
الاولى هي فعل القوة الهاضمة والثانية هي فعل قوة الغاذية واورد عليه

اي رضينا بكونه فعل المولدة ... البيانات ... منه رحمه

لم لا يجوز حصول الكمالين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد ومثل هذه الكمالات واسند
كل واحد منها الى قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء
له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضوم بعضها تغير في الكيف فقط
وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات
الكثيرة بقوة واحدة وهي الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة
العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هي معطية للصورة النوعية
ومحصلة للصورة العضوية والنامية تقف في الفعل اولا حين كمال النشو
وتبقى الغاذية وتفعل الى ان تعجز فتعرض الموت وقيل هذا دليل على المغايرة
بين القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة
والضعف فتحصل بحسب قوتها في الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو
الى قريب من الثلثين لم يتطرق اليها شيء من الضعف فتحصل منه ما يساويه
وذلك في سن الوقوف الى قريب من الاربعين ثم تزداد ضعفها فلا تقوى
على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط الخفي الذي لا يتبين الا الى
قريب من الستين وفي سن الانحطاط الظاهر الذي هو ما بعده الى آخر العمر

فصل في الحيوان وهو يختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي
آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة اقول فيه
بحث لانه ان اراد الآلي من جهة هذين الامرين فقط يخرج ما في النبات
فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية
ايضا وان اراد الآلي من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الفلكية
فالمناسب ان يقال من جهة ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات
الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعم

المراد من الحيوانية هي الجزء المركبة الجنس من الفصل [illegible] انواع الحيوانية [illegible] الجنس [illegible] [illegible] وغيره [illegible] لا واحدة

[illegible] القوم [illegible] النفس الحيوانية [illegible] النفس النباتية [illegible] الافعال [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] الجواب [illegible] بالتعريف [illegible] المعرف [illegible] واحدة [illegible] [illegible]

بعضهم من ان جزء الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس
نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة
الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها
اثر الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته فلها
باعتبار ما يخصها من الآثار قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر
او في الباطن اما التي في الظاهر فهي خمس والمراد ان المعلوم لنا من كون
الظاهر خمسا لا ان الحكم المحقق في نفس الامر او المتحقق فيها كذلك لجواز
ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان
الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع السمع وهي قوة في العصبة
المفروشة في مقعر الصماخ التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء
المتكيف بكيفية الصوت لتموجه الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة قرعها وادركته القوة
المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول الهواء
الحامل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف بالصوت
ويوصله اليها بل ان ما يجاوره من ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف
ايضا بالصوت وهكذا الى ان يتموج ويتكيف الهواء الراكد في الصماخ فيدركه
السامعة والبصر وهو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين
تتقاربان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا ثم
تتباعدان الى العينين كذلك التجويف الذي هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة
وتسمى مجمع النور والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار ثلثة الاول
مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج شعاع من العينين على هيئة مخروط

[illegible] آلية من جهة [illegible] النفس [illegible] التغذية [illegible] النفس الحيوانية [illegible] عبد الرحيم

[illegible] قوة الابصار [illegible] الظاهرة [illegible] قوة الابصار [illegible]

[illegible] لذة الجماع [illegible] قوة الابصار [illegible] عبد الرحيم

[illegible] العينين [illegible] عبد الرحيم

رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فمنهم
من ذهب الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب
من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه
ثم تمتد الى المبصر متفرقة فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك
الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك
يخفى على البصر المسام التي في غاية الرقة في سطوح المبصرات وذهب
جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى
الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة
ويتخيل بحركته هيئة مخروط والثاني مذهب الطبيعيين وهو ان
الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس
وغيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا ان تفيض صورته
على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية والا لرأى شيئا
واحدا شيئين لانطباع صورته في جليديتي العينين بل لابد من تأدي الصورة
من الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا بتأدي الصورة
الى ملتقى العصبتين المجوفتين والى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو
الصورة بل ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى
وفيضانها منها عليه معد لفيضانها منها على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة
من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل ان
الهواء المشف الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر
ويصير بذلك آلة للابصار والشم وهو قوة في زائدتين ناتئتين
من مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور على ان الهواء المتوسط بين

قوله يتكيف بكيفية الشعاع [illegible]
عبد الرحيم

بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب
الى ان يصل ما يجاور الشامة فيدركها وقال بعضهم سببه تحلل وانفصال
اجزاء من ذي الرائحة تخالط الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة ورد
بما انه ينفعل من ذي الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا تحلل وانفصال
والذوق وهو قوة في العصبة المفروشة على جرم اللسان وادراكها
بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم
ثم يغوص هذه الرطوبة معها في جرم اللسان الى ان تلاقيه فالمحسوس حينئذ هو
كيفية ذي الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية
الى الحاسة او بان يتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فتغوص
وحدها فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة في العصب المخالط
لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين
ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة
واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد
حاكمة بين الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا خمس بالاستقراء
الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة عد جميعها من المدركة
مع ان القوة المدركة منها هي الحس المشترك والوهم فقط للاشتراك في معين
على الادراك اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس
فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلثة التي في الدماغ
تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فهو لها كالجواسيس للملك
سمي حسا مشتركا وهو غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما
والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامها اي الخط المستقيم

حيث قال [illegible]
عبد الرحيم

ارتسامها [illegible]
عبد الرحيم

والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة
والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر ترتسم
فيها صورة القطرة والنقطة وتبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات
البصرية المتتالية بعضها ببعض فيشاهد خط واعترض عليه بانه يجوز
ان يكون ذلك لاتصال الارتسام في الباصرة بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول
المرتسم الاول لقوة ارتسام الاول وبقائه فيه تعقب الثاني فيكونان
معا واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ عند
الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات كان الروح المصبوب في البطن
المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال الا ان ما في مقدم ذلك البطن بالحس
المشترك اخص وما في مؤخره بالخيال اخص تحفظ جميع صور المحسوسات
وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانا اذا شاهدنا
صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هي
التي شاهدناها قبل فلو لم تكن الصورة محفوظة فيما زمان الذهول لامتنع
منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة
لجواز ان يكون الحفظ لها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاتصال
بين حالتي الذهول والنسيان بمثابة الاتصال بها وعدمها واعترض عليه
بان الغائب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية
فالاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية المتكيفة
بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة
الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال بها لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة
الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم

[illegible]

حينئذ من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان ان ندرك
شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص
ويسمع بباصرة الغير وسامعته بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئا
ارتسم في قوة جسمانية غائبة منا بالاتصال كالقوى الحالة في الاجرام
السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي يدل على وجود هذه القوة
ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما بدون الآخر كما في الماء
فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد ويستحيل ح
يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة هي الحس المشترك غير
الحافظة وهي الخيال وفيه نظر لان الحفظ مسبوق بالقبول ومشروط
ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة يسمونها بالخيال على ان القبول الادراكي
من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع الحفظ والقبول في شيء واحد لا يقدح
في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ
كله لكن الاخص بها هو آخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني
التي لا تدرك بالحواس الظاهرة الجزئية الموجودة في المحسوسات
كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه
واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الآخر من الدماغ تحفظ ما
يدرك القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة المعينة الموجودة
في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة
مرتبة في البطن اعني التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول
من ذلك التجويف من شانها تركيب بعضها مع بعض في الخيال او الحافظة من الصور
او المعاني مع بعض وتفصيل بعضها عن بعض وهذه القوة اذا استعملها العقل

[illegible]

متفكرة واذا استعملها الوهمي [illegible] مطلقا المحسوسات [illegible]

ثم مدركاتها بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت متخيلة فان قيل كيف
يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس من مدركاتها اجيب بان
القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى
والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها
بل لها سلطنة على مدركات العاقلة فينازعها وتحكم عليها بخلاف حكمها
واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة وتسمى شوقية فهي
القوة التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت
اي تلك القوة الفاعلة على التحريك اي تحريك الاعضاء وهي اي الباعثة
ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الاشياء المتخيلة سواء كانت
ضارة في نفس الامر او نافعة لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا
تابع للشوق الى تحصيل الملائم المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة
على تحريك يدفع به الشيء المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او مفيدا طلبا
للغلبة تسمى قوة غضبية لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا
واما الفاعلة فهي التي تعد العضلات بتقبضها وبسطها وتشنجها وارخائها
على التحريك **فصل** في الانسان وهو يختص بالنفس الناطقة وهي كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة
ويفعل الافعال الفكرية والحدسية فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة
عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات اي الامور التصورية
والتصديقية وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة
عاملة تحرك بها بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية
او بالحدس على مقتضى آراء واعتقادات تخصها اي تلك الافعال وتسمى

قيد الجزئيات بالمجردة لان الجسمانية منها لا تدركها النفس الحيوانية ابتداء بل بواسطة [illegible] منه رحمه

وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية وللنفس باعتبار القوة العاقلة
لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل
مستعدة لها اي التي تكون تعقلها بالانطباع فان النفس لا تخلو عن الكل [illegible]
بنفسها وهي اي هذه المرتبة العقل الهيولاني واكثر اطلاقه على النفس في هذه
المرتبة وكذا الحال في هذه المراتب والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات
البديهية بسبب احساس الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات
فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في آلتها الجسمانية
ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ
صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان تنتقل
من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس وهي العقل بالملكة قيل
لما حصل لها ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ ليس في هذه المرتبة
الا استعداد الانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة لان
استعداد الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العدم
كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه كما يسمى العقل
عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة
ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت
مخزونة عندها بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك
انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة
تقتدر بها على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات
هذه [illegible] لا اعتبار بملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار كافية
فيه فاذا استحضرت المعقولات وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها فهو [illegible]

قوله او ذلك لان [illegible] الانتقال [illegible] [illegible] منه رحمه

ولم يكن عقلا بالفعل لم يتحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الاقتصار
على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل
المطلق اعتبره اكثرهم بالقياس الى كل معقول على انفراده ومنشبهة في وقوعها
في هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا والظاهر انه لا يكون
في دار الغرار ومنهم من جوزه في هذه النشأة للنفوس الكاملة لا يشغلها شان
عن شان فانهم مع كونهم في جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا في سلك المجردات
التي تشاهد معقولاتها دائما واعلم ان العقل بالفعل متأخر في الحدوث عما سماه
المص عقلا مطلقا لان المدرك ما لم يشاهد مرات كثيرة لا يصير ملكة ومتقدم
عليه في البقاء لان المشاهدة تزول بسرعة ويبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل
بها الى المشاهدة فمنهم من نظر الى التأخر في الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم
من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثة ويسمى معقولاتها عقلا مستفادا
ولا يخفى على من احاط بكتب الفن ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة او نفس تلك المرتبة ثم العقل
بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول كل نظري بالحدس من غير حاجة
الى فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلة اذ وبها النفس الناطقة فانها
كما يطلق على مبدأ التعقل النفس يطلق على نفسها ايضا مجردة غير مادية لانها
لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم او ينقسم لا سبيل
الى الاول لان كل ماله وضع من الجواهر ينقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل
الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط
ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلايم قوله كل مركب انما يتركب
من البسائط وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فلا لازم وهو الانقسام بالقوة

بالقوة غير مناف لبساطته لان الكلام في احد جزئيها فيرالكلام في الجزء الاخر
انما يتم اذا كان الكلام سرمدا وهو فيما يمكن بصدده ممنوع وان كانت مركبة فكل
مركب انما يتركب من البسائط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية
فيلزم انقسام تلك البسائط هف ونقول ايضا ان التعقل ان كان يتعقل النفس
المجردة ليس بالة جسدانية والا لعرض لها الكلال لضعف البدن
كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك لان البدن بعد
الاربعين يأخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة ازدادت تعقل النفس حينئذ
تشرع في الكمال واما الخرافة الطارية في اواخر الشيخوخة فليس لضعف القوة
العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال
وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يقال يجوز ان يضعف القوة
العاقلة لضعف البدن وكان ما نرى من ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم
كثيرة عند النفس وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل المشايخ
يقدرون على ما لا يقدر عليه الشاب الاقوى وفي اواخر الشيخوخة يستولي
الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاجتماع
اثر يعتد به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان
الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك يقوى القوة العاقلة
ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب
اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة قبل
البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها
او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها متشركة
مستندا على ان تشتركها في الماهية لشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا لا نسلم ان

معلومة النفس حتما لها وان سلم فلم لا يكون حد الحقيقة المشترك بين النفوس
وهي مخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جاز ان يكون
بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القوابل اي العوارض
المفارقة تلحق الا بعض من المبدأ الفياض عليه الا القابل وذلك الشيء واستعداد
استعداداته لان الماهية لا تلحق العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما
والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فحيث لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس
موجودة على التعدد والاختلاف فيكون حادثة مع الابدان ضرورة وهذه الحجة
مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة
بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان اخرى سابقة عليها الى غير النهاية

القسم الثالث في الالهيات اي مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم
وهو مرتب على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنا
لها وهو الامور العامة او لا والثاني اما واجب او ممكن **الفن الاول**
في تقاسيم الوجود قيل الاولى بها الامور العامة لكونها امورا تنقسم الماهية
اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجودات
التي هي الواجب والجوهر والعرض وقيل هي ما يشتمل جميع الموجودات او اكثر
وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون
هو مع ما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات
فان الاحوال المختصة بكل واحد من الجوهر والعرض ايضا مع ما يقابله يكون
شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد
من المتقابلين غرض علمي وهو مرتب على سبعة فصول **فصل في الكلي**
والجزئي اما الكلي فليس واحدا لا بالعدد ومشتركا بين كثيرين في الخارج والا

والا لكان الشيء الواحد بالعدد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة
واحدة مثل كونه اسود وابيض معا ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلات انما
يمتنع في الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية والجنسية
وقال ان الطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها وهي
في كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك بين الافراد مجموع المعروض
والعارض معا ليلزم اشتراك تشخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك
هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود في الخارج بحيث
اذا نظر اليه وحده مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك
فيه من جهته فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج لكانت مع قطع
النظر عما يعرضها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا معنى ل
كونها موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها بل هو معنى معقول في النفس
مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج بمعنى ان ما في النفس لو وجد في الخارج
تشخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا
يعني لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو
كان عينه وكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتاتى على مذهب من قال
ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال الحاصل فيها صورها
واشباحها المخالفة لها بالحقائق فالكلي عنده هو الماهيات المعلومة لها
واما الجزئي فانما يتعين تشخصا زائدا على الطبيعة كالوضع والاين وغيرهما
اقول ظاهر هذا الكلام غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى
وقد يتعين بالطبيعة الكلية من غير ان يكون مخصوصا وقد نقل صاحب المحاكمات عن بعض
الفضلاء انا ننقل العوارض المشخصة فانها ان كانت متعينة لم تتشخص بشيء

خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البين عند العقل ان
تشخص العرض الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض فتشخصه كيف
يحتاج في تشخيصه الى العرض بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فان التشخص
ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية ربما يكون هذه الهوية لذاتها وهو واجب
الوجود وربما تكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي يجعل هذه الهوية والتشخص
بالتشخص الا انه لان الكلي فان نفس مفهومه غير مانع من الشركة بين كثيرين
بان يقال لكل واحد منها انه هو والتشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص
زائد على الطبيعة الكلية اقول المناسب ان يقال زائد التشخص زائد بالتحقيق التقريب ويمكن ان
يتكلف ويقال المراد بالتشخص هو ما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل التشخص شخصا كما يجعل المنوع
على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون على جمع التشخص باعتبار انه اذا جزئي

فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم في الجهة التي يقال انه
واحد المناسب ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد لا يكون واحدا وقد
يكون امورا متكثرة لها جهة وحدة فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اي خارجة
عنها محمولة عليها اولا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون بالجنس كالانسان
والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل وبالنوع كزيد وعمرو المتحدين
بالناطق او الانسان والثاني قد يكون بالمحمول ان كانت جهة الوحدة محمولا
بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المحمول عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع
ان كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها كالكاتب والضاحك المحمولين
على الانسان العارض لهما الخارج عنهما والمكان المحمول عليهما والثالث
كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن
بحيث تحكم في تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا الملك تعلق خاص

[illegible] منه سلمه

خاص فيه بتدبيره ويجب ذلك تدبيره ويتصرف فيهما دون غيرهما من المدائن
فهذان الشيئان المتناسبان متحدان في التدبير الذي ليس مقوما ولا عارضا
لشيء منهما بل هو عارض للنفس والملك وقد يكون واحدا بالعدد اي بالتشخص
وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة وح قد يكون بالاتصال وهو الذي
ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة في الحقيقة كالماء وقد يقال الواحد بالاتصال
لمقدارين يتلاقيان عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية
وقد يقال ايضا لجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الاخر وقد يكون
بالتركيب وهو الذي كان فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا
وهو الذي لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذي يقابل
الواحد اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم هداية قيل لما كان التقابل من عوارض
اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصور المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل له
حيرة واشتباه في ماهيته فهذا اورده هداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه
رفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المص ان الكثير مقابل
الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم حيرة في ان مفهوم التقابل ما ذا فاورد هذه الهداية
لتحقيقه وتوضيحه الاثنان قيل اي العرضان فان التقابل انما يعتبر في الاعراض
دون الجواهر وكانه قد يلزم ان بعضهم قد اعتبر التضاد في الصورة النوعية ايضا
قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد اي لا يمكن
اجتماعهما في شيء واحد اراد به الموضوع والحق اختلاف القولين في تضاد
الصور النوعية وعدمه ولا يتوهم ما سيأتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين
بالعدم والملكة ان المراد هو الاول والحق ان يكون ذلك شانه الى ان
ويكون المتقابلين لا يعتبر الا بالنسبة اليه من جهة واحدة قيل قيد لادخال

[illegible] سلمه

[illegible] في الصورة النوعية [illegible] سلمه

المتضايفين كالابوة والبنوة العارضتين لزيد من جهتين ونوقض فيه بان
الابوة والبنوة المذكورتين ليستا بمتضايفين لان تعقل احدهما ليس
بالقياس الى تعقل الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة
متضايفان مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود
المطلق في ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين
حتى يتوجه ما ذكر وان فسر باربعة قالوا لانهما اما وجوديان او لا وعلى الاول
اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الاخر فهما متضايفان او لا
فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا
فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما السلب
والايجاب واورد عليه اولا فلجواز ان يكونا عدميين وقد يجاب بان
العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف
لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان
وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم
العمى وايضا يجوز ان لا يكون بين المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان
واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز
ان لا يصدق العدمان على شيء كعدم الكل عما من شانه ان يكون اولا
وعدم قابلية البصر ... فان وجود الملزوم لمحل القابل انتفاء اللازم عن
ذلك كوجود الحركة للجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها ... وليس داخلا
في العدم والملكة ولا في السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمي عدما
للوجودي واحدهما الضدان المشهوران وهما الوجودان المتناسبان ...
لكن ... بان المراد بالوجود ههنا ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه

من مفهومه وهو اعم من الوجود وغير المتضايفين كالسواد والبياض وقد يشترط في الضدين
ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين وثانيها المتضايفان
وهما موجودان بل وجوديان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة
والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا اي عدم ذلك الوجودي لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع
قابل لذلك الوجودي بل الوجودي كالبصر والعمى والعلم والجهل فان اعتبر قبوله
له بحسب شخصه في وقت اتصافه بالامر العدمي فهو العدم والملكة المشهوران
كالكوسجية فانها عدم اللحية عما من شانه في ذلك الوقت ... فان الصبي
لا يقال له كوسج وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يتقيد بذلك الوقت
كعدم اللحية في الطفل او يعتبر قبوله له بحسب نوعه كالعمى للاكمه او جنسه القريب
كالعمى للعقرب او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم
الذي فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان ورابعها
المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك في الخبر
لا في الوجود العيني اي هما امران عقليان واردان على النسبة التي هي
عقلية ايضا ولا وجود لها في الخارج اصلا هذا وقال الشيخ في الشفاء ان
المتقابلين بالايجاب والسلب ان لم يحتملا الصدق فبسيط كالفرسية
واللافرسية وان احتملا فمركب كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان الصادق
... بين المعنيين على موضوع واحد في زمان واحد محال وقال ايضا ان معنى التقابل
الايجاب والسلب ان معنى الايجاب وجود اي معنى كان سواء كان باعتبار
وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود اي معنى كان
سواء كان لا وجوده في نفسه او لا وجوده لغيره فصل في المتقدم والمتأخر

والمتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظ والثاني
المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الآخر بكسر الخاء بمعنى المتأخر
الا وهو موجود معه او قبله ليشمل العلل المعدة وقد يمكن ان يوجد وليس
الآخر اي المتأخر بموجود وقيل ينبغي ان يراد في تفسيره قيد كونه غير مؤثرة
في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد وغير
المؤثر المستجمع لشرائط التأثير وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن
ان يوجد وليس الآخر بموجود يغني عنه وان اراد كونه غير مؤثر في الجملة
فمخل لان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع على المعلول عندهم فلزم
فهذا القسيم لم يكن التعريف جامعا كتقدم الواحد على الاثنين والثالث
المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر رضي الله عنه على عمر رضي الله عنه والرابع
المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود كترتب الصفوف
في المسجد منسوبة الى المحراب وكترتيب الانواع والاجناس الاضافية
على سبيل التصاعد والتنازل والخامس المتقدم بالعلية هو الفاعل المستقل
بالتأثير اي المستجمع لشرائطه وارتفاع موانعه وعند صاحب المحاكمات انه
الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير اولا واعلم ان المتقدم بالعلية والمتقدم
بالطبع مشتركان في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج
اليه على المحتاج وربما يقال بمعنى المشترك تقدم بالطبع ويخص التقدم بالعلية
باسم التقدم بالذات والشيخ استعملهما فيما طبقوا بابي الشفاء كذلك
كتقدم حركة اليد على حركة القلم فان كانتا معا في الزمان فان العقل يحكم
بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في الاقسام الخمسة استقرائي
وقد يقال للضبط المتقدم ان احتاج اليه المتأخر فان كان كافيا في وجوده فالمتقدم

[illegible] بالعلية هو الفاعل المستقل [illegible] ... [illegible] متقدم بالطبع [illegible] ... [illegible] على خلاف المشهور [illegible]

فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يمكن اجتماعهما
في الوجود فالمتقدم في الزمان وان امكن فان اعتبر فيهما ترتب فالمتقدم
بالرتبة والا فبالشرف واما المتأخر فيقال على ما يقابل المتقدم فيتعدد
اقسامه بحسب اقسام المتقدم **فصل** في القديم والحادث القديم بالذات
وهو الذي لا يكون وجوده من غيره وهو منحصر في الحق سبحانه وتعالى والقديم
بالزمان هو الذي لا اول لزمانه كالفلك والمحدث بالذات هو الذي يكون
وجوده من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي يكون لزمانه ابتداء
وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء
وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات اخص
مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا
من المحدث بالزمان والبواقي متباينة وكل حادث زماني فهو مسبوق
بمادة اي بما يكون موضوعا للحادث ان كان عرضا او هيولا ان كان
صورة او متعلقا ان كانت نفسا وحده والثاني نظر من تصور مفهومه الاول
لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله ممكنا بل ممتنعا
لذاته لامتناع كونه المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده
فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وذلك
الامكان امر وجودي اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه معدوم وبين قولنا
لا امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا هف فيه نظر لان
ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا
ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا او لا امتناع له وعدمه لا
ولا عدم له والكل ان يقال قولنا امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية هي

اي يلزم ان يكون الممتنع الذاتي واجبا او ممكنا [illegible] ... [illegible]

الامكان وقوله لا امكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما ان
فرقا بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك الفرق
بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وحينئذ معنى
قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما يجب تحقق
الموصوف معناه وهو الحادث معدوم فيلزم ان يكون امكان الحادث
قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده وان
لم يتفطن بعض الكلام حيث حمل على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب
المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم
عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون
بعيد اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير يستلزم لقولنا لا امكان له
بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان مع ان
المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المقصود في هذا المقام لا بمعنى ان
امكانه قبل وجوده معدوم والامكان لا يكون قائما بنفسه لان امكان
الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له اي الامكان اضافة بين
الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل موجود وليس
نفس ذلك الحادث وهو ظ ولا امرا منفصلا عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء
بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به وهو المادة وما يتوهم من ان امكان
الشيء هو اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه
يعلل بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا
بحث لانا لا نم ان المتعلق بالحادث منحصر في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز
ان يكون امكان الحادث قائما بشيء له تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول

فيلزم ان يكون الامكان امرا [illegible] ... منه

[illegible] ... منه

الحلول او التدبير والتصرف ولو كان تعلق الحلول فغير لجواز ان يكون الحادث
جوهرا غير جسماني حالا في جوهر آخر كذلك ولم نعم ولا دليل على امتناع ذلك
او عرضا قائما بجوهر غير جسماني فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها النفسانية
بهما على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست
باجسام ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره او يبطل ح
ما فرعوا على هذه القاعدة مثل ما سيجيء من ان العقول جميع كمالاتها بالفعل لان
كون بعضها بالقوة يوجب كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة

فصل في القوة والفعل القوة هو الشيء الذي هو مبدأ التغير في آخر سواء كان
جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر وهذا القيد يجب
في ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا بالذات بل قد يكون مغايرا بالاعتبار كما
في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتباري
وانما اعتبرنا الامراض النفسانية لكون المعالِج والمعالَج متحدين بالذات ومتغايرين
بالاعتبار بخلاف الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما
متغايران بالذات واعلم ان القوة قد يطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى
يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل او يذكر هذا المعنى
ويبحث عنه كما لا يبعد في الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة في الآثار والافعال كالاختصاص
بايين وكيف وحركة وسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون
لكونه جسما او للامور الاتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشترك الاجسام
فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمية
ولا اكثرية فكذا الثالث اه اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور
الخارجية فبينه المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائمية ولا اكثرية كما يفهم من كلام

بمعنى حيث قال التوجيه في المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا تكون دائمية ولا اكثرية
فالمقدم مع تعلق هذا القائل اخذ ذلك مما ذكره في ان تأدي السبب الى المسبب اما ان يكون
دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب الذي يتأدى الى المسبب على الوجهين الاولين
يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يتأدى الى المسبب على احد
الوجهين الآخرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فان قيل هو
غير قوة موجودة فيه وهو المطلوب **فصل** في العلة والمعلول العلة يقال لكل ما له وجود في نفسه
ثم يحصل من وجوده وجود غيره فظاهر هذا التعريف لا يصدق الا على العلة الفاعلية وذلك
عرفها بعضهم بانها التي يكون منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال ان المراد ان يكون
لوجود غيره حاجة الى وجوده فيه لكنه مع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع
وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول
فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف
فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها الا ان الشرط الوجودي فيما
لا يعلم الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك العدمي هو
المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف بل يكفي ان مدخلية الشيء في وجود شيء اخر اما ان يكون
بحسب وجوده كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب
عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما او بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد
من عدمه الطاري على وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم والمناسب ان يقال العلة ما يحتاج
اليه الشيء في تحققه وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية
فهي التي يكون بها جزء من المعلول لا يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين
للكوز واما العلة الصورية فهي التي يكون بها جزء من المعلول ويجب بها ان يكون
المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص

[illegible]

ما يختص بالاجسام من المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر
والاعراض التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة واما انهما علتان ماهيتان واطلاق
ثم تواطبها لما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فتختصان باسم علة الماهية
تمييزا لهما عن الباقيتين المشاركتين اياهما في علية الوجود واما العلة الفاعلية فهي
التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي يكون لاجلها
وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهي انما يكون علة بحسب وجودها الذهني
واما بحسب وجودها الخارجي فهي معلولة للمعلول لترتبها عليه وتأخرها عنه في الوجود
فلها علاقة العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب وجودها الذهني
والخارجي واما ان العلتان تختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون
الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقال ان المقسم
هو علة الشيء بلا واسطة والمعد ونحوه اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل والفعل والعلة
الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والمعلول لا يحتاج الا الى القابل والفاعل المذكورين
او لا ولا يحتاج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث لانه لا يجب ان يكون
المقسم على العلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة في مؤثرية
الفاعل ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة او كانت واحدة من جهة واحدة ولم يكن لها
صفة ولم يكن لها فعل وشروط وامر فاستحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لانه ما
يصدر عنه اثران فهو مركب لان كونه بحيث يصدر عنه هذا الاثر غير كونه
بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر فالمجموع من تينك
المفهومين اما احدهما ان كانا داخلين في ذاته لمصدر لزم التركيب في ذاته
وان كانا خارجين كان مصدرا لهذين المفهومين اذ لو كانا مستندين الى غيره
لم يكن هو وحده مصدرا للاثرين هذا خلافه فكونه مصدرا لهذا المفهوم غير كونه

مصدر ذلك المفهوم وننقل الكلام اليها فينتهي لا محالة الى ما يوجب التركيب
والكثرة في الذات لامتناع التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق السبر فيقال ان كان
كل مفهومي مصدريته هذا ومصدريته ذلك نفس الواحد الحقيقي كان للامر البسيط ماهيتان
مختلفتان وان كانا داخلين فيه او دخل احدهما وكان الآخر عينا لزم التركيب
فقط وان خرجا او خرج احدهما وكان الآخر عينا لزم التسلسل فقط وان
دخل احدهما وخرج الآخر لزم التركيب والتسلسل معا فالاقسام ستة والكل
محال وههنا بحث اما اولا فلانه لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء
اذ لو صدر عنه شيء لكان مصدريته لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين
غيره فهو اما داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له فننقل الكلام الى
مصدريتها او نقول لكان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك الشيء الصادر
عن الواحد والثاني مصدريته لذلك الشيء لا شيئا واحدا وهو خلاف ما ادعيتم
ثم اتحاد المعلول بسبب اتحاد العلية واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري
ينتفي ثم المصدرية فيقال لابد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون
لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولا ذلك لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها
لما عداه فلا يتصور صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجبة امور متعددة لا داخلة
فيها ولا خارجة عنها بل كانت بسيطة لا كثرة فيها بوجه من الوجوه فلا شك
ان تلك الخصوصية انما يكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلولان كان لها
بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول
آخر واللازم ان يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها تلك
الخصوصية مع المعلول الاول بل خصوصيته ليست لها مع غيره فلا يكون علة لشيء منهما وفيه
بحث لجواز ان يكون للذات الواحدة في جميع الكمالات خصوصية مع الكثرة

[illegible]

[illegible]

متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غيرها تلك الامور فيصدر عنها تلك
الامور باسرها لا ببعضها دون بعض وقول ايضا ان المعلول يجب
وجوده عند وجود علته التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه قيل
هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول
ولا جملة له هذا التفسير لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها جملة
لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها وفيه نظر اذ لابد من اعتبار امكان
المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هي الامكان
فان ارتفع لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان مأخوذ في جانب
المعلول فانا نجده شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولا شك انه مع ذلك لا يعتبر
امكانه مع الفاعل جزء آخر من وجوده هذا بان كلا من الجزء الصوري
والمادي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان
جزءا من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومعتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا
كان الامكان من شرائط التأثير فلا يوجد مؤثر بلا شرط له امر خارج عن غيره
واعلم ان المعلول اذا كان مركبا يجمع اجزائه التي هي جملته يكون هو العلة
التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها
بالمعنى المذكور غير صحيح انه لو لم يكن واجب الوجود في ذاته ان يكون ممتنع الوجود
وهو محال او لا فان وجد او يكون ممكن الوجود فلنفرض وجوده معها يكون في زمان
وعدمه معها في زمان آخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح يخرجه من
القوة الى الفعل اذ الترجيح الحاصل في العلة التامة مشترك بين زمانين فلا يكون
جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة في زمن فرضنا وهاهنا بحث فان
ان المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا لغيره ممكنا بذاته

فإذا اعتبرنا الماهية من حيث هي هي لا يجب لها الوجود ولا العدم وهذا معنى
ممكنة بالذات الا انه هداية لازالة ما يسبق الى الاوهام من ان تأثير
العلة في شيء انما هو في وجوده وكون الشيء موجودا لا ينافي تأثير العلة الفاعلية فيه لان
الشيء اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده
حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين جميعا ولا جائز ان تفيده وجوده
حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم معا فاذن
تفيده وجوده حالة الوجود المفاد وهذا يلزم تحصيل الحاصل فكون الشيء موجودا
لا ينافي كونه معلولا وقال بعضهم من الاوهام العامية ان المعلول بعد ما وجد من علته
لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء علته الموجدة فناؤه بل يبقى موجودا بعد
فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون في القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر
عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال
وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا التوهم اي لو بقي المعلول بعد
فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده فهو خلاف ما ثبت انفا من ان العلة
مؤثرة في المعلول حالة وجوده بحث اقول فيه بحث اذ الثابت هاهنا بالدليل
ان العلة مؤثرة في المعلول حين وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا
ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلم يزل بهذه الهداية الوهم
المذكور والذي يزيله هو ما ذكره من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان
فصل في العرض والجوهر كل موجود فاما ان يكون مختصا بشيء وساريا فيه
او لا يكون فان كان الاول فهو القسم الاول اي الشيء الساري حالا والشيء
فيه محلا وتمام الكلام فيه سنذكره ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه بوجه
ثم الوجوه فاما ان لا يمتنع ذلك لكون الحال منه فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى

وتضعيف ... [illegible] ... العلم
كونه ... [illegible]
... الوهم

والا لكان ... [illegible] ... وجوده ... [illegible]

الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال
عرضا او المناسب ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى
والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوعه وذلك لان
الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا
وجدت في الاعيان اي اتصفت بالوجود الخارجي كانت لا في موضوع
فظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية مزيد وجودها عليها فيخرج عنه واجب
الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية ويدخل فيه الصور العقلية للجواهر فانها
وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع لكنها يصدق عليها انها اذا
وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا على مذهب من يقول
ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما هو في الوجود
وما يتبعه من الاحوال واما من قال ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء واشباحها
التي لها في الماهية المناسبة اما بالمناسبة مخصوصة بها صار بعض
الصور علما ببعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك الصورة عنده
الا اعراضا موجودة بوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض
القائمة بها واما العرض فهو الموجود في الموضوع فالصور العقلية للجواهر
يكون جواهر واعراضا معا على الاول من المذهبين وقد اعترض صاحب
حكمة العين والانسب ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج
كانت لا في موضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو هيولى وقيل هذا منقوض
بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب بان المراد
ان كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة
الجوهرية مع انها ليست بهيولى وان كان حالا فهو الصورة الجسمية

اذ لو كانت ... [illegible] ... ان الصورة الجسمية
... [illegible] ... في المحل ... [illegible]
... [illegible] ... يستلزم الافتقار اليه

اعلم ان الماهية والذات والحقيقة متحدة
بالذات مختلفة بالاعتبار

اما النوعية وان لم تكن حالا ولا محلا فان كان مركبا فهو الجسم الطبيعي
وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل وانما قيد التعلق
بالتدبير والتصرف لان العقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التاثير فقط
واما النفس فقد يكون مدبرة وقد يكون موثرة كما في الاصابة بالعين
والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان ابدا جل
تحته مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة
منهما لانها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلا يكون مركبة والا لزم
انقسامها لانقسام الماهية البسيطة الحالة فيها وفيه نظر اذ لا يلزم
من تركب النفس في الذهن تركبها في الخارج واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء
الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال
اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته قيل هذا التعريف دوري
لان المساواة هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال ما يقبل القسمة لذاته اي يمكن
ان يفرض فيه اجزاء وانما قالوا لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل
محل الكم والحال فيه الى غير ذلك وينقسم الى المنفصل وهو ما لا يكون بين
اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته
الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان
اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان اعتبرت بداية
له يمكن اعتبارها بداية للجزء الآخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك
الاختصاص بالنسبة الى الآخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس
الى جزئي السطح والسطح الى جزئي الجسم والآن الى جزئي الزمان والحدود

والحد والمشترك يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود له لان الحد المشترك
يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا فصل منه
لم ينقص شيء ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المقدار
المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى الثلثة تقسيما
الى خمسة والتقسيم الى اربعة تقسيما الى سبعة وهكذا فالنقطة ليست جزءا
من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس
الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة
اذا قسمتها الى ستة واربعة كانت السادس جزءا من الستة وداخلا فيها
وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة والاربعة
كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط كالعدد وذكر ان المنفصل منحصر فيه
عند التفصيل باعتبار انواعه والى المتصل وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة
حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والثخن اي الجسم التعليمي
والى المتصل غير قار الذات وهو الزمان قيل ان وجد شيء من اجزاء الزمان
لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وهما
محالان بالبديهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال
كان من قبيل القار لاجتماع اجزائه فيها والجواب ان ذلك الامر المتصل
الممتد في الخيال حيث اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج جزم بامتناع اجتماع
اجزائه هناك وهو كونه غير قار الذات اما الكيف فهو هيئة قارة لا يقتضي
لذاته قسمة فخرج به الكم ولا نسبة فخرج به البواقي ومن جعل النقطة والوحدة
في الاعراض زاد في تعريف الكيف قيد عدم اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما
وينقسم الى الكيفيات المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة كالحرارة والحلاوة في العسل

وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى
انفعالات والكيفيات النفسانية قيل انها مختصة بذوات الانفس الحيوانية
يعني انها يكون من بين الاجسام للحيوان دون النباتات والجمادات
فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجردات كالواجب وغيره وفسره بعضهم
بالمختصة بذوات الانفس مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة
في ابتداء الحلقة وملكات ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم
وغير ذلك والكيفيات الاستعدادية التي هي من جنس الاستعداد
فانها منحصرة في استعداد شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة وتسمى قوة
او نحو الانفعال كاللين وتسمى ضعفا والمشهور ان لها نوعا ثالثا هو الاستعداد
الشديد نحو الفعل كالمصارعة وينبغي ان المصارعة انما يتم بثلثة امور العلم
بتلك الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء
بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو من الكيفية من باب الاستعداد نحو اللاانفعال
فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لا يعتبر في كل واحد من استعداد القابل
للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح فخرج منهما اصل القبول الذي نسبته اليهما
على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشيء قابلا لامر انه بحيث يمكن
ويصح ان يحل فيه ذلك الامر وهذا امر اعتباري يتصف به ذلك الشيء
ثم انه قد يوجد فيه امور يتفاوت بها حال ذلك القبول بالنسبة الى ذلك
القابل قربا وبعدا فتلك الامور هي المسماة بالاستعدادات فاصل
القبول من باب الامكان الذاتي ومراتبه المقتضية لقرب القبول وبعده من باب
الاستعداد فتكون الشدة المستلزمة للرجحان معتبرة في الاستعداد واعلم
ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه الامام

في اللمس لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذي يتغمز فهناك امور ثلثة
الاول الحركة الكائنة في سطحه الثاني في شكل التقعير المقارن لحدوث تلك
الحركة الثالث كونه مستعدا القبول لتلك الامرين وليس الاولان لينا
لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث وهو
من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم
الانغماز وهو امر عدمي والثاني الشكل الباقي على حاله وهو من الكيفيات
المختصة بالكميات والثالث المقاومة المحسوسة باللمس وليست ايضا
صلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له وكذا
الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها والرابع الاستعداد الشديد نحو
اللاانفعال فهذا هو الصلابة فيكون من الكيفيات الاستعدادية ومنها
كيفيات مختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة كالمثلثية والمربعية للسطح
والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله
في المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان او الآن
واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة وفسر بعضهم النسبية
بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون الابوة والبنوة اضافتين
ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها تحصل
لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة اقول فيه
بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس
الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها
حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبية بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع
الى ما ذكروه ويختلف الموضع واما الملك ويقال له الجدة ايضا فهو حالة تحصل للشيء

يعني يكون من قبيل النسبة نوعي الاعلام دونه

وذكر النسبة ... الذي ... وصونه
ذكر بعض ... عبد الرحيم

بسبب ما يحيط به كله او بعضه سواء كان من خلفها كالثياب او لا وينتقل
بانتقاله وخرج به الاين فانه وان كان هيئة حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط
به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن ككون الانسان [illegible] للانسان
بسبب كونه متعمما او متقمصا واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء وقيل ينبغي ان يقال الجسم
لئلا ينتقض التعريف بالشكل الذي هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا مدخلية
في الشكل للاجزاء ونسبتها فانها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجية بل المعتبر
المجموع من حيث هو مع الحدود المحيطة به فلا حاجة الى ما ذكره واجيب ايضا ان اريد بالجسم الطبيعي
فيخرج الوضع الثابت للجسم التعليمي بل لسائر المقادير عن التعريف وان اريد
الجسم مطلقا فيدخل الشكل العارض للتعليمي ويخرج الوضع الثابت لباقي المقادير
بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود
وقد يطلق على حال الشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط واما الفعل فهو حالة تحصل
للشيء بسبب تأثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء
بسبب تأثره من غيره الظاهر ان يقال الفعل والانفعال نفس التأثير والتأثر وهيئة
اخرى تحصل للشيء بسبب التأثير والتأثر كالمتسخن ما دام يتسخن وفيه اشارة الى ان الانفعال
امر غير قار وكذا الفعل ولذا اخبر منهما بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضي
واما الامر المترتب عليهما فخارج منهما وداخل في الكيف **الفن الثاني**
في العلم بالصانع وصفاته وهو يشتمل على عشرة فصول **فصل** في اثبات الواجب
لذاته وهو الله تعالى اذا الشيء من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان نقول
ان لم يكن في الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها
ح تكون جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيكون ممكنا لاحتياجها الى كل
من اجزائها الممكنة المحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا فتحتاج الى علة خارجة

علة موجودة خارجة عنها اي خارجة عن الجملة والعلم به بديهي اي ضروري فطري القياس
وتقريره بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا جزءها اذ علة
الجملة علة لكل جزء من اجزائها وذلك لان كل جزء منها محتاج الى علته فلو لم يكن
علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا يكون
الا علة المجموع بل لبعضه فقط وح يلزم ان يكون الجزء الذي هو علة المجموع
علة لنفسه وههنا بحث لانه لا يلزم من امكان الجملة احتياجها الى علة واحدة
بالشخص فقط بل يجوز ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجودة موجبة لاحاد
الجملة بمجموعها علة موجدة للجملة فيجوز ان يكون من الممكنات سلسلة غير متناهية
يكون الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فيكون علة المجموع جزءا
وهو مجموع الاجزاء التي كل منها موصوف بالعلية والمعلولية بحيث لا يخرج
منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف الكلام في العلة الموجدة المستقلة
بالتأثير والايجاد فلو كان غير المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بتمامها مستقلة
بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال التوجيه هذا الكلام فيحتاج
كل واحد منها الى علة خارجة من سلسلة الممكنات فلو لم تكن خارجة يلزم اما الدور
او التسلسل والتصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهي ولا يخفى عليك
انه غير مناسب للمقام فالموجد الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود
واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال فعدمه محال فوجوده واجب **فصل**
في ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته واعلم ان مراتب الموجودات في الموجودية
بحسب التقسيم العقلي ثلث ادناها الموجود بالغير اي الذي يوجد بغيره فهذا الموجود
له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر
عن موجده امكن في نفس الامر انفكاك الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

[illegible]

تصور انفكاكه عنه فالمتصور والتصور كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة
كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره اي الذي يقتضي ذاته
وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات
ووجود مغاير لذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور
هذا الانفكاك فالمتصور محال والتصور ممكن وهذه حال واجب الوجود على
مذهب جمهور المتكلمين واعلاها الموجود بالذات بوجود هو عينه اي الذي وجوده
عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود مغاير لذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود
عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما محالان وهذه حال واجب الوجود على مذهب
الحكماء وان اردت مزيد توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورده في هذا
المثال وهو ان مراتب المضيء من حيث كونه مضيئا ثلث ايضا الاولى المضيء
بالغير اي الذي استفاد ضوءه من غيره كوجه الارض الذي استضاء بمقابلة
الشمس فههنا مضيء وضوء مغاير له وشيء ثالث افاده الضوء الثانية المضيء
بالذات بضوء هو غيره اي الذي يقتضي ذاته الضوء اقتضاء بحيث يمتنع
تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض اقتضاؤه لضوء فهذا المضيء له ذات
وضوء مغاير لذاته الثالثة المضيء بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانه مضيء
بذاته لا بضوء زايد على ذاته فهذا المضيء اعلى واقوى مما يتصور في كون الشيء
مضيئا فان قيل كيف يوصف الضوء بانه مضيء مع ان معنى المضيء كما يتبادر الى
الافهام ما قام به الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذي يتعارف في العامة وقد وضع لفظ
المضيء له في اللغة وليس كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم نرد به انه
قام به ضوء اخر وصار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا به انه كان حاصلا لكل واحد
من المضيء بغيره والمضيء بذاته بضوء هو غيره ايضا الظهور على الابصار بسبب الضوء

فيه ان المذكورات ... الذات موجودة [illegible] عبد الرحيم

[illegible] عبد الرحيم

[illegible] عبد الرحيم

ولا كيف يوصف [illegible] عبد الرحيم

الضوء فهو حاصل في نفسه بحسب ذاته لا بامر زايد على ذاته بل الظهور في الضوء
اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته ظهورا لا اختفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب قابليته
لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها فاصل الامتناع [illegible]
المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى وقد يجاب ان التركيب الممتنع
في الواجب هو التركيب الخارجي لانه موجب للافتقار في الخارج وهو موجب
الامكان وانه تعالى واجب هف واما التركيب الذهني للواجب فلا نم
امتناعه لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار الذهني
لا يوجب الامكان اذ الممكن هو المحتاج في وجوده الخارجي الى غيره ولو كان
عارضا لها لكان الوجود من حيث هو مفتقرا الى الغير اي المعروض فيكون
ممكنا لذاته مستندا الى علة فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس
تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودة قبل الوجود فان العلة الموجدة للشيء
يجب تقدمها على المعلول بالوجود فان العقل ما لم يلاحظ كون الشيء موجودا
امتنع ان يلاحظ كونه مبدءا للوجود ومفيدا له فيكون الشيء موجودا قبل
نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب في ذاته
محتاجا الى الغير في الوجود وهذا محال قال المحققون ان الوجود مع كونه عين
الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه شيء من الاشياء
بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت بتقيدات وتعينات اعتبارية فصل
في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون صفة
الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد بمغايرته للآخر
قلت معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه
ما يترتب على ذات وصفة معا فهم قالوا البيان كون الواجب عين العلم والقدرة

[illegible] عبد الرحيم

[illegible] عبد الرحيم

[illegible] عبد الرحيم

ان ذلك ليست كافية في انكشاف الاشياء وظهورها عليك بل تحتاج في
ذلك الى الصفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا تحتاج
في انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات باسرها
منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال في القدرة
فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لا بصفة زايدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا
الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة
متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى نفي الصفات مع حصول
نتايجها وثمراتها من الذات وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود
لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته بمثل ما سبق انفا والعلة ما لم
تجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان توجد المعلول وذلك الوجوب
هو الوجوب بالذات ضرورة فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه
وهذا محال واما الثاني فلان تعينه لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته
والعلة ما لم تكن متعينة لم توجد فلا توجد المعلول فيكون التعين قبل نفسه **فصل**
في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين
في وجوب الوجود ومتمايزين بامر من الامور وما به الامتياز اما ان يكون
تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان
وجوب الوجود المشترك خارجا عن حقيقة كل واحد منهما وهو محال لما بينا ان
وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود اقول ههنا بحث لان معنى
قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة
اثر صفة وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك
موجودين واجبي الوجود في وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل منهما اثر صفة

صفة الوجوب فلا منافاة بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام
الحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك
ومما به الامتياز وكل مركب يحتاج الى جزئه الذي هو غيره فيكون ممكنا لذاته
وفيه بحث لما سبق من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجي
لا التركيب العقلي فلم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا خارجا لا مقوما حتى يلزم
التركيب واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو
خلاف ما ثبت بالبرهان اقول يمكن توجيه كلام المعترض بحيث لا يتوجه عليه ذلك
بان يقال لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز تمام الحقيقة وهو امر خارج عنها او عارضها
وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل
واما على الثاني فمن الحقيقة والتعين وقد يقال ما بينا من ان التعين نفس حقيقة
واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس
الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة اقول فيه نظر لان
المقصود من هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة بعينها
بعينها وهو غير ثابت لما لا يجوز ان يكون هناك حقايق مختلفة واجبة
الوجود وتعين كل منها بنفسه فلا بد مع ذلك من ذلك البرهان على التوحيد **فصل**
في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظرة غير
حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته
وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية
في صفاته على غيره فيكون حضور ذلك الغير او وجوده علة لحصول وجود
تلك الصفة وغيبته او عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته
اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير وغيبته يجب لها الوجود

لا فيها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب
مع وجود تلك الصفة لم يكن وجوده الا بالصفة من حضور غيره لحصوله بذات
الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم
عدمها من غيبته لحصوله بذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار غيبة
الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر واذا لم يجب
وجوده الا مع ذات الواجب بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته
هف قيل هو منقوض بالنسب لجريان الدليل فيهما مع ان ذات الواجب
غير كافية في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة وقيل الاولى
في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات فموجبه ذاته وكل
ما يوجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانها لو لم تتحقق
لكان وجوب وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان
واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات ويلزم
كونها موجبة لبعض الذي فرضنا غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب
للموجب موجب اولا ويكون موجبه موجب ثان يوجبه وتنقل الكلام اليه
فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب يوجبه
الذات ويلزم خلاف المفروض وبالجملة الذات لو لم يوجب الصفات
باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون
الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المط اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان
يكون كل ممكن موجودا لذاته بما سواه كان صفة للواجب اولا **فصل** في ان
الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اذ ليس الوجود المطلق
طبيعة نوعية للوجود وهو عين الواجب ووجودات الممكنات بل هو مقول عليها

قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده
على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد
عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد
وجب ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات
لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وهو مع لانا نعقل المسبع مع الشك
في وجوده الخارجي المناسب ان يترك هذا القيد اذ الكلام في الوجود المطلق
الشامل للذهني والخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد
معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو مع المناسب ان يقال لانا نعقل المسبع
ونغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزئها لكان الشيء
الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا نعقل المسبع مع الشك
في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان
ثبوت الشيء لنفسه بين وكذا لو كان ذاتيا له لان الذاتي بين الثبوت
لما هو ذاتي له وانت تعلم ان هذا الكلام كله انما يتم اذا كانت الماهية معقولة
بالكنه وان وجب له اللاتجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا
هف وان لم يجب له شيء منهما كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة
فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما
له من الصفات هف هذه هي الكلمات الدائرة على السنة القوم في هذا
المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه ما لم ينضم
اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ
العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود
وهو غير كونه موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو

يحتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا
الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء
من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان ان
الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود لذاته لا بامر
مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته
ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا
كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يلزم ان يكون له افراد
بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وهو قائم
بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق
اي المعرى عن التقيد بغيره والانضمام اليه فهذا لا يتصور عروض الوجود
للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة
الموجود القائم بذاته وتلك النسبة الى الوجود مختلفة والكيفية يتعذر
الاطلاع على كنهها فالموجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا وقال
بعض الفضلاء كنا نسمع منه ان هذا مذهب الاولين والآخرين من
الحكماء المحققين **فصل** في ان الواجب تعالى لذاته عالم بذاته لانه
مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان منتسبا الى الاجزاء فيفتقر
اليها وكل مجرد عن المادة مدرك لما سيجيء في الفصل الثاني لهذا الفصل
فهو عالم بذاته يجب ان يكون المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية
مجردة مع انها ليست بعالمة لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته
لان العلم المراد هنا المرادف للتعقل وهو حصول حقيقة الشيء مجردة
عن المادة ولواحقها عند المدرك فالمدرك اما جزئي مادي او ما

[illegible]

[illegible]

فان قلت ... ان المعنى ... الموجود ... منه رحمه

او لا والاول اما ان يكون محسوسا باحد الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس
اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس والا فادراكه
التخيل وادراك الغير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئي المادي فاما ان
لا يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا غير مادي واياما كان فادراكه
هو التعقل فالباري تعالى عالم بذاته وههنا شبهة يندفع بها ما يتوهم من استحالة
علم الشيء بنفسه لان العلم نسبة والنسبة لا يكون الا بين شيئين متغايرين
بالضرورة فتعقل الشيء بذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول في الذات لان
العلم هو حصول حقيقة الشيء المجردة عند المدرك سواء كانت مغايرة بالذات
او بالاعتبار فان التغاير الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا وهذا اعم من
حضور حقيقة الشيء المغاير بالذات للمدرك عنده ولا يلزم من كذب
الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته لكان له اي
لكل من الناس نفس لها احدهما عاقلة والاخرى معقولة له وقد يتمسك
لاستحالة علم الشيء بنفسه بانه يستلزم اجتماع صورتين متماثلتين وهو ممتنع
والجواب ان علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب ايضا
بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصيل والاخرى بوجود ظلي وبذلك
يمتازان فلا استحالة وايضا الممتنع هو ان يحل متماثلان في محل واحد لا ان
يحل احدهما في الآخر **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه
مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان قائما
بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد تقدم ذكرها وانه
فيما ذكره لانها مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل
وهذا ظاهر لا خفاء فيه فان ذاته منزهة عن العلائق المادية المانعة عن التعقل

فانعقبه لا الخارج الى العقل بما هو فيه ليس معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة
العاقل وهل لا يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات
لا مخالفة فيمكن ان يقارنه اى المجرد ساير صور المعقولات في العقل لان
الاول ان التعقل هو حضور صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة
ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه ساير المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه
ساير المعقولات فيه اى في الذوات الخارجية سواء كانت في الخارج او في العقل
لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة في العقل فان صحة المقارنة المطلقة
اى استعداد وصحة المقارنة المطلقة المتقدمة لكونها امرا على المقارنة في العقل
فصحة المقارنة المطلقة لا يتوقف عليها والا يلزم الدور وهاهنا بحث صحة مقارنة المعقولات
في الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان يحصل فيه حصول الحال في المحل وذلك لانه ما
قائم بذاته امتنع ان يكون مقارنة للغير لحلوله فيه او حلول في ثالث والمقارنة
المطلقة منحصرة في هذه الثلثة واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث ومقارنة
المعقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته لحلولها فيه وهو التعقل فثبت ان كل
مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عاقلا لساير المعقولات وهاهنا بحث اما
اولا فلانه تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت
المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة في العقل
صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح لذات المجرد المقارنة
في ضمن هذا الخاص فقط لان ذات المجرد يجب ان لا يقبل الا هذا المقارنة لكن
بعض المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد في الخارج امتنعت المقارنة
المطلقة لانتفاء شرطها الذى هو الوجود الذهنى وقد يجاب ان ماهية المجرد
وان كانت مجردة في الذهن والخارج الا ان وجوديهما في الذهن يجوز ان

يجوز ان يكون الوجود الذهنى شرطا للمقارنة او الوجود الخارجى مانعا لها
وعلى التقدير لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج قائما
بذاته واما ثالثا فلان ما ذكره في امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة
العقلية بل عليه على امتناع تعين صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث
فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة وكون كل مجرد
واجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة
فهذا المناسب لله جعل كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة يجب ان يكون
عاقلا بالكليات ثم يضم نتيجة المقدمتين الى ما ذكره هاهنا ليحصل المطلوب او
يقال هاهنا وكل ما كان مجردا بالامكان يجب وجوده له اذ لو بقى بالقوة لكان
خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته لقبول الفيض فيكون ماديا هف
فان قيل لو كان البارى تعالى عاقلا لنفسه لارتسم فيه صورة لكان محلا
لتلك الصورة لانه محلها لافتقارها الى ما يقوم به فيفتقر الى مؤثر فلو كان
هو لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وقابلا لما اثر
فيه وهو ممتنع لان القابل هو الذى يستعد للشيء والفاعل هو الذى يفعل الشيء وللزوم
التركيب فيه لان الامكان يحصل منشأ مع انه هو الفاعل الاخر فيلزم التركيب ولو كان
قابلا وفاعلا قلت لا نسلم انه لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا لشيء وفاعلا
اى الصورة ومفيدها له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمتنع له ثبوته
ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك الشيء وقد ضم انهما متنافيان
اقول السؤال والجواب لا ينطبقان في ما لان حاصل السؤال ان العقل لا يقبل
غير العقل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه ومعنى الجواب
ان يقال انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل من جهتين له وليس كذلك

بل هما اضافتان عارضتان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان
العقول مناف للتعقل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين
فيكون لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا
وهو كحصول صور الاشياء بالمدرك والآخر يسمى حضوريا وهو كحضور الاشياء
بانفسها عند العالم كعلمنا بذاتنا وبالامور القائمة بنا اذ ليس فيه ارتسام ولا انطباع
بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم
الحصولي ضرورة ان انكشاف الشيء على الآخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه
عليه لاجل حصول مثاله عنده والظاهر كلام المصنف انه ذاهب الى ان علمه تعالى
بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضوري وهذا مشكل في العلم
بالمعدومات واما اذا خصوصا بالممتنعات اذ لا تحقق لها ثابتة حتى
يتصور حضورها وقد يقال ان مثل المعدومات مرتسمة في العقول التي هي حاضرة عند البارئ
تعالى فتلك المثل ايضا حاضرة وفيه ان معتقد ان علم الباري بالاشياء بنفس
ذاته اعتقد نفي العلم بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحصر ممنوع

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي
وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لانه يعلم اسبابها علما
تاما اي من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان من علم العلة علما
تاما وجب ان يعلم ما يلزم منها لذاتها والا لما كان عالما بها علما تاما ولكنه
لا يدركها اي الجزئيات من حيث تغيرها والا لكان يدرك منها تارة انها
موجودة غير معدومة وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل
منهما اي الوجود والعدم صورة عقلية على حدة وواحدة من الصورتين
لا تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات في صورة

الى صورة بحيث اذا فرض انه ليس له حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة
على وجه كلي وههنا محل تأمل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم
العلم بخصوصيات معلولاتها الصادرة منها بواسطة او بغير واسطة ولا يجوز
ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية لاستلزامه
التغير وبين هذا الا تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب تعالى
فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه تعالى به ايضا وقد التجئوا الى الدفع بتخصيص
القاعدة العقلية بسبب مانع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية
فانهم يخصصون قاعدتهم بمانع يمنع اطرادها وذلك لا يستقيم في العلوم
كما نعلم الكسوف الجزئي بعينه بانك تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة
كذا في كذا شماليا بصفة كذا وبقدر كذا الى جميع العوارض الكلية لكنك علمته
جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي غير كاف للعلم
بوجود ذلك الكسوف المشخص في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة
او التخيل بل المشاهدة والتخيل ههنا العلم بذلك وما لم يحصل الحاصل في حق الله
تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي قال صاحب المحاكمات
المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها من حيث
ان بعضها واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها
علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهور وهذا كما انه تعالى
لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها
قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته
الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا
وبعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات من الازل

[illegible] عبد الرحيم

[illegible] عبد الرحيم

[illegible] عبد الرحيم

[illegible] عبد الرحيم

الى الآن معلومة له كل شيء وقته وليس شيء منها كان وكائن وسيكون بل
هي دائما حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير اصلا وليس المراد ما توهم
البعض من ان علمه تعالى محيط بالطبائع الجنسية واحكامها دون
خصوصياتها واحوالها **فصل** في ان واجب الوجود مريد لانه فاعل
وجواد واما ارادته فلان كل ما هو معلوم عند المبدأ وهو خير غير مناف
لماهيته فائض من ذات المبدأ وكماله المقتضي لفيضانه فذلك
الشيء مرضي له وهذا هو الارادة واما جوده فلانها افادة ما ينبغي لا لعوض
اصلا واورد عليه ان كلا من الطبيب الصحيح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغي لا لعوض
مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق في شرح الاشارات بان الجود
هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية
في البدن ملائمة له او مضادة للمرض ثم انه يوجب الصحة وازالة المرض
فهو لا يفيد بالذات الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء
بالقياس الى الصحة وازالة المرض وان لم تكن افادة اولية لكنه يفيد بالذات
تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي امر مرغوب
فيه فوجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها والحق في الجواب ان
القصد معتبر في مفهوم الجواد فمعنى الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد
وشوق الى الكمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء لانه
ما ينبغي لا لغرض وشوق والمناسب ان يقال اما ان يفعل لقصد
وشوق الى الكمال او لا والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس له حالة
منتظرة والقسم الثاني هو الجواد لا يقال الفعل الخالي عن الغرض
عبث لانا نقول العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمصالح والمنافع

قوله في ان الارادة الالهية [illegible] كل شيء وقته [illegible] وقوله [illegible] الا ان [illegible] منه رحمه

[illegible] الطبائع [illegible] الجزئيات [illegible] منه رحمه

والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته لكنها
ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا
وعللا غائية لافعاله تعالى حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات
ومنافع لافعاله **الفن الثالث في الملائكة** وهي العقول المجردة
وقد يطلق على النفوس الفلكية بجزئيها ايضا وهو مشتمل على اربعة فصول
فصل في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدأ الاول انما
هو الواحد لانه بسيط لا كثرة فيه بوجه من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا
الواحد كما مر وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا
او نفسا او عقلا لم يتعرض للجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى
والصورة لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة
فلا يكون علة للصورة فالصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه
اما بواسطة او بغير واسطة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالشخصية
على الهيولى لما مر ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود
الجوهر الذي قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز
ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين
ذاته ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود جسم هو
محل اذ النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلا
وهو المطلوب وفيه نظر من وجوه يظهر عليك بعد تذكر السوابق وايضا
لا نم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية كالسلوب
والاضافات ويجوز ان يكون تلك الجهات شرطا لتأثيره فيتعدد
الآثار كما جوزوا التعدد في آثار المعلول الاول بحسب جهاته الاعتبارية وايضا

قوله [illegible] للمعلول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد [illegible] التركيب بين الهيولى والصورة في باب الهيولى [illegible] بدل الصورة والصورة لا تتقدم [illegible] على الهيولى منه رحمه

لا نسلم ان النفس لا تؤثر الا بآلة جسمانية بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات
كالمعجزة والكرامة والسحر فهذا البيان مع ما قرروا به فان قيل فليكن مستغنية
عن المادة في الذات وفي الفعل ولا نعني بالعقل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغني
عن المادة في ذاته وفي جميع احواله والمحتاج الى المادة في بعض افعاله لا يكون
عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون
الجاد في غير اول المرتبة بدونها الا انه فصل في اثبات كثرة العقول
وبرهانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك المتكثرة المعلومة وجودا
بشهادة اختلاف حركات الكواكب ما بالرصد اما ان يكون عقلا
واحدا او فلكا واحدا او فلكا متكثرة بان يكون بعضها مؤثرا في بعض
او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور الافلاك
عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني
وان كان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه اي المحوي اخس لكونه
اقرب جرما من الحاوي الى العناصر القابلة للكون والفساد وهي اخس
من الافلاك الغير القابلة لهما وما اقرب الى الاخس اخس من الابعد منه ولانه
فيه بحيث اذ ربما كان المحوي اكثر ثخانة ومكانة بحيث يزيد على الحاوي
بحسب المساحة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوي اشرف فلا ولا اخس
الا اضعف استحال ان يكون سببا للاشرف والاعظم لا يخفى عليك ان
هذا خطابة لا يعتبر في المقامات البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن
وجوب وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجوب وجود العلة

المعلول واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده لا يكون
ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان وجوده اي المحوي معه اي مع وجود الحاوي
لا متأخرا عنه في المرتبة وقد فرضناه متأخرا هذا خلف واذا كان عدم
المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا
لذاته في تلك المرتبة لان وجود الخلاء في داخل الحاوي وعدم المحوي
في داخله متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما عن الاخر في نفس الامر
وفي التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب في مرتبة كان الاخر ممكنا
غير واجب فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي ووجوبه
لكان عدم المحوي كذلك هذا خلف ضرورة ان وجوب الخلاء ممتنع لذاته
فلا يكون ممكنا في مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف في
يقال لا نسلم التلازم بين عدم المحوي ووجود الخلاء لا ما اذا فرضنا عدم
الحاوي والمحوي معا فلا احد المتلازمين اعني عدم المحوي متحقق مع انتفاء الاخر
اعني وجود الخلاء اذ فرضه حيث لان عدم المحوي ووجود الخلاء فيما يمكن فيه
متلازمان كما بيناه ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم مطلقا بينهما لكن
المناقشة بان الحاوي ليس علة لمطلق المحوي بل المحوي معين فوجود الخلاء
وان استلزم عدم المحوي المعين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود
الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات
والاخر واجبا بالغير كالواجب مع معلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما
في مرتبة امكان الاخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان
في الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم
امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته

لا يستلزم جواز انفكاكه عن الجسم وانما يقتضيه لو كان ارتفاعه نظرا الى الآخر
فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول مفارقة قيل لم لا يجوز ان يكون المؤثر
في الفلك نفسا او عرضا واجب غير الاول وان المؤثر لو كان نفسا لكان
تأثيره فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا كان
كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما ان يكون حاويا
بالنسبة اليه او محويا وقد تبين بطلانهما بما ذكرنا وعن الثاني بان العرض اضعف
من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا في الفلك
لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى المحل فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه
ما لزم في كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار
كل واحد من الافلاك في الى عرض قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض
المتعددة المختلفة الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فيتعدد العقول بحسب
تعدد الافلاك وهو المطلوب فاضل حداية لما كانت مظنة ان يعارض
الدليل الغائب على ان الحاوي لا يكون علة للمحوي بان يقال الحاوي للكل مثلا اي
الفلك الاعلى وسبب العقلي المحوي اعني الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة
وهي العقل الاول كما سبق والعقول الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم
تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان مع المتقدم متقدم اجاب بان الحاوي
وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم على المحوي والحاوي
ليس بمتقدم على المحوي لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية
لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما بالعلية والا
لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد شخصي لكان محتاجا الى كل منهما للعلية
ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الآخر هذا خلف بجزئية كما ينتهي الى العقل الاول دام ان الحكما

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

ان الحكما حكموا بان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته فيجوز عدمهما وهو مستلزم لامكان
الخلا واجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لا يقتضي امكان الخلا لان
الخلا لا يلزم من ذلك اذ الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما
فحال ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء
المحدد ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا امكان هناك فكذا حال ما وراء الجرم المذكور فلا يلزم
من انتفائهما الخلاء وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك
محال لان الحاوي سبب المحوي مثلا فانه **فصل** في ازلية العقول وابديتها
الازلي ما وجد في الازل وهو الزمان الغير المتناهي في جانب الماضي والابدي ما وجد
في الابد وهو الزمان الغير المتناهي في جانب المستقبل اما كونها ازلية فلوجوه
احدها وهو المذكور هنا ان واجب الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه في تأثيره في معلوله
والا لكان له حالة منتظرة هذا خلف فيكون علة تامة للعقل الاول والمناسب
بحال الواجب لا يفوته علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر الى غيره فان كان منافيا
له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا
معلولا له سابقا على ما فرضنا معلولا اولا هذا خلف والعقول ايضا مستلزمة لجملة ما لا بد
منه في تأثيرها في معلولها بعض لانها كلما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شي
منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون هي متعلقة بها كالحادث
المادي وهذا خلف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان
كل حادث زماني مسبوق بمادة هذا خلف واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شي منها لانعدم
امر من الامور المعتبرة في وجوده فيكون الباري تعالى او شي من العقول قابلا للتغير
لانه الامور المعتبرة في وجود كل منها المتغايرة لذات الحق او صفات العقل العلة مقارنة

[illegible] منه رحمه

[illegible] منه رحمه

لما عرف **فصل** في كيفية توسط العقول بين البارى تعالى وبين العالم وجميع
وقد مر ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات
للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مبادئها كثيرة وقد بينا ان الواحد لا يصدر
منه الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثيرة لكن لا باعتبار
صدوره عن واجب الوجود اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انها صادرة عن الواجب
لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة
الوجود لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون بهاتين
الجهتين الاعتبارين مبدا للعقل الثانى وباعتبار الاخر مبدا للفلك الاعظم والمعلول
الاشرف يجب ان يكون تابعا لجهة التى هى اشرف فالعقل بما هو موجود واجب الوجود
بالغير مبدا العقل الثانى وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا الفلك الاعظم
قال الامام في المحصل انهم خبطوا فتارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوده وجعلوه
علة العقل وامكانه وجعلوه علة الفلك ومنهم من اعتبر فيها تعقله لوجوده وامكانه
علة العقل والفلك فتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلث اوجه بوجوده في نفسه ووجوبه
بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عنه العقل
وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه النفس وباعتبار امكانه لذاته يصدر عنه الفلك وتارة
اعتبروا فيه وجها رابعا وزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه
علة لصورته والغرض من هذا ما سبق الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة يكفى
في ان يكون الواحد مصدرا للمعلولات الكثيرة فذات الواجب تعالى يصلح ان يكون
مبدا الممكنات باعتبار ماله من كثرة السلوب والاضافات من غير ان يجعل
بعض معلولاته واسطة في ذلك الحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا الواحد فيجب
بان السلوب والاضافات لا يثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان اما لها مدخل في ثبوته

في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان سلوبها لا يتوقف على ثبوت الغير
بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور ولئن سلم ان سلب شئ عن شئ لا يتوقف
على تحقق شئ في الخارج فبين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها
الا بعد تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور
الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال اذا فرضنا مبدا اول ولا
ويكن ا وصدر عنه شئ وليكن **ب** فهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز
ان يصدر عن ا بتوسط **ب** شئ وليكن **ج** وعن **ب** وحده شئ وليكن
د فيكون في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على الاخر بواسطة **ب** على
الاخر وان جوزنا ان يصدر عن **ب** بالنظر الى شئ اخر صدر في ثانية المراتب
ثلثة اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن ا بتوسط **ج** وحده شئ وبتوسط **د**
وحده ثان وبتوسط **ج د** معا ثالث وبتوسط **ب د** رابع وبتوسط
ب ج خامس وبتوسط **ب ج د** سادس وعن **ب** بتوسط **ج** سابع
وبتوسط **د** ثامن وبتوسط **ج د** معا تاسع وعن **ج** وحده عاشر وعن **د**
وحده حادى عشر وعن **ج د** معا ثانى عشر ويكون هذه كلها في ثالثة المراتب
ولو جوزنا ان يصدر عن السافل بالنظر الى ما فوقه شئ واعتبرنا الترتيب في المتوسطات
التى تكون فوق واحدة صار ما في هذه المرتبة اضعاف مضاعفة ثم لو تجاوزنا
هذه المراتب جاز وجود كثرة لا يحصى عددها في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق
في شرح الاشارات موافقا لما في التلويحات وبهذا الطريق يصدر عن كل
عقل عقل وفلك الى ان ينتهى الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر
وهو المبدا الفياض والمدبر لما تحت فلك القمر فهو العقل الفعال لكثرة
فعله وتاثيره في عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرئيل فتلقد عنه السيحى

العنصرية والصورة الجسمية والصورة النوعية المختلفة بشرط استعداد الهيولى
العنصرية وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا
لما تغير الاستعداد لان العقل ثابت لا تغير فيه بل استعدادها بسبب الحركات
السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة تختلف بحسبها اوضاع
هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستعقب وضعا حادثا يقتضي حدوث
استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى
وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث المناسب ان يقال مسبوق
بحادث لان الحركات الحادثة بل سائر الحوادث اما ان يوجد دائما
او بعد حدوث حادث آخر والتسلسل الى الاول والا لزم دوام الحادث
فتعين الثاني ونقول الحوادث اما ان توجد على الاجتماع او على التعاقب لا سبيل
الى الاول والا لزم اجتماع امور لما ترتب في الوجود بلا نهاية وهو محال فقبل كل
حركة حركة حادثة هي غير ما ذكره وقبل كل حادث حادث لا الى اول
فههنا بحث اذ الحصر المذكور اولا انما يتم لو تم الدليل على نفي حادث هو اول
الحوادث واذا تبين ذلك كان ما ذكره مستدركا والدليل على نفي ذلك
ان العلة التامة لحادث لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث
فالعلة التامة لحادث مشتملة لا محالة على جزء حادث ونقول الجزء الحادث من العلة
التامة ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية قالوا الحركة
الفلكية على الاستمرار فمن ذاتها مستلزمة لتجددات انتقالية ومتصفة بالازلية وهي
الواسطة بين عالمي القدم والحدوث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر
لان الحادث لا يكون علته التامة بتمامها قديمة والقديم اذا كانت علة
تامة للشيء لا يتخلف عنه معلوله فلا يترتب حادث في سلسلة ملازمة للقديم ولا ينزل

ولا ينزل القديم في سلسلة معلولاته الى الحوادث بل لابد هناك من امر ذي جهتين استمرار
وعدم استمرار فمن حيث استمراره يستند الى القديم ومن حيث عدم استمراره
يستند الى المتجدد والمتعاقب لا الى اول تصير سببا لفيضان الحوادث
من القديم فان قيل الم تعلموا انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود
قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احدهما من مبدأ معين الى غير النهاية والاخرى
مما قبله بمرتبة واحدة وطبقنا الثانية الناقصة على الاولى الزائدة بان نقابل
الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني وهلم جرا
فاما ان تطابقا الى غير النهاية بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة
الثانية او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص في عدد
الآحاد وهو محال فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها
بعدد متناه والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا فيلزم تناهي
الجملتين فالجملة المفروضة غير متناهيتين متناهيتين هذا خلف انما اعتبرنا قيد الاجتماع
في الوجود والترتب لان الآحاد اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية
لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احدهما بازاء آحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجي
اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة
وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع آحاد احد الجملتين بازاء
آحاد الاخرى الا اذا كانت الآحاد موجودة معا اما في الخارج او في الذهن
وكذا اذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتب بوجه كالنفوس الناطقة
لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث
بازاء الثالث وهكذا لجواز ان يقع آحاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من الاخرى
اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بازاء كل واحد من الاخرى

كما العقل فانه يرى بحسب استحضاره الا ما نابه له متصلا الا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور
هناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل فلا يستحيل ازياده
كذا بتوهم التطبيق بين جملتين متشتتين عند الاستواء وبين احاد الجملة فانك اذا
انزلت طبقت طرفا الجملتين مع طرف الاخر كان ذلك كافيا في وقوع
كل واحد من احادهما بازاء جزء من اجزاء التالي ويحصل الخلف بعد اول الكلي ويحكم ذلك
بل لا بد كما في التطبيق في اعتبار تفاصيلها وعدم بقاء وقوع كل واحد من احاد الجملة
الناقصة بازاء واحد من احاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا
من الامور الممكنة وان لم يكن بين احادها ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن
واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة احادها مفصلة
بل يكفي في وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا فاخبر ان التطبيق جار في الامور
الغير المتناهية الموجودة معا محال مطلقا سواء كان بينها ترتب اولا **خاتمة**
في احوال النشأة الاخرة للنفس وفيها ستة مباحث الاول ان الكلام مع المنكرين
لما تبين فيها **بقاء النفس** بعد خراب البدن اما ان تعدم او تتعلق
ببدن اخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة بلا تعلق على سبيل الحق الاول
ان النفس لا تقبل الفساد والا لكان فيها شيء بمنزلة المادة يقبل الفساد وشيء
بمنزلة الصورة يفسد بالفعل فان الفاسد بالفعل غير القابل له اي لفساد فان
الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب
بقاء القابل مع المقبول وفيه بحث اذ ليس معنى قبول الشيء العدم والفساد ان
ذلك الشيء يبقى متحققا ويحل فيه الفساد على قياس قبول الجسم للاعراض
الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشيء ينعدم في الخارج واذا حصل ذلك
الشيء في العقل وتصور العقل معه العدم الخارجي كان العدم قائما به في العقل

في العقل فانه متصف به في نفس العقل لا في الخارج اذ ليس في الخارج
شيء وقبول عدم قائم به ذلك الشيء فتكون مركبة منه فيلزم انها يلزم
تركبها لو كان محل امكان الفساد والحلال فيها ويتوهم الجواز ان يكون
امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن فان البدن لما جاز ان يكون
محلا لامكان وجودها وحدوثها كما مر جاز ايضا ان يكون محلا لامكان
عدمها وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة
في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة فيه لتصير آلة لها
في تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة
النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان
وجود النفس وحدوثها على معنى انه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون
البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها
مباينة اياه بل هو محل الاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه ولا يتوقف تعلقها
على وجودها في نفسها كان ذلك الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها
لا الى وجودها من حيث انها متعلقة به ثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها
فهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك
الى استعداد منسوب اولا وبالذات الى وجودها في نفسها ليمتنع قيامه
بالبدن لانها من حيث وجودها في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا
لما هو مباين له بالمرة ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون البدن
محلا لامكان فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث
انها مدبرة له فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة
لها لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل استعداد انقطاع تدبيرها عنه

كما لم يتوقف انقطاع تدبيرها عن بعض جهاتها في نفسها لم يكف هذا الاستعداد من مبدأ
الفيض بجهاتها في نفسها لا في آلاتها وادواتها فلا يكفي هذا الاستعداد وحدها
في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد آخر وقد تبين امتناع قبل بالبدن
فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان ما والنفس
مع انه محل الامكان وجودها وانما سبيل الى الثاني لان النفوس حادثة
مع حدوث الابدان فيها فيكون التناسخ محالا لان البدن الصالح
للنفس كاف في فيضان النفس عن مبدأها فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس
فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لتعلق بالبدن الواحد نفسان
مع ان له قبل ملاحظة الاختصاص شرط فيضان النفس عن مبدأها في حدوث
استعداد البدن مع الجواز ان يكون شرطا ايضا بان لا يصادف
استعداد البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة قد تعلق به فهنا في حالة كمال
ذلك الاستعداد فلا يفيض منه نفس اخرى من المبدأ الا ان نفس من الفيضان
وتعلق بالبدن نفس اخرى كلما تعلق كل واحد في ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول
ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان
التناسخ موقوف على حدوث النفس وبيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على بطلان
التناسخ كما اشار اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين
آخرين لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة ببدن الانسان
لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان تذكر شيئا من احوال ذلك
البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم باطل
قطعا واعترض بانا لا نسلم ذلك انما يلزم ان لو لم يكن التعلق بذلك البدن مع
الاستغراق في تدبير البدن الآخر مانعا عن حصول العلم بشيء من احوالها انها

انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان
الهالكة على عدد الابدان الحادثة قطعا والثاني باطل بالبديهة فانه قد يحدث
وباء عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار طويلة بيان
الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق
بالبدن الحادث احدى نفسي الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الآخر
او كلتاهما فيجتمع في بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا نفس واحدة
كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة باكثر
من البدن الواحد والتوالي ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه انما يلزم
ما ذكر لو كان التعلق ببدن آخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جائزا
او لازما ولو بعد حين فلا يجوز ان لا يتعلق نفوس الهالكين الكثيرين بل يتعلق
بعد حدوث الابدان الكثيرين وما ذكر من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه ليس
بلازم لان الابتهاج بالكمالات والتألم بالجهالات شغل بداية اللذة
ادراك الملائم من حيث هو ملائم فاية والحيثية احتراز عن الشيء قد يلائم من وجه
دون وجه كالدواء المر فانه من حيث انه نجاة من الهلاك فانه ملائم من حيث
اشتماله على النجاة وغير ملائم بل مناف من حيث اشتماله على ما يتنفر عنه الطبع
فادراكه من حيث انه ملائم يكون لذة وادراكه من حيث منافر فانه
الم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملائم بالنفس الناطقة انما هو
ادراك المعقولات بان تتمكن من تصور قدر ما يمكن ان يتبين من الحق
الاول فان تعلقه بما هو عليه غير ممكن لغيره وهو انه واجب الوجود لذاته
في جميع جهاته متبرئ عن النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم
ادراك ترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام

الجسم الا انه اكثر استعمالا في السماوية والكائنات العنصرية حتى تصير النفس
بحيث يرتسم فيها صور جميع الموجودات على الترتيب الذي هو لها في نفس
الامر فتكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة كمال آخر وهو ان
تحصل العدالة وهي التوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهي العفة والشجاعة
والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة
الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية فان حصلت لها هذه الكمالات
العلمية والعملية وادركتها من حيث انها كمالات لها ومؤثرة عندها التذت
بها لا محالة وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فيكون اللذة
حاصلة بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفس
لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلها حاصلة بعد الموت
بل ينبغي ان يزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن
لتخلصها عن الكدورات المادية التي كانت تمنعها عن ظهور خواصها فيكون
اللذات العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة الحسية
لان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى
من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الا كيفيات
محسوسة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها
ومدركات العقول هي ذات الباري تعالى وصفاته والجواهر العقلية والاجرام
السماوية وغيرها ومن البين ان لا نسبة لاحدهما الى الآخر في الشرف واما
الثاني فلوجهين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء حتى يميز بين
ماهية الشيء واجزائها ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل
وفصل الجنس وفصل الفصل الى غير ذلك ويميز بين الخارج اللازم والمفارق

والمفارق وبين اللازم بوسط او بغير وسط واما ادراك الحس فلا يصل الا
الى الظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى وثانيهما ان الادراكات
العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصولها اي اللذة
الكاملة بالتعقلات حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع
وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة
كما ان المريض الذي تغلب عليه المرة الصفراء لا يلتذ بالحلو بل يكرهه بداية الالم
ادراك المنافي من حيث هو مناف والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة
لكمالها من الجهل المركب والاخلاق المذمومة فالنفس اذا فارقت البدن وتكيفت
بها الهيئات المضادة لكمالها ادركت المنافي من حيث هو مناف فيحصل
لها الالم العقلي وانما لم تتألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات
منغمسة في العلائق البدنية ولم يكن تعقلها فيها صافية عن الشوائب العارضة
من الظنون والاوهام الكاذبة لم تتنبه لنقصانها وفوت كمالاتها بل ربما
تخيلت اضداد الكمال كمالا وفرحت بفعلها الباطلة واشتاقت الوصول
الى مقتضاتها واذا فارقت صافت تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها
وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه التباس بداية النفس
الكاملة بتصورات حقائق الاشياء وبالاعتقادات البرهانية الجازمة
المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية والهيئات الردية
اتصلت بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي في حضرة جلال رب
العالمين في مقعد صدق الاضافة الى الصدق لتحققه او تنبيه على ان النفس تنال
بصدق القول والنية عند مليك مقتدر قال الله تعالى الذين امنوا ولم يلبسوا
ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان لم يحصل لها التنزه

في العلائق الجسمانية بل يبقى فيها الهيئات الردية وميلها الى الشهوات
فتصير بسبب تلك الهيئات والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادة ويبقى مشتاقة
الى مشتهياتها التي الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذي لم يبق له
رجاء الوصول فتتاذى بها اذى عظيما لكن ليس في الامر لازما بل الامر عارض
غير لازم فيزول الالم الذي كان لاجله قال صاحب التلويحات الجهل المركب
هو الذي لا يرجى فيه النجاة بل يتأبد وما كان بسبب عوارض فيزول ولا يدوم
واعترض عليه ان النفوس في ذوات عقائد الباطلة الجازمة بانها حقة
اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال
العقائد الباطلة ايضا عنها مع تصيير من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون لها
شعور بنقصانها كما لم يكن قبل الموت فلا يكون مشتاقة متعذبة واجيب
بان النفوس الكاملة يتمثل صور المعقولات فيها على ما هي عليه وانما تلتذ بها لا
بالنسبة وجدان ما ادركته على الوجه الذي ادركته فكانها كانت على
ذوات ادراك فصارت مع ذلك ذوات نيل وتم بذلك
اللذة واما التي تمثلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها كمال
درجة الوصول اليه ادركته فانها لا محالة تعتقد بعد الموت ما رجته فتخيب
وتصير معذبة بفقدان ما رجت الوصول اليه لا بزوال الجزم عنها هداية النفوس
الناطقة الساذجة اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الحقائق بكسب
المجهول المتعلق بقوله ظهر من العلوم لزم لها في هذا الكسب شوق الى الكمال
كان ذلك الشوق كامنا فيها لا يظهر ظهورا معتدا به ما دامت متعلقة
بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت
فظهر شوقها ظهورا تاما وليس معها سبب الكمال اي آلته اي البدن وقواه

وقواه فيعرض لها الالم العظيم ملاحظة لكاسبها في اكتساب الكمال قدرة
شغلها بالبدن او اشتغالها بالتخيل ما كانت صارفة عن الاكتساب
من اللذات الحسية والوهمية وهو الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على
الافئدة اي اوساط القلوب هداية النفوس الناطقة التي
لم تكتسب العلم والشرف ولا اشتاقت اليه ايضا اذا فارقت البدن وكانت
خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها النجاة من العذاب والكلام
من الالم لسلامتها عن الشوق والهيئة المضادة فكانت البلاهة ادنى
اي اقرب الى الخلاص من فطانة بتراء اي ناقصة توجب جحود الشوق قال النبي
صلى الله عليه وسلم اكثر اهل الجنة البلهاء واذا لم يكن خالية عن الهيئات البدنية
واشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئة فتتألم بفقدان البدن الذي
به كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات وتبقى في كدر السجن معذبة
بسلاسل العلائق فيكون في غصة وعذاب اليم لكنه غير دائم هذا هو
المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما تبقى مجردة عن الابدان النفوس
الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات الممكنة لها بالقوة
فصارت طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية وتوصلت الى عالم القدس
واما النفوس الناقصة التي بقي شيء من الكمالات لها بالقوة فانها
تتردد في الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن اخر حتى تبلغ النهاية
فيما هو كمالها من علومها واخلاقها فحينئذ تبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان
ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من البدن الانساني الى بدن حيوان
يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى
مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجماد كالمعادن

والبابلة وبيّن منها ونه تقال مع تتعلق ببعض الاجرام السماوية
للاستكمال ونحو ذلك والاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء
فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار وظني ان الواجب على طالب
الحق مطالعة كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين المقتول
قدس سرهما وفوق طورهما طور عن قدره كالكبريت الاحمر والتوفيق
اليه من الله الاكرم والحمد لله على التمام وللرسول افضل السلام

قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة في اليوم
الرابع والعشرين من جمادى الاولى لسنة
تسع وستين والف من هجرة من له
العز والشرف

م

ملا حسین خلخالی علی قاضیه

قوله ان الحكمة علم باحوال واعلم ان الواجب على الشارع في العلم ثلثة امور

الاول تصور ذلك العلم بوجه من الوجوه لئلا يكون الشارع في طلبه طالبا للمجهول

مطلقا الثاني التصديق بفائدته لئلا يكون العمل بالشروع في العلم فعل اختياري لا

لغاية او التصديق بفائدته على ما ينبغي موضعه الثالث التصديق بموضوعيته الموضوع

التصديق بان الشيء الفلاني موضوع لذلك العلم وذلك لانه لا يمتنع تميز العلم المطلوب عنده عن

لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فالشارع عرف الحكمة ليحصل تصورها بوجه ما في

التعريف اشارة ايضا الى موضوع الحكمة وهو الموجودات العينية واشارة الى غايتها ايضا

وهي العلم باحوال الموجودات العينية وذكرنا على ما ينبغي موضعه ان غاية العلوم الغير الآلية

هي حصول انفسها كما ان هذا التعريف تتوقع منه الواجب منها لا من الغاية قوله

علم باحوال العلم يطلق على معان كثيرة منها الادراك مطلقا سواء كان تصورا

او تصديقا ومنها المسائل يقال فلان يعلم النحو اي يعلم المسائل المذكورة في النحو ومنها

التصديق بالمسائل ومنها الملكة الحاصلة من تكرر الادراكات مطلقا سواء كانت تصورية

او تصديقية فالمراد بالعلم في تعريف الحكمة ليس هو الادراك مطلقا او الملكة الحاصلة

من تكرر الادراك مطلقا اذ لو كان المراد احد الامرين يلزم ان يكون كل من تصور الموجودات

العينية او حصل له الملكة من الادراكات التصورية حكيما مع انه ليس كذلك فتعين ان يكون المراد

من العلم في تعريف الحكمة التصديق بالمسائل او نفس المسائل فكان التصديق بكون الشيء في

نفس الامر باحوال مطابقة فيكون التعريف بان الحكمة تصديق يتعلق باحوال اعيان

الموجودات او الحكمة مسائل يتعلق باحوال الموجودات قوله اعيان الموجودات من قبيل

اضافة الصفة الى موصوفها اي الموجودات العينية قوله على ما هي عليه اي حال كونها

هي اي كائنة اعيانها على هذه الحالة في نفس الامر قوله بقدر الطاقة البشرية اي بقدر

طاقة البشر الذي هو جزء اوساط الناس لا بقدر طاقة نوع البشر والا لم يشمل التعريف

الحكمة الى اوسط من هو اقل طاقة في فهم الاشياء من معلم البشر بل ولا يصدق على علم اسلافنا

قوله وتلك الاعيان اما الافعال المراد بالافعال الآثار لا التأثيرات لان

الاعيان الموجودة في الخارج ليست هي التأثيرات بل هي الآثار قوله يسمى حكمة عملية

لانها متعلقة بكيفية العمل قوله يسمى حكمة نظرية لان المقصود منها حصول النظر وهو الادراك

التصورية والتصديقية بالامور التي لا مدخل لقدرتنا واختيارنا فيها قوله وتسمى علم

السياسات لعدم تحققها الا كثيرا في السياسة قوله ويسمى العلم الالهي والفلسفة

الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة ايضا اما تسميته بالالهي

فلان اشرف اجزاء موضوعه هو الاله واما تسميته بالفلسفة الاولى فلان الفلسفة

في اللغة اليونانية التشبه بالباري جل وعلا كما صرح به صاحب المحاكمات

ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه

اولا تقدمه رتبة وقيل الفلسفة مأخوذة من فيلاسوفا فيلا بمعنى المحب وسوفا بمعنى الحكمة

فالفيلسوف بمعنى محب الحكمة واما تسميته بالعلم الكلي فلتجرده عن المادة التي هي

سبب كون الشيء جزئيا عند المدرك واما تسميته بما بعد الطبيعة فلكون الاطلاع

بعد الاطلاع بالامور الطبيعية واما الاطلاق عليه ما قبل الطبيعة فلانه

موضوعه وهو الاله علة للجسم الطبيعي الذي هو موضوع الحكمة الطبيعية قوله

واما علم الى قوله كالكرة فان الكرة يمكن تعقلها من غير ان تكون هناك مادة كالافلاك

كما اذا فرضنا ان الكرة الموجودة في الخارج انعدمت في الخارج فالفضاء الذي
هو مكان الكرة كرة ايضا فيتحقق الكروية في ذلك الفضاء ايضا لكن وجود الفضاء
في الخارج من غير شاغل محال عند الحكماء فيحتاج في الخارج الى شاغل مادي دون
التعقل قوله وهو العلم الاوسط المتوسط بين الالهي والطبيعي باعتبار كونه محتاجا
في احد الوجودين قوله ويسمى بالرياضي والتعليمي وذلك لان الحكماء كانوا يفتتحون به
في تعليم اطفالهم فكان فيه رياضة النفوس قوله وهو العلم الاعلى لا احتياج
موضوعه في كلا الوجودين الى المادة والمحتاج يكون ادنى قوله وما يقارنها
لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة فانها توجد تارة مع المادة وتارة
بدونها فلا تفتقر الى المادة قوله وسائر الامور العامة الامور العامة
هي لا تكون مختصة بقسم من اقسام الوجود قوله ثم فسر الخروج النفس
الى كمالها الممكن اه قال الشارح في الحواشي فيه مسامحة والمراد بما يخرج فقول
المراد بخروج النفس الى كمالها الممكن حصول كمالها الممكن لها بل الكمال الحاصل لها
بحسب القوتين اعني القوة العلمية والعملية فيدخل المنطق في الحكمة لانه الممكن
ايضا كمال فيصدق عليه انه كمال يخرج به النفس الى التحصيل الممكن للنفس في
العلم فيدخل العلوم الحكمية ايضا لانه يصدق عليه انه كمال للنفس يخرج به النفس الى التحصيل
الممكن للنفس في جانب العمل اعلم ان للنفس جهتين جهة الى عالم الغيب وهي
باعتبار هذه الجهة متاثرة مستفيضة عما فوقها من المبادي العالية وجهة
الى عالم الشهادة وهي باعتبار هذه الجهة مؤثرة متصرفة فيما تحتها من الابدان
ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة ينتظم بها حالها هناك فالقوة التي بها تتاثر
وتستفيض من المبادي العالية تسمى قوة نظرية والتي بها تؤثر وتتصرف تسمى قوة
عملية ولها بحسب كل قوة كمال فكمالها بحسب النظرية الادراكات التصورية

التصورية المتعلقة والتصديقية المطابقة وكمالها بحسب القوة العملية هي الاخلاق
والاعمال المتوسطة بين طرفي الافراط والتفريط قوله اذ لا بحث فيه الا
عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا اذ المعقولات
الثانية ليست موجودة في الخارج حتى تكون لقدرتنا مدخل في وجودها واما وجودها
في الذهن فليس ايضا لقدرتنا مدخل فيه لان تقريره موضوعه التصور الذي هو الوجود
الذهني ليس باختيارنا قوله واما من فسرها بما ذكرنا وهو العلم باحوال الموجودات
العينية قوله لانها غير موجودة في الخارج اذ المراد بالامور العامة مبادي
الاشتقاق كالوجود والامكان والوحدة والكثرة واما اذا اريد بها المشتقات
كالموجود والممكن والواحد والكثير فلا شك انها موجودة وقد ذهب جمع من
المحققين الى انها اي المشتقات لا مباديها قوله ورجح الاول ناسب هذا
الجواب الى الغير لانه مبني على وجه صحة عبارات القوم ولانه لا يلايم ما ذكره من
انه مباحث الامور العامة داخلة في العلم الاعلى قوله وان الثالث لا ينبغي الا ان يكون
الثالث من المنطق ايضا قوله وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية اه وقد قيل
وجه الاعراض عن الرياضي هو ان الاشتغال بالرياضي وممارستها يورث ملكة
التخيل وهي مزاحمة للتعقلات التي تحصل من ممارسة الالهي والطبيعي ولا شك ان ملكة
التعقل اشرف من ملكة التخيل كذا في شرح حكمة العين قوله اذ لا شك ان الكرة
اذا تحركت على مركزها فلا بد ان يتعين فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان
وسبب كونهما غير متحركين هو ان الفلك لا يتحرك في مكانه حتى يتحرك جميع النقاط
المفروضة عليه بل حركة الفلك انما هي في الاوضاع اي صيرورة الاجزاء
الفوقانية تحتانية والشرقية غربية والقطبان لما لم يكن لهما اجزاء لم يتصور فيهما وضع
قوله ولم يتعين في نفيهما دوائر صغار متوازية لهما لكنها لحركة عليها بطيئة

بالقياس اليها وذلك لان جميع النقاط المفروضة على سطح الفلك الاعلى
تتم دورتها في زمان واحد وكان مسافة ما في حاق الوسط اصغر من مسافة ما عداه
فلا بد ان تكون حركته سريعة بالنسبة الى ما عداه ليمكن ان تقطع المسافة العظيمة في زمان
قطع المسافة القليلة قوله فلازم ان لا ينبنى عليها اصلح للاعراض كيف اي
كيف صح الاعراض مع انه منضبط قوله ويخرج الشيء موجودا في نفس الامر اي
لا اخذه في تعريف الحكمة والبحث المذكور الموجود في نفس الامر بحسب تمييزه معناه
قوله ليس يتعلق بفرض الفارض هو الذي يكون اسكانه وتحققها في ادراك الشيء
واعتباره لا الى وجه الذي هو عليه قوله مثل الملازمة بين طلوع الشمس ووجود
النهار اما الخارجي فهذا المثال الذي هو غير موجود في الخارج ليظهر الفرق بينه وبين
الموجود في الخارج قوله ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا اما المطلق فلزمه مراده بيان
النسبة بين الظرفين وهما نفس الامر والخارج لا بين المظروفين وهما الموجود
في الخارج والموجود في نفس الامر ولهذا قال نفس الامر اعم من الخارج ولم يقل الموجود
في نفس الامر اعم من الموجود في الخارج قوله فكل موجود في الذهن فليس ذهنيا حقيقيا او فرضيا
لا وجه افتراق نفس الامر عن الذهن لان المراد لما كان بيان النسبة بين الظرفين
لا المظروفين كان افتراق نفس الامر عن الذهن ظاهرا باعتبار الخارج ظرف
ونفس امر وليس بذهن فتحقق نفس الامر بدون الذهن قوله ولا يستحب فضل كتب
النسيان اما هذا عذر لانه ترك شرح القسم الاول هو المنطق وحاصل العذر
هو انه كتاب له كان يشتمل على المنطق ايضا لكن لما اشتهر القسم الثاني والثالث
وهما الطبيعي والالهي فتوجهت الاذهان اليهما ونسي القسم الاول فصار القسم الاول
كالشيء الغير المذكور ولذا اقتصر في شرح القسمين الاخيرين قوله فان موضوع الحكمة
الطبيعية هو الجسم الطبيعي فان قلت قد تقرر ان الموضوع وقيوده مسلم الثبوت

في العلم واذا كان قيد الموضوع في الطبيعي استعداد الحركة يجب ان يكون محمول كل
مسئلة منه استعداد الحركة وقع محمولا في الفلكيات حيث ذكر فيها ان الفلك قابل
للحركة المستديرة والقابلية هي الاستعداد قلت ان قيد الموضوع ههنا ليس
هو استعداد الحركة مطلقا ولا شك انه لم يقع محمولا في المسئلة المذكورة قوله
وايضا يجب حمل الالهيات اه اذ لا معنى لان يقال القسم الثالث في مباحث
الاشياء الالهية ويقال القسم الثالث في مباحث الالهية من الواجب تعالى
القسم الثاني في مباحث الحكمة الالهية قوله وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر
قابل للانقسام في الجهات الثلث اي الطول والعرض والعمق قوله اقول فيه نظر
الى قوله وقد صرحوا بانه مركب الاشراط قلت صرحوا ايضا بان القابل للانفصال
هو البسيط فكيف التوفيق قلت الانقسام يطلق على فرض شيء دون شيء ويسمى وهميا
وعلى الفصل والفك ويسمى فعليا والاول خاصة الكم وعروضه للجسم بتوسط الاعراض
بواسطته والثاني خاصة الهيولى مع الكم بقيد القبول والمراد ههنا هو الوهمي
اذ الفلك لا يقبل الانقسام الفعلي والمقصود بيان الفعلي ولذا خصصوه بجميع الاجسام
كما سيأتي ويمكن ان يجاب عن هذا النظر بان هذا التعريف انما هو للجسم في بادي
النظر والجسم في بادي النظر انما هو الصورة الجسمية فيكون حاصل التعريف
ان الجسم في بادي الرأي هو الجوهر القابل للانقسام في الجهات الثلث في بادي الرأي
فلا يصدق التعريف الا على الصورة الجسمية ولا يصدق التعريف على الهيولى
لانها ليست جوهرا قابلا للانقسام في بادي الرأي قوله والتزموا حمل لفظ
الجسم على الطبيعي والتعليمي بالاشتراك اللفظي اي لفظ الجسم وضع تارة
للجسم الطبيعي وتارة للجسم التعليمي قوله ذو وضع اي قابل للاشارة الحسية
قوله لا قطعا للمسافة قوله ولا كثر العشرة قوله ولا وجه لتخصيص الالهيات بغير النفي

فيرد ويرشى قوله والقسمة الوهمية انما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضية انما هو بحسب
فرض العقل كليا اما كونها بحسب التوهم جزئيا فبانه يفرض ويدرك خصوصية
الجزء ويحكم بان هذا الجزء غير ذلك الجزء واما كونها بحسب فرض العقل كليا فبان
يفرض ويدرك العقل الاجزاء على الوجه الكلي ويحكم مثلا بان يمين هذا غير
يساره وفوقه غير تحته وقدامه غير خلفه قوله فانه ما في الباب لم يلزم الكون
محالا فان العقل يمكنه ان يفرض كون شريك الباري موجودا وكون زيد كليا وكون
النقطة مركبة بان يقال لو كانت النقطة مركبة من الاجزاء لكانت منقسمة فان قلنا
كانت انا فرض لتركب النقط مما لا يمكن حصول فرضه فهو محال البداهة فلا محالة.
الا ان فاته الدليل على بطلانه قوله قلت المراد من الاجزاء التي تقبل القسمة الفرضية ان العقل يجوز
القسمة فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته ماحصل الجواب ان الفرض على قسمين
احدهما التقدير وهو بهذا المعنى يوجد في القضايا الشرطية يقال مثلا لو كان زيد
كليا لكان صادقا على كثيرين والمفروض بهذا الوضع لا يجب ان يجوز العقل صدقه
كما في المثال المذكور وثانيهما التجويز فيفرض العقل بهذا المعنى يجوز وقوع المفروض
فيما نحن فيه بهذا المعنى الثاني قوله ولا شك انه صالح لفرض العقل لجواز ان لا يجوز العقل
وقوعه ويكون هو واقعا في نفس الامر كان نقيض المحال المركب قوله
فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف لما كان المدعى
ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى فلا بد لحصول الامتدادات
الثلث في الجسم من وقوع الاجزاء المتعددة في امتداد واحد ليكون طولا ووقوع
بعض اخرى في امتداد اخر ليكون عرضا وبعض اخرى في امتداد اخر ليكون عمقا فلا بد
لكون هناك وسط وطرف فاذا كان التداخل موجبا لانتفاء الوسطية والطرفية
كان مستلزما لانتفاء الامتداد في الجسم فلا يكون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى

قوله لو كانت النهايتان حالتين في محل واحد يجب الاشارة بانه يكون
الاشارة الى محل احدهما عين الاشارة الى محل الاخرى قوله فيكون الاشارة
الى احدهما اي احد النهايتين قوله عين الاشارة الى الاخرى وذلك
لان اتحاد المحلين في الاشارة يوجب اتحاد الحالين في الاشارة قوله
ولو وجها اذ لا يلزم من وجود الامتياز في الاشارة الانقسام في الخارج
وذلك ظاهر قوله بل احد الاقسام الاخر وذلك لانه ان لم يجز انقسامها
لنفوذه وهو انه يلاقي احد الجزئين وبعضا من الاخر فيكون الاقسام المحتملة ثلثة
فينبغي ان يقال احد الاقسام الاخر بلفظ الجمع قوله اي انقسام ما على الملتقى
وذلك في التقدير الاول وهو ان يكون الملتقى ملاقيا لتمام الجزئين قوله
او الكل وذلك في التقدير الثاني قوله او ما على الملتقى وذلك في التقدير
الثالث وهو ان يكون ملاقيا لتمام احد الجزئين وبعضا من الاخر قوله
ولا دلالة لهما على بطلان الجزء في نفسه الذي يدل على بطلان الجزء في نفسه
هو انه كل ما هو متحيز بذاته وقابل للاشارة الحسية فانه بداهة العقل يحكم
بان يمينه غير يساره وفوقه غير تحته فلا يوجد جوهر فرد وضع لا يجوز العقل
انقسامه وتجزيه على الوجه الكلي قوله واقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء
في نفسه بانه يفرض جزء بين الجسمين انه قد يقال على تقدير جوازه وتوسطه بين الجسمين يجوز
ان لا يكون ماسا من تلاقي الجسمين قوله لكم يلزم منه ما نقول ان الجزء الذي لا يتجزى يكون على
نقطة وهمية من سطح احد الجسمين ولا استحالة فيه انه من الجوهر في العرض فلا يلزم انه لم
لم يكون الوسط والطرف وسطا وطرفا قلت لا استحالة فيه ايضا الا انه لم يفرض تركب
الجسم من الاجزاء حتى يكون انتفاء الوسط والطرف مستلزما لعدم حصول الامتداد
فيه قوله في اثبات الهيولى قوله ووجود ما غير معلوم بالضرورة بانا نجد بقية

في بعض النسخ بجنبه

وجود جوهر يتحقق فيه الجهات الثلث وهو الصورة الجسمية واما وجود امر آخر سوى
ذلك الجوهر الممتد فليس مما يجده فيحتاج الى الدليل قوله من حيث هو جسم لفظ الحيثية
يستعمل في عبارة القوم لثلثة الاطلاق والتقييد والتعليل والمراد ههنا الاول
قوله وانما قلنا من حيث هو جسم لان الاول ويسمى صورة نوعية كل جسم فهو مؤلف
من ثلثة جواهر حل اثنان منها في الثالث ويسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما
صورة نوعية ويسمى الثالث المحل الهيولى ومادة قوله انه لا يصدق على حلول
اعراض المجردات فيها كحلول العلوم في العقول المجردة والنفوس المجردة قوله
لانها لا اشارة اليها اشارة حسية لان المجردات لا تقبل الاشارة الحسية
قوله والاشارة العقلية اه جواب عن سؤال مقدر وهو انه يقال لا نسلم ان الاشارة
الحسية حتى لا تكون في المجردات بل المراد مطلق الاشارة سواء كان حسيا او عقليا والاشارة
العقلية وهي توجه العقل والالتفات تتحقق بالنسبة الى المجردات فاجاب بان لا
اتحاد في الاشارة العقلية قوله الثالث من انه لا يخفى عليك انه كلا الوجهين الاولين
يوجب نقض التعريف من حيث الجمع وهذا الوجه يوجب نقضه من حيث المنع
قوله ويلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة حالا بعضها في بعض اذا تلاقى
خطوط متعددة في الطول في نقطة واحدة كان طرف كل احد من تلك الخطوط
متداخلا للاطراف الاخر فكل الاطراف متداخل وكذا اذا تلاقى الجسمان
كان سطح احدهما ملاقيا لسطح الآخر قوله بعض المحققين السيد المحقق قوله
وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد حسي ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح
من المشار اليه وذلك في الاجسام الكثيفة الحاجبة لما وراءها قوله او ينفذ
في اقطار المشار اليه وذلك في الاجسام اللطيفة في الجملة كالماء والزجاج
فان الاشارة الحسية تنفذ فيها قوله ثم انه اذا افتت ما ذكرت الاشارة

في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ذلك لانه اذا نظرنا الى شيء من البصر الى
اقطار ذلك الشيء حتى يكشف عينا فلو كان خروج الشعاع على وجه ينطبق طرفه على
سطح المشار اليه لكان سطح المشار اليه مرئيا دفعة فلا يحتاج الى تلك الادارة والدوران
ظاهر قوله اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فقد ذهب الاشراقيون
الى ان المكان هو البعد المجرد عن المادة والمراد بالبعد المجرد هو الامتداد المتقسم في
الجهات الثلث القائم بنفسه الخالي عن المادة كالفضاء بين الجدارين فانه امتداد
متقسم في الجهات الثلث قد يشغله الهواء وقد يشغله اجسام اخر من الاحجار وغيرها
واما المشاؤون فذهبوا الى ان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي والشارح اشار الى رد والنقض بالمكان على كلا
المذهبين قوله كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان على ما لا يخفى فانا نجد
البياض والجسم تعلقا خاصا ولا نجد مثل ذلك التعلق بين الجسم المتمكن ومكانه
فان التعلق بين البياض والجسم يقتضي كون البياض بذاته نعتا للجسم بمعنى
ان البياض اذا نظر العقل اليه يجده متعلقا بالغير ولا يمكن تحققه الا على هذا الوجه بخلاف
التعلق بين المتمكن ومكانه فانه لا يقتضي كون المتمكن بذاته نعتا لمكانه وعدم تحقق
الا على هذا الوجه والفرق بين التعلقين ضروري والتزام كون كل منهما مسلوبة ان
وعلى هذا التقدير اندفع ما اورده الشارح قوله وانت تعلم انه اذا لوحظ الاحتياج حقيقة
على ما بيناه وهو انه لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته بدونه وذلك كاف في العرض
بالنسبة الى موضوعه قوله لكنهم يكتفون لاثبات حلول الشيء في الشيء بمجرد
التعلق اعم من ان يكون الحال يمكن ان يتحقق بدون المحل او غير ممكن التحقق بدونه قوله
ودون صاحب المحاكمات اه وقع لما يتوهم من ان الاولى ان لا يفترق في الوجود بل الاولى ان لا
فكيف يكون ابطال الصورة من الاولى قوله وبرهانه انه يمنع الاجسام القابلة للانفكاك

الجسم اما مركب وهو الذي يكون من اجسام مختلفة كالحيوان او غير مختلفة كالسرير واما
مفرد ولا شك انه قابل للانقسام فلا يخلو اما ان يكون الانقسامات الممكنة حاصلة
بالفعل فيه او لا يكون وعلى التقديرين فاما ان يكون متناهية او غير متناهية فهذه
احتمالات اربعة اولها كونه متالفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو مذهب
قوم من القدماء واكثر المتكلمين من المحدثين وثانيها كونه متالفا من اجزاء لا تتجزى
غير متناهية وهو ما التزمه بعض القدماء والنظام من متكلمي المعتزلة وثالثها كونه غير
متالف من اجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات متناهية وهو ما اختاره محمد الشهرستاني
في كتاب له مسمى بالمناهج والبينات ورابعها كونه غير متالف من اجزاء بالفعل لكنه قابل
لانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب اليه جمهور الحكماء كذا في شرح الاشارات قوله
القابلة للانفكاك اي للانفصال الخارجي وهو احتراز عن الافلاك قوله
متصلا واحدا اي يكون جميع اجزائه موجودة بوجود الكل ولا يكون للاجزاء وجود مستقل
سوى وجود الكل قوله والا اي وان لم يكن متصلا فيكون ذا اجزاء فاجزاؤه اما
اجسام او غير اجسام فاذا كان اجزاؤه غير اجسام فيكون اما سطحا جوهريا او خطا
جوهريا او نقطة جوهرية والكل محال بدليل ابطال الجزء على ما مر قوله والتالي
تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل هو الذي ذهب اليه النظام وبعض من المعتزلة
قوله لانه يستلزم ان يكون حجم الجسم المركب منها غير متناه المقدار بالضرورة لكون
الاجزاء الغير المتناهية مقدارية وازدياد مقدار الكل بانضمام المقادير الغير
المتناهية عليها وايضا يلزم عدم لحوق السريع البطيء ضرورة توقف لحوق السريع
البطيء على قطع المسافة التي بينهما وقطع المسافة لا يمكن الا بعد قطع نصفها ونصف نصفها
وهكذا ولما كان لها اجزاء غير متناهية فلا يمكن قطع جميعها في زمان متناه فلا يمكن
لحوق السريع البطيء بل يلزم ان لا تنقطع مسافة اصلا كما مر قوله على قياس ما قال المتكلمون

على قياس ما قال المتكلمون من ان المقدورات لله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا
ما لا يتناهى في الخارج محال قطعا عندهم اي سواء كانت مترتبة او غير مترتبة
وعلى تقدير ترتبها سواء كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان الترتيب في
جانب العلل او في جانب المعلول فان كل ذلك محال عند المتكلمين واما الحكماء فيخصون البطلان
في الاستحالة كون تلك الامور الغير المتناهية مجتمعة في الوجود معا ومترتبة في جانب
العلل واما ما عدا ذلك فليس بمحال عندهم قوله ويكون هو لما الى مرتبة اخرى
فوقها وذلك لانه لو لم يتجاوز عن تلك المرتبة الى فوقها لكان قدرته متناهية
وانتهاء القدرة هو العجز فيلزم العجز عليه تعالى وانه محال لما بين في موضعه قوله
المناسب الاختصار بان يسقط قوله ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام
كلها من البين ويقال بدل قوله لانه ذلك الى قوله فذلك الجسم المتصل وجه الانسبية
انه لما ادعى انه تركب كل جسم من جزئين وشرع في اقامة البرهان على ذلك الدعوى
فالانسب ان لا يتعرض لما هو خارج عنها من مقدمات الدليل بل الانسب ان يتم اقامة
الدليل فقط واتمام مقدماته قوله اي يطرأ عليه الانفصال من الاحوال قسمان
احدهما الاحوال الطارية وهي التي لا تجتمع مع موصوفاتها بل اذا طرأ تلك الاحوال
على موصوفاتها انعدم موصوفاتها كالعدم والانفصال فانه يطرأ على الجسم المتصل
انعدم موصوفاتها وثانيهما الاحوال الثابتة وهي التي تجتمع مع موصوفاتها مثل
السواد والبياض والحركة وغير ذلك ولما كان الانفصال من الاحوال الطارية للمتصل
قال اي يطرأ عليه الانفصال قوله هو بعينها اي بشخصها والهوية انما تستعمل في التشخص
كما تستعمل الماهية في الكلي قوله لئلا كان المقبول وجوديا اما اذا كان المقبول عدميا
محضا فلا يجب وجود القابل مع ذلك المقبول كما في الكل فان العدم فانه قابل له
ولا يوجد مع مقبوله الذي هو العدم والا لكان موجودا ومعدوما معا وهو جمع النقيضين

قوله وآعلم انه ما ذكرنا من تركب الجسم من الهيولى والصورة قوله وقابل لهما ان
الاتصال والانفصال ثابت بقائه في ذاته وذلك لان الاتصال الخاص
ليس لازما له بعينه بل اللازم له هو اتصال ما فلا ينتفي بانتفاء الاتصال
الخاص بل انما ينتفي اذا انتفى انحاء الاتصال ولم يبق معه اتصال ما وههنا
ليس كذلك بل بقي اتصال ما في ضمن المنفصلين قوله واذا ثبت ان ذلك الجسم

الطبيعة المقدارية هي الصورة الجسمية

اي الجسم المتصل قوله لان الطبيعة المقدارية اي الطبيعة التي بها مقداره وهي
الصورة الجسمية قوله المستلزم لافتقارها اليه انما كان الحلول مستلزما لافتقارها
لان حقيقة الحلول هو القيام بالغير وظاهر ان قيام الشيء بغيره وعدم قيامه بنفسه
انما يكون اذا كان محتاجا الى ذلك الغير غير متحقق بدونه قوله فالشرطية ممنوعة
وهي قولنا اذا لم يكن محتاجا اليه لذاته لكان مستغنيا في حد ذاته قوله
لجواز ان يكون علة للاحتياج ولا للعدم كذات الممكن فانها ليست علة للاحتياج
الى العلة ولا لعدمه بل الاحتياج الى العلة انما هو من لوازم صفته التي هي الامكان
وهذا الكلام موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ثم ان قلت
الطبيعة الجسمية اذا اقتضت شيئا فلا يجوز اختلاف مقتضاها ضرورة
امتناع تخلف المعلول عن العلة المستقلة فلا فرق في ذلك بين الطبيعة النوعية
والجنسية فلا حاجة الى اثبات كون الصورة الجسمية طبيعة نوعية بل على تقدير
كونها طبيعة جنسية يثبت المطلوب ايضا قلت سلمنا ان الطبيعة الجنسية اذا اقتضت
شيئا لا يجوز اختلاف مقتضاها لكن فيه توقف حصول المطلوب على كون
الصورة الجسمية طبيعة نوعية لان حصول المطلوب وهو تركب جميع الاجسام
من الهيولى والصورة موقوف على كون الصورة الجسمية مفتقرة في ذاتها الى الهيولى
فعلى تقدير كون الصورة الجسمية طبيعة جنسية يجوز ان يكون ذلك الافتقار ناشيا من فصلها

من فصولها ولما لم يكن تلك الفصول في مادة الفلكي لانه يكون الصورة الجسمية مفتقرة فيها
الى المادة في تلك المادة فح لا يلزم من تركب ذلك الجسم المتصل من الهيولى والصورة تركب
جميع الاجسام منهما اما اذا كانت طبيعة نوعية كان الاحتياج مستندا الى ذاتها فيلزم
المطلوب قوله فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود لكونها
قد حصلت في ضمنه لان الارتباط بين الجنس والفصل ليس بانضمام الفصل الى الجنس
بان يكون الجنس موجودا والفصل موجودا آخر وقد انضم احد الموجودين الى الآخر وان يكون
احدهما محمولا على الآخر بل الارتباط الذي بينهما هو ان الفصل نحو من انحاء ظهور الجنس
اذ الطبيعة الجنسية كالحيوان يمكن ظهورها بانحاء مختلفة والانسان مثلا نحو
من انحاء ظهوره لا انه يحصل الحيوان في مادة الانسان ظهور امر موجود والناطق ظهور
وجود آخر قد انضم الى الاول بل الحيوان ظهر في الانسان بنحو النطق وفي سائر
الحيوانات بانحاء اخر فلو كانت الصورة الجسمية طبيعة جنسية لكان ارتباطها
مع الطبيعة الفلكية كربط الحيوان مع الناطق وليس كذلك بل الصورة الجسمية
موجود والطبيعة الفلكية موجود آخر وقد انضم الطبيعة الفلكية في الخارج الى الطبيعة الجسمية
فلا يكون حمل الطبيعة الفلكية على الجسمية فلا يكون فصلا قوله بخلاف المقدار مثلا
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره انه يقال لو صح ما ذكرتم لزم ان لا يكون المقدار ايضا
جنسا لما تحته من المقادير وهو الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان مع انهم
قد صرحوا بكونه جنسا لما تحته فاجاب عنه بقوله بخلاف المقدار ان وجه
ان المقدار ليس مثل الصورة الجسمية فان المقدار ليس موجودا في الخارج بنحو انه
حتى ينضم اليه موجود آخر في الخارج ويحصل الجميع الخط والسطح بل المقدار امر مبهم
لا تحصل له في الخارج الا بنوع ما لم يتنوع بالفصول المتنوعة مثل الحيوان فيكون جنسا
مثل الحيوان قوله والحصر باعتبار التخالف بين الجسميات في تلك الامور الخارجية

الكائنة فيها المضافة اليها تحجب الخارج عنه وانت خبير بانه من النوع قريب
من المكابرة فانا اذا لاحظنا جسمية الماء والنار مثلا وتأملنا بتدقيق النظر فيما
يمتاز به كل منهما عن الآخر لا نجده سوى كون احدهما حارا والآخر باردا او كون
احدهما ثقيلا والآخر خفيفا وامثال ذلك من الامور العارضة لهما الخارجة
عن حقيقتهما بخلاف الانسان والفرس فانا نجد التفرقة والامتياز بينهما في
ذاتيهما من غير نظر الا ما يعرض لهما من الامور الخارجة فيكون الامتياز بينهما بامور
ذاتية دون الاولين فتدبر قوله فلما لم يكن للمعدنية دخل اي فيما سبق من اثبات
الهيولى في الجسمية المتصلة في حد ذاته الذي يطرأ عليه الانفصال فان اثبات الهيولى
لا يتوقف على تشخص معين من تلك المتصلات بل كل متصل يطرأ عليه الانفصال
فهو مركب من الهيولى والصورة سواء كان ماء او هواء او غيرهما على ما مر فظهر
ان الحاجة الى المادة ليست من جهة التشخص بل من جهة الماهية الكلية فيكون ماهية
الصورة في ضمن اي تشخص كان في محتاجة الى الهيولى قوله اراد بها الابعاد
دون ذلك لانه لو حمل الاجسام على معناها الظاهر وهو المؤلف من الهيولى والصورة
لم يشمل الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لانها ليست مؤلفة من الهيولى والصورة
مع ان الكلام مسبوق لامتناع كونها غير متناهية على تقدير تجردها فيجب حمل
الاجسام على غير معناها الظاهر وهو الابعاد وهو بعيد لانه حمل الالفاظ على
غير معناه المتبادر منه قوله وقيل انه ثبت من ثبت الانفراج بقدر الامتداد
يعني اذا كان الضلعان من ذراعين كان بعد احدهما عن الآخر ايضا
ذراعين واذا كان امتداد الضلعين ثلث اذرع كان بعد احدهما عن
الآخر ايضا ثلث اذرع وهكذا فكلما امتد الضلعان كان البعد بينهما ممتدا بذلك
المقدار بعينه فلو كان امتداد الضلعين الى غير النهاية كان البعد الممتد ايضا غير

كان البعد الممتد بينهما ايضا غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال
قوله وفيه نظر اذ المحال انما نشأ من فرض امرين متنافيين كفرض وجود زيد
وعدمه وانت خبير بانه لا يرد هذا النظر بناء على ما قررنا الكلام من القائل فانه غرض
القائل هو انه على تقدير عدم التناهي الابعاد ويمكن ان يخرج منه ادا انه على نحو لو وصل
بينهما بخط كان زوايا مثلث متساوي الاضلاع وليس مع ما يخرج الامتداد
قدر ذراع مثلا ويوصل بينهما بخط ثم يخرج ويوصل بينهما وهكذا حتى يلزم ما ذكره الشارح
فتأمل قوله بتمهيد مقدمات هذه المقدمات اوردها الشيخ في الاشارات وفصلها الشارح
المحقق الطوسي قوله قد يقال اثبت حصول كل نجد ما ذكره الشيخ في الاشارات
ذكره المحقق الطوسي في شرحه واورده المحقق الدواني في بعض تعاليقه وفصله
بان حاصله هو ان العقل الصريح في الصورة المفروضة يحكم بان كل مجموع من الزيادات
فهو موجود في بعد ولا يلاحظ كون ذلك المجموع متناهيا او غير متناه بل يحكم بان كل مجموع
سواء كانت متناهية او غير متناهية بانها توجد في بعد وهذا الحكم من العقل الصريح
انما يكون اذا كانت جملة الزيادات الغير المتناهية مشاركة لجملة الزيادات المتناهية
في الحكم بكل منها في بعد لا يكون الحكم بصريح العقل فهو حق وصادق والغلط انما نشأ
من الوهم وسائر القوى الجسمانية على ما بين في موضعه فلما حكم العقل بكون كل جملة سواء كانت
متناهية او غير متناهية في بعد وجب ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد
فيكون ذلك البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه مع كونه محصورا
بين حاصرين وعلى ما ذكرنا ظهر انه فاسد ما اورده الشارح قوله بل النقص منه هو
نصف الشبر لان المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية في هذا الفرض هو نصف
الشبر لا الشبر قوله وفيه بحث اذ ما قالوا الجسم قابل للانقسامات في الجهات الثلث
الى غير النهاية فليس معناه انه يجتمع كل الانقسامات الغير المتناهية تخرج من القوة الى الفعل

بل بمعنى انه قبل الانقسام لا يسمى الاحد لا قبل الانقسام بعده بل كل حد يسمى الانقسام
اليه يمكن ان يتجاوز عنه الى فرقه فيكون غير متناه وبهذا لا يتقف على ما سبق في مقدورات
انه لو كان كذا لتوارد السطح والخط قوله لا حاطة بها حد واحد كما في الكرة فانه احاط بها
سطح واحد وكما في الحلقة فانه احاط بها سطح واحد ايضا وكالدائرة فانه احاط بها
خط واحد قوله اي حدين او اكثر يعني انه لجمع ههنا ما فوق الواحد وذلك لانه الشكل
قد يحصل من احاطة حدين كما في الشكل الهلالي والاهليلجي فانه من الشكلين حصلا
من احاطة خطين بجنبين السطح فلا بد من الحدود على ما فوق الواحد ليشمل ما ذكرنا
قوله فان اطراف الخطوط اعني النقطة لا يتصور احاطتها بها فان الخط ولو كان
مقدارا لكنه ليس بشكل لانه لا بد لحصول الشكل من احاطة الحد وحد الخط هو النقطة
ولا يتصور احاطتها بالخط فلا يكون الخط شكلا ولذا حصروا الشكل في الجسم
والسطح قوله فانها على الاصح هيئة ثم هذا اشارة الى اختلاف القوم في الا
فانه قال بعضهم ان الزاوية المسطحة هي المحدب من السطح اي السطح الذي احاط به
حاسا خطين متلاقيين في نقطة واحدة وقال بعضهم ان الزاوية المسطحة هي
الهيئة الحاصلة من ملاقات الخطين في نقطة واحدة وهذا هو الاصح لانه ان الزاوية
لو كانت سطحا لوجب ان ينقسم في جهتين بانقسام الشكل لكنه لا ينقسم
لان السطح اذا انقسم في جهة وتر الزاوية لا تنقسم الزاوية فلا تكون الزاوية سطحا
فثبت كونها هيئة ولذا قال على الاصح هيئة وكيفية قوله من حيث انها احاط
بحد واحد كما في الترس المحوطة المستديرة هكذا قال الشارح في الحواشي
قوله ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وابشاله لمحيط الحلقة فانه ايضا سطح محيط
حد قوله شكل لانه لم يحط بمحيط الكرة حد او حدود قوله سواء كان باحاطة الحد
كاحاطة الخط المستدير بالسطح فان السطح يتشكل باحاطة الخط به والحاصل

والخط يتشكل ايضا لاحاطة بالسطح قوله ضرورة ان فرضنا مكان انفرجا كرت
من المتناهي لانه لو انفرجا هو بعد احدهما عن الآخر فلو لم يكن البعد غير متناه في جهة الفرض
ايضا لم يمكن بعد احدهما عن الآخر الى غير النهاية قوله اذ لا حاجة ثم هذا جواب بتغيير
الدليل لانه انقضى ان الشكل للصورة في دليله فانه جعل الشكل الهيئة كما هو مغاير للدليل
قوله ولو كانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد وذلك لانه لا يختلف المعلول من علته
التامة او المستقلة محال فاذا كانت ماهية الصورة الجسمية علة للشكل المعين فكلما تحقق الصورة
الجسمية كانت معلولها وهو ذلك الشكل المعين متحققا هناك فما تحقق الصورة الجسمية
في ضمن جميع افرادها كان جميع افرادها متشكلة بذلك الشكل قوله وهو ايضا محال كما ترى
من ان جميع الاجسام متشكلة بشكل واحد لانه كلما تحقق الصورة الجسمية تحقق لازمها
وتحقق معلول لازمها وهو ذلك الشكل المعين فيكون الاجسام متشكلة بشكل واحد
قوله اي العارض لانه المراد بالعارض ما يكون ممكن الزوال وان لم يكن ممكن الزوال
كان لازما والمقدر بخلافه قوله او الشكل وذلك لان العارض قد فرض انه ممكن الزوال
العلة يزول المعلول ايضا قوله فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر اذ لا يجوز انفكاكه
بعد ان يكون بها شكلا قوله فلو فرض قابلية الانفصال لانه تبدل الشكل لا يكون الا بالانفصال
قوله وجب هذا ايضا جواب بتغيير الدليل قوله فيجوز ان يكون الفاعل المنفعل
واحدا من جهتين وما قرره هو ان الامر الواحد لا يجوز ان يكون فاعلا ومنفعلا من جهة واحدة
قوله او الى المناسب ان يقال وذلك لان الهيولى تقبل الانفصال ليس مركب
من الهيولى والصورة والصورة الجسمية ايضا تقبل الانفصال بتبعية الهيولى وليست
مركبة من الهيولى والصورة فالمناسب ان يقال كل ما يقبل الانفصال فهو مقارن مع الهيولى
حتى يشمل الهيولى والصورة الجسمية ايضا او الهيولى يصدق عليها انها مقارنة
مع الهيولى يعني انها ليست مفارقة عن نفسها او المراد بالمقارن انه لا يكون مفارقا

فتشكل الرابطة والصورة ايضا قوله فاقول لو كانت الاولى اى لو كانت الجسمية مع لازمها
بشكل واحد لامتناع تخلف المعلول عن العلة المستقلة بما مر في الحواشي السابقة قوله
ولو كانت لاحد من الثلثة وهي الجسمية مع عارضها ولازم الجسمية مع عارضها او الجسمية
مع لازمها وعارضها قوله لا يمكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر وذلك لان العلة
لما كانت مشتملة على العارض لجاز الزوال فامكن زوال معلولها ايضا قوله
لا يكون ملا لشكل معين للصورة وذلك لان نسبة المباين الى جميع الاشكال على السوية
فلا يكون هو بنفسه مقتضيا لشكل معين ودونه لغو والا لزم الترجيح بلا مرجح فلا يحتج في الرابطة
لكونه مجازا عطاء هذا الشكل ودون الاشكال الاخر قوله على الاول وهو ان يكون مع الرابطة
كافيا في تحقق ذلك الشكل قوله لكان اى كان ذلك المباين ممتنع الزوال قوله
اى الرابطة فنقول الرابطة اما الجسمية او لازمها او عارضها فاذا كانت الرابطة
الجسمية ولازمها لزم تشكل جميع الاجسام بشكل واحد واذا كانت الرابطة
عارضها لزم التبدل على ما مر قوله والا اى وان لم يكن المباين ممتنع الزوال قوله
يلزم المحذور الثاني وهو امكان تشكل الصورة بشكل آخر قوله وعلى الثاني وهو ان لا يكون
المباين مع الرابطة كافيا بل لابد من امر آخر قوله والمقارن المراد بالمقارن هو الامر
الذي كان المباين والرابطة معه كافيا في تحقق ذلك الشكل قوله ردد الرابطة بين
تلك الامور فيقال ايضا الرابطة الجسمية او لازمها او عارضها وعلى كل تقدير يلزم
المحال قوله والا فيلزم المحذور الثاني وهو تبدل الشكل قوله ولما كانت الاحتمالات
ظاهرة ما ذكره المصنف ولى تأمل فيه يلزم من كل منها اما ان يكون جميع الاجسام متشكلا بشكل
واحد واما تبدل الشكل قوله ولا يبقى متشكلا بشكل آخر حتى يلزم تبدل الشكل المستلزم
للانفصال قوله فلان المباين لكونه مجردا قديما ابديا لا مؤثر فيه من المجردات
وهي العقول القديمة يمتنع عدمها لانه قد ثبت ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه قوله والا لكان

والا لاستحال نزعها اى وان لم يكن المباين مجردا بل يكون ماديا لكان الاجسام ممتنع
ان يكون ذلك المادي علة للصورة مع شكلها لما ثبت ان المادي لا يؤثر
في المادي قوله اعلم الا انه يقال الشكل علة للتشخص فلا يجوز ان يكون التشخص علة
للشكل والا يلزم الدور قوله لا بد له من مخصص فيها لا ما لفاعل هو العقل الفعال
لما كان نسبته الى جميع الاشكال على السوية فلا بد من مخصص لذلك الشكل حتى
لا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله فذلك المخصص اما هو الجسمية او لازمها او عارضها
فعلى الاول والثاني يلزم كون جميع الاجسام متشكلا بشكل واحد وعلى الثالث يلزم التبدل
قوله لا نسلم ان ما امر دليلا على القاعدة المذكورة من كون جميع تلك الامور
قابلة من العقل الفعال قوله في الرابطة لا يجرد من الصورة قوله اما انه
الى الاخر اى كونها ذات وضع قوله على انه كل عرض في ذي وضع ايضا كذلك او قوله
امتناع في تداخل النقاط قطعا اى لا يجري الدليل المذكور في نفي الجزء في النقاط
العرضية بان يقال نفرض النقطة العرضية بين نقطتين اخريين عرضيتين فلا يكون
الوسط ما نعا عن تلاقي الطرفين والا فلا يلزم لكن ما نعا يلزم التداخل فنختار الشق
ونمنع استحالة التداخل في النقاط العرضية تماما تداخل الجواهر بعضها في بعض
قوله وح لا يتم الكلام الا وادا ثبت اذ لو كانت الرابطة عرضا فنقول انها
يجوز ان لا يكون مجردة عن الصورة وتكون ذات وضع وغير منقسم مثلا كالنقطة العرضية والمكتسي
في ذلك قوله وقد يستدل عليه اى على كون الرابطة جوهرا قوله بانها محل للصورة
الجسمية فانه محل الجواهر لا يكون الا جوهرا قوله وقد اشرنا الى الجميع اى عليه اشرنا
الى كونها محلا للصورة بانه لا فساد الدليل عليه واشرنا ايضا الى ايراد على ذلك الدليل
قوله بانها جزء الجسم الذي هو جزء الجوهر لا يكون الا جوهرا قوله لا نسلم المقدمة
يعني لا نسلم كلية ان المركب من جوهر وعرض كما هو في ذلك الجوهر جوهر ضرورة

ان هذا المركب مستغن عن المحل ولا يحتاج الى موضوع حتى يقوم به فان المركب من
الجسم والبياض القائم به لا يحتاج الى محل يقوم به كالقرطاس قوله
وهو عدم الوضع اصلا وذلك لانه لو لم يرد ذلك يلزم منه الاستحالة التي
ترتبها عليه على ما تكلم هناك عليه قوله فانه اراد بالشق الاول ان ذات الوضع
الحقيقي على تقدير ان يكون ذات وضع بالذات بانه يتعلق الاحساس اولا
وبالذات به وبواسطته بالاشياء الاخر كالجسم ويكون ذات وضع بالعرض
بانه يتعلق الاحساس بشيء آخر اولا ثم بواسطة ذلك الشيء يتعلق بالاحساس كاللون
قوله فلا تم الترديد الذي وضع للحقيقة منقسم في الجهات الثلث بنحو فيه الجسم
لجواز ان يكون جوهر ذات وضع بتبعية شيء آخر ويكون منقسما في الجهات الثلث
او يكون الجوهر الغير الجسماني قابلة للاشارة الحسية بتبعية جوهر آخر ويكون قابلا
للانقسام في الجهات الثلث قوله مع عدم مساعدة اللفظ لانه يتبادر من اللفظ هو
الوضع المطلق لا الوضع بالذات قوله ووجب ايضا نفي عبارة المتن
منفصلة انه احد جهاتها الاضطراب والثاني حمل الجسم على المعنى المخالف لما سيجيء
اما م ب حمل الجسم هنا على الصورة الجسمية فلان الهيولى المجردة عن الصورة الجسمية
على تقدير كونها ذات وضع وقابل للانقسام في الجهات الثلث لا يكون
جسما بمعنى المركب من الهيولى والصورة بل الآن تم كونها جسما بمعنى الجوهر المنقسم في
الجهات الثلث وذلك هو الصورة الجسمية فان الصورة الجسمية هي الجسم في
بادي النظر فصح اطلاق الجسم عليها قوله فيه ما بعضهم بالمستقيم الاضلاع
اي يكون جميع الخطوط التي اطرافها مستقيمة قوله فهذا مخصوص لانه لا سبيل
المجردة لو كانت خطا مستديرا او سطحا لم يصح فرض خطين مستقيمين
لعدم لزوم الاستحالة فانه اذا فرض بين خطين مستقيمين وقيل انه اما لم

وقيل انه اما لم يكن له انتهاء في الطرفين او لا فنقول انه يختار انه متناه في الطرفين
قوله انه يلزم الانقسام قلنا لا نم لزوم الانقسام لجواز ان يكون منه على قابل الطرفين
اما في المستدير فبان يكون بطرفيه ملاقيا له على الطرفين ويتقطع عن وسطه ملاقيا لطرف
الاخر واما في المعوج فيجوز الملاقاة مع الطرفين بطرفيه وبالنقطة التي حدثت حيث
الزوايا فلا يلزم انقسام الخط بالعرض على كل من التقديرين قوله ولا حاجة الى
استقامة جميع اضلاعها فانا لو فرض ذلك الخط الجوهري بين ضلع مستقيم من احد
السطحين وبين ضلع مستقيم من السطح الاخر وتم الدليل ولا حاجة لنا الى الاضلاع
الاخر فضلا عن كونها مستقيمة قوله لان تداخل تلك الاجزاء محال في نفسها
قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات كون الوسط غير مانع من تلاقي الطرفين يقتضي
التداخل وهو محال في نفسه قوله مردود لانه حصر امتناع التداخل فيما له مقدار
مع ان تداخل الجواهر الغير المقدارية ايضا محال على ما حقق في موضعه قوله البداهة
يحكم بان تداخل الجواهر محال مطلقا سواء تركب الجسم منها او لا يتركب قوله
واما تداخل غيرها فيطلعنا على المعترض فانه لو لم يكن له مقدار فلا يمتنع فيه
التداخل اصلا وان كان له مقدار في جهة واحدة فقط فيمتنع التداخل فيه في تلك
الجهة فقط وان كان له مقدار في جهتين فقط فيمتنع التداخل في تينك الجهتين
فقط وان كان له مقدار في الجهات الثلث فيمتنع التداخل فيه مطلقا قوله
فلا يحسن قوله وذلك لان كلمة انما تفيد الحصر على قاعدة اهل العربية فيكون
معنى الكلام حينئذ ان التداخل يمتنع في المقادير ولا يمتنع في غير المقادير فيلزم منه
ان لا يكون تداخل الاجزاء الجوهرية التي لا مقدار لها محالا مع انك قد عرفت
ان التداخل في الجواهر التي لها وضع محال مطلقا قوله نعم امتناع التداخل
في المقادير من حيث هو مقادير اي اذا كان المقادير غير جواهر كالخط العرضي

والسطح والجسم التعليمي العرضيين فامتناع التداخل فيها انما هو من جهة كونها مقادير
فقط قوله وقد يجاب عنه باصل هذا الدليل هذا تقرير الدليل على وجه يتضمن الشق الثاني
من الترديد المفروض ويبقى المناقشة في لفظ الاعظم فنقول المراد ان مجموع
الخطين عظم ليس لاحدهما كذا في حواشي الشرح قوله فلو تداخل الخط
المستقيم المتوسط مثلا لو فرضنا انه كلا من الخط الجوهري والخطين العرضيين
ذراع كان المجموع ثلثة اذرع فلو فرضنا توسط الخط الجوهري بين الخطين
العرضيين بحيث يتحاذى اطراف الجميع فلو لم يكن الوسط منها متميزا في الطرفين
لزم تداخل الخط الجوهري في الخطين العرضيين فيكون طول مجموع الخطوط الثلثة
ذراعا واحدا اذ لو كان ازيد من ذراع واحد لم يكن الخط الجوهري متوسطا
بل يكون خارجا في احد الطرفين مع انا فرضنا متوسطا بحيث يتحاذى اطراف
جميع تلك الخطوط الثلثة مع قوله مركبة من الهيولى والصورة لما مر بحث
اثبات الهيولى من ان كل جسم فهو مركب من الهيولى والصورة قوله لا سبيل الى الثاني
اي الشق الثاني من الترديد الاول وهو انه لا يكون ذات وضع قوله وصارت
ح ذات وضع بالضرورة وذلك لان الصورة الجسمية جوهر ذو وضع بالذات
فلو اقترن الهيولى بها صارت الهيولى ذات وضع بتبعيتها بالضرورة وكل ماله
وضع اي قابل للاشارة الحسية فلا بد ان يكون حاصلا في حيز ما فنقول لا ... الحصول
في حيز ما قوله قيل عليه يجوز انه لا يقترن بها صورة ابدا فلا يكون للهيولى وضع
حتى يجب كونها في حيز فيبطل شقوق الترديد باسرها قوله وحينئذ بها
اي الهيولى قوله والتم تقبل الصورة لم يكن هيولى اذ المراد بالهيولى هو الجوهر الذي
يصح ان يكون محلا للصورة قوله بل من المفارقات لان الشيء الذي يأبى بالنظر الى
ذاته قبول الصورة لا يكون هيولى بل يكون جوهرا مفارقا عن المادة كالعقول قوله

قوله ولانه قبلها اي قبليتها بالنظر الى ذاتها وان لم يتحقق في احد الازمنة قوله
والممكن لا يلزم منه محال اذ لو لزم منه محال لم يكن ممكنا بل محالا قوله لكن
عروض الصورة لها مستلزم للمحال اي اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة
الجسمية ثم اقترنت بها يلزم منه المحال فثبت منه انه يجوز كونها مجردة عن الصورة
في وقت من الاوقات قوله لا يقال الممتنع بالغير ممكن لا يستلزم ممتنعا بالذات
واعلم انه قد تقرر في موضعه ان المعلول يجب بعلته التامة من حيث وجوده ويمتنع
بسبب عدم علته التامة فلم ينعدم وجود المعلول بالنظر الى وجود العلة التامة
واجب وعدمه بالنظر الى وجود العلة التامة ممتنع ولما تقرر في موضعه ان الواجب
تعالى شأنه علة تامة لوجود العقل الاول فيكون وجود العقل الاول واجبا بالنظر الى
الواجب وعدمه ممتنعا بالنظر اليه تعالى شأنه ولما تقرر في موضعه ايضا ان عدم المعلول
مستلزم لعدم علته التامة فيكون عدم العقل الاول مستلزما لعدم الواجب
تعالى مع انه عدم العقل الاول ممكن بالذات وعدم الواجب ممتنع بالذات
فعدم العقل الاول الذي هو ممتنع بالغير مستلزم ممتنع بالذات وهو عدم
الواجب تعالى شأنه قوله لانا نقول الممتنع بالغير حاصل الجواب ان الممتنع
بالغير انما هو الممكن بالذات فيكون للممتنع بالغير جهتان احديهما الامكان الذاتي
وثانيتهما الامتناع الغيري فالممتنع بالغير لا يستلزم المحال من حيث انه ممكن
بل من حيث انه ممتنع فالمستلزم للمحال الاول لكونه الاول محالا فعدم العقل الاول
من حيث انه ممكن بالذات لا يكون مستلزما للممتنع بالذات بل من حيث انه ممتنع
بالغير يكون مستلزما له وما نحن فيه ليس من هذا القبيل لان المستلزم للمحال
فيما نحن فيه ما هو ممكن وهو تجرد الهيولى بالعرض من حيث انه ممكن فلا يكون ممكنا
اذ فرضنا ممكنا مع قوله والا لم يكن ممكنا بالذات لان الممكن بالذات

الا يلزم حيزه وقوعه محال قوله يلزم منه محال فلا يكون ذلك التجرد والمستلزم للمحال
محال بل محالا فثبت ان تجرد الهيولى عن الصورة محال مع ذلك ... قوله
وقد يجاب ايضا بان الكلام في هيولى الاجسام التي كانت مع فاندفع الاعتراض
على جواز عدم اقتران الهيولى بالصورة مطلقا فلو كان الكلام في هيولى الاجسام
التي هي مقارنة للصورة الان لم يرد ذلك قوله والاول بط يعني محالا لان
المراد من الاول هو انه يكون في حيز اصلا والمراد من الثاني هو انه يكون في جميع الاحياز
قوله وقيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية يعني يمكن ان يقال ان الهيولى على تقدير
كونها مجردة عن الصورة الجسمية تكون نسبتها الى جميع الصورة النوعية على السوية
فلو اقترن ببعض الصور النوعية دون بعض اخر لزم الترجيح بلا مرجح ايضا فكلام المص
يبطل هذا ايضا تدبر قوله حتى يستدركها اي الصورة النوعية قوله
فلا يلزم ترجيح بلا مرجح اذ الصورة النوعية مرجحة قوله ولم تثبت مكانا كليا
وهو الا يوجد الا في ضمن الجزئي قوله بجزء معين منها اي من الاجزاء قوله
وذلك لانه يقبل الاجزاء ذكره شارح المواقف وقد نقل الشارح بعبارته قوله
وقد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي بانه يقارن العنصر الكلي كجميع كرة النار
فانه ليس لها الا حيز واحد هي بسبب صورتها النوعية بجميع هذا الحيز وليس لها
حيز اخر حتى يحتاج حصولها في هذا الحيز دون الحيز الاخر الى مرجح قوله وقد يجاب
اي عن قوله وقيل يجوز انه تقتضيه الصورة النوعية قوله فتخصيص الاجزاء اي تخصيص
اجزاء الهيولى باجزاء المكان مع تساوي نسبة اجزاء الهيولى الى المكان يكون ترجيحا
بلا مرجح قوله ولا يبعد ان يرد لقوله وقد يجاب قوله متصلا اي جميع
اجزائها موجودة بوجود الكل وليس لها اجزاء موجودة في الخارج بجزئه
حتى يجب كونها في مكانه قوله وقد جاز ان يكون هذا اشارة الى ترديد المص تقرير

وقد يجاب وهو ان الهيولى وان كانت نسبة اجزائها الى اجزاء المكان على السوية
لكن يجوز ان تقترن الهيولى حالة تقتضي تلك الحالة اختصاص كل من اجزاء الهيولى
باجزاء مكانها قوله ببعض معين اي يكون بعض معين من اجزائها في جهة الفوق
وبعضها في جهة التحت وبعضها في اليمين وبعضها في الشمال هذا هو المراد من
المعين قوله ولا يلزم هذا اشارة الى جواب اعتراض يورد هنا وهو انه لو فرض
انقلاب الماء هواء بعضها الى بعض كانقلاب الماء هواء يعني ينقلب الماء
او في موضع من اجزاء الحيز الطبيعي هواء فحمل السؤال يعني لو فرض ان مادة الماء خلع صورتها
المائية ولبست صورة هوائية وتمكنت في حيز معين من حيز الماء مع تساوي
نسبة تلك المادة المائية الى جميع تلك الاحياز اذ يجوز لبسها الصورة
الهوائية في موضع فلكون الهيولى ايضا كذلك قوله لما انقلب اي لما انقلب
ذلك المنقلب هواء الماء قوله لانه الوضع هذا اشارة الى جواب ذلك الاعتراض
قوله استقر فيها اي استقر فيه بعد الانقلاب طبعا لانه ذلك المكان
كان قريبا قوله لا رجح لها اصلا اذ لا حصول لها سابقا في حيز حتى
يكون مرجحا للحصول في الحيز اللاحق قوله في اثبات الصورة النوعية قوله
اي باقتضائه هذا التغير وبيانه لاختصاص الجسم بالحيز الطبيعي قوله بل بسائر
اثاره كالبرودة والحرارة والثقل والخفة والرطوبة واليبوسة قوله
لا امر خارج عن الجسم العنصري فانا نعلم بديهة ان كون الارض ثقيلا وكون النار خفيفا
ليس لامر خارج عنهما بل الثقل والخفة عرض لها لذاتها وقد استدل على
كون الماء باردا في الطبيعة ان الماء اذا سخن ثم ترك يعود بالطبع فلا بد انه يكون
في حقيقة الماء امر يقتضي البرودة عند ارتفاع القواسر وهو المعنى بالصورة
النوعية قوله كما يجب اقتران الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا قوله ابطل هيولى

مع تساوي نسبة الماء الارض صورتها
الى جميع اجزاء الحيز الطبيعي
للهواء ع

العناصر مشترکة ثم استدل الحکماء على کونه هیولی جمیع العناصر واحدة بالشخص
بانه کل واحد من العناصر ینقلب الى الاخر اما بلا واسطة کانقلاب الماء هواء وبالعکس
او بواسطة کانقلاب الماء نارا فانه یصیر هواء ثم یصیر نارا ووجه الاستدلال
هو انه اذا فرضنا ان انقلب هواء فالعقل یحکم بدیهة بان ذلک الانقلاب
لیس لانه ینعدم الماء بالکلیة علم بین شیء اصلا ثم وجد جمیع اجزاء الهواء
من کتم العدم حتى لا یکون ذلک الهواء الحادث مرتبطا بالماء السابق اصلا کما
الاهویة الحادثة من کتم العدم بل بدیهة العقل یحکم بارتباط ذلک الهواء بذلک
الماء فلا بد هناک من امر مرتبط بذلک الهواء بالماء وهو لا ینعدم بصورته النوعیة
والصورة الجسمیة الشخصیة بسبب الانقلاب فلا جل انه یکون هیولی الماء باقیة
لکونه رابطة بین الهواء وذلک الماء فظهر ان الانقلاب انما یکون بانه یخلع هیولی
الماء صورته النوعیة ویلبس الصورة النوعیة الهوائیة فکانت هیولی الماء والهواء
واحدة وکذا القول في سائر العناصر فکونه هیولی جمیع العناصر من المرکبات والبسائط
واحدة قوله المشابهة وذلک بناء على ان من یقول الصورة الجسمیة طبیعة وقد
اقام الشیخ على ذلک دلیلا کما مر قوله والا لاشترکت الاجسام کلها في ذلک
لانه الاشتراک في العلة یوجب الاشتراک في المعلول قوله لان المادة العنصریة
قبل حدوث کل صورة بناء على قدم هیولی العناصر وکونها متصفة بالصفة
الغیر المتناهیة على سبیل التعاقب انه ینعدم صورته ویحدث عقیبه صورة اخرى
وترتب الامور الغیر المتناهیة على سبیل التعاقب لیس بمحال عند الحکماء
وانما المحال ترتب امور غیر متناهیة مجتمعة في الوجود وعند المتکلمین کلاهما
محال قوله فلا بد من ان یکون ذلک ثم ذهب الحکماء الى ان لکل فلک هیولی مغایرا
بالنوع لهیولی الافلاک الاخر قوله وقیل الامام فخر الدین الرازی

فانه الامام فخر الرازی فانه اعترض على دلیل اثبات الصورة النوعیة فقال
یجوز ان یکون اختلاف الآثار مستندة الى الامور الخارجیة بانه یکون المادة
العنصریة قبل الاتصاف بهذه الکیفیة متصفة بکیفیة اخرى لا الى نهایة لان کل
کیفیة سابقة تستعد تلک المادة للکیفیة اللاحقة کما یقولونه في الصورة النوعیة
قوله بالآثار اى الحرارة والبرودة والرطوبة والیبوسة قوله من اختلافها
بامر جوهری اى ذاتی داخل فیها لا عرضی خارج عنها قوله فلا دلالة
علیه لجواز ان یکون لکل من الآثار المختلفة کالرطوبة والبرودة والثقل في الماء
مبدأ فیه فعلى هذا یجوز ان یکون في الماء وراء الهیولی والصورة الجسمیة ثلث صور
اخر قوله لعدم احتیاجهم الى الزائد فان الصورة النوعیة الواحدة کافیة
في صدور الآثار المختلفة ولا حاجة في ذلک الى امر آخر قوله الواحد لا یصدر
عنه الا الواحد قال الحکماء الفاعل الواحد الذی لا تکثر فیه بوجه من الوجوه لا جزؤه
ولا شرط تأثیره ولا مانع عن تأثیره حتى یجب ارتفاع ذلک المانع لا یصدر
عن ذلک الواحد الا امر واحد وبهذا تمسکوا في کون العقل صادرا اولا واما
المعلولات الاخر فهی صادرة بعد العقل الاول بواسطته قوله یرتفع به
الاشتباه في کیفیة التلازم المذکور بین الهیولی والصورة قوله انها لا تکون موجودة
بالفعل قبل وجود الصورة فلو کانت قبل الصورة لکانت موجودة قبل الصورة
لوجوب تقدم وجود العلة على وجود المعلول قوله لا ترى الفصل المقوم
من انه الهیولی تجرد عن الصورة قوله تقدما ذاتیا التقدم الذاتی هو ما یکون علة
ویسمى التقدم بالعلیة کتقدم حرکة الید على حرکة المفتاح قوله من التقدمین معا
عدم کون الهیولی متقدمة على الصورة تقدما زمانیا وذاتیا اما وجوب کون العلة
الفاعلیة متقدمة بالذات لانه یجوز ان یکون الهیولی علة للصورة ومتقدمة علیها بالذات

ولا يكون متقدمة على الصورة بالزمان قوله فيحصل المطلوب وهو ان الهيولى ليست علة
للصورة قوله متساويات في انه نوع لم الفصل الاول معلول للواجب قوله
موجود مانع الشكل المعينة من الشكلين حوليه لا يكون احدهما علة للاخر وهو مبني على المعية الذاتية
واما المعية الزمانية بين الشيئين فهي كونهما في زمان [illegible] الشكل وذلك
اذا لم يكن احدهما علة للاخر قوله او بالشكل [illegible]
قوله قيل هذا في اشارة الى ابطال احتمالات وانما كانت [illegible] الصورة
سبب الشكل وكون الشكل سبب الصورة ولا يكون شيء منهما سبب الاخر
لكن الخصم اتخذ وهو انه كون الشكل سبب الصورة ليست بمجموعها علة الصورة
ليست علة فاعلية ولا قابلية للشكل فبقي احد الاحتمالين الاخيرين ولذا تعرض لهما
المصنف ولم يتعرض للثاني قوله لاشتركت الاجسام فيه لان الاشتراك في العلة يوجب
الاشتراك في المعلول قوله فلا يتقدم بوجوب وجوده ثم انه بقي احتمال الاخر
في موضعه لانه لم يجب [illegible] لا يوجد [illegible] مبني على ان الصور [illegible] فائضة
عن العقل الفعال فيحتمل ان [illegible] الحسية لا يكون وجوده [illegible]
الواجب من العقل الفعال متقدما على الشكل قوله [illegible] المفارقة العلة [illegible] العقل
قوله فلا يلزم في تقدمها على الشكل لجواز ان يكون شرطا متقدما على الشكل قوله
فيما سبق في الفصل من تجرد الصورة عن الهيولى لما انها لو تجردت عن الهيولى
وكانت متناهية لكانت متشكلة [illegible] فذلك الشكل [illegible] قوله
بل هو خلاف الواقع لان الاشتراك في العلة الفاعلية لا يوجب الاشتراك
في المعلول لجواز ان يكون الفاعل [illegible] للشكل [illegible] كل جسم شكلا مغايرا
لشكل الجسم الاخر بسبب اختلاف الاستعدادات وشرائط اخر قوله
وقد يقال هذا اعتراض [illegible] قوله وتلك الهيئة متأخرة [illegible] الحدود

لان الحد اذا حد [illegible] بسبب ذلك الهيئة قوله وهو متأخرة عن الذي العارض متأخر
عن المعروض قوله وهو متأخر عن الجسم لان المقدار عرض تابع للجسم فيكون
متأخرا عن الجسم قوله واجاب عنه المحقق الطوسي [illegible] بان تعقيد متأخر الشكل
لان حصول الشكل يتوقف على انه يحيط بالمقدار حد او حدود وكذا حصول المقدار
المحدود يتوقف على جسم ما قبل التعين وظاهر انه يتحقق جسم ما في الاجسام
يتوقف على صورة لا على الصورة المتشخصة بخصوصها فيكون الموقوف عليه للشكل هيئة
الصورة المستخلطة في ضمن جميع الافراد ولا الصورة المتشخصة قوله لاحتياجها اي
لاحتياج الصورة المتشخصة في كونها متشخصة الى التناهي والشكل قوله كالجسم المحتاج
الى الاين ثم ان هذا المذكور في شرح الاشارات بان الجسم لا يتشخص الا اذا كان
ذا اين ووضع وذلك لان الجسم هو الجوهر القابل للامتداد في الجهات الثلث [illegible] يمكن
ان يتعين ويتشخص بدون ان يكون في حيز بعينه ويكون مشارا اليه فاذا لم يكن في حيز
ومشارا اليه بالاشارة الحسية لم يكن جوهرا ممتدا بل يكون جوهرا مجردا لا متصلا
فلا يكون جسما فثبت ان وجود الجسم وتشخصه يتوقفان على كونه في الحيز وكونه قابلا
للاشارة الحسية ولا كان [illegible] كونه في الحيز [illegible] مشارا اليه متعينين [illegible] احتياج
الى الجسم قوله الى الاين والوضع والمراد بالاين هو كون الشيء في الحيز والمراد
بالوضع هو كونه قابلا للاشارة الحسية قوله ايضا متأخرين عنه لانهما صفتان للجسم وصفة
الشيء يجب ان يتأخر عنه قوله لان الصورة متأخرة عن الشكل فظهر [illegible] المحقق [illegible]
لا يكون [illegible] مع الشكل [illegible] احتمال [illegible] اصلا قوله [illegible] يقال [illegible]
هذا [illegible] كلام المحقق الطوسي قوله [illegible] اي التناهي والشكل قوله [illegible]
الجسمية [illegible] الصورة المتشخصة تحتاج في تشخصها الى شكل جزئي [illegible]
جزئي [illegible] بل الى جزئي [illegible] جزئي [illegible] المشخص الصورة

يجوز ان يستلزم الشكل والتناهي لا الفرد المعين ولا الطبيعة الكلية منها فلا يلزم كون
ما يحوزه بين قوله والشكل لا يوجد قبل الهيولى لان الشكل لا يكون الا بعد الامتداد الذي
فلا يمكن ان يتحقق بدون المادة قوله بحكم المقدمة الثانية وهي قوله والشكل لا يوجد
قبل الهيولى قوله بخلاف المقدمة الاولى وهي قوله الا ان الصورة يجب وجودها
مع الشكل او بالشكل فان ذلك يقتضي ان لا يكون الصورة متقدمة على الشكل قوله
لا نعلم صحة التقدم والمعية الذاتيين فانه زيدا وعمروا اذا لم يتوقف احدهما
على الاخر في الوجود وكانا معا بالذات ولا معنى للمعية بالذات الا هذا
مع انه لا يتوقف وجود زيد كابويه لا يتقدم على عمرو بالذات قوله
الى المقدمة الممنوعة وهي ان المتقدم على مع الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله
او جزءا اخيرا منها فانه عند تحقق الجزء الاخير من العلة التامة يتحقق العلة التامة
فلا بد ان يتحقق المعلول ايضا قوله وبالعكس اي المعلول ايضا مستلزم لها
قوله مستلزم لها لامتناع تحقق المعلول بدون العلة التامة قوله ويجوز
لجواز ان لا يكون احد المتلازمين علة مستقلة للاخر فلا يكون علة وافية بل
يكون جزءا اخيرا من العلة التامة قوله لم يلزم ان يكون الهيولى علة لجواز ان يكون جزءا
اخيرا من العلة التامة قوله لما بينا انها لا تتقوم بالفعل الا بالصورة فلو كانت
غنية منها لما كانت كذلك بل يكون متحققة بدونها ايضا ذكر الشيخ في التعليقات الشفا
سوالا وجوابا لا ينفع في هذا المقام محصل السؤال ان الصورة المستحفظة للمادة واحدة
بالعموم لا واحدة بالعدد وقد تقرر ان الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد بالعدد
والمادة واحدة بالعدد ومحصول الجواب ان العلة هو المفارق وهو واحد
بالعدد والصورة وان كانت واحدة لكنها ليست علة بل جزء من الموجب
هو المفارق ولا يتم ايجابه الا باحدى الصور فالواحد بالعموم بالحقيقة شرط ايجاب

شرط ايجاب الواحد بالعدد ولا استحالة في ان يكون الواحد بالعموم شرطا لايجاب
الواحد بالعدد وفيه بحث قوله اي بدون هويتها اي ولو كانت الهيولى متقومة بدون
كل واحد من الصور بخصوصه لكنها ليست متقومة بدون هوية الصور قوله
لا يوجد بدون الشكل فلو كانت الصورة غنية عن الهيولى لكانت جاز ان يتحقق
بدون الهيولى وبدون الشكل مع انا بينا ان الصورة لا يتحقق بدونهما قوله
المفتقر الى الهيولى افتقار الشكل الى الهيولى بناء على ما سبق من ان الشكل من لوازم
الشكل انما هو بمشاركة الهيولى قوله فالهيولى اي اذا ثبت ان شيئا منهما لا يستغني
عن الاخر فكان كل منهما محتاجا الى الاخر فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشخصها وتشكلها قوله ما ذكره وجه عدم كون
الهيولى غنية عن الصورة قوله لكانت علة لها اذ العلة اعم من ان يكون فاعلا
او شرطا او غير ذلك قوله ولما تغاير جهات التوقف اي لما توقف
احدهما على الاخر في الوجود والاخر توقف عليه في التشكل لم يلزم دورا ما
اذا توقف كل منهما على الاخر في الوجود او في التشكل يلزم الدور قوله
دور ورد عليه حاصل الايراد وهو ان الدور انما يلزم اذا كان الموقوف
والموقوف عليه امرا واحدا اما اذا كان متعددا فلا يلزم الدور ولما كانت
جهة التوقف متعددة وههنا يجوز ان يكون الموقوف والموقوف عليه امرا
متغايرا بان يكون الموقوف الهيولى والصورة المتشكلين والموقوف عليه
هوياتهما قوله حاصل الجواب ان الموقوف والموقوف عليه ههنا لا بد ان يكون
امرا واحدا لان المفيد للتشكل لا بد ان يكون امرا متشخصا فلا يصلح الماهية الكلية
لافادة الشكل فالصورة ما لم يتشخص لا يحصل لها بعد الشكل فلو توقف تشكل
كل منهما على تشخص الاخر يلزم ان يتوقف تشكل كل منهما على تشكل الاخر ايضا

فيلزم الدور وقد ثبت انه لا يجوز ان يكون جهة التوقف منهما واحدا فانا فرضنا الاثر قوله
لازم للمتشخص من حيث انه متشخص اي كل متشخص من اشخاص الجسم فهو متشكل لا يجوز ان يكون
كذلك الا انه يلزم ان لا يكون متناهيا مع انه سبق انه كلا بعد فهو متناه قوله
ولا يلزم منه جواب عن سؤال مقدر كانه قال لا يقال اذا كان الشكل لازما للتشخص
وجب ان يتقدم على كل ما يتقدم عليه التشخص لان تقدم الملزوم يوجب تقدم
اللازم فاجاب بان تقدم الملزوم على شيء لا يوجب تقدم لازمه على ذلك
الشيء اذ لو وجب من تقدم الملزوم على شيء تقدم لازمه على ذلك الشيء لكان
المعلول متقدما على نفسه فان المعلول لازم لعلته التامة لامتناع تخلف المعلول عن
العلة التامة فلو كان تقدم العلة على المعلول مستلزما لتقدم لازمه عليه لكان المعلول متقدما
على نفسه وانه محال قوله في المكان اراد به البعد المجرد هو الفضاء المنتزع في الجهات
الثلث قوله على المكان الخالي وهو ليس بمراد هنا بل المراد هنا هو البعد المجرد ولانه
التنازع فيه قوله والسطح الباطن والسطح هو الذي نسب اليه الحرى بحيث كل يقال
كرة النار فانه مقعر فلك القمر قوله لان الجسم في هذا دليل على انحصار المكان في القسمين
لانه ما هو صفة المكان لا يوجد الا في ذينك القسمين لانه من جملة صفات المكان ان يكون
التمكن اليه بكليته ولا يتصور ذلك الا بان يكون المكان امرا منقسما بحيث يسع
تمام المتمكن فلا يجوز ان يكون نقطة او خطا فلا بد ان يكون منقسما اما في جهتين او في
ثلث جهات فهو اما سطح او بعد منقسم في الجهات الثلث قوله لا استحالة
الجوهري بانه على ما مر غير مرة قوله لا تنتقل بانتقاله مع انه من خواص المكان انه لا ينتقل
بانتقال المتمكن قوله ولا قدم يمكن الاشارة اليه مع انه من صفات المكان ان يكون التمكن مشارا اليه
قوله وهذا مذهب المشائين قيل هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول
والشيخين الفاضلين ابي نصر وابي علي وحكى بعضهم انه مذهب الاشراقيين

والمكين

والمكانين قوله وسار باقيا اي لا يوجد لاحدهما جزء الا ويوجد له خروج بحركته
اما ان يكون امرا موهوما فانهم يقولون ان الفضاء الذي بين اطراف الاناء مثلا
ليس امرا موجودا بل موهوم محض فالموجود من اطراف الاناء هو البعد
القائم بالماء او البعد القائم بالهواء وغيرهما ومكان الماء الذي في الاناء عندهم
هو هذا الفضاء الموهوم قوله تداخل الاجسام اذ البعد المادي لا يكون الا جسما
فلو كان بعدا ماديا لكان فانما الجسم الآخر ولما كان البعد المادي ما حل في الجسم المتمكن
فلو كان جسمانيا لزم تداخل الاجسام وانه محال بالضرورة قوله فهو بعد مجرد
عن المادة قوله هذا مذهب الاشراقيين فحكوا ان المكان عند الاشراقيين بعد مجرد
موجود مساو للبعد الذي في المتمكن قوله ويسمونه بعدا مفطورا الفطر الابتداء
والاختراع قوله مع بقاء تشخصه فانا نعلم بالضرورة ان الفضاء الذي بين اطراف
الاناء باق بحاله سواء كان الاناء مملوا بالماء او بالهواء او بجسم آخر غيرهما
قوله الجواهر الستة الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل والبعد المجرد
قوله والاولى ان يجعل المكان خلاء قوله متعين الثاني وهو لو تحقق
على فرض وجوده اي لو وجد بين الجدارين وكذا بين المدينتين خلاء بانه لا يكون
بين الجدارين ولا بين المدينتين شاغل فرضا اذ خلوهما عن شاغل بحسب
نفس الامر محال على ما بين في موضعه لكان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين
المدينتين فظهر انه اتصافه بالزيادة والنقصان انما هو بحسب الفرض لا انه لا
متصف بالزيادة والنقصان بحسب نفس الامر ولا اتصاف الفرضي لا يقتضي
الا الوجود الفرضي للموصوف فلم يلزم منه الدليل وجود الخلاء شيئا محضا في نفس الامر
فتدبر قوله وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان الفضاء الذي بين الجدارين اقل
بالفعل من الفضاء الذي بين المدينتين سواء كان بين الجدارين مثلا شاغل آخر او لا

قوله بينهما اى بين المخالفين قوله مذهبي المتكلمين والاشراقيين مذهب الاشراقيين
مذهب الاشراقيين ان المكان موجود في الخارج ومذهب المتكلمين انه لا شيء بمعنى
انه معدوم في الخارج لا بمعنى انه معدوم في نفس الامر فان قلت الظاهر من كلامهم
انه لا ثبوت للمكان الا بمجرد التوهم فيكون معدوما في نفس الامر قلت بعد ما علم ان مرادهم
بالا شيء هاهنا هو الا شيء في الخارج دون نفس الامر علم انهم لا يطلقون الموجود
والمعدوم الا على ما نسميه موجودا خارجيا ومعدوما خارجيا كما قال الشارح في التجريد
قوله شقي الترديد الاول مذهب المتكلمين قوله بالاول اى بالوجه الاول فان الوجه
الاول هو كونه قابلا للزيادة والنقصان مبطل مذهب المتكلمين وهو كون المكان لا شيئا
محضا قوله والثاني اى مذهب الاشراقيين قوله بالثاني اى بالوجه الثاني
وهو كونه موجودا في الخارج قوله بطلانه لا شيء ليس لا شيئا في نفس الامر وذلك لانه
اذا كان الترديد بين الا شيء في الخارج والموجود فيه يكون الشق الاول اى كون المكان ليس
لا شيئا في الخارج لانه يقبل الزيادة والنقصان فيرد عليه ان هذا لا يدل على عدم
كونه لا شيئا في الخارج لجواز ان يكون لا شيئا في الخارج ويكون شيئا في نفس الامر
فباعتبار كونه شيئا في نفس الامر يكون قابلا للزيادة والنقصان نعم لو كان لا شيئا
في نفس الامر لم يكن قابلا للزيادة والنقصان فقبوله للزيادة والنقصان ينفي كونه
لا شيئا في نفس الامر ولا ينفي كونه لا شيئا في الخارج مع انه هو المدعى قوله والا
اى وان لم يكن غنيا لذاته قوله لذاته مفتقرا الى ذاته واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين
قوله هذا مناف للتجرد لان الافتقار الى المادة ينافي التجرد قوله لا [illegible] مفتقر اليه
في الاجسام اى البعد الجسماني وهو الجسم التعليمي يتحقق بدون الجسم المفتقر الى المادة ويكون
مفتقرا الى المادة قوله وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد والتماثل كون
الشيئين بحيث يكون بينهما النوعية واحدة ويتغاير [illegible] الشيئين المتماثلين

كزيد

كزيد وعمرو فان بينهما النوعية واحدة وهى الانسانية قوله مع ان المادية [illegible]
لان البعد المادي هو الجسم التعليمي وهو عرض قوله والمجردة جواهر قطعا [illegible]
ولا يراد بالتماثلات عليهما كما ترى في الشرح فكيف تكون المادية والمجردة شيئين مع
اختلافهما في الجنس العالي قوله وكلاهما اى عدم الواسطة والتماثل ممنوعان اما الثاني
فلما ذكرنا من اختلافهما في الجنس العالي وايضا اذا كان المراد من كون البعد موجودا كونه
موجودا في نفس الامر على ما سبق يكون مماثلة البعد المجرد والبعد المادي بعيدا لان البعد
المادي عرض موجود في الخارج والبعد المجرد الموجود في نفس الامر يجوز ان لا يكون
جوهرا ولا عرضا هذا وعندك ان بيان الشارح دائر في المناقشة واما الاول
فلا [illegible] قول الشارح انه يجوز ان لا يكون غنيا لذاته عن المحل ولا يكون محتاجا اليه
ايضا بل يعرض لبعض منها عارض فصل في الحيز قوله فله حيز طبيعي اى حيز
يقتضيه طبيعته عند ارتفاع القواسر والمراد بالطبيعة هي الصورة النوعية قوله
ليس وراءه جسم آخر حتى يكون اى باطن الفلك الآخر مكانا لمقعر الفلك الاعظم قوله
نعم له وضع ومحاذاة فانه بعض اجزائه محاذ لخط الاستواء وبعضها الآخر
محاذ لغيره [illegible] بالقياس قوله بيانه المحدد ودوائر الفلك الاعظم
يقال له المحدد لانه يحدد ويعين الجهات على ما يجيء قوله ولا بعد من جواب
سؤال كانه قال لا يقال اذا كان المراد بالتحيز ما يشمل الوضع والمكان فيتحقق في الامكنة
الحسية مع غيره ولم يكن تعريف الحيز الطبيعي صحيحا لان تلك [illegible] ليس من شيء
بالقياس الى الامور الخارجة هو حقيقة ذلك الشيء فلا يكون طبيعية فاجاب عنه بقوله
ولا بعد في ان يكون تلك [illegible] قوله غيره الضمير راجع الى المحدد قوله [illegible]
فانه عدم كون تلك الامور طبيعية لا يوجب عدم كون تلك [illegible] طبيعية قوله [illegible]
اى كون الحيز [illegible] ان المكان مناف لا تحتج به المحقق قوله [illegible]

القائلون بالاجزاء التي لا تتجزى وتركب الاجسام منها قوله الشيخ والجمهور انه
فالحيز عند المتكلمين مباين للمكان عند الشيخ وجمهور الحكماء متحد مع المكان فكيف يجاب
بان الحيز اعم من المكان قوله اما مكانه اي ذلك الحيز اما مكانه واما وضع وترتيب
فالوضع والترتيب ايضا من افراد الحيز عند الشيخ فيكون الحيز اعم من المكان قوله
فانه كان ذا مكان الخ والشق الاخير من الترديد مطوي اي وانه لم يكن ذا مكان كان
حيزه وضعا وترتيبا فيكون الحيز ايضا اعم من المكان قوله لكانه في حيز معين بالضرورة
اذ لا يتصور انه لا يكون الجسم في حيز قوله وانما فرضنا القاسر بمكان اي بالامر
الخارج قوله لم يكن الترديد حاصرا لجواز انه يكون كونه في الحيز لامر لا يكون تأثيره
مخالفا لمقتضى الطبع قوله لا سبيل الى الثاني وهو انه يكون مستحقه لذلك الحيز لامر
قوله فاذن اي فحين لا يكون في ذلك الحيز لاجل القواسر قوله لطبيعته
اي الصورة النوعية قوله اذ لا يمكنه وضع لا يمكن انه يقال فرضنا عدم كون
الحيز لاجل القواسر لا يستلزم انه يكون لاجل الطبيعة لجواز انه يكون لاجل الصورة
الجسمية او الهيولى قوله على السوية اذ لو اقتضى حيزا معينا لكان جميع الاجسام
في ذلك الحيز وهو محال قوله لانها تابعة للجسمية لان الهيولى لما كانت غير ذات
وضع بالذات وانما يصير ذات وضع بسبب الصورة الجسمية فلا يكون تحيزه ايضا
الا تبعية تحيز الجسم قوله بفرض خلوه منها بقوله لا ما اذا فرضنا عدم
تأثير الفاعل قوله هذه تخلية اي تخلية الجسم مع طبعه يكون موجودا مع الحيزين
عدم تأثير الفاعل في الجسم فلا يكون الجسم موجودا ضرورة لامتناع وجود المعلول
بدون وجود علته قوله هو البعد فان المكان يعني البعد لازم لوجود جميع الاجسام
بكونه الاين وهو الكون في المكان لازم لوجود جميع الاجسام قوله كما في المحدد
فانه لا اين للمحدد لانه ليس في مكان قوله عليهما اي على المكان والطبيعتين

قوله كما جاز ان يكون مستحيلا بحسب نفس الامر اذ لو وجد الجسم في الخارج لوجد
مقارنا لبعض العوارض فخلوه عن جميع العوارض لا يكون ممكنا بحسب نفس الامر بل يمكن
فرض الجسم خاليا عن جميع العوارض في الذهن فقط قوله فلا يتمشى الاستدلال بها
اي بهذه التخلية قوله حالة الجسم بكونه طبيعيا في نفس الامر عن ذلك العارض قوله
على ذلك التقدير وهو فرض تخليته في الذهن عن جميع العوارض قوله لا يطابق الواقع
لان تخليته عن جميع العوارض لا يتحقق في الواقع بل يتحقق في الذهن فقط قوله
حيزان طبيعيان بان يكون الجسم ذا مقل وطبعه يكون مقتضيا لحصوله في كل منهما
قوله لانه هارب عنه لا يطلب الخ لا يكون الا هاربا عن الاول قوله
اورد عليه من قبل الابرار والمحقق الشريف العرنجي اورده في شرحه للتجريد وبان الخ ونعم
ان الشي اذا كان في ذاته طالبا لشي آخر فما دام ذات ذلك الشي باقية وجب انه يكون
معها ذلك الطلب ولا يمكن انه لا يكون طالبا بسبب من الامور الخارجية والا لكان طالبا
يكون مشروطا بارتفاع ذلك الامر الخارج فلا يكون في ذاته طالبا وقد فرضناه كذلك
هف نعم يمكن تخلف المطلوب عن ذلك الطالب وبينهما بون بعيد قوله اما الاول
فظاهر ضرورة بطلان ان كل جسم واحد في زمان واحد في مكانين قوله وقع اما الثاني
اي حين لو يكون على سمت الحيزين قوله فيقع الاولين وهما ان لا يكون في سمت
الحيزين ولا في متوسطها قوله الى جهتين مختلفتين اذ الحيزان وقعا من الجسم في جهتين
قوله وهما محال اذ لا يمكن توجه شي واحد في آن واحد الى جهتين بالضرورة
قوله فادى الى القسم الثاني وهو انه يكون حاصلا في احدهما دون الآخر قوله
وقد تبين بطلانه في كلام الشارح قوله فصل في الشكل قوله فكل جسم فله شكل طبيعي
اي شكل مستند الى الطبيعة بان يكون الطبيعة مقتضية له والمراد بالطبيعة هي الصورة
النوعية قوله فلا تتناهى الابعاد قوله يحيط به حد واحد كما في الكرة

والزاوية واشباهها قوله او محدود كما في المضلعات قوله وقد مر ما فيه
فقد كان اشارة الى ما سبق في مبحث عدم تجزؤ الصورة الجسمية من انه يجوز ان يكون
كل متناه مشكلا فانما يسع اذا كان متناهيا في جميع الجهات ولم يثبت بالدليل المذكور
تناهي الابعاد في جميع الجهات بل يحتمل ان يكون بعد غير متناه في جهة الطول فقط
والبراهين المذكورة لا يبطل مع مقول بجواز ان يكون جسم غير متناه في جهة الطول فقط
فلا يكون ذلك الجسم مشكلا لان الشكل انما يحصل من احاطة الحد الواحد او الحدود
احاطة تامة والجسم المفروض غير محاط في جهة الطول فلا يكون مشكلا فيبطل
ما ادعيتم من ان كل جسم فله شكل طبيعي قوله على شكل معين ضرورة فانه بديهة
العقل حاكم بان الجسم المتناهي لابد وان يكون حاصلا من جهة احاطة الحد او الحدود به فيكون
مشكلا قطعا اذ لا نعني بالشكل الا تلك الهيئة قوله اورد عليه اي على قوله
كل جسم فله شكل طبيعي قوله لا تقتضي تناهي ابعاده اي ذات الجسم لا تأبى
ان يكون غير متناهي المقدار من الدليل الخارجي دل على بطلانه عدم تناهي الابعاد قوله
لا يستلزمه من حيث هي والمراد بالاستلزام من حيث هو ان يكون الجسم لازم
بمقتضيه الجسم ويقتضي لذلك اللازم ذلك الشكل فذلك الشكل وان لم يكن مستندا
الى الذات بلا واسطة لكنه مستند اليه بالواسطة فيكون طبيعيا ايضا قوله لا يكون
عارضا له لذاته لانه حينئذ يكون مستندا الى امر غريب فلا يكون مستندا
الى الذات قوله وهو امر غريب قطعا وما يكون حصول الشيء بواسطة امر غريب
لا يكون طبيعيا قطعا او هو من ان كل جسم فله مكان طبيعي فقد قال من لم يدعوا
ان كل جسم فله مكان طبيعي من قال ان كل جسم ممكن فله مكان طبيعي الا انه يقال
ان الاجسام الممكنة لا يتوقف كونها متمكنة على وجود الجسم الحاوي فلا يكون
امكنتها طبيعية لها قوله ولذلم يستند الى ذات الجسم لان ذات الجسم ليس فيه

ليس فيه البعد المجرد فلا يكون حصول البعد المجرد مستندا الى ذات الجسم قوله
لكنه لازم له فانه لا يمكن حصول الجسم ووجوده الا في فضاء يسع ذلك الجسم فيه
فذلك الفضاء وان لم يكن معلولا للجسم لكنه لازم للجسم فيكون منسوبا الى ذات الجسم
وطبيعته فهو طبيعي بهذا الاعتبار بخلاف المكان بمعنى السطح فانه ليس حاويا للجسم
ولا لازما له من حيث هو جسم اذ المحدد لا مكان له بمعنى السطح فلا يكون منسوبا الى ذات
الجسم بل يكون منسوبا الى امر غريب هو علته فلا يكون المكان بمعنى السطح طبيعيا

فصل في الحركة والسكون قوله اما الحركة فهي الخروج من هذا التعريف يتضمن
دورا وعليه العلم الاول انه فيه دور لان معرفة التدريج يتوقف على الزمان اذ
التدريج هو الحصول لا دفعة والدفعة الآن والآن عبارة عن طرف الزمان
والزمان مقدار الحركة فيتوقف معرفة الحركة بهذه المراتب على معرفة الحركة وانه
دور وجوابه انه لا نسلم توقف معرفة التدريج على الزمان بل معرفة التدريج بديهي
فلا يلزم الدور قوله من جميع الوجوه بانه لا يكون له صفة من الصفات وحال من
الاحوال بالفعل قوله والا لكان وجوده بالقوة وكما كان كونه بالقوة ايضا
بالقوة فيكون القوة حاصلة له وغير حاصلة على ما ذكره الكاتبي في حكمة العين لان كونه
بالقوة عبارة عن الاستعداد الوجود وفيه فاذا كان هذا الاستعداد بالقوة
لم يكن حاصلا فيكون حاصلا وغير حاصل انه محال قوله وقد فرضناه موجودا لان
الكلام كان في الشيء الموجود قوله كالباري عز اسمه والعقول رأي الحكماء ان
جميع كمالات العقول العشرة حاصلة لها بالفعل ليس لها كمال منتظر بانه لا يكون
ذلك الكمال حاصلا في الازل بل صار حاصلا بعده فيكون ذلك الكمال حادثا بل جميع كمالاتها
قديمة وذلك بناء على ما تقرر عندهم من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة ومدة فلو كان
شيء من كمالات العقول حادثا لكان مسبوقا بالمادة ايضا فيلزم ان يكون العقول مادية

مع انها موجودات وتمسكوا بهذا الدليل ايضا بانه ليس الواجب بتمام كل منتظر
قوله فخرجت منها الى الفعل دفعة واحدة لا بحركة تدريجية كانقلاب الماء
هواء تدريجيا وذلك لانه لو كان تدريجيا لوجب ان يزول الصورة المائية دفعة
او جزءا فجزءا وحصل الصورة الهوائية ايضا جزءا فجزءا فنقول اذا زال جزء من الصورة
المائية لوجب ان ينعدم الصورة المائية ضرورة انعدام الكل بانعدام الجزء فلما كان
حصول الصورة الهوائية ايضا جزءا فجزءا فحين حصول الجزء الاول من الصورة الهوائية
لا تكون الصورة الهوائية حاصلة ضرورة توقف حصولها على جميع اجزائها فاذا
زالت الصورة المائية ولم تحصل الصورة الهوائية فيلزم ان يكون الجسم متحققا بدون
ان يكون معه صورة نوعية وانه محال لان الجسم بدون الصورة النوعية مبهم
والمبهم من حيث انه مبهم ممتنع ان يتحقق ومثل هذا الدليل استدلوا على انه لا يمكن
هيولى الحركة في الصورة الجسمية بان تحصل الصورة لها تدريجا قوله تحصل بعض صفات
كالعلوم والادراكات قوله والكون والفساد والكون في عرفهم حدوث
صورة نوعية والفساد زوالها وقد اتفقوا على انهما لا يكونان الا دفعة
فكل كون وفساد دفعي واما ان كل دفعي كون وفساد فمحل النزاع [illegible]
لانهم متفقون في وقوع الانتقال التدريجي فيها بالتبع كما سنبينه كذا قال
الشارح في الحواشي قوله في الجدة الجدة يقال لها الملك ايضا كما يجي في هذا الكتاب
انها عبارة عن مقولة من المقولات العشر التي تعرض بعروضها بانه حالة تحصل للشيء
بسبب المحيط به وينتقل كالشيء المحيط بانتقال ذلك الشيء المحاط كالاهبة الى المسند
لا ان انه عند كونه متعمما او متقمصا قوله والفعل والانفعال هما مقولتان من المقولات
العشر التي تعرض بعروضها بانه حالة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كالتسخن
ما دام يتسخن قوله الحركة بمعنى التوسط الحركة كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى اه

قوله صفة شخصية اي متشخصة موجودة في الخارج قوله دفعة اي ليس حصولها
تدريجيا قوله مستمرة الى المنتهى اي لا تنعدم تلك الصفة ما لم تحصل المتحرك الى المنتهى
واما بعد الوصول فينعدم قوله يستلزم ان فان المتحرك بسببها يختلف نسبته
الى حدود المسافة بانه يكون في كل آن في حد آخر من حدود المسافة قوله غير قارة
اي غير مجتمع اجزاؤه في الوجود معا قوله فانه لما ارتسم من ما ذكرنا فانه في
الخيال كالامر الممتد قوله تخيل امرا ممتدا فان الخيال لا يقدر ان يميز الصور المرتسمة
بعضها من بعض فيحصل بعض الصور متصلة بالبعض الآخر وذكر بعض فضلاء زمنه
المتخلفين بين ارتسام تلك الصور زمان لا تقدر المخيلة ان تفرق في تلك الازمنة بعضا
من تلك الصور من بعضها وتجعل كلا منها موجودا آخر بل تجعل جميع تلك الصور
موجودة بوجود واحد كما هو شأن المتصل الواحد قوله منطبق على المسافة
بحيث ان اي جزء يفرض من المسافة فبازائه جزء من الحركة وكذا اي جزء يفرض من الحركة
فبازائه جزء من المسافة والانطباق انما هو على الحركة ايضا بهذا المعنى قوله يرى
بها كخط او دائرة اي يرى القطرة النازلة خطا ويرى الشعلة الجوالة دائرة قوله
والحركة بهذا المعنى اي الامر الممتد في الخيال الغير القارة قوله لا تحقق لها في الخارج اي ليس
بموجود في الخارج قوله بتمامها اذ يبقى منها بعض الاجزاء وما حصل بعده بدون
شيء من الاجزاء قوله فاذا وصل فقد انقطعت الحركة لان اجزاء الحركة لا يجتمع في
الوجود بل اذا تحقق جزء منها فما لم ينعدم ذلك الجزء لا يوجد جزء آخر بعده فحين
وصول المتحرك الى المنتهى كانت الاجزاء منعدمة باسرها فكانت الحركة منقطعة
اذ لم يبق منها جزء من الاجزاء فلا تكون الحركة موجودة في الخارج في شيء من الازمنة
بل هي مقصورة على الخيال قوله فالمجردات كالعقول والنفوس قوله
والتقابل بينهما اي بين الحركة والسكون قوله تقابل العدم والملكة المتقابلان

يقابل العدم والملكة هما الامران يكون احدهما وجوديا والآخر عدما له ذكر الوجودي
ويكون محل ذلك العدم قابلا لذلك الوجودي كالعمى والبصر فان البصر وجودي والعمى
عدم البصر عن شيء يكون من شانه البصر ولهذا لا يقال للجدار اعمى اذ ليس من شان
الجدار البصر قوله فالتقابل بينهما تقابل التضاد اذ السكون على هذا المعنى يكون
وجوديا كالحركة والتقابل بينهما تقابل التضاد وهما الامران يكونان وجوديين
ولا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض قوله بان جسم
بان يكون جسمية علة مستلزمة للحركة قوله على الدوام اذ لا يمكن تخلف المعلول
عن العلة المستقلة قوله والتالي كاذب لان بعض الاجسام ساكنة دائما كالارض
قوله باعتبار مقولة هي فيها المقولة هي تقع فيها الحركة كالكم والكيف
والاين والوضع على ما يجيء قوله الى الموضوع وهو الجسم المتحرك قوله
من نوع تلك المقولة كالحركة من السواد الى البياض قوله او من صنف كالحركة
من شدة السواد الى الضعف قوله او من فرد كالحركة في الكم قوله بنسبة طبيعية
اي كون ذلك الازدياد على وجه يقتضي طبيعة المتحرك كون ذلك الازدياد في الحجم
الحجم كالازدياد الذي في الشجر فان طبيعة الشجر تقتضي كون ازدياد طوله اكثر من
العرض وكون ازدياد عرضه وعمقه ازيد منه واحدا قوله وههنا بحث
اي في كون النمو والذبول حركة بحث اصل هذا الاعتراض مذكور في شرح الاشارات
للامام الرازي واورده الشيخ المقتول في المطارحات واجاب عنه الكاتبي
في شرح الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية ازدادت مقدارها في النمو لما كانت
عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في مسامها وتشبهها بها وفي الذبول
نقصت عما كانت عليه قبل ذلك قال السيد المحقق في حاشية حكمة العين
وفي شرح المواقف ان كان اتصال الزائدة بعد انضمامها بالاصلية بحيث

يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله الكاتبي والا فالامر كما قاله الامام
ورد العلامة القوشجي قول السيد المحقق في شرح التجريد بان اتصال الاجزاء الزائدة
بعد انضمامها الى الاجزاء الاصلية لا فائدة له في دفع الاعتراض بل لا بد في الحركة من امر واحد
بعينه يتوارد عليه افراد المقولة على نعت التتابع سواء صار متصلا واحدا
او لا اشارة الى كلام العلامة القوشجي وجواب السيد المحقق قوله وتوارد المجموع اي
على المقدار الصغير مع الامر الآخر المنضم اليه قوله غير ما كان له المقدار من اول الامر
المقدار المتصل الحاصل بعد الانضمام مغاير له اي للمقدار الذي كان له حاصلا قبل
الانضمام قوله صار متصلا واحدا اي سواء صار ذلك المجموع متصلا واحدا بان يكون
وجود كل من المنضم والاجزاء الاصلية واحدا ولا يكون لكل منهما وجود على حدة قوله
او لا بان يكون لكل من الامر المنضم والاجزاء الاصلية وجود على حدة متميز عن وجود
الآخر قوله فليسا من الحركة في شيء اذ لا يكون انه من الحركة لو كان يحصل الصغير والكبير فيهما امرا
واحدا قوله فتنحصر اي فتنحصر الحركة الكمية قوله تخلخلا اي تحقق التخلخل الحقيقي
قوله وما ذكره بانه يبقى موضع الهواء الخارج بالمص خاليا من غير شاغل
قوله لامتناع الخلاء اي لامتناع الخلاء على ما يتبين في موضعه قوله مكانه الخارج اي
الهواء الذي خرج من القارورة بسبب المص قوله فيصغر حجمه اي حجم الهواء الباقي
قوله فدخل فيه اي في الماء قوله ليس لبرد الماء بل السبب فيه هو ان
تخلخل الهواء وشغله مكان الهواء الخارج لما كان فيه لامتناع الخلاء فاذا [illegible]
لم يشغل موضع الهواء الخارج ببرده الهواء المتخلخل رجعا الى مقداره الاصلي ويشغل
ذلك الشيء كالماء مثلا موضع الهواء الخارج فهو الهواء وكذلك ليس لبرد الماء
ولا لامر الفارغ عن قبل الطبيعة قوله وحركة الكيف كتسخن الماء وتبرده قال الامام
لا اعتماد على ذلك لجواز ان يكون هناك كيفيات متجددة في آنات بينها زمان فيه

فلا يشعر الحس بتفاصيل تلك الكيفيات بل يدركها على انها متوسطة فلا يكون هناك
تغير تدريجي بل تغيرات دفعية متعاقبة فلا يكون حركة وقيل يمكن اثبات هذه الحركة بالتغير
الحادث على سطوح الاجسام التي تقع مقابلا للشمس فانه يقع شعاع الشمس
عليها تدريجا قوله مع بقاء الصورة اذ لو لم تبق الصورة النوعية لم يكن حركة بل كونا
وفسادا بان ينقلب الماء هواء قوله بل من اين الى اين وذلك لان الحركة في الاين
هي ان ينتقل المتحرك من اين الى اين آخر لانه ينتقل من مكانه الى مكان آخر ولما كان
تبدل الاين مستلزما لتبدل المكان قوله على سبيل التدريج قد عرفت معنى
التدريج فيما سبق قوله لو كان له اين انما قال ذلك لان الفلك الاعظم لا مكان له
اذ لا جسم فوقه حتى يكون السطح الباطن لذلك الجسم مكانا للفلك الاعظم قوله
كما في حركة الحجر قوله فيما سبق اي من قول الشارح وهو قوله معنى وقوع الحركة
في مقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف او من
فرد الى فرد اذ قد علم منه ان الحركة في مقولة الوضع انما يكون بان ينتقل الموضوع
من وضع الى وضع آخر تدريجا قوله فيما ذكره وهو الحركة على سبيل الاستدارة
بل يوجد لذلك الانتقال قسم آخر وهو ان القائم اذا قعد قوله لا يتحرك على
الاستدارة لانه قد خرج المتحرك عن مكانه فان السطح المحيط بالقائم حين هو
قائم غير السطح حين هو قاعد فلا يكون الحركة مستديرة قوله وثبوت الحركة
جواب سؤال كانه قال لا يقول ان القائم اذا قعد كان انتقاله من اين الى اين
لا من وضع الى وضع فيكون هناك حركة اينية لا حركة وضعية فاجاب بان هناك
حركتين اينية ووضعية وثبوت الحركة الاينية لا ينافي ثبوت الحركة الوضعية
قوله والاظهر ان الحركة ثم اي لا تنحصر في المقولات الاربع التي ذكرها
وهي الكم والكيف والاين والوضع قوله اشد سخونة منها القوام فيكون

فيكون للسخونة الشديدة نسبة الى السخونة الضعيفة فليكن عشرة امثالها فاذا
تحرك الشديد ومال الى جانب البرودة حتى صار اضعف حرارة من الاخرى
فلا شك انه ذلك لم يكن بزوال الحرارة الشديدة دفعة وحدوث تلك البرودة
فيها ايضا كذلك بل كان ذلك بزوال ذلك النوع الشديد من الحرارة وحدوث
نوع آخر منها بعد ذلك النوع ثم لا يكون تلك النسبة باقية بل يتجدد نسبة
اقوى وكونها مثلا تسعة امثالها فاذا انتقلت الحرارة من المرتبة الثانية
الى المرتبة الثالثة يكون لها نسبة اقوى ايضا وهكذا في سائر المراتب فقد تبدلت
النسبة بهذا الوجه تدريجا فيكون للموضوع حركة في تلك النسب والمراد بالاضافة
هي تلك النسبة فقد تحقق الحركة في الاضافة قوله انتقل من نوع تلك الى فانما
انتقل من نوع الى نوع ولم يقل من فرد الى فرد اشارة الى ما تقرر عندهم من ان
مراتب الكيفيات كلها انواع متخالفة قوله انتقالا تدريجيا فيكون حركة قطعا
اذ الانتقال التدريجي لا يكون الا حركة قوله اما الفلك فقد عرفت انه شبه
بعض الفلك قوله اذ الحركة في النزول والصعود اي الحركة الاينية قوله
تتغير حيث ما احاطتها تلك الاينية هي الفلك قوله اذا تحرك الجسم بالحركة
الكيفية قوله ثم يتسخن هو الانفعال قوله اشتداد التسخين هو الفعل
قوله يشبه من عادة الشيخ انه يصيد معتقداته بلفظ يشبه وكان هو
امثال ذلك قوله لان اجزاء الزمان ثم اي ليس مركبة من آنات موجودة
فيه بالفعل فلو تركب الزمان من آنات بالفعل لزم تركب المسافة من الجزء
لا يتجزى لانطباق الزمان والحركة والمسافة كل منها على الآخر قوله والفصل
المشترك هو ما يكون نسبته الى الجزئين على السوية كالنقطة بالقياس الى جزئي
الخط فانها لا تكون بداية لاحدهما الا وتكون بداية للآخر وليس لها اختصاص

بواحد منهما وكذا الآن المفروض في الزمان والخط الواقع بين السطحين والسطح الواقع
بين الجسمين قوله الى الزمان الاول ولا يصح لساعة بالقياس الى الزمان الاول
الا كونه فيه فما دام الزمان الاول باق ولم ينقض يصدق على ذلك الشيء انه كائن
فيه فيكون الكون فيه وكذا الزمان باقيا مستمرا الى ان ينقضي ذلك الزمان بتمامه قوله
ويرد عليه هذا الايراد والسيد الشريف قدس سره اورده في شرح المواقف
ونقله الشارح بعبارته قوله وانما اقول فيه اى في قطعة من الزمان اذ لو فرض كان
الكون فيها شخصا واحدا من اول ذلك الزمان الى منتهاه ولا يصح لساعة الا كونه
في جميع ذلك الزمان فلذلك صح ان يقال انه مستمر وكذلك الكون في
الزمان الذي يليه مثله وهو ايضا شخص واحد من اللتي والانتقال من الكون
الاول الى الثاني يكون في آن هو الفصل المشترك بين ذينك الزمانين فيكون
دفعيا بخلاف الاين فانه الكون في قطعة من المسافة فليس اينا واحدا بل اينات
متعددة اى في كل آن يفرض يكون للشيء ايضا اينا لا يكون ذلك الاين
في الآن السابق ولا اللاحق ولا يمكن ان يكون في كل آن متى اذ لا يتحقق الكون
في الزمان فلا يمكن حصول الآن في الزمان هذا ما قصده الشيخ الرئيس فتدبر قوله
وفيها ايضا فلا يكون حركة قوله كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا
وهذا هو الحركة الاينية قوله فانه يكون تدريجيا لا دفعيا فليكن هذا ايضا حركة
قوله تسمى ذاتية لثبوتها للشيء بالذات قوله تكون عرضية لثبوتها
للشيء بالعرض قوله كحركة اعراض الجسم فان المتحرك حقيقة هو الجسم ونسبة
حركته الى اعراضه ويقال ان الاعراض ايضا متحركة مع انها ليست بمتحركة حقيقة
والسر في ذلك ان ما نسبه لا بد ان يكون الشيء متحركا ان يقوم الحركة به بل الشيء والحركة الواحدة
لا يجوز ان يقوم بمحلين لان الحركة عرض والعرض الواحد لا يجوز قيامه بمحلين كما

على ما هو المفروض عندهم والمشاهد من حركة الجسم مع اعراضه لما كان حركة واحدة فلا بد ان
تقوم تلك الحركة بالجسم وباعراضه ايضا لامتناع قيامه بالجسم فقط فيكون
المتحرك بالحقيقة هو الجسم فقط دون اعراضه واما الاعراض فمتحركة بالعرض
والمجاز لا بالحقيقة وكذا القول في حركة جالس السفينة فان المتحرك بالحقيقة هو السفينة
وانما يوصف جالسها بالحركة بالعرض تبعية لا بالحقيقة لما مر من الدليل قوله مبدأ
الميل اه اى مبدأ الميل لا يكون مستفادا من الخارج لان معنى الاستفادة هو الاخذ
من الغير وظاهر ان المتحرك في الحركات القسرية انما يأخذ مبدأ الحركة بل مبدأ الحركة هو
الطبيعة من محرك يكن الطبيعة هو المستفاد من الخارج وهو القاسر قوله اى مع
تميزها قال الشارح في الحواشي انما خصص الخارج بالتميز لان النفس ايضا هي مبدأ الميل
في بعض الحركات الارادية وهي خارجة عن المتحرك لكنه ليس متميزا بالاشارة
الحسية فلولا هذا التخصيص لدخل بعض الحركات الارادية في الشق الاول من الترديد
فقوله ليس متميزا بالاشارة الحسية لان النفس لا يشار اليها اشارة حسية فكيف متميز
في الاشارة الحسية واما قوله وهو خارج عن المتحرك لان المتحرك هو البدن والنفس
ليست جزء من البدن بل خارجة عنه وفي الشق الاول وهو ما يكون القوة المحركة
مستفادة من خارج فيلزم ان يكون الحركة الارادية قسرية قوله فانه صدق على
الاول اه وهو مبدأ الميل قوله فالمراد تحريكها اى المراد بقوله اما القوة المحركة
انما يكون مستفادة من خارج هو انها القوة المحركة اما انه يكون تحريكها مستفادا
من خارج قوله فالثاني هو الميل قوله فالمراد اى المراد بقوله فاما ان يكون
لها شعور وهو انه يكون لمبدئه شعور قوله اول الغاية لا اختيار من القوة
المحركة انما هو مبدأ الميل الى الميل قوله هو الطبيعة اى الطبيعة الجسمية التي لها
تعلق ما بذلك فقط انما يستقل بسبب التعلق قوله ولا شعور لها بل الشعور له هو

النفس الناطقة والقوى المدركة وهي ليست مبدأ للسقوط قوله فيه اثبات
الى المبدأ الفاعل ثم اي في قوله مستفادة من خارج لانه تحرك بالقوة اذ لو كانت
مستفادة من خارج لم يكن ذلك الخارج متحركا بل محركا للمتحرك اي فاعلا
للحركة وهو المراد بالفاعل الطبيعة المقسورة قوله طبيعة المقسور وذلك انهم اختلفوا
في ان فاعل الحركة في الحركة القسرية هو القاسر او هو طبيعة المقسور فذهب
بعضهم الى ان الفاعل هو القاسر وذلك لانها توجد من غير طبيعة القاسر
وحركة الجسم المقسور يكون القاسر فاعلا للحركة المقسورة وذهب بعضهم الى ان
الفاعل للحركة هي طبيعة الجسم المقسور والحركة ناشئة منها بما نحوها القاسر
في طبيعة الجسم المقسور وهذا ما ذهب اليه صاحب الكتاب في ذكر السبب للحركة ويتكلم
في ذكر المؤثر في موضعه من ان المعلول يجب انعدامه عند انعدام فاعله فلو كان
القاسر فاعلا للحركة القسرية لوجب ان ينعدم الحركة القسرية بانعدام القاسر مع
انها لا تنعدم الا بعدي السهم بعد انفصاله عن الرامي في الحال كانت الحركة
باقية بعد موته وهذا كسكون البناء ليس على البناء وضرورة بقاء البناء
بعد انعدام البناء بل القاسر والبناء [illegible] معدان والعلة المعدة لا يجب
وجودها عند وجود المعلول قوله ولا لزم من انعدامه انعدام ما بعده [illegible] لزم
من انعدام القاسر انعدام الحركة القسرية **فصل في الزمان** قوله واتفقوا
على الاخذ [illegible] ان يشرع كلاهما في الحركة عند وصول مركز الشمس الى الافق
ويترك كلاهما الحركة عند وصول مركز الشمس الى دائرة نصف النهار قوله
لكن ترك احدهما قبل الاخر [illegible] قوله غير المسافتين
والحركتين [illegible] ذكر الحركتين وذكر [illegible]
قوله فيلزم الدور [illegible] اثبات الزمان موقوف على اثبات تلك الحيثية

تلك الحيثية واثبات تلك الحيثية موقوفا على اثبات الزمان ليكون توقف الشيء على ما يتوقف
عليه [illegible] قوله فيلزم من الفرض ان اثبات الزمان موقوف على
اثبات السرعة والبطء واثباتهما موقوف على اثبات الزمان فيلزم الدور قوله
اجاب اي الامام قوله ظاهر الوجود فلا حاجة الى اثبات وجوده فليس المقصود من
ذكر الدليل اثبات وجوده بل المقصود من ذكر الدليل بيان حقيقته وبيان تركيبه
الحركة قوله فلا دور لان اثبات السرعة والبطء لا يتوقف على العلم بوجود الزمان
والعلم بوجود الزمان لا يتوقف على اثبات السرعة والبطء لان العلم بوجوده بديهي
لا يحتاج الى شيء فلا يلزم الدور قوله بذكرها اي بثبوت الحيثية السرعة والبطء قوله
على العلم بهذا اي بثبوت الزمان قوله [illegible] في الاخذ ان يشرع في
الحركة عند وصول مركز الشمس الى افق المشرق والاخر يشرع بعد ارتفاع الشمس عن
الافق درجة مثلا قوله والترك بان يترك احدهما الحركة بعد ترك الاخر قوله
[illegible] اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود معا بل لم يتقدم جزء او يكون [illegible]
[illegible] قوله [illegible] اي اجتماع اجزاء الزمان
قوله فيها اي في اجزاء الزمان قوله [illegible] بعد الزمان
مقدار الحركة [illegible] اجتماع اجزاء الزمان مستلزم لاجتماع اجزاء الحركة [illegible]
[illegible] مقدار الحركة [illegible] اجتماع اجزائه مستلزم لاجتماع اجزائها [illegible]
المقدار [illegible] المقدار [illegible] المقدار
[illegible] قوله [illegible]
جواب سؤال [illegible] اجتماع اجزاء الزمان مستلزم لاجتماع
اجزاء الحركة [illegible] مقدار الحركة [illegible]
[illegible] اجتماع اجزائه مستلزم

لا يجتمع اجزاؤها فانه الحركة كما تقع في الزمان تقع في المسافة مع انه لا يلزم من عدم اجتماع
اجزاء المسافة عدم اجتماع اجزائها قوله وانت تعلم انه لا يلزم الى آخره اي اجزاء
المسافة مجتمعة في الوجود ومع هذا لا يلزم من حصول المتحرك في احدها حصوله في الآخر
قوله فهي هناك امكانية اي امر ممتد هو مقدار متغير غير قار الذات قوله كما ان الحركة له
معنيان فكذا الحركة كما تقدم له معنيان احدهما الحركة بمعنى التوسط والآخر بمعنى القطع
قوله بالآن السيال لسيلانه وعدم استقراره قوله والآن امر موهوم
وهو الذي يعبر عنه باليوم والليل والاسبوع وغير ذلك قوله يفعل الحركة اي
في الخيال قوله هو مطابق لما هو الحركة بمعنى التوسط قوله يفعل بسيلانه اي
بسبب الخيال فانه يرتسم بسيلانه وعدم استقراره امر ممتد في الخيال وذلك
هو بمعنى مثل قوله وجعلناه مطابقا بمعنى ان لكل جزء يفرض الواحد منها فانه جزء من الآخر
فيكون كل منهما مطابقا للآخر في هذا المعنى قوله لانه لم يكن مقدارا قوله
وليس مركبا من آنات متتالية لكون الآنات متتالية هو انه لا يوجد بينهما زمان
بل يكون بعد كل آن آن آخر بلا فاصلة بينهما قوله لانه اي الزمان قوله انطباقه
على المسافة بما تقع فيه الحركة يكون الزمان مطابقا للمسافة والمطابق مطابق الشيء مطابق
لذلك الشيء والسر في كون الزمان والحركة والمسافة متطابقة سواء انا اذا فرضنا حركة
في زمان في مسافة فاذا جزء من اجزاء العرض في احد هذه الامور فلم يكن بازائه جزء من كل من
الآخرين او لو وجد جزء من الزمان ولم يكن بازائه جزء من الحركة والمسافة يلزم
ان يكون المتحرك ساكنا وهو ممتنع لكون استقراره ذلك الجزء من الزمان في جزء من المسافة الذي
كان فيه سابقا ولو وجد جزء من المسافة ولم يكن بازائه جزء من الزمان والحركة يلزم ان يكون
قطع المتحرك لذلك الجزء بطريق الطفرة مع ان الطفرة ممتنعة لانه يكون المتحرك قاطعا
للمسافة ممتدة دفعة بحيث لا يتحقق محاذات ذلك الجزء مع اجزاء المسافة فيه ثم

بديهية البطلان واما ان يكون للحركة جزء ولا يكون بازائه جزء من الزمان والمسافة فضروري
البطلان لامتناع تحقق الحركة بدون الزمان والمسافة قوله فلم يتركب منها اي من الاجزاء التي
هي آنات متتالية قوله لم يتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لان اجزاء الزمان لو كانت
امورا غير منقسمة فلا بد ان يكون اجزاء المسافة التي هي غير منقسمة ولو انقسم اجزاء المسافة كما ان الجزء
الواقع من المسافة بازاء جزء من الزمان امر منقسم فلا يكون الزمان والحركة منطبقين
مع انا فرضناهما كذلك هف قوله وقبول مقداريته موقفهما اذ المقدار قسم من اقسام
الكم قوله وهو ممتنع لجواز ان يكون قبول الزيادة والنقيصة امرا لحقوه بالذات فلا يكون كما
كالالوان الحالة في الاجسام فانها تقبل الزيادة والنقصان بتبعية الاجسام مع انها
كيفيات قوله المناسب له بعبارة بدل كلمة الهيئة قارة قوله ثم يلزم الحصر اذ لم يحصل
مقدار الامر القار ثم يلزم الحصر السابق والاحتمال ان الغير هو ان يكون مقدار الجوهر قار الذات
او يكون مقدار الجوهر غير قار الذات قوله اذ لا تغاير بينهما وبين العرض الا باعتبار
الحصول … اي الهيئة والعرض متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فالهيئة عرض حال
في الجسم … باعتبار انه حاصل في الجسم ويقال له العرض باعتبار انه عرض
للجسم فاذا كانت الهيئة هي العرض بعينه فلم يكن شاملا للجوهر فلم يتم الحصر فلا بد ان يقال
بدل الهيئة الامر ليشمل الجواهر والاعراض كلها ولا يبقى شيء الا يشمله قوله اي الذي يكون
غير قار الذات اي الزمان غير مجتمع الاجزاء في الوجود ولا مجتمع اجزاؤه في الوجود لان
لا يكون مقدار الشيء مجتمع اجزاؤه في الوجود قوله جوده بمقداره الا المقدار الذي
لا تجتمع اجزاؤه في الوجود الخارجي لا يمكن ان يوجد في الخارج ضرورة امتناع وجود الكل
في الخارج بدون وجود اجزائه فيه معا فاذا كان المقدار المتقدر بذلك المقدار الغير القار كالزمان
امرا قار الذات فاذا وجد ذلك المقدار في الخارج كان موجودا متقدرا مع انه لا متقدر له
هف قوله لا بداية له لانه هو قديم ازلي لا ابتداء لوجوده قوله ولا نهاية له اي

اى كما بد فيه لا ينتهى وجوده الى العدم قوله لانه لو كان من اجزاء العدم او قدم العالم قوله
لا يوجد مع البعدية ضرورة انه لو وجد لا يوجد مع العدم واللازم كون الشئ موجودا ومعدوما
معا وانه بديهى البطلان قوله وكل قبلية لا يوجد مع البعدية قال المتكلمون القائلون
بحدوث العالم المتقدم بين اجزاء الزمان ليس تقدما بالزمان بل هو تقدم ذاتى
ولهذا يقولون ان الزمان حادث مسبوق وجوده بالعدم لكن سبق عدمه على وجوده
ليس سبقا زمانيا ليلزم ان يكون قبل الزمان زمان بل هو سبق ذاتى كالسبق الذى
بين اجزاء الزمان قوله لم يكن التقدم فى زمان سابق اى والمتكلمون يسمون ذلك
التقدم قوله لو كان ذلك التقدم اى تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض قوله الا انها
الزمان بينا اى الزمان الذى حصل اليوم فيه متصل بالزمان الذى حصل الامس فيه لا تقدم
على الزمان الذى حصل اليوم فيه لا يوجد فيه القبل مع البعد وكل تقدم لا يوجد به القبل مع البعد
فهو زمانى فيلزم ان يكون لو الزمان الذى حصل فيه الامس زمان آخر وهو الذى حصل فيه اليوم
ايضا زمان آخر وهكذا الى غير النهاية قوله ويتسلسل بعضها على بعض ان يكون بعضها آخرا
لبعض قوله وانه محال بالضرورة او نقول من جهة ان الزمان واحد ليس وراءه زمان آخر
قوله مع اى حين علم لكن تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زمانيا يجوز ان يكون
الزمان بداية ويكون عدمه متقدما على وجوده تقدما غير زمانى كما اتفقا من نفس المتكلمين
قوله ولا يتسلسل لم يكن … حتى يلزم ان يكون لو زمان آخر قوله فانهم لو كان …
من التقدم والتأخر زمانا … فيها الى الزمان فتقدم بعض الحوادث اليومية على بعض
منها تقدما زمانيا … ذلك ليس بسبب ان الحادثة المتقدمة حدثت فى زمان متقدم
والحادثة المتأخرة حدثت فى زمان متأخر قوله ولكنا اذا … المتقدم على المتأخر
زمانا والآخر ليس من زمان كتقدم الصباح على الحادثة … زمان آخر
هذه الحادثة عن الصباح بسبب انها وقعت فى المساء والمساء زمان عن الصباح قوله

قوله لا ان التقدم على اليوم ماخوذ فى مفهوم لفظ الامس اى وضع لفظ الامس بحيث اى التقدم
على هذا اليوم فيكون التقدم جزءا لما وضع له لفظ الامس ويدل عليه تضمنا قوله اعترض عليه
اجاب المحقق الدوانى عن هذا الاعتراض بان هذا مناقشة لفظية … اذ يحتمل قطعة
من الزمان كيومين مثلا يجوز ان يتقدم بعضها على بعض حتى لو قيل كانت … ذلك
اليوم والاخرى فى ذلك الآخر انقطع السؤال … ذكر الامس بالنسبة الى الآخر …
فقد يلاحظ فى اليوم التقدم … بتقدم الامس على اليوم
استنادا التقدم اى وصف الامسية بل الى ذات الامس المتصور بخصوصية النسبة الى الغد
المتصور كذلك مع قطع النظر عن وصف الامسية والغدية قوله عندنا ما ذكرتم من ان
الامس متقدم على اليوم قوله لا يدل على … التقدم عرضى او قبل الزمان قوله
ولو سلم اى ولو سلم انه انقطاع السؤال عنده بكون الامس متقدما على اليوم يدل على ان التقدم
عرضى لم قبل الزمان لكن هذا لا يفيد المطلوب قوله يعنى عدم الوسائط فى الاثبات …
لانه اذا انقطع سؤال السائل عنده بكون الامس متقدما على اليوم …
على ان الامس متقدم على اليوم ولا حاجة الى دليل … التقدم عرضى …
الامس … واسطة … لكون سببا لعروض التقدم الامس …
هناك سبب لعروض ولا نعلم قوله هذا خلاف … العروض …
قبل ذلك قوله فيكون بعد الانقراض زمانا وهذا خلاف … انعدام الزمان …
بالجملة العرض الثانى فى الفلكيات قوله فى الفلكيات اى الاجسام المنسوبة الى الافلاك كون جزءا
منه وجزئيا وفيها الكواكب المركوزة فيها والتمات والتداوير فالفلك جسم كرى
ذو نفس متحرك بالذات على الاستدارة قوله مستديرا اى كرى الشكل قوله ويدل عليه فيها
اى فى عالم الاجسام قوله لا بد … قوله فلا … العدم
… قوله … قال السيد الشريف فى شرح المواقف قد يقال … المفوت

الواسطة فى الاثبات … الواسطة فى الثبوت … السبب … ح

والتحت بما يلي السماء والارض لم يتصور فيهما تبدل بخلاف ما اذا فسر بما يلي رأس الانسان
وقدمه بالطبع فانها تتبدل لانه كما اذا قام شخصان في طرفي خط واحد فان رأس كل
منهما وقدمه على النحو الطبيعي مع انه الجانب الذي يلي رأس احدهما يلي قدم الاخر فيكون
ذلك الجانب فوقا بالقياس الى الاول وتحتا بالقياس الى الثاني ويجاب بان فوقا
بالطبع ليس مجرد القدم والرأس بل هو متعلق الفعل المذكور ومعناه وتبدل الرأس
كل شخص وقدمه نسبة طبيعية مع الجهة في الاولى والقرب ولا شك انه اذا فرضنا
قدم احد هذين الشخصين من حيث رأس الاخر لم يكن على المجرى الطبيعي بل كان انتكاسا
قوله والشمال شمالا الشمال بكسر الشين مقابل اليمين وبالفتح مقابل الجنوب قوله
على منتهى الاشارة وذلك لان العقلاء يشيرون اشارة حسية الى الجهات ويقولون
تحرك كذا الى جهة كذا قوله لانه منتهى الاشارة اذ لا تتجاوز الاشارة الحسية الى ما وراءه
قوله مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة لان الحركة المستقيمة انما كانت للعناصر والعناصر
لا تتحرك الا الى احيازها بحيث كانت احيازها في جوف فلك القمر فلا يمكن لها التجاوز
عن مقعر فلك القمر وايضا الافلاك لما لم تقبل الخرق والالتيام امتنع الحركة المستقيمة فيها
قوله والاول اي المعنى الاول وهو كون الجهة منتهى الاشارة الحسية هو الصحيح دون
المعنى الثاني وهو كون الجهة منتهى الحركة المستقيمة قوله كانت الى جهة الفوق فقط
فلا يكون الفوق مقعر فلك القمر فلا يصح تفسير الجهة بمنتهى الحركات المستقيمة بل يجب
تفسير الجهة بمنتهى الاشارة الحسية قوله وحسب الشهرة امران عاميان اي منسوب
الى العامة لان العامة اعتقدوا كون الجهات ستة في ذلك الحسب قوله واما العامي فهو
اي الحسب العامي قوله ومقابله تحت لانه اذا لم تتجاوز المركز يلزم ان يكون جهة التحت
هي المركز واذا لم تقيد به لزم ان يكون المركز تحتا بل يلزم ان يكون التحت نقطة في محدب
فلك الافلاك يكون سمت القدم وهي التي تقابل التي تلي الرأس يعني سمت الرأس قوله

قوله ولما لم يكن عنده عدم اي عند العامة بين قوله على ان الجهات الست اي الجهات
التي هي جهات الانسان واطرافه قوله ولما لم يكن لها الجزاف مشاركة كالاجسام الكرية
الشكل قوله واما الخاصي اي الحسب المنسوب الى الخواص قوله فلا اعتبار [illegible]
على الاعتبار العامي لان العامة اعتقدوا كون الجهات ستة من جهات الانسان واطرافه
التي هي القدام والخلف واليمين والشمال والفوق والتحت [illegible] ايضا
لا تخلو الجهات الانسان واطرافه لكن لم يأخذوا الجهات من جهات الانسان
واطرافه بل اخذوه من اطراف الابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة [illegible]
الزوايا القائمة فاختاروا من جهة الزيادة [illegible]
الجهات من جهة الزيادة [illegible] الاجسام [illegible] مشاركة [illegible] تلك الجهات
لها من غير توسط الانسان [illegible] الاحتياج الى اطراف الانسان لتعيين الجهات
فقط لا لاخذ الجهات منها [illegible] بل اخذوا الجهات من اطراف الانسان
وجهاته ثم ما سوى الانسان من الاجسام [illegible] فاختاروا من اطراف الابعاد المتقاطعة
على الزوايا القائمة فاختاروا منها اي من [illegible] الزيادة قوله عليها [illegible]
وذلك لان [illegible] يمكن ان يقال [illegible] اعتبار جهات الانسان واطرافه فليس
الجهات [illegible] للانسان [illegible] بل [illegible] تقاطع الابعاد على الزوايا
القائمة [illegible] بعض الجهات [illegible] فيها فالعامة ايضا
اخذوا الجهات من اطراف [illegible] الابعاد [illegible] من جهات الانسان واطرافه قوله لقيام
بعض الامتدادات على بعض [illegible] بعض الامتدادات على بعض [illegible]
[illegible] شرح الاشارات كون الجهات ستا باعتبار
[illegible] غير واجب [illegible] قيام بعض الامتدادات على بعض [illegible]
[illegible] الجهات التي من اطراف الامتدادات غير متناهية بحسب [illegible]

في جسم واحد بل القياس الى نقطة واحدة قوله لما يجب في اعتبار الجهات لا تتحدد
الجهات على اطراف الخطوط المتقاطعة في الجسم تقاطع الامتدادات يجوز ان يكون
على زوايا حادة ومنفرجة قوله وكل منهما اي من الفوق والتحت قوله فلا يكون موجودا
قيل التحقيق ان الجهة اما موجودة او في موجود ونقطة التحت في موجود قوله بل هي
فيكون جهة التحت موجودة ايضا لانها موجودة في نفس الامر لانها منشأ انتزاع
في نفس الامر فلا يكون اختراعيا صرفا واعتباريا محضا والمراد بالموجود في نفس الامر
اعم من ان يكون موجودا او يكون في الخارج شيء يصح منه انتزاع ذلك الموجود قوله في
امتداد ماخذ الحركة اي ليس لها اجزاء في الامتداد الذي يتحرك المتحرك في ذلك
الامتداد حتى يمكن وصول المتحرك الى جزء منه وقربه من ذلك الجزء ووصوله الى جزء آخر
بعده ولذلك ان لها اجزاء في سائر الامتدادات وبهذا التقييد وقع جهة الفوق فانه
لها انقسامات في سائر الامتدادات قوله بل هي متعينة فلا يمكن الجزء منها موجودة بالفعل
مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى تلك الجهة قوله بالوصول اليها او القرب منها
يعني ان المتحرك نحو الجهة ليقرب منها او يصل اليها فيجب ان يكون الجهة موجودة ضرورة
امتناع القرب من المعدوم والوصول اليه قوله وانما قيد الانتهاء بهما اي بالقرب
والوصول قوله بانه المكان هو السطح مع ان السطح حين توجه المتحرك اليه معدوم قطعا
لانه لم يتحرك الى شيء محصور فيه لا يقتضي الوجود قوله لانها ما اليه الحركة لا ما فيه
الحركة هي المسافة والجهة ليست بمسافة قوله حركة الى الجهة مع انا فرضنا ان الحركة
في الجهة لا اليها قوله لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لانه لو كان فيه اقرب الجزئين من الجهة
كانت الحركة منه حركة في الجهة لا الى الجهة مع انا فرضنا ان الحركة الى الجهة قوله فلا حاجة
الى هذا الترديد بل الصواب ان يقال لو كانت الجهة منقسمة في امتداد ماخذ الحركة
لكانت الحركة فيها لكنه فلا يكون مسافة قوله واذا ثبت ذلك اي كون الجهة موجودة وذات وضع

ذات وضع وغير منقسم في امتداد ماخذ الحركة قوله كانت قابلة للانقسام في جميع الجهات
مع انا بينا انه لا يقبل الانقسام في امتداد ماخذ الحركة قوله كما عرفت من ابطال الجزء الذي
لا يتجزى وما في حكمه من الخط الجوهري والسطح الجوهري قوله وضع اي حين عدم كون
وضعها بالذات قوله وتعين وضعها لانه اذا لم يكن وضعها بالذات فلا بد ان يكون
هناك امر محدد وتعين وضعها به او لم يكن هناك امر لم يتعين وضعها والفرض
انه لا وضع لها بالذات فلا يكون ذات وضع اصلا مع انا اثبتنا انها ذات وضع
هف قوله وتعين وضعه المحدد ايضا فان التحديد وتعيين الوضع لا يقتضي قيام ذي الوضع
بالمحدد قوله ليس في خلاء اراد بالخلاء البعد الخالي عن الشاغل سواء كان البعد موجودا
كما هو مذهب الاشراقيين او موهوما كما هو مذهب المتكلمين قوله لاستحالته قائم ... لما
علم امتناع تحقق بعد خال عن الشاغل فالجهة لا يكون موجودة فيه حتى يمكن ان يتحدد فيه
قوله متشابه يراد بالملأ المتشابه ان لا يوجد فيه امور مختلفة المعاني قوله ولا في ملأ
تحدد الجهات في ملأ متشابه قوله فلا يكون الا اذا لم يكن الجهتان مختلفتين بالطبع
قوله هذا ضعيف اي عدم كون الجهتين ... والا فوجود ... قوله لا يقال
والهواء ... الجهتان مختلفتين بالطبع لكن بعض العناصر طالبا لاحدهما
وهاربا عن الاخرى بالطبع قوله بالعكس اي هاربا عن الفوق وطالبا للتحت
بالطبع قوله فاذن اي حين لم يكن تحدد الجهات في الخلاء ولا في الملأ المتشابه
قوله فيه توجيه هذا المقام الى قوله وقال بعض المحققين قال الشارح في شرح
حاصل الاول انه تحدد الجهات ليس في نحو الملأ المتشابه فهو في نهايات الملأ
المتشابه والمتشابه فيه غير ... الى غير النهاية ... لم يجز ان يكون تحدد
الجهات في نحو الملأ الغير المتشابه او نهاياته ... فحصل ان محل التحدد ليس الا
غير متشابه فهو نهايات قائمة بلا متشابه فان الجهة منتهى الاشارات وقول ...

خارجة عن الملاء المتناهية لا يلائمه والانسب حمل كلام المعترض الثاني على انه التحقق فيه
لتفتلى في الاقل معنوتي قوله وهو الجسم اي الملاء المتناهي قوله يوجد فيه
حدود المناسب انه يقال امور لا تقتضي الكرة المصمتة اللهم الا ان يقال
كنقطة المركز كما قال الشارح في الحواشي الامور المحققة في الكرة المصمتة السطح
والجسم التعليمي والجسم الطبيعي وفي الملاء المتناهي لا يوجد الا امران الجسم
الطبيعي والتعليمي قوله وانما تعرضوا له كانت فاملا يقول في انكار المراد بالملاء
المتناهي الجسم الذي لا يكون متناهيا فكان الانسب ان يقول لو ليس
يتحدد الجهات في الخلاء ولا في الجسم الغير المتناهي مع انهم لم يقولوا ذلك
بل قالوا لا يتحدد الجهات ليس في الخلاء ولا في الملاء المتناهي فاجاب عنه بقوله
وانما تعرضوا له قوله تنبيها على انه اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على تناهي فانه
انهم لو قالوا بدل المتناهي غير المتناهي لصار كلامهم هكذا تحدد الجهات
ليس في خلاء ولا في ملاء غير متناه فيتبادر منه انه لا بد لتحدد الجهات من تناهي الابعاد
او لو لم يكن التحدد في الملاء الغير المتناهي لوجب ان يكون في ملاء متناه فيكون
التحدد موقوفا على تناهي الابعاد مع انه ليس كذلك لانه يمكن تحدد الجهات
في الملاء الغير المتناهي ايضا نعم لا يمكن تحدد الجهات في الملاء المتناهي الغير الكري
لان المتناهي لا يوجد فيه امور تخالفه الحقيقة فلذا قالوا ولا في ملاء متناه
قوله لا يخلو عن تمحل لانه يلزم على التوجيه الاول حذف مضاف
بل مضافين اعني داخل نحن وعلى الثاني يلزم التعقيد المعنوي لان الانتقال
من المتناهي الى عدم التناهي بعيد جدا وقد اشرنا الى ما هو الاحق بالتوجيه وهو
التعقيد بالكرة المصمتة وايضا يرد على التوجيه الاول انه عدم كونه في داخل
نحن المتناهي لا يستلزم كونه في اطراف الملاء المتناهي لجواز كونه في داخل

في داخل الملاء الغير المتناهي وفي اطراف الملاء الغير المتناهي وعلى الثاني انه لا معنى لـ
غير المتناهي فكيف يحكم بانه في اطرافه لانه غير المتناهي لا يكون له اطراف هذا كلام
الشارح في الحواشي قوله وجب ان يكون كريا لكن جهة الفوق سطحه وجهة التحت
مركزه قوله لا يتحدد به جهة السفل يعني ان غير الكري وان امكن ان يتحدد الفوق
بان يكون سطحه المحدب جهة الفوق لكن لا يتحدد به جهة التحت لانه لا مركز له حتى
يقال انه جهة التحت وكل نقطة سوى المركز متبدل فلا يصلح ان يكون جهة اذ جهة
التحت لا يتبدل على ما سبق بيانه قوله والا لتبدلت هو بعد من جهة السفل
فاذا فرضنا متحركا تحرك من جهة الفوق ووصل الى جهة السفل ثم اذا تجاوز عن
السفل الى ذلك الابعد كان حركته الى جهة السفل حتى ايضا لان المفروض انه ذلك
الابعد ليس فوقا بل هو في غاية البعد عن الفوق فصير جهة السفل التي وصلت
اليه المتحرك اولا فوقا بالقياس الى ذلك الابعد فيتبدل التحت فوقا مع انا
بينا انهما لا يتبدلان انه هف قوله فوقا بالقياس الى ذلك الابعد مع انا بينا
ان جهة الفوق والتحت لا يتبدل احديهما بالاخرى قوله سواء كان البعد داخلا
بان يكون جهة السفل في جوف ذلك الجسم الغير الكري قوله او خارجا
بان يكون جهة السفل خارجا عن جوفه قوله اذ يمكن ان يتوهم هو ابعد من
ذلك الابعد الخارج عن الشيء غير متناه بحسب التوهم فلا يصل الفرض الى حد
لا يمكن ان يتجاوز عنه قوله غاية البعد الداخلي ولئن لم يمكن ان يتحدد
بالكرة غاية البعد الخارجي لكنه يتحدد بها غاية البعد الداخلي فيجب ان يكون
المحدد كرة لانها تحدد بها غاية البعد في الجوف بخلاف غير الكرة فانه لا يتحدد به
غاية البعد اصلا قوله لا وقعا اي الجهتان قوله وهو كون احدهما
هو جهة السفل فانها هي ابعد الابعاد المفروضة عن الفوق قوله ولئن كان

باجسام مختلفة شامل قوله فانه كالجسم الواحد اى لانه كان تحدد الجهات باجسام
متعددة قوله فلا يمكن قطعا اذ لا يمكن كونه الفوق ابعد الابعاد المفروضة عن
التحت وكل ما يفرض انه يكون غاية البعد عن التحت يمكن ان يفرض ما هو
ابعد منه قوله والا اى وان لم يحط قوله لم يتعين بها غاية البعد اى البعد
الداخلي وهو جهة التحت قوله في الامتداد الواصل بينهما اى بين الجهة
الابعد وذلك البعض قوله فهو الاقرب الى الاخير لانه الابعد عن احد
المتقابلين فما يكون بالاقربية بالمقابل الآخر قوله وكل ما يفرض غاية البعد
عن بعض لم يكن غاية البعد عن المجموع والسبب في ذلك هو انه اذا كان تحدد الجهتين
بالاجسام المتعددة الغير المحيط بعضها ببعض فجهة الفوق وان جاز ان يكون
فائتة بتلك الاجسام لكن جهة التحت لا تكون جوف تلك الاجسام بل يكون خارجة
عنها فاذن لا بد ان يكون الاجسام في اوضاعها واقعة بحيث يكون بعد
كل منها عن جهة التحت مثل بعد الآخر عنها لا يتصور ذلك الا بان يكون نسبة
مجموع تلك الاجسام الى جهة التحت كنسبة محيط الكرة الى مركزها فلا بد ان يكون
بعض تلك الاجسام منضمة الى البعض بحيث يتوهم من مجموعها شكل مستدير
كشكل محيط الدائرة ويكون جهة التحت واقعة في وسط المجموع فنقول لما كانت جهة
التحت خارجة عن كل احد من تلك الاجسام فغاية بعدها عن بعض تلك الاجسام
كونه غاية القرب بالنسبة الى جسم آخر مقابل لذلك البعض لانها كلما بعدت عن
احدهما بعين فقد قربت بالمقابل الآخر فبعدها (غاية بعدها) عن احدهما يكون غاية القرب
بالآخر ثم يتجاوز البعد عن ذلك الآخر ولا ينتهي الى حد لا يمكن ان يتجاوز عنه
بل كل مرتبة يفرض غاية البعد يمكن ان يتجاوز البعد عنها والى ذلك قال الشارح
والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه

الاين

الى اين كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام قوله والمناسب ان يقال على ما قال السيد
الشريف المحقق في شرح المواقف قوله لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا
فالبعد عنه الى اين اى لا ينتهي ولا يتعين لانه اذا كان تحدد الجهات باجسام
متعددة غير محيط بعضها ببعض كان جهة التحت خارجة عنها لا في جوفها فلو
ع ان لا تتحدد جهة التحت بها لانه بعد جهة التحت عن تلك الاجسام يكون
بعدا خارجيا او داخليا والبعد الخارجي لا يمكن تحدده وتعينه على ما مر قوله
والا لم يتحدد به جهة لانه اذا كان مضاعا لم يتحدد به جهة السفل على ما بين فيكون
المحدد جسما واحدا غير كري قوله فهو اى المحيط كاف قوله باعتبار مركزه اى
بانه يكون مركزه جهة التحت ومحيطه وهو سطحه المحدب جهة الفوق قوله لا كما
الفوق القائم به منتهى الاشارة بل الاشارة قد تتجاوز عنه الى ذلك الجسم
الذي في ورائه فلا يكون سطحه المحدب جهة الفوق لانه يكون منتهى الاشارة
هف قوله يحصل المطلوب وهو كون الافلاك مستديرا قوله لو تم اشارة
الى منع تمامه لما ذكر في الحواشي السابقة قوله ولا يدل ذلك على كروية جميع الافلاك
اذ يجوز ان تكون الافلاك الباقية غير كروية اذ لا يلزم من عدم كرويتها عدم
تحدد الجهتين بل الجهتان تتحددان بالفلك الاعظم سواء كانت الافلاك
الباقية كرية اولا قوله وكذا الاحوال المثبتة من كون الافلاك بسيطا وكونه
غير قابل للخرق والالتئام وغير ذلك فصل في ان العناصر بسائط قوله اى بسائط من الاجسام
ايضا اى العناصر المفردة ايضا لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع وان كانت
مركبة من الهيولى والصورة قوله والاعضاء المتشابهة التي تكون اجزاؤها
المقدارية متساوية لكلها في الاسم والحد قوله كالعظم فانه لا يحس فيه
اجسام مختلفة الطبائع قوله كل جزء مقداري منه انما قيد الجزء بالمقداري

اى الجزء المقيد بلم يصدق البسيط بهذا المعنى على جسم من الاجسام العنصرية ايضا
لان الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة ولا يشارك شى منها الجسم فى الاسم
والحد فلما قيد بالمقدارى خرج الهيولى والصورة لانهما ليسا جزئين مقداريين
قوله مساويا اى مشاركا قوله فى الاسم والحد اى الماهية والحقيقة قوله
فيندرج فيه العناصر فان جزء الماء يطلق عليه اسم الماء ويوجد حد الماء فيه قوله
دون الافلاك لان الجزء المقدارى للفلك كربعه ونصفه لا يقال له الفلك
ولا يوجد حد الفلك فيه ايضا لان الفلك كرى شامل للعرض والربع والنصف ليسا
كذلك قوله دون الافلاك لان نصف الفلك مثلا لا يطلق عليه اسم الفلك وليس فلك
بحسب الحس ايضا قوله لا تقبل الحركة المستقيمة اى الاينية اى ليس المراد
بالمستقيمة ما يكون على خط مستقيم بل المراد بها الحركة الاينية مطلقا سواء كانت
على خط مستقيم او مستدير فيشمل حركة الجزء الى ايضا لانها اينية ايضا قوله
وحتى كان كذلك اى لا تقبل الحركة المستقيمة قوله فالمناسب الاقتصار على الجهة
فالجهات لا تكون متحددة لانه ما ينتقل من جهة الى جهة لو كان محددا الجهات لزم ان ينتقل
مع الجهات لا منها ولا اليها قوله اى بسائطها تحت الاجزاء بالبسائط لا يلائم
قوله فيما بعد لان الشكل الطبيعى للبسيط هو الكرة قوله لا سبيل الا الاول لان
كون كل واحد على شكل طبيعى قوله وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة هذا
انما هو بحسب الاغلب وليس كليا لان الشكل العدسى والبيضى غير كريتين
مع انه ليس فيهما افعال مختلفة بالمعنى الذى ذكره المعترض قوله فالشكل الطبيعى
فلا يصح انه يكون الشكل الطبيعى للبسيط مضلعا فيجب ان يكون كريا قوله
ولو كان بكل منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء فان
تماس الكرة مع كرة اخرى لا يكون الا فى نقطة واحدة فبالضرورة يبقى بين

فى القسمة وربما يبقى بين الكرات المتماسة خلل وفرج فلا يحصل منها سطح كرى متصل الاجزاء
مع انا اثبتنا ان سطح الفلك كرى هف قوله ولا سبيل الى الثانى والثالث
المراد من الثانى هو ان يكون كل واحد من اجزائه على شكل قسرى والمراد من الثالث ان يكون
بعضها على شكل طبيعى وبعضها على شكل قسرى قوله فيكون خاليا عن الشكل الطبيعى وهو
الشكل الكرى ضرورة ان الطبيعة تطلب طلبه دائما ولم يحصل المطلوب قوله
هذا خلف لانا اثبتنا ان الفلك لا تقبل الحركة المستقيمة لانه محدد الجهات قوله لم يكن اجزاؤه
قابلة لها لانه يستحيل ان يكون اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة لم يثبت قوله كانت جهات
حركاتها متقدمة عليها اى على الاجزاء قوله فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه لان
المتقدم على المتقدم على الشى متقدم على ذلك الشى قوله هذا خلف لانه يكون الجهات
متقدمة على الفلك خلاف المفروض لانه محدد الجهات انما هو به قوله وفيه بحث
اى فى هذا الاستدلال بحث اصل هذا البحث للمحقق القوشجى اورده فى شرح التجريد
واورد خصوصه انه عدم كون كل واحد من اجزاء الفلك وبعضها على شكل الطبيعى
انما هو لاجل ان يحصل من مجموع تلك الاجزاء شكل كرى متصل الاجزاء ليمكن تحدد الجهات
فلا بد ان يكون نه اتصال بعض تلك الاجزاء ببعض لكون منها بحيث لا يبقى منها خلل وفرج
ومن البين انه زوال ذلك الاتصال وعود كل واحد من الاجزاء الى شكله الطبيعى
لا يمكن ولا يتصور الا بحركة بعض الاجزاء الى احدى جهتى الفوق والتحت
على الطبيعى او فى الانقطاع قوله والمحدد انما تحدد جهتا دون سائر الجهات جواب
سؤال كانه قال لم لا يجوز ان يكون الحركة على هذا النحو لما كانت بينه يكون ايضا من جهة
الى جهة فاجاب بانا نسلم ان تلك الحركة يكون من جهة الى جهة لكن لا يلزم تحدد
لان الفلك ليس محددا لجميع الجهات بل الفلك انما هو محدد لجهتى الفوق والتحت
فقط دون سائر الجهات قوله على حركتها اى عليها اى على حركة الاجزاء الى الحيز

فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة المطلوب من هذا الفصل اثبات
الكلام على شيئين احدهما كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيهما كونه ذا مبدأ ميل مستدير
يحرك به الاستدارة واما ثانيهما انه ليس في طبعه ميل مستقيم قوله هذا مبني على اي كون
اجزائه مفروضة قوله لتساوي الاجزاء في الطبيعة لكون الفلك بسيطا غير مركب
من اجسام مختلفة الطبائع قوله وهو محال لامتناع توجه امر واحد في زمان واحد
الى جهات متباينة قوله ترجيح بلا مرجح لانه تحرك اي لكل واحد من الجهات فلو تحرك
الى بعضها دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح قوله فيما بينهما اي بين القطبين قوله
ضرورة كون المتحرك بسيطا فلا يصدر عنه امور مختلفة فلا بد ان يكون تلك الامور من
جهة القابل المتحرك قوله وانت تعلم انه هذا لم لا يكون هذه الامور عائدة الى المحرك
قوله وهيهنا مباحث كثيرة اي على كون نسبة القابل الى الكل على السوية مباحث كثيرة
قوله سواء كان المحرك اي حركة الغير قوله لا ... اي الافلاك الفلك قوله
شيئين ... اذا كان زوال الكل عن موضعه لا يكون الا بالحركة قوله
والا لما كان اي ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير قوله والمناسب انه يقال لم يكن
طبعه مبدأ انه اذ المبدأ هو الطبع لا امر آخر هو في الطبع قوله فلا يلائم قوله فيما بعد
والا لكان الشيء مع العائق الطبيعي لانه العائق هو الذي لا يكون له شعور بحقيقته هذا
بلا شعور له فتعليم الاول لا ملائمة قوله والمراد بالطبيعة اي الصورة النوعية
التي لا شعور لها فهو وان كان ملائما لقوله فيما بعد الا انه لا يصح قوله لما قبل الميل
قوله فلا يكون فيه ميل مستدير اصلا اذ لا يلزم من عدم الميل الطبيعي عدم الميل مطلقا
لجواز ان يكون فيه ميل مستدير طباعي فلا يصح قوله اصلا قوله والمناسب ان يحمل الطبع
على الطباع ليشمل ماله شعور وارادة ايضا قوله والعائق الطبيعي اي ...
العائق الطبيعي هو المتناول قوله ما له شعور وارادة فلا يلائم القولان قوله

قوله لا ينافي امتناع حركته فيها ... او مكان الذي لا ينافي الامتناع الكامل بسبب الغير بل
كل ما يمكن بعد عدم فهو ممتنع بالغير بعد عدم علة الاتصاف ضرورة انه ما لم يتحقق علته التامة
لوجوده ما لا يوجد قوله الا بعد وجود جميع الشرائط وهي جوده شرائط مبدأ الميل يجب
ان يتحقق الميل الصادر عنه ... جميع الشرائط قوله فقد علم مما قررنا ان المعلوم ...
هو ان الفلك قابل بحسب الامكان الذاتي للحركة قوله جار في كل من البسائط انه يقال
الفلك ... قابل للحركة المستديرة فلا بد ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير اذ لم يكن فيه مبدأ
ميل مستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون فيه مبدأ ميل اصلا فيمتنع ان يتحرك في
الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة هف قوله وقد ذهب ... الى
ان كرة النار ... ذلك لما شاهد ... حركة ذوات الاذناب ... والاعمدة
ونحوها بالحركة اليومية وطلوعها وغروبها قوله يكفي فيه امكان الحركة ...
الا وان ... المعترض قوله ولا امتناع في ان الفلك الميل المستقيم كما
ذكر الميل مبدأ ميل مستدير ... العناصر ... يصح ان يقال لا امتناع الميل
المستقيم فيها كما انه ذكر المبدأ مبدأ ميل مستدير ... الميل المستقيم ممتنع في العناصر ...
الميل فيها يكون مبدأ ميل مستقيم لا مستدير قوله اذ لا يتصور وقوع الحركة في الآن
لان الحركة امر تدريجي لا دفعي فلا تقع في الآن قوله ويمكن ذكر الزمان انه اقصر ...
والا لكان زمان الشيء مع المانع كهو لا معه قوله والا لكان ... اي انه لم يكن زمانه ...
عديم العائق اقصر من زمان حركة ذي العائق ... مساويا لزم ان تكون الحركة ...
كهو اي كالحركة لا مع العائق ... بل يلزم ان يكون العائق ...
عائقا قوله ويمكن ان يكون اي المتحرك قوله فانيا ... الطبيعي قوله
ومقاومة العائق ... خارج ... المسافة ... المسافة ايضا
مانع قوله وذكر العائق اي الخارجي قوله فيلزم ان تكون زمانه عديم الميل ...

لم يكن زمان عديم الميل مساويا لزمان ذي الميل بسبب ذلك العائق الآخر غاية
ما في الباب انه يكون العائق في احدهما داخليا وفي الآخر خارجيا ولا محذور فيه
قوله وأجيب بانا نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل ايضا لانه ذكر العائق لكنه
خارجيا فيجوز انه نفرض اشتراك ذلك العائق مع ذي الميل ايضا قوله نصفه اي نصف
الميل الاول قوله في نصف زمان عديم الميل هو مسافة واحدة قوله يزداد سرعتها
وازديادا السرعة انما يكون بقصر الزمان قوله مسافة ذي الميل الاول اي متحرك
مسافة ذي الميل قوله متساويان في السرعة والبطوء وهو محال لانه يستلزم تساوي حركة
المعاوق معاوقا قوله وقال ابو البركات جهة الحركة من حيث هي يتصور الآن زمانه
تقتضي ان جهة الحركة من حيث هي هي لا تقتضي زمانا معينا مع قطع النظر عن الامور الخارجية
عن الحركة قوله فيكون زمانه مساويا لنصفها فيلزم تساوي عديم الميل وذي الميل في زمانه
عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل مع ساعة ونصف ساعة وزمان ذي الميل الاول
ساعتان قوله واجيب عنه حاصل الجواب منع قوله ان الحركة من حيث هي تقتضي زمانا
معينا بل الحركة لا تقتضي زمانا معينا اصلا قوله لا انقسام فيه بالفعل اي ليس الزمان
مركبا من آنات متتالية بالفعل بل الزمان متصل واحد قابل للانقسام الى غير النهاية
ولا ينتهي في الانقسام الى الآنات بل كل جزء يمكن ان يفرض فهو زمان وذلك لانه لو كان مركبا
من آنات متتالية وعدم قبوله القسمة الى غير النهاية يستلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى في
المسافة لانطباق كل من الزمان والمسافة على الآخر فلو كان الجزءان احدهما غير منقسم كان
الجزء الآخر ايضا كذلك لما تقدم انهما متطابقان بهذا قوله ولا ينقسم اي الى الجزء
هي حركات اذ لو لم يكن اجزاء الحركة حركات بل كانت امورا غير منقسمة كان
الجزء المسافة ايضا امورا غير منقسمة لانطباق الحركة على المسافة فيلزم وجود الجزء الذي
لا يتجزى وتركيب المسافة منها وقد بينا بطلانه فوجب ان يكون الحركة ايضا قابلة للانقسام

قابلة للانقسام الى غير النهاية وتكون اجزاؤها حركات ايضا قوله فلا تقتضي الحركة لذاتها
قدرا معينا اذ لو كانت مقتضية لقدر معين من الزمان لوجب ان لا يتحقق بدون ذلك
القدر المعين لامتناع تخلف المعلول عن علته المستقلة مع ان كل زمان معين
فرض انه مقتضى الحركة فان الحركة يتحقق بدونه في ذلك القدر المعين لان الحركة الواقعة
في ذلك القدر المعين لها نصف هو حركة ايضا واقعة في نصف ذلك الزمان المعين
وربعها في ربعه وهكذا الى غير النهاية وكذا الحال في المسافة فان الحركة لا تقتضي قدرا معينا
من المسافة اذ لو اقتضت لما تحققت بدون ذلك القدر مع انها تتحقق فان نصف المسافة
مسافة لنصف الحركة وربعها لربعها وهكذا قوله بل تقتضي مطلقهما اذ لا يمكن تحقق
الحركة بدون زمان ما في الازمنة ولا بدون مسافة ما من المسافة قوله
باعتبار القوة المحركة اي ان الحركة المخصوصة وان لم تكن من حيث هي مقتضية للزمان
الا انها مقتضية له باعتبار الامور الخارجة عنها من القوة المحركة والجسم المتحرك
والمسافة المعينة فنقول ان الاجسام الثلثة كلها مشتركة في ذلك الزمان الذي
هو مقتضى الحركة باعتبار تلك الامور وبسبب المعاوقة يزيد زمان الآخر فلا يلزم تساوي
عديم الميل وذو الميل قوله وما زاد عليه يكون بازاء المعاوق فلا يلزم تساوي
زمان عديم الميل وذي الميل قوله وقال الامام اي الامام المنع مقدمة من مقدمات
الدليل بل منع استحالة النتيجة وهي تساوي عديم الميل وذي الميل مستندا
بانه يجوز ان لا يكون الميل العائق على النسبة المذكورة بالغا في المراتب الضعف
الى مرتبة لا يبقى له اثر محسوس في المعاوقة والممانعة قوله لعوائق واما هي حركة
الجسمين العالي الى جهة ميلها قوله مشاهدة كالحجر المرمي الى الفوق قوله
واستحال التالي وهو جميع الامور المذكورة قوله وهو منتف هنا بالضرورة
فانا نعلم بديهة انه اذا تحرك الجسم الذي لا ميل فيه الى جهة الفوق مثلا يكون تحركه

بالقسر فالجهة جسمان ثقيلان يكون ثقلهما على النسبة المذكورة قوله لكنها عددية لان
الميل الطبيعي كالمتصلة فحينئذ يكون نسبة بعضه الى البعض الآخر مقدارية بل نسبة بعضه
الى البعض الآخر انما هي باعتبار عروض العدد له قوله ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية
لان الزمان كم متصل قوله على انه يجوز ان يكون المقدار نسبة الى مقدار آخر وذلك كالنسبة
الصمية وهي لا يتحقق من مقدارين الا كونهما غير متشاركين اذ ينقص الاقل من
الاكثر يبقى ما هو اقل من الاقل ثم اذا نقص الاقل الثاني من الاقل الاول يبقى اقل من الثالث
وهكذا الى غير النهاية لان المقدار قابل للانقسامات الغير المتناهية فيتصور فيه ذلك
بخلاف الاعداد لانها منتهية الى الواحد كذا قال المحقق الدواني في حاشية التجريد
قوله فيكون محالا اذ الملزوم يستلزم محالا قوله يقتضي لاثرين متنافيين لا يختلف
لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قوله لاجتماعهما في الكرة المدحرجة فانها تتحرك
حركتين احديهما مستقيمة والاخرى مستديرة فيكون فيها ميلان ايضا احدهما
مستقيم والآخر مستدير قوله وما قيل من ان الميل المستقيم الخ اي في بيان المنافاة
قوله والمستدير يقتضي صرفه عنها فيكون متنافيين لتنافي اثريهما قوله فيجوز
ان يقتضي الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين مختلفين نعم لو لم يكن الا باعتبار
مختلفان لما جاز ذلك بناء على ما تقرر من ان الواحد في ذاته وجهاته لا يصدر عنه
الا الواحد قوله والمراد بها هنا ذلك الى الدليل المذكور في اثبات هذا المطلب
لا يثبت الا بهذا على ما سيأتي قوله واما الصغرى وهو كونه محددا للجهات
قوله فقد مر تقريرها في الفصل الاول من الفلكيات قوله واما الكبرى وهو قوله
ولا شيء من المحدد للجهات بقابل للكون والفساد قوله هذا الدليل على ان يكون الحيز
الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعي الخ بل يجوز ان يكون الصورتان متعاقبتين
لحيز واحد قوله بل هو موقوف الخ اي كون الحيز الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز

عن الحيز الطبيعي للصورة الفاسدة قوله وههنا بحث لان المحدد لا حيز له بمعنى
المكان وهو السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
قوله ولا يصح حمله ههنا على المعنى الاعم وهو ما يمتاز به الاجسام في الاشارة الحسية
وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد في الاشارة الحسية
عن غيره وانما لم يصح حمله ههنا على المعنى الاعم من المكان لانه لا يستقيم قوله
كانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي لان الحيز بمعنى الوضع الذي يمتاز به
الشيء في الاشارة الحسية يجوز طلبه بالحركة المستديرة الوضعية لا بالاينية
لينافي كونه محددا للجهات قوله لا يقبل الخرق هو افتراق الاجزاء قوله والالتيام
هو اقتران الاجزاء قوله مما يستلزمانه اي الكون والفساد يستلزمان الحركة
المستقيمة لانهما يحصلان بالحركة وذلك لان الكون هو حدوث الصورة
والفساد زوالها ومن المعلوم ان الحدوث والزوال لا يتوقف حصولهما على
الحركة المستقيمة نعم لما كان كل من الصورتين يقتضي الحيز الطبيعي والحصول في الحيز
فيما نحن فيه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة كانت الحركة المستقيمة لازمة لهما قوله بها اي بالحركة
المستقيمة قوله هي الحركة الاينية اي التي تتبدل بها المكان قوله مطلقا اي سواء كانت
على سطح مستقيم او لا قوله فلا حاجة الى ما تكلف به اي اذا كان المراد بالحركة المستقيمة
هي الاينية مطلقا فلا حاجة الى ذكر التكلف وتفصيل الاحتمالات وابطال الشقوق
قوله وبهما اي الحركة المستقيمة والمستديرة محالان قوله فلان الفلك طبيعة
واحدة لا تقتضي الا شيئا واحدا بناء على ما تقرر من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
قوله لا قسر هناك اي في الافلاك قوله واما الارادية فلان الفلك لبساطته دائم
اي غير مخصوص بجميع الفلك لا يختلف اذ افلاك السيارات مشتملة على افلاك جزئية
كل منها بمنزلة انه ولا ... في فلك الثوابت فانه لما كان مشتملا على الكواكب

فيجوز ان يكون لكل كوكب ما يحركه انه يجوز تعدد الفاعل لكن الافلاك بسبب الآلات
المتعددة لعدم الآلات الجسمانية فاذا لم يكن للفلك آلات جسمانية
مختلفة لم يمكن ان يصدر عنه اكثر من فعل واحد ما لم تكثر فلا يكون مصدرا لافاعيل
متعددة بان يتحرك بعض اجزائه الى جهة وبعض اخر الى جهة اخرى او يسكن

فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة قوله مطلقا سواء وقع في
خط مستقيم او لا يقع قوله والمستديرة هي الوضعية التي لا يخرج الكل المتحرك
عن مكانه ويتبدل اجزاؤه فقط قوله والملائم لكلامه فيما بعده من حيث قال او يميل
الى ما فر عنها لو رجعت لكانت تنتهي الى الطرف فتكون حقيقة السكون وهذا انما يتم
اذا حصل الزاوية بواسطة حركة الرجوع اذ لو كانت الحركة على محيط دائرة لم يلزم السكون
قطعا قوله وبعبارة لمجال المناقشة في الحصر واسع لبقاء احتمال الاقرب غيرها ذكره وهو
لم يكن الزمان محفوظا بالحركة الابدية الواقعة في محيط الدائرة او الواقعة في الخط المقوس
او غيرهما قوله اما ان تذهب الى غير النهاية او تنقطع والحاصل ان الزمان لا يجوز
عليه العدم كما مر لانه ازلي وابدي فالحركة التي هي محله لا ينعدم والا انعدم زمانه
لا ينعدم انعدام المقدار بانعدام محله فهي ان تذهب الى غير النهاية او ترجع وكلاهما
باطل فلا تكون الحركة الحافظة له مستقيمة وهو المطلوب قوله ان الحركة الموجودة وهي
التوسطية ليس بعدا والحركة التي هي البعد هي الحركة بمعنى القطع ليست موجودة
لان الحركة الموجودة هي الحركة بمعنى التوسط وهي ليست بعدا لكونها امرا مستمرا بل هي امر
بسيط غير منقسم في امتداد المسافة وهي مستمرة والحركة التي هي البعد هي الحركة بمعنى القطع وهو
امر وهمي لا وجود له الا في الخيال لان المتحرك ما لم يصل المنتهى لم يتحقق الحركة بتمامها فاذا
وصل فقد انقطعت حركته فاذا كانت الا [illegible] فكيف يجب ان يجعل [illegible] البعد في كلامه
على نفس المسافة لا الحركة قوله [illegible] سبيل الانتهاء [illegible] ان ينقطع الحركة المستقيمة قوله

قوله قبل عليه يلزم ان الميل مانع عن الوصول حتى يلزم وجوده فانه لا علة اتفاقية يجب
وجودها عند وجود المعلول ولا يجوز وجود المعلول عند عدمها على ما تقرر في موضعه
قوله فلا يجب بقاؤه ولا علة المعدة يجب ان توجد ثم تنعدم حتى يتحقق المعلول
وذلك كالخطوات المعدة للوصول الى المكان فانه الخطوة يجب وجودها
اولا ثم عدمها ليمكن الوصول الى ذلك المكان قوله لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين
المتنافيين نعم يجوز اجتماع ميلين متنافيين اذا كان احدهما ذاتيا والاخر عرضيا
كحركة جالس السفينة الى خلاف جهة السفينة قوله اورد عليه الامام بانا لا نسلم
الاستحالة المذكورة اي استحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في الجهة
بل يجوز اجتماعهما كما في الحجر المرمي الى الفوق قوله اقول الكلام مبني على ان الميل مبدأ
المدافعة فانه يجوز اجتماع الميلين بمعنى المدافعين كما في الحجر المرمي الى الفوق قوله
فكيف يمكن ان يقال [illegible] تصغي الى ليس اجتماع الميلين يمكن فكيف يمكن [illegible]
قوله فيصل الى السفل اي مدافعه بل نفس الاثر لا مبدأ المدافعة قوله بل في مبدأ وهو
الثقل قوله فالحال الذي هو اي الوقت الذي فيه مدافعة الوصول اي اللا مدافعة
التي بها الوصول الى الحد غير الوقت الذي فيه مدافعة الا وصول اي زوال الوصول
عن الحد الظهور انه مدافعة الوصول ومدافعة الزوال ليستا في وقت واحد
قوله بصفتي الايصال فيه اشارة الى ان الميل الموصوف بصفتي الايصال اي
الوصول الى المدافعة يكون زمانيا قوله قيل في نظر لانه في الوصول ثم يتحقق
بعد انتهاء حركة الذهاب فيكون آنيا فلا يرد النظر المذكور قوله فلا محذور فيه
لانه الوصول الى الشيء لا يجب ان يكون له وصول تام قوله ثم اي قريب من [illegible] كونه
اضطرارية لكن الاصطلام ضرورة انه له وصولا في الكل قوله وقد يقال الحد الذي
[illegible] انه الوصول آنيا باعتبار حد المسافة قوله والآن الذي يمكن الحد

بتمامه فهذا اذا لوحظ محققا الا النهاية ليس بعده شيء فكذا لو كان الوصول
لكانه ذلك الشيء هو النهاية **قوله** لانه رفع الآني اي لانه زوال الا انقسم لو كان
تدريجيا لزم انقسام الازلي لانه اذا تحقق شيء من زوال فلو لم يزل شيء من الازلي
لم يتحقق هناك زوال فلابد ان يزول شيء من الازلي بعد شيء على تقدير كون الزوال
تدريجيا فيلزم انقسام ما لا انقسام له **قوله** وقد يقال رد لقوله رفع الآني اي
فانه الانطباق ونظائرها آنيات مع انه رفعها زماني **قوله** والموازاة والمحاذاة
ان الموازاة بين الخطين كونهما بحيث يكون البعد بينهما على السوية ولو اخرجا في
الجهتين الى غير النهاية وكذا الموازاة بين السطحين هو كونهما بحيث يكون البعد
بينهما على السواء **قوله** وكذا الحال في جميع ما ذكر من الموازاة والمحاذاة والتماس
والوصول فانه كلا منها يحصل في زمان ورفعها لا يحصل الا بزمان **قوله** واللازم
تعاقب الآنين اي انه لم يكن بين الآنين زمان لكان احد الآنين في عقيب
الآن الآخر فلا فاصل بينهما **قوله** من الجزء الذي لا يتجزى من الآنات اذ الجزء من الزمان
بين الآنات لا الاجزاء الجوهرية التي لا تتجزى **قوله** المنطبقة على الزمان فاذا كان
احدهما مركبا من الجزء الذي لا يتجزى كان الباقي ايضا مركبا منها للانطباق بينهما فالمسافة
ايضا تكون مركبة من الجزء الذي لا يتجزى ولما كانت المسافة جزءا من الجسم تكون اجزاؤه ايضا جوهرية
فيلزم تركب الجسم من الاجزاء الجوهرية التي لا تتجزى وقد بينا بطلانه **قوله** فانه الى
الطرف المذكور اي المذكور فيما سبق من قول المص لانها لو وجبت لكانت منتهى
الى الطرف **قوله** وصوله في الآن الذي فرضناه آن الوصول لانه لا انتهاء الى
طرف هو الوصول الى ذلك الطرف **قوله** او عنه اي او تحرك عن ذلك الطرف
قوله او لو تحرك عنه اي عن ذلك الطرف **قوله** ولا يمكن اتحاد الآنين اي آن الوصول
وآن المفارقة **قوله** واصلا الى المنتهى ومباينا له معا اي في آن واحد وانه محال قوله

قوله وجب تغايرهما اي تغاير الآنين فيلزم هناك آنان **قوله** تاليهما اي كونه
بعدهما بعد الآخر بدون فاصلة بينهما **قوله** لاستلزامه القول بالجزء وذلك
لما عرفت من ان الزمان منطبق على المسافة فيكون الزمان مركبا من الآنات
يستلزم كون المسافة مركبة من الجزء الجوهرية لا يتجزى **قوله** وهذه الحجة بعينها
فانه من هذا الاعتراض نقض اجمالي اورده المحقق الطوسي في شرح الاشارات
وحاصله ان دليلكم لو صح بجميع مقدماته يلزم منه ان يكون المتحرك في اثناء حركته
ساكنا لانه المتحرك اذا وصل الى حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون وصوله
الى ذلك الحد في آن فاذا فارق المتحرك ذلك الحد المفروض يكون مفارقته
وصيرورته غير واصل اليه ايضا في آن بعين ما ذكرتم ولا يجوز اتحاد الآنين
والا لكان الشيء واصلا وغير واصل معا فوجب تغايرهما بالذات واستحال
تاليهما بلا تخلل زمان بينهما فلا بد ان يكون بينهما زمان وفي ذلك الزمان هو زمانه
يكون المتحرك فيه فلا حركة هناك الى ذلك الحد ولا عنه فيلزم سكون المتحرك
في اثناء حركته وانه ضروري البطلان **قوله** ثم انه اي الشيخ اقام الحجة باعتبار الميل
الموجب للحركة وقال الحركة الموصلة الى الحد المذكور انما تصدر عن ميل فيجب
ان يكون موجودا حال الوصول والميل من الامور التي توجد في آن ويبقى زمانا
التي توجد الا في زمان كالحركة واما المباينة فلا يحدث الا بعد وجود ميل
لامتناع اجتماع الميلين المختلفين في جسم واحد كما مر فالآن بين الآنين
زمان يكون المتحرك فيه عديم الميل بسبب عدم الميل يكون ساكنا **قوله**
بعيد جدا وذلك لان في هذا المقام دليلين اقيم احدهما باعتبار الميل والآخر
باعتبار الوصول الى المنتهى والاخير هو المشهور فكان على المص ان لا يعدل عن
المشهور ويقال عدل الى اقام الحجة باعتبار الميل فكان ينبغي ان لا يذهب الى آن

اي ان يحدث ايضا في آن ويبقى زمانا فلا يكون الآن الذي حدث فيه الميل الثاني هو آن الوصول

أي لأنه يضعف الحجة المشهورة باعتبار تلك المقدمة فان الشيخ ابطل الحجة
المشهورة باعتبار كون تلك المقدمة فاسدة فالعدول عن الحجة المشهورة والآخذ
الى ان الا وصول أي لكونه بعيدا جدا كما يظهر بادنى تأمل **قوله** والا لزم انقطاع
الزمان لان الزمان مقدار الحركة على ما سبق فاذا انقطع المقدر وجب
ان ينقطع المقدار القائم به مع ان الزمان لا ينقطع لانه قديم كما سبق ان الزمان
لا بداية له ولا نهاية **قوله** فاذن يتحرك وقالوا ايضا انه الحركة اي قطعة الزمان
يجب ان يكون اسرع الحركات لانه بها يتقدر جميع الحركات ولا شيء منه اسرع الا وهو
كذلك فان الاطول يمكن ان يتقدر بالاصغر بخلاف العكس كما يمكن تقدير عشرة
اذرع بذراع لكن لا يمكن تقدير ذراع بها كما لا يخفى **قوله** على انه لا يجب تخلل السكون
اقول ان لزوم السكون بين الحركتين المذكورتين مما ذهب اليه ارسطو وشيعته
واما افلاطون والاشراقيون فلا يقولون به كذا ذكره المحقق الطوسي في شرح
الاشارات والمذكور في المواقف وشرحه ان ابا علي الجبائي من المعتزلة وافق
المشائين في لزوم السكون وباقي المعتزلة وافقوا الاشراقيين في عدم اللزوم **قوله**
وترجح [illegible] لا بمحالة لانها لا تقوى على ان ترجح الجبل وينفذ عن الجبل **قوله** وعدم
الهابط اي عدم الحركة الهابطة في آن التلاقي **قوله** ولكنه غير مانع اي سكون الحجة
غير مانع عن حركة الجبل **قوله** الميلان اي الميل الصاعد والميل الهابط **قوله**
الذاتية احدهما وهو الميل الصاعد فان الميل الصاعد قائم بالحجة حقيقة والميل
الهابط لم يقم بالحجة حقيقة بل قائم بالجبل حقيقة وبتبعيته قام بالحجة فلا منافاة
بين الميل الصاعد والهابط للحجة في آن الملاقاة على تقدير كون كل منهما ذاتيا ونظيره
حركة جالس السفينة الى خلاف جهة حركة السفينة فان في الجالس ميلين الى جهتين
مختلفين لكن احد الميلين ذاتي وهو ميله الى خلاف جهة السفينة والآخر عرضي

والآخر عرضي وهو ميله بموافقة السفينة **قوله** كالحجر المرفوع الى فوق اي فانه اذا دفع
الحجر على اليد ورفع الى جانب الفوق فان الرافع في تلك الحال يجد الحجر ميلا
هابطا لثقله الطبيعي فاذا وضع على الحجر في اثناء رفعه يجد فيه ميل صاعد هو
ميله العرضي الحاصل من جهة الفوق **قوله** وذلك السكون اي سكون الحجة **قوله**
اي هذه الحركة اي حركة الجبل **قوله** وينعدم بعده اي ينعدم ذلك السكون بعد ذلك
الآن **قوله** على قياس الحركة العرضية لحركة جالس السفينة **قوله** والفرق بينه
وبين الميل العرضي للحجر المرفوع بين فان الميل الصاعد للحجر المرفوع قائم بالذات
بالرافع وميل الحجة الى الهبوط ليس كذلك بل الميل الهابط قائم بالذات
بالحجة هذا اذا لم تكن الحجة بعد الوصول الى الجبل ملاصقة له متصلة به بل كانت
منفكة عنه يمكن ان يقوم بالحجة ميل هابط اما اذا كانت الحجة بعد الوصول
مماسة للجبل غير منفكة عنه فالظاهر ان ميله [illegible] يكون عرضيا غير ذاتي **قوله** وقد يجاب
اي عن اصل الشبهة **قوله** وقفت ثم رجعت فانه قلت اذا وقفت الحجة
وقفت الريح فيلزم سكون الجبل فعاد المحذور قلت وقوف الهواء لم يجوز
ملاقاة لمصادمة الجبل لانا نقول يجوز صرف الهواء لمصادمة الجبل حين وقوف
الحجة **قوله** وبان وقوف الجبل في الجو غير مستحيل ولا يخفى ان هذا الجواب ليس
حاسما لمادة الشبهة بل الشبهة باقية بعد فانا اذا فرضنا سقوط الحجر قدر الف
[illegible] ويمنا حجة الى الفوق بحيث نرى ملاقاته مع الحجر يلزم ان يسكن
الحجر وهو خلاف البديهة **فصل في ان الفلك متحرك** **قوله** لان حركته
الذاتية اي حركته التي قامت به حقيقة وبالذات **قوله** المناسب ان يقال
كل موضع لانه حركة الفلك لا كانت وضعية فيكون المهروب عنه والمطلوب
وضعا [illegible] لا وضاع والمطلق اما تكون مطلوبة ومهروبا عنها اذا كانت الحركة

اينه قوله قلت يجوز ذلك اي كون ذلك الوضع مرادا وغير مراد قوله
اختلاف الجهات والاغراض اذ لا غرض لما لا شعور له قوله انعدام ذلك
الوضع اي الوضع المتروك وامتناع اعادة المعدوم فيكون الوضع الذي يتوجه
اليه المتحرك غير الوضع الذي تركه فيكون التوجه والترك بالنسبة الى شيئين
فلا يكونان واحدا قوله بل طلب وانما قال من طلبها الملايم قوله فيما سبق لان الحركة
الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة قوله قيل انما يلزم ذلك
اي سكون الجسم عند ايصال الطبيعة اياه الى الحالة المطلوبة قوله وانما اذا كان
المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا اي فلا يلزم السكون بل لابد ان يتحرك
وانما اذ المطلوب هو نفس الحركة لا امر آخر قوله فانها اي الحركة قوله فيكون
المطلوب ذلك الغير لا نفس الحركة قوله يطلبها اي يطلب الفلك بحركته الحالة
قوله ليست كذلك اي ليست منتهية الى السكون بل حركة مستديرة دائمة
على ما سبق من ان الافلاك تتحرك على الاستدارة دائما فصل في ان القوة
المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة قوله مجردة عن المادة وتكون
ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق
النفوس الناطقة بالابدان قوله المشابهة للحالة التي اندفع به النقض بالقوى النباتية
والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة الآلية لانه لا يلزم من انقسام تلك الاجسام
انقسام القوى الحالة فيها ووجه الدفع ان القوة المشابهة الحالة في الجسم
البسيط تتجزى بتجزي الجسم بلا شبهة والا لكانت اجزاء الجسم متساوية
للكل في الحقيقة فالقوى الحالة في الاجسام المركبة خارجة فلا نقض قوله فالمحرك
اي المحرك البعيد للفلك ليس قوة جسمانية واما المحرك القريب فهو قوة
جسمانية على ما سيجيء قوله لان القوة الجسمانية المذكورة وهي المشابهة الحالة

في

في الجسم البسيط المنقسم بانقسامه قوله فهي قابلة اي القوة قابلة للتجزي والانقسام
بسبب تجزي الجسم وانقسامه فانقسامها تابع لانقسام الجسم قوله فكل منهما
قوة لان جزء القوة قوة ايضا بالنسبة الى الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله
فان جزء الجسم اذا كان نصفه كان جزء القوة نصف القوة ولو كان
جزء الجسم ثلثا او ربعا او خمسا له فجزء القوة الحالة في ذلك الجزء من الجسم
ثلث او ربع او خمس لكل القوة قوله او اكثر في التأثير وذلك لانه اذا لم
ينقص من كله فهو بالضرورة اما مساو له او اكثر منه لا مخرج منه قول المصنف والا لكان
مساويا للكل كاف في اثبات المطلب ولا حاجة الى قول الشارح او اكثر
لانه اذا كان الجزء اكثر كان جزء الجزء مساويا للكل بالضرورة وجزء الجزء جزء
فثبت ان الجزء حينئذ يكون مساويا للكل هف قوله اذ لا تفاوت بين الجسمين
في القوة الطبيعية لجسم ما اذا حركت جسمها ولم يكن معها في جسميهما معاوقة
فلا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لان الجسم من حيث
هو جسم غير مقتض للتحريك ولا مانع عنه والا لما عرض له خلافه فمن ذلك القوة في محل
صغره وكبره اذا فرضناهما مجردين عن تلك القوة كانا متساويين في قبول التحريك
والا لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا بل يعرض تفاوت كان ذلك
بسبب القوة فانهما تختلفان باختلافهما كما ذكر في شرح حكمة العين قوله فان نسبة تفاوتهما
اي تفاوت المحركين قوله ومتى كان كذلك فالمجموع اي اذا كان الجزء يقوى على تحريك ما يقوى
عليه الجزء فالمجموع لا يقوى قوله لان الجزء منهما اي من المجموع قوله على ما مر انه لانه
قد بينا ان الجزء يقوى على ما يقوى عليه الجزء مع زيادة قوله والثاني ايضا
مع انه الثاني اكثر من الاول قوله ولا يلزم من اتصال الازمنة جواب عن سؤال
مقدر وهو انه لما كان الازمنة بعضها الاتصال في نفسه وتكون زيادة غير المتناهي على

على غير المتناهي المتسق النظام باطلا لازم لئلا يكون الشهور الغير المتناهية ازيد من
السنين الغير المتناهية مع ان البديهة تحكم ببطلان الزيادة فاجاب عنه بقوله لا يلزم
الخ حاصله ان الزمان وان كان في نفسه متصلا واحدا بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزى
وامتناع تتالي الآنات لكن الشهور والسنين انما يحصلان الا اذا اعتبر الانفصال
بين اجزاء الزمان المفروضة فيه فلكون الشهور والسنين غير متسق النظام
بالمعنى المذكور فلا يلزم زيادة احدهما على الآخر محالا قوله الا باعتبار العارض
للاجزاء المفروضة وانما قال للاجزاء المفروضة لان الزمان في نفسه متصل واحد
لا جزء له بالفعل فيكون اجزاؤه فرضية قوله يرد عليه اي يرد على ما اجاب المجيب
عنه لانه لما فرض اتساق النظام بالاتصال في نفسه حكم بانه الزيادة على غير المتناهي
انما يستحيل اذا كانت النظام متسقا اما اذا لم يكن متسقا فلا استحالة فيه كالشهور
والسنين غير وعليه منع لا يتم الدليل المذكور في كلام المعلى لانه يجوز ان يكون الجزء
المقوة تتقوى على جزء غير متناهية من التحركات ويكون المجموع زائدا عليه ولا استحالة
فيه لانه لم يكن متسق النظام بهذا المعنى قوله وهو حاصل لان الحركة كالزمان
والمسافة متصل واحد وليس لها اجزاء بالفعل ولا لزم الجزء الذي لا يتجزى بناء
على كون الزمان والمسافة والحركة منطبقة بعضها على البعض قوله ونعني بالزيادة
اي المراد فيما نحن فيه من قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هو زيادة
على المتناهي في جهة عدم تناهيه وهي الجهة التي لا ينقطع فيه ذكر الجهة فاتساق النظام
اشارة الى ان المراد هو الزيادة في جهة عدم الانقطاع قوله ويكون هذا القيد
اي قيد اتساق النظام قوله والدليل على هذا اي على ان المراد من اتساق النظام
هو عدم الانقطاع فيكون اشارة الى ان المراد هو الزيادة في جهة عدم التناهي قوله
لم يذكر قيد كون الزيادة الخ بل قال فيلزم الزيادة على غير المتناهي قوله ولا بد من ذكره

ولا بد من ذكره اي الواو والحال اي والحال انه لا بد من ذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي
قوله غير مستحيل لانه يجوز ان يكون غير متناه زائدا على غير متناه لا في جهة تناهيهما قوله
واما اتساق النظام بمعنى الاتصال جواب عن سؤال مقدر وهو لانه يقال اذا احمل اتساق
النظام على عدم الانقطاع لانه الدليل لا يتم بدون ذكره على ما قلتم فقول المدعي
كما لا يتم بدون ذكره كذلك لا يتم بدون قيد الاتصال وهو انه لو كان الغير المتناهي
امتدادا واحدا متصلا في نفسه وذلك لما عرفت ان غير المتناهي اذا لم يكن امتدادا
واحدا متصلا لا يستحيل ان يزيد عليه غير متناه آخر كالشهور والسنين
فاجاب بقوله الا انه لم يعتبر ذكره ثم قوله لظهوره اي لظهور الاتصال قوله
في الحركة فان كون الحركة متصلا واحدا ظاهر قوله اذا كانا امتدادين اي
امرين متصلين في نفسهما قوله كذلك اي غير متناه قوله فلا استحالة اي يجوز
ان يكون امران غير متناهيين ويكون احدهما زائدا على الآخر وذلك كما في الشهور
والسنين فانهما ليسا امتدادين اي امرين متصلين في نفسهما كما في
خطين غير متناهيين يكون مبدأ احدهما وسط الآخر ولا استحالة في ذلك ايضا
لانه لا يلزم على هذا التقدير سوى زيادة غير المتناهي على غير المتناهي في غير الجهة التي تناهيا
فيها ولا استحالة في ذلك فالمحال هو الزيادة في جهة عدم تناهيهما قوله
في الزيادة اي زيادة غير المتناهي على غير المتناهي قوله اشار الى هذين القيدين
اي كونهما امتدادين وكونه مبدأ احدهما واحدا قوله في الاطراف المقابلة وهو الطرف
الذي لم يتناهيا فيه قوله في الخلال اي في الوسط فانا اذا فرضنا حركتين ابتدأتا معا
ويكون احدهما السريعة والاخرى بطيئة فلا شك ان السريعة ازيد من البطيئة قوله
على جزء متناهية لا على جزء غير متناهية كما مر قوله لان المقسر الخارجي الخ
قابل للانقسامات غير متناهية بحسب الفرض العقلي الخارجي قوله متناه اي

هو مسماة بالفعل قوله قد سبق تحقيقه قد سبق في مبحث اثبات الهيولى من ان المراد
من قولهم ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية هو انه لا ينتهي في الانقسام
الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذكر في قياس في حال السكون
من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية بمعنى ان تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن
ان يتجاوزه قوله لا ينافي ما ذكرناه فانه لا تنافي بين كون الجسم قابلا لانقسامات
الغير المتناهية بمعنى لا تقف وكونه غير قابل لها بمعنى وجودها بالفعل قوله
فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية ثم فلما كان حركة الفلك غير متناهية
بناء على ما سبق من ان الفلك متحرك على الاستدارة دائما فلا يجوز ان يكون
القوة المحركة للفلك قوة جسمانية بل يكون المحرك له قوة مجردة عن المادة وذلك
ما اردناه فصل في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية قوله نسبة
الخيال اليه الامام الرازي جعل مبدأ الارادة الكلية نفسا مجردة ومبدأ الارادة
الجزئية نفسا اخرى منطبعة فعلى رأيه يكون للفلك نفسان ورد عليه المحقق الطوسي
في شرح الاشارات بان هذا شيء لم يذهب اليه ذاهب قبله فان الجسم الواحد
يمتنع ان يكون ذا نفسين اي ذا قوتين متباينتين هو انه لما معا من مذهب الشيخ
هو ان لكل فلك نفسا واحدة مجردة تفيض منها صورة جسمانية هي قوة الفلك
فيقوم بها وهي تدرك المعقولات بذاتها وتدرك الجزئيات بجسم الفلك
بواسطة تلك الصورة التي هي باعتبار تركيبها قوة كالتي في نفوسنا وابداننا قوله ويلزم
رجحان بعض الاجزاء اي لما كان الفلك بسيطا فلا يجوز ان يحل القوة الجسمانية
في بعض اجزائه دون بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح لتساوي جميع الاجزاء المحلية
قوله تسمى نفسا منطبعة لانطباعها وايا قوله جرم الفلك قوله وربما اختلفوا
في حركات الافلاك الجزئية كالحوامل والتداوير والمديرات وغير ذلك قوله

قوله تتعلق بالكواكب اي تتعلق تلك النفوس بالكواكب ولا ثم بواسطة الكوكب
تتعلق بالفلك قوله تسعة على حسب عدد الافلاك قوله من تلك الافلاك
المذكورة اي الافلاك الكلية والجزئية جميعا قوله يحركه اياه اي الكوكب
الفلك قوله وكذا لكل كوكب وقالوا لا ثبت في الافلاك فكما ان الافلاك
الكلية ذو نفس وذو حيوة كذلك الافلاك الجزئية وجميع الكواكب والثوابت
ذو حيوة ولها ادراكات وحالات ذوقية ولذات فرحة كانها اذ بها
سال كل منها الى ادراك ولذة من المبادي العالية قوله لان التحريكات
الاختيارية ثم حاصلة ان للفلك حركة ارادية جزئية اما انه حركته ارادية
فلما مر من ان الفلك متحرك بالارادة واما انها جزئية فلان الحركة لا يمكن
ان يتحقق الا في ضمن جزئي من جزئياتها فتكون الحركة الجزئية الارادية لا بد
من محرك يكون له شعور بتلك الجزئية فذلك المحرك المدرك اما ان يحرك
عن تصور كلي او تصور جزئي الا قوله من غير توسط شوق هناك كما في الارادة والشوق
قوله تصورا مطابقا اشارة الى ان الشوق مثلا يحصل بمجرد تصور الشيء ملائما
سواء كان ذلك في الواقع او لا يكون وكذا النفرة يتحقق بمجرد تصور الشيء منافرا
سواء كان منافرا في الواقع ام لا يكون وذلك ظاهر قوله اما ان يقع اي
يقع ذلك التحريك الجزئي بسبب تصور كلي وجزئي قوله الى جميع الجزئيات
على السوية وذلك لانا اذا تصورنا افراد الانسان بعنوان الضاحك
وفرضنا ان شيئا من تلك الافراد لم يتصور بعنوان آخر سوى الضاحك
فالعقل الصريح يحكم بانه لا يمكن ان يحكم على بعض معين من تلك الافراد
بشيء من الاحوال يكون ذلك الحال مختصا بذلك البعض المعين ولا يوجد
في فرد آخر فلا بد للحكم على ذلك المعين من تصوره على الوجه الجزئي فلذا قال

فكذا حال الفصل والاجمال لا بد فيهما من التصور على الوجه الجزئي والا لما امكن
قوله لان التصور اي تصور الفصل قوله سبق وجوده اي وجود الفصل قوله قبل وجود
السواد اي السواد المعدوم لا يدركه الا العقل وادراك العقل للاشياء
يكون على الوجه الكلي وضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية قوله لا تصور الا سوادا
معينا في هذا المقام والحاصل ان تصور الشيء على الوجه الجزئي لا يحصل الا من
طريق الحواس دون العقل والحواس لا تدرك المعدوم كما هو بالضرورة
فادراك الحواس للشيء يتوقف على وجود ذلك الشيء فلو توقف الوجود
على التصور الجزئي لدار قوله لا تكون الا كلية وذكر لانه ضم الكلي الى الكلي
لا يفيد الجزئية على ما تقرر في موضعه وارد عليه ان ضم الكلي الى الكلي قد
يقلل الاشتراك بلا شبهة فلم لا يجوز ان ينتهي التقليل الى حد يمنع الشركة
لا بد لنفي هذا من دليل قوله الا ان نعني فرض ح اي لم الوجه الجزئي او للا
الجزئي الا ان المانع من فرض الاشتراك بين كثيرين قوله لكانه دور التوقف
كل من التصور الجزئي والوجود على الاخر قوله واجيب عنه وحاصل الجواب
انه التصور الجزئي وان توقف حصوله على الاحساس باحدى الحواس
لكن لا نم توقفه على احدى الحواس الظاهرة ليتوقف على كون المحسوس
موجودا في الخارج بل الاحساس باحدى الحواس الباطنة وهو الخيال
كاف في حصول التصور الجزئي ووجود الاشياء في الخيال لا يتوقف
على وجودها في الخارج فانا قد نتخيل اشياء لا وجود لها في الخارج فلا دور
قوله فيمكن حصوله في الخيال بعد حصوله في الخارج كما اذا تخيلنا شيئا
اولا ثم نفعل على وجه تخيلنا قوله او الدليل مخصوص به اي الدليل الذي ذكرتم
في ان النفس لا تدرك الجزئيات بل المدرك لها انما هو الالات والحواس

وهو ان النفس

وهو ان النفس مجردة غير منقسمة الى اجزاء للبساطة فلا يمكن ان يرتسم فيها ما هو جسم
والا لزم انقسامها لان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل فلا بد من ارتسام
ذلك الامر المنقسم في الالات التي هي امور منقسمة ايضا وقد يقال ان هذا مختص بالامور
المنقسمة وهي الجسمانيات فيجوز ان يرتسم امر غير منقسم كالعقل وغيره في النفس
ولم يلزم انقسامها قوله لاختلاف الصورتين اي اذا كانت الصورتان
مختلفتين في الصغر والكبر فلا بد لاختلافهما من علة فتلك العلة اما كون الصورتين
مختلفتي الحقيقة قوله لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر
اي ترتسم في المدرك تارة صورته صغيرة وتارة صورته كبيرة وقد ظهر ان الصغر
والكبر وصفان مختلفان لا يتصف بهما شيء واحد فيكون هناك صورتان
احدهما صغيرة والاخرى كبيرة قوله او لاختلاف المأخوذة عنه اي ذو الصورة
الذي اخذ منه الصورتان قوله او لاختلافهما اي اختلاف الصورتين قوله
في المدرك بان يكون محل كل منهما غير محل الاخر فاختلاف المحلين صار منشأ
لاختلاف الحالتين قوله تا فيهما اي الصورتين فيهما اي في الاعراض قوله
فيمتنع لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين قوله لتشخصهما بهما بان يقوم بكل
منهما تشخص من الاعراض مغاير لما قام به الاخر وان كان ماهية العرضين واحدا
قوله من نوع واحد كصورتين من الانسان قوله لا يجب ان يكون ماخوذة من
الخارج لجواز ان نتخيل اشياء لا وجود لها في الخارج قوله فتعين القسم الثالث
وهو ان يكون اختلاف الصورتين لاختلافهما في المحل قوله غير ما ارتسمت فيه
لانه لما كان اختلاف الصورتين في الصغر والكبر باعتبار المحل المدرك فلا بد
ان يكون المحل المدرك منقسما حتى يمكن اتصافه بالصغر والكبر ويكون اتصاف
الصورة الحالة فيه بالصغر والكبر لاجل اتصافه بهما وذلك كاتصاف البياض

الجسمانيات

متصلا بالصغر والكبر باعتبار انصاف الوطاس بها قوله لا تقوى على التحريكات
على ما سبق في الفصل السابق في اثبات ان القوة المحركة للفلك يجب
ان تكون مجردة عن المادة قوله وهل هو للاستفهام الانكاري اى ليس
هذا الا تناقض قوله مبادى التحريكات اى فاعل التحريكات الفلكية قوله
المفارقة المجردة قوله نفوسها اى النفوس الجسمانية آلة او فاعلة قوله
مؤثرة اى فاعلة قوله ورد اى رد ذلك الجواب قوله لانها اى القوة
الجسمانية قوله اذا كانت واسطة اى اذا كانت واسطة كانت متناهية
قوله وقد يجاب والفرق بين هذا الجواب والجواب المذكور سابقا
بقوله واجيب عنه ان في هذا الجواب تسليم لكون النفس المنطبعة فاعلة للتحريكات
الغير المتناهية لكن بطريان الانفعالات من النفس المجردة واسطة في كونها
فاعلة بخلاف الجواب السابق فان فيه منع كون النفس المنطبعة فاعلة
بل الفاعل هو النفس المجردة والنفس المنطبعة واسطة قوله مدة غير
متناهية وانما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية لان حركة
الفلك لما كانت دائمة وجب ان يكون المحرك والواسطة في
ذلك التحريك دائمة على ما لا يخفى قوله بواسطة طريان اى النفس المنطبعة
تنفعل عن النفس المجردة وتتأثر عنها بواسطة ذلك الانفعال التأثر
يمكن ان يؤثر ويحرك الفلك قوله ابتداء اى بغير واسطة قوله
وهو اى امتناع الصدور ابتداء لا ينافي الصدور بواسطة قوله
عنها اى عن النفس المنطبعة قوله عليها اى على النفس المنطبعة قوله
من غيرها وهو النفس المجردة الفن الثالث في العنصريات قوله في العناصر
اى الاجسام المنسوبة الى العنصر سواء كانت بسيطة او مركبة فصل في البسائط

في البسائط اى التي لم تتألف من اجسام مختلفة الحقيقة قوله بالاستقراء
واستفيد عددها من ازدواجات الكيفيات الفعلية والانفعالية فانهم
وجدوا العناصر لا تخلو عن حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة ولم يجدوا
ما اشتمل على واحد منها فقط ولم يمكن اجتماع الاربعة والثلاثة لما بين الحرارة
والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة من التضاد فتعين اجتماع اثنين
من الكيفيات الاربع في كل بسيط عنصري فالجامع بين الحرارة واليبوسة
هو النار وبين الحرارة والرطوبة هو الهواء وبين الرطوبة والبرودة
هو الماء وبين البرودة واليبوسة هو الارض كذا في شرح التجريد
قال الامام من حاول حصر البسائط العنصرية بتقسيم عقلي فقد حاول
ما لا يمكن الوفاء به قوله والا تشغل اى ان لم يكن تخالفها لكان حيزها نوعها
فلزم ان يشغل كل واحد منها حيز الآخر قوله حيز الآخر مع انه لا يشغل شيء
منها حيز الآخر قوله المناسب لها اى المناسب في هذا المقام ترك لفظة
كل في قول المص والا تشغل كل واحد منها بالطبع والاكتفاء بقوله والا تشغل
واحد منها اذ لا يلزم من عدم تخالف الكل توافق الكل بجواز موافقة
بعضها مع بعض ومخالفة بعض آخر مع آخر قوله واتى في بطلا اى شغل
كل واحد منها حيز الآخر ضابط قوله قابل الكون والفساد اى لزوال صورته
وحدوث صورة اخرى قوله مع الثلاثة الباقية وضرب الاربعة في الثلاثة
يحصل منه اثني عشر قوله وهي اى الستة المذكورة قوله واما الستة الباقية
التي لم يتعرض المص لها قوله فبعضها انقلاب الارض فانه الارض ينقلب هواء
اولا ثم يصير الماء هواء قوله والماء نارا فان الماء يصير اولا هواء ثم الهواء
يصير نارا قوله فبعضها انقلاب الارض نارا فانه الارض يصير ماء والماء يصير هواء

والهواء يصير نارا فهنا واسطتان الماء والهواء بخلاف تحيل الاجزاء
الارضية نارا فيصير الارض نارا من غير واسطة قوله لان الماء الصافي
انما قيد الماء بالصافي لئلا يتوهم ان الحجر الحادث قد كان اجزاؤه
موجودة في الماء فلما زال الاجزاء المائية اجتمع تلك الاجزاء الارضية
فانعقدت حجرا فلما قيد الماء بالصافي اندفع ذلك التوهم قوله
بقرب منه في الحجم انما قال بقرب منه في الحجم لئلا يتوهم ايضا ان الماء لم ينقلب
حجرا بل الاجزاء الارضية الموجودة في الماء اجتمع وانعقد حجرا ودفع
ذلك التوهم ظاهر لانه لو كان الحجر متكونا من الاجزاء الارضية
الموجودة في الماء لوجب ان يكون حجم الحجر اصغر بكثير من حجم الماء مع انه
ليس كذلك بل يقرب منه في الحجم قوله بالنضج اي يصير ورقه بخارا قوله والتغوير
اي تغويره في الارض قوله وقد ذكر اي انقلاب الماء حجرا قوله
معاين اي مشاهد بالعين قوله والحجر يتحلل اي الارض ينقلب ماء
كالحجر المتحلل الى الماء بالحيل الاكسيرية قوله بتصعيد اي بتصعيد الحجر بملح
قوله ثم اذابته اي اذابة ذلك الملح بالماء قوله كما ترى في قلل الجبال
وكما في الطاس المكبوب على الجمد فانه تركبه قطرات الماء كلما نحيها
حدث مرة بعد اخرى وليس ذلك بالترشح من داخل الطاس لان الماء
لا يصعد ولانه لو كان بالترشح لكان في الماء الحار اولى لانه الطف
فهو اميل للنفوذ في تلك المسام الضيقة قوله والحجر في النفخ فان الهواء الذي
في الكور يصير نارا قوله فاذن اي حين لم يكن الرؤية والاحراق
فكانه قد انقلب هواء قوله وايضا النار اي النار ايضا ينقلب هواء
لان النار الكائنة في كور الحدادين فانه ينطفي ويصير هواء قوله نشاهد تحرك

قوله الغرض الهيولية وكذا اذا كانت جزء الصورة الطبيعية قوله لا يخفى ان قول الشارح
العناصر فانه يجوز ان يكون لعنصر كيفية لا تنفك عنه ولا يستحيل الا كيفية اقوى كرطوبة الماء
مثلا قوله سواء كانت حقيقته البسيط الحقيقي هو الذي لا يكون مؤلفا من اجسام
مختلفة الحقيقة كالماء مثلا والبسيط الاضافي هو الذي يكون اجزاؤه اقل بالنسبة
الى ما يعتبر بساطته بالقياس اليه كالادوية التي تتألف منها الادوية القوية قوله
مطلقا اي سواء كان بينهما غاية الخلاف والتباعد او لا يكون قوله والا لم يكن
اي لو اريد التضاد الحقيقي لخرج المزاج الثاني عن تعريف المزاج اذ المزاج الثاني
قد يحصل من اجسام لا يكون منها غاية الخلاف كمزاج الذهب قوله لتشابههما
اي تشابه الزيبق والكبريت في الكيفية قوله على الاصطلاح وهو ان يراد من التضاد التنافي
مطلقا قوله وكما بين السواد والبياض على الاطلاق قال المحقق الدواني رحمه الله
والتحقيق انهم اعتبروا السواد والبياض بين جميع المراتب على سبيل
التقابل فان الطرفين احدهما ابيض محض والاخر اسود محض وهما متضادان
بالحقيقة وما بينهما من المراتب بالنسبة الى ما هو اقرب منه الى البياض الذي
هو الطرف سواد وبالنسبة الى ما هو اقرب الى السواد الذي هو الطرف بياض
فالتقابل بين الاوساط انما هو من حيث ان احدهما سواد بالنسبة الى الاخر والاخر
بياض بالنسبة اليه فالمعتبر في التضاد الحقيقي ان يكون بينهما غاية الخلاف والتباعد
سواء وجد بينهما اوساط او لم يوجد ولا يشترط لاجل الاوساط قسم حيث
كان لهما حيثيتين التخالف والتشابه والتقابل انما هو من حيثية التخالف
ولهذا كان التقابل بين الاوساط بهذا الاعتبار يمكن تحقق التضاد بين
المركبات ايضا بهذا الاعتبار قوله وذلك بسورتها جواب سؤال
مقدر كانه قال لا نقول ان كسر الحرارة لسورة البرودة انما هو بكل سورة الحرارة

فتكون الصورة ايضا مدخل في الكسر فلو كان المنكسر هو الصورة لزم ان يكون الصورة
في زمان واحد منكسرا منعدما وموجودا باقيا وانه جمع من النقيضين فاجاب
بان الصورة لا دخل لها في الكسر بل نفس الكيفية قد تكسر وربما لم يكون لها
سورة كما في الماء الفاتر لا يجب ان يكون لسورة الحرارة ثم ذهب بعضهم
الى ان الحق انه لا يقال لا فعل ولا انفعال بين العناصر المجتمعة بل اجتماعها على صرافة
كيفياتها معنونة متماسة معد ثم لزوال تلك الكيفيات الصرفة ووجود
كيفية اخرى متوسط منها فائضة من المبدا على تلك العناصر فان الماء الحار
اذا امتزج بارد والمحقق الدواني هذا القول في حاشية التجريد بانه لو كان
الكاسر اصل الكيفية من غير مدخلية السورة لكان كسر الماء الفاتر لسورة الحرارة
ومساويا لكسر الماء الشديد الحرارة لاتحاد اصل الكيفية فيهما فلما لم يتساويا علم
ان للشدة مدخلا في الكسر المخصوص حتى لو كانت الكيفية اضعف واشد كان
كسرها اضعف واشد ولما كان للشدة مدخل في ماله تكون فاعلا او شرطا
فيلزم بقاء السورتين مع زوالها وانه محال قوله فيحصل كيفية متوسطة
ومعنى توسطها ان يكون اقرب الى كل من الكيفيتين المتضادتين مما يقابلها
بمعنى ان تستسخن بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار وكذا
في الرطوبة واليبوسة كذا في شرح التجريد قوله متشابهة ومعنى تشابه
الكيفية المزاجية في الكل ان الحاصل في كل جزء من اجزاء الممتزج مماثل الحاصل
في الجزء الاخير اي لا يختلف الحقيقة النوعية من تفاوت الا ما لا يحصل
حتى ان الجزء الناري كالجزء المائي في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
وكذا الهوائي والارضي كذا في شرح التجريد فصل في كائنات الجو قوله
الملطفة بالحرارة اي الملطفة الاجزاء المائية قوله لا تمايز بينهما اي بين الاجزاء

اي بين الاجزاء المائية والهوائية قوله الصاعد صفة البخار قوله ليست ثقيلة
لا يصير ورقة الهواء التي ورد لها بارد والا دخل لها في تكاثف البخار وصعوده
قوله فينعقد سحابا فان انعقاد البخار الكثير سحابا ماطرا انما هو بسبب برودة
الهواء التي وصلها بارد فان الهواء اذا صار باردا ينقلب ما فيه من
الاجزاء المائية في البخار الصاعد فيصير بسبب كثرة البرودة متكاثفا فيصير سحابا
وبسبب كثرة الاجزاء المائية في ذلك البخار الصاعد وتلاصق بعض تلك
الاجزاء المائية مع بعض اخر لاجل البرودة يصير متقاطرا قوله ولا يصل اليه
لبعده من الارض قوله اثر شعاع الشمس واعلم انهم ذهبوا الى ان الشمس
ليست حارة والا لكان قلل الجبال احر من الوهاد لقربها الى الشمس
وبعد الوهاد عنها بل الحرارة تحدث من وصول شعاع الشمس الى وجه
الارض وانعكاسه عنه ولذلك يرى الوهاد اقوى لتراكم الاشعة المنعكسة
فيها فما وصل اليه الشعاع المنعكس من وجه الارض يصير حارا والا فلا قوله
والطبقتان الاوليان منها اي من اربع طبقات قوله لكن الطبقة
الرابعة لا يبقى على صرافتها لظهور انه تنشأ السحب وغيرها الا يكون الا الطبقة
الثالثة التي يستفيد كيفية البرودة من الماء ليصير بسبب البرودة متكاثفا
فيصير سحابا ماطرا او ما يتعلق بها قوله بواسطة البرد فان فعل البرودة تجمع
المتخلخل وتكاثفه قوله اجتمع ذلك البخار ثم يمكن ان يقال ان الاجتماع يصير
سببا لتلاصق بعض من تلك الاجزاء المائية مع بعض اخر فيكون المجموع بعد
التلاصق ثقيلا متقاطرا قوله ينزل بردا وانما استدار وصار كالكرة بالحركة
السريعة التي تحركه الهواء الصاعد منه فتنمحي الزوايا من جوانب القطرات المنجمدة
قوله فينعقد سحابا اي يصير ذلك البخار سحابا ماطرا فيحيا وجه فيما بين

قوله واذا اصابه ماء اذ لم يصبه برد فقد يتحلل ويصير هواء واذا اصابه حرارة ثم
لا يتحلل وينعقد سحابا غير ماطر قوله وقد لا ينعقد اي لا ينعقد البخار سحابا قوله
اي برد الليل لانه حدوث الطل والصقيع انما يكون في الليل فوجب انه يكون
حدوث سببهما ايضا في الليل قوله وقد تكون السحاب قال الامام الرازي
لكون هذه الاشياء اي الاكثر من تكاثف البخار وفي الاقل من تكاثف الهواء
قوله الاقسام المذكورة اي المطر والثلج والطل والصقيع والضباب قوله
لا حار منها اي من الاجزاء النارية والاجزاء الارضية قوله مختلطين اي
اذا اتفق اي يرتفع مع الدخان بخار واختلطا في الجو وتكاثف البخار وانعقد
سحابا واحتبس الدخان من السحاب فالدخان ان كان باقيا على حرارته يقتضي
الصعود ولمنزال سخونته فالاجزاء الارضية التي كانت معه يقتضي النزول
لكونها ثقيلة ولا يمكن الصعود والنزول الا بتمزيق السحاب فيحصل الاقسام
المذكورة واعلم ان المراد من الاختلاط الاختلاط الذي لا يصير الى ما نسب به قادح
ما قيل انه لما حصل الاختلاط بينهما لم لا تحصل هناك مزاج فيزول صورها جماع العناصر
وما قيل فيه انه اذا حصل الاختلاط فكيف يتصور انعقاد بعض واحتباس بعض لكن
فكيف يتصور البقا مع الحرارة ولو سلم فكيف يتصور التمزيق العنيف بهذا القدر
من الصعود والنزول المجرد استبعادا قوله لما فيه من الدهنية اذ الدخان
قد يكون فيه دهنية لما فيه من الاجزاء الارضية التي لها دهنية قوله وسطى يشرح
وينقلب هواء قوله ولا يطفى حتى يصل الى الارض وقد يصل الدخان في ارتفاعه
الى كرة النار فيحرق الدخان ثم كالشعلة التي اطفئت وحاذى بها تحت شعلة
مشتعلة فيشتعل الدخان الاسفل الا فوق تانيه وينعطف النار التي وقعت في ذلك
الدخان بالشعلة التحتانية فيشتعل بهذه النار فكان من الدخان لطيفا صار

صار ضعيفا وانعدم فيما الى النار بسرعة فيرى ذلك المشتعل كانه كوكب انقض
وهو الشهاب وما كان منه كثيفا يشتعل بالنار ويبقى اياما وشهورا فيحصل النيازك
وذوات الاذناب وذوات الذوائب وغيرها قوله واذا وصل اليها فربما صار
لطيفا وذلك بسبب تلطيف حرارة الاجزاء الكثيفة الغليظة وحالها نارا
وهواء قوله سعدف والمتحلل بعد ما للدخان واشتعال المتحلل مع المحلل
سعد من المحلل قوله وصرت الاجسام الجوية لعدم اشتمالها على المحلل التركيبي
عود الدخان عنها قوله فيحرق كل شيء اصابه سواء كان متخلخلا او مندمجا قوله
ويحلل الاجزاء المائية التي فرقتها هواء اي تنقلب الاجزاء المائية التي في السحاب
هواء فيصير الكل هواء متحركا وهو الريح قوله وايضا تتموج الهواء بالاندفاع
المذكور فان السحاب الثقيل النازل الى الاسفل يحرك الهواء ويدفعه الى الجوانب
فيصير الهواء المندفع متموجا ويحصل الريح قوله من جانب الى جهة لقوى فالهواء
الذي في تلك الجهة يتموج فيحصل الريح قوله اي ازدياده بيان متحلل قوله
ويضعف هذا الجواب بما يمكن ان يورد هنا ويقال انه اذا كان الهواء المندفع
مدافعا لما يجاوره من الاهوية لزم من اندفاع هواء الى جهة اندفاع جميع الاهوية
الى غير تلك الجهة فيلزم من حدوث الريح في الشرق حدوثه في الغرب وبالعكس
وكذا الجنوب والشمال مع انه خلاف العيان بل يلزم ان لا يختص هبوب الريح الى جهة
من جهة لان الهواء اذا اندفع الى جهة فجميع الاهوية التي في تلك الجهة يندفع فلا بد
ان يندفع الاهوية التي في جهة تقابلها الى مكان الاهوية المندفعة ولا ضرورة
امتناع الخلاء فاجاب بقوله ويضعف قوله يحرك الهواء في حركته
تحدث الريح قوله بسبب برد الدخان المتصعد فان الدخان اذا تبرد ثقل وقد
الاجزاء النارية وبقيت الاجزاء الارضية فنزل لكون الاجزاء الارضية ثقيلة

الى الاسفل وتموج الهواء بنزوله فيحدث الريح قوله وبنزوله فيبرده فيندفع
الهواء فيحدث الريح عند عدم تمكنه سمته لمجاورته ومخالطته بالاشياء التي
لها سمة قوله بالاشعة اي الاشعة المنعكسة من الشمس قوله فلك الاجزاء بينها
اي من الرياح المختلطة بالجهة قوله كانها فتوى اي الاجزاء الارضية قوله
وهي الاعضاء المسمى بالفارسية بكرد باد قوله رشة صغيرة انما اشترط كونها صغيرة
لما سيجي فيما انها اذا كانت صغيرة ادت اللون دون الشكل قوله صقيلة
لتنعكس الشعاع عنها قوله غير متصلة اذ لو كانت متصلة لكانت مؤدية
للشكل المضيء دون لونه فقط فلا يحصل قوس قزح ولانه لو اتصلت
لكبر حجمها فيلزم ان تنزل الى السفل لثقلها قوله وبيانه انه اذا وجد مرآة
انما قال فكذلك لان الاجزاء الرشية كيف ما اتفقت لا ينعكس عنها الشعاع
البصري الى الشمس فلا يحصل قوس قزح قوله اذا صوحية اذ ادى دون ذلك
كالمرآة المعوجة فانها تؤدي اللون دون الشكل قوله فكانت تلك الاجزاء على
هيئة مستقيمة كانها شيء استفنا قوله اقل من نصف الدائرة كما هو المشاهد
فيكونه المحسوس اقل من النصف والدائرة هي السطح المستوي المحاط بالخط المستدير
على وجه يمكن ان يفرض في وسط ذلك السطح نقطة تساوي جميع الخطوط الخارجة
من تلك النقطة الى ذلك الخط المحيط وظاهر ان المحسوس من قوس قزح ليس
نصف ذلك السطح بل اقل بكثير من النصف وسيظهر سبب ذلك عن قريب
لمرشّ انه كالا ينقاص الاجزاء وسيظهر وجه ذلك عن قريب قوله لصغير
كالمرآة اي لصغر تلك الاجزاء قوله وراءه شفاف كما يظهر ذلك في بعض
اجزاء المرآة اذا وقع في ورائها قوله فان جلت الريح ذلك الى الصحيح
ما ذكر تم السبب في حدوث انعكاس الشعاع من الاجزاء الرشية

من الاجزاء الرشية ووقوعها على الشمس لجاز ان نرى في الجو في بعض الاوقات
شيء مستديرا على الوان قوس قزح فانه الاجزاء الرشية معه في الجو
فيجوز ان ينعكس من جميعها الشعاع ويقع على الشمس مع انه لم ير لعدم الاجزاء
التي لها الوان قوس قزح الا على هيئة مستديرة قوله من تساوي
زاويتي الشعاع ثم اعلم ان تساوي ذلك التساوي بما نعلم بالتجربة انه اذا وقع الضوء
من المضيء على جسم صقيل انعكس الضوء من الصقيل الى جسم آخر وضعه في الجسم
لو وضع المضيء من الصقيل بشرط ان يكون جهته مخالفة لجهة المضيء كما نرى من انعكاس
الضوء من الشعاع الى ان قدر على كرة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكرة
والزاوية التي وقعت على سطح الصقيل من خطي الشعاع والانعكاس تسمى بالزاوية
الاولى واذا توهم سطح بهذه الزاوية قاطعا للصقيل يحدث من جنبتي الزاوية الاولى زاويتان
زاويتان تسمى احديهما وهي التي في المضيء زاوية الشعاع والاخرى زاوية الانعكاس
وهما متساويتان والا لكانت ارتفاع النير مساويا بالارتفاع الضوء المنعكس
من شعاعه الى ان قدر على كرة الواقع على صقيل الى الجدار المقابل للكرة لكنه مساو كما يشهد
به الحس ويظهر من تساوي الزاويتين المذكورتين استحالة انعكاس الشعاع الواقع
عمودا على الصقيل الى جسم آخر والا لزم مساواة الجزء الكل بل ان انعكس
فانما ينعكس على نفسه كالعصا على عقبه والا نفذ على استقامته ان لم يمنعه
الصقيل عن النفوذ كذا في شرح حكمة العين قوله على غير هيئة الاستدارة
لو توهم ذلك ان اجتماع الاجزاء في الجو ليس الا على هذه الهيئة المستديرة صح انه
ليس كذلك بل الاجزاء الرشية في الجو على اي هيئة اتفقت بل السبب في ذلك
هو انه لا انعكاس لا يتحقق الا من الاجزاء التي تكون في الانعكاس الى الشمس
زاوية الشعاع مساوية لزاوية الانعكاس قوله لا بد من تساوي زاويتي

زاويتي الشعاع والانعكاس يمكن اثبات تساوي الزاويتين بوجه غير ما ذكره
شارح حكمة العين وهو انا نعلم بالتجربة ان الضوء اذا وقع من الكوة الى وسط البيت
على صقيل يكون بعد ذلك الصقيل من جدار الكوة مساويا لبعده من الجدار الذي
يقابله ينعكس الضوء الى الجدار المقابل الى موضع يكون ارتفاع ذلك الموضع
من سطح البيت كارتفاع جانبي الصقيل متساويان فالخطان اللذان على الجدارين متساويان
لفرض تساوي الارتفاعين وكذا الخطان اللذان في سطح البيت لفرض
وضع الصقيل في الوسط والزاويتان اللتان حصلتا من قيام الجدارين على سطح البيت
متساويتان لكون كل منهما قائمة وقد برهن اقليدس على انه اذا ساوى
ضلعان وزاوية بينهما من مثلث ضلعين وزاوية بينهما من مثلث آخر
كل لنظيره تساوي الضلعان والزوايا الباقية كل لنظيره ولما كان هنا
نظير زاوية الشعاع هو زاوية الانعكاس لزم كونهما متساويتين وذلك
ما اردناه **قوله** ودوران الكواكب اي فقد يقال ان الكواكب تتولد من
هذين العرضين متشابهة الاجزاء عند الحس مع انها متشابهة فلا يكون سبب
اختلاف الوانها اختلاف الاجزاء في القرب والبعد من الشمس قال السيد السند
في شرح المواقف في المباحث المشرقية زعم بعضهم ان السبب في حدوث امثال
هذه الحوادث اتصالات فلكية وقوى روحانية اقتضت وجودها وقيل
لا حكم من قبيل الخيالات وهو لم نر صورة شيء مع صورة شيء آخر مثلها
كالمرآة فظن ان الصورة الاولى حاصلة في الشيء الثاني ولا حكم فيه عجب بعض الا
قال الامام وهو الذي ذكره وسائر ما ذكره فان الصعود والارض قد تستند
الى اسباب منفردة تارة والى اتصالات فلكية وتاثيرات نفسانية
لقوى لكن لو ثبت ان اصحاب التجارب شهدوا بان اشكال هذه الحوادث

كما بعد ارتفاع الكوة ... خط الشعاع ... الانعكاس ... في الكوة ... في سطح البيت

جزاء على حوادث حوادث في الارض ولولا انها موجودات مستندة الى حكم
الاتصالات والاوضاع لم يستمر ذا الاستدلال **قوله** صغيرة قوية كانها هذا
اللون دون الشكل كما مر **قوله** غير متصلة لئلا يسقط بثقله **قوله** مستديرة
قد سبق وجه كونها مستديرة في وجوب مساواة زاوية الشعاع والانعكاس
قوله كما سبق من ان الاجزاء الصقيلة اذا كانت صغيرة جدا تؤدي الصور والالوان
دون الشكل **قوله** ودائرة تامة فان الهالة قد تكون دائرة تامة وقد تكون دائرة
ناقصة لعدم الاجزاء الرشية في جميع الجوانب ولعدم تحقق سحاب مظلم عقيب
تلك الاجزاء **قوله** على الصفة المذكورة وهي ان يكون اجزاؤه واقعة على نحو ينعكس
من كل منها الشعاع البصري الى الشمس ويكون وراءه [illegible] وقد
في الشفاء انه رأى حول الشمس تارة الهالة التامة وتارة الهالة التامة
وانا رأيت هالة الشمس من بين حين كان الشمس قريبة من نصف النهار
لكن في الالوان قوس قزح **قوله** وما يجري مجراها كالآبار **قوله** لانها تجدها
اي العيون والعيون **قوله** ومياه الآبار في الصيف ازيد منها في الشتاء البعض
اما الاول فلشدة برودة باطن الارض واما الثاني فلضعف برودة باطن
الارض **قوله** لا على انه لو لا ان تكون سببا في الجملة حتى يقولوا ان استحالة
الاهوية والابخرة لا مدخل لها في ذلك حتى يقوم دليل على ذلك **قوله** عدم المسام
اذ لو كان لها مسام لا يمكن ان تخرج البخار من تلك المسام **قوله** ولا يمكنه الصعود
لغلظه وكونه جاريا في جنسه **قوله** وكذا الريح والادخان اي الزلزلة يحدث ايضا
من احتباس الريح والادخنة في الارض فانه لما كان الريح والادخنة تطلب
الخروج من الارض فاذا لم يكن للارض مسام يمكن خروجها منه فتكسر المسام
فزلزلت الارض اذ كان كل واحد منها كثيرا يجب ان يكون من زلزلة الارض وتخرج

لشدة الحركة وقد يخرج مياه مختلطة باجزاء حمائية من الارض قوله فان الغائص
فانه قل ان يصل اليهم اذا كانوا اعمق جدا بعد الوصول الا ولي في ذلك [illegible] الشعور
وذلك ظاهر ثم اذا عاوده عاد والعود ايضا دليل على الشعور [illegible] ما الاجمي قوله
امارات شاهدة بذلك قال بعض الافاضل [illegible] النحل يميل الى بعض الذكور ميلا عشقيا
ويتحرك الى صوبه وكذا عروق الاشجار يميل الى جانب الماء كذا قيل قوله ما ظهر
في المرجان من هيئة النماء فانه لا يمكن ان يحصل بدون الاغتذاء قوله يتولد عنها
ما قرب من الحيوان والرزاله قوله واذا اطلق الصابون [illegible] الابيض الذي كانه
هو الاتم من الابيض والاسود [illegible] التعارف [illegible] الابيض والعام [illegible] الفرد
الكامل قوله من امتزاج الزيبق والكبريت واعلم ان الزيبق [illegible] خالطت
ارضية لطيفة كبريتية مخالطة شديدة حتى ان كل جزء منها [illegible] شيء من تلك [illegible]
كانها بعلوة [illegible] وانه قد شبه [illegible] الزيبق بقطرات الماء [illegible]
ترابية كالغلاف فاذا [illegible] قطرة منها قطرة [illegible] العلاجان [illegible]
[illegible] ما واحدا [illegible] مائية [illegible] ارضية لطيفة [illegible]
كذا ذكر في حكمة العين قوله يتولد الاجسام الارضية قال صاحب المواقف
ما لا نفس له من المركبات يسمى المعادن وهي [illegible] منطرقة اي [illegible] المطرقة
وغير منطرقة اي لا ينطرق [illegible] القسم الاول هو الاجسام السبعة الذهب والفضة و
والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخارصيني [illegible] من القسم الثاني
والزيبق والكبريت [illegible] والادخنة ويختلف هذه السبعة
باختلافها على مزاج [illegible] فان الزيبق والكبريت ان كانا صافيين
وتم الطبخ بينهما [illegible] الكبريت مع صفائه [illegible] فالحاصل الفضة
وان كان احمر وفيه قوة صباغية لطيفة [illegible] الذهب [illegible] في

وفي الكبريت الاحمر قوة صباغة لكن عقده البرد قبل تمام النضج فهو الخارصيني
فانه ذهب فج وان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا محرقا فهو النحاس
وان كانا اي الزيبق النقي والكبريت الردي غير جيدين [illegible] فالرصاص
وان كانا معا رديين فان قوي التركيب بينهما [illegible] فهو الحديد
والا فهو الاسرب قوله والخارصيني كانه ذهب فج لم يبلغ تمام النضج
كذا في المواقف اقول هو نوع من النحاس تتخذ منه [illegible] خواص عجيبة
قوله اي صورة نوعية قال بعض المحققين الافعال الصادرة عن صور انواع الاجسام
منها ما يصدر عن ادراك وارادة وتنقسم الى ما يكون الفعل الصادر فيه
على وتيرة واحدة كالافلاك والى ما لا يكون على وتيرة واحدة بل على جهات مختلفة
كالحيوانات ومنها ما لا يصدر عن ادراك وارادة وتنقسم الى ما يكون على وتيرة
واحدة وهي القوة الطبيعية كما يكون للبسائط العنصرية والى ما لا يكون على وتيرة
واحدة بل على جهات مختلفة كما يكون للنباتات والحيوان [illegible] القوة التي توجب
الزيادة في الاقطار المختلفة والقوة الطبيعية تختص [illegible] باسم الطبيعة وتختص
النباتية تسمى بها النفس قوله المسماة اي حركات النباتات هي المسماة
بالنمو قوله قيل فانه الواحد [illegible] قوله على تقدير صحة [illegible] ذلك
[illegible] قوله سواء كانت الآية
المراد بالآية [illegible] الواسطة من [illegible] وصول [illegible] الفعال الى المنفعل
[illegible] التي [illegible]
في وجود المعلول [illegible] قوله ولا تم السر [illegible]
الا انها لا تشكل [illegible] الانسان والحيوان والنبات [illegible] العناصر والمعادن
وغيرها في الجسمية [illegible] اي الجسم [illegible] انا او حيوانا

او نباتا هو كذلك من حيث انه قوى على الفعل في التحريك والانفعال بادراك
المحسوسات والمعقولات تسمى قوة من حيث انه منضم الى المادة فتحصل
نباتا وحيوانا او انسانا تسمى صورته ومن حيث ان طبيعة الجسم كانت
ناقصة فكملت به تسمى كمالا سيد شريف قوله والاول كمال اول ويطلق الكمال
الاول على الكمال الثاني الذي يترتب عليه كمال الحركة بالقياس الى
الحصول في المنتهى سيد شريف قوله والثاني كمال ثان فالكمال الاول يتوقف
عليه الذات والكمال الثاني يتوقف على الذات قوله الجسم الصناعي
اي الذي يحصل بصنع الانسان قوله واحترز به اي بقيد الطبيعي عن مثل الهيئة
السريرية التي هي بمنزلة السرير فان تلك الهيئة حاصلة بصنع الانسان
لا الجزؤه المادية اي قطعات الخشب اذ لا دخل لصنع الانسان فيها
ولذا قال مثل الهيئة السريرية احترازا عن المادة السريرية قوله لا مدخل لصنعه
فيه كالعوش الحراثة والساسة فانه لا دخل لصنعة الانسان فيها قوله اي كمال
وذا اله لم يرد بالاله الاجزاء المختلفة الجسم فقط بل اراد معها القوى المختلفة
كالعاذبة والنامية وغيرهما فانها الات النفس ايضا اي القوى بوسطها افعالها
سيد شريف قوله واحترز به اي بقيد الالي قوله عن صور البسائط لفقد
لا الة لها فانها افعالها انما تصدر عن صورتها النوعية فقط من غير مدخل الة فيها
ولكثرة الجهات والاعتبارات لا امتناع صدور الامور المختلفة عن طبيعة
واحدة من حيث هي واحدة قوله واحترز به عن النفس الحيوانية ضرورة
الاعضاء الالة قوله بل بقاء الشخص اذا دام الحرارة الغريزية تحلل الرطوبات
الموجودة في البدن المركب بقاؤه بها فلو لم الحرارة الغريزية من فاعل
مادة لو الاتي يصير بدلا لما يتحلل فسد المزاج بسرعة ولم تمكن بقاؤه من تمام الكسر

بل تمام الكسر فضلا عن البعد فذلك شرح حكمة العين قوله وهي القوة التي تحيل
الاحالة هي تغير كيفية الشيء كالحسن والبرد وتغيرها الاستحالة كالتسخن
والتبرد وقد يقال على ما يعم ذلك وهو تغير صورة الشيء اي حقيقته وجوهره المسمى
بالكون والافساد ويعرفهما الكون والفساد والمراد ههنا هو المعنى الاعم
فان الغذاء بالفعل هو ما صار جزءا من جوهر الشيء الذي يقال انه بالنسبة
اليه غذاء وهو محال لا شك انه خلع الصورة العضوية ولا يحتاج الى تعرف
لها فيما صار غذاء بالفعل عرفنا هو غذاء بالقوة فيكون المراد بقوله الغذاء
ما هو غذاء بالقوة لا بالفعل ولا انه احالة الغذاء وهو كون الى الفساد وانما
المحل حرارة جوهرية في حكمة العين قوله الذي هي فيه اي تلك القوة في الجسم
قوله بدل ما يتحلل عنه اي الاتصاف انما هو بعضه بدلا عما يتحلل من الجسم
المغتذي قوله لاجل كمال الشخص وانما قال ههنا لاجل كمال الشخص ولم يقل لاجل
بقاء الشخص كما قال في الغاذية لانه النمو لا دخل له في البقاء المتحقق البقاء بدونه
على ما يأتي هناك قوله بانضمام الغذاء اليه كقطعة من الشمع فانها اذا كانت كرة
مثلا وارد ان يجعل فانه لا يمكن ذلك التكعيب الا بانه يزيد في بعض الجهات
وينقص في بعضها كما لا يخفى قوله حصلت الزيادة من الاقطار وهو كانه زيادة الجسم
المعتدي بدون انضمام جسم اخر اليه بل كيفية بها اي كمن يسيل وكذا في الزاوية
والصناعية بدون ان ينقص من الاقطار وليس كذلك قوله يخرج به مبدأ التسمن
اي الشيء الذي به يسمن السمين ويورم المورم قوله غايتها اي غاية السمن
والورم قوله بهما اي السمن والورم قوله اي نسبة تقتضيها طبيعة تلك القوة
المدبرة للشخص فان تلك القوة في الانسان مثلا تقتضي ان يكون نسبة في الطول
ذراعين وفي العرض والعمق نصف ذراع مثلا بخلاف السمن والورم

فانهما وان كان فيهما زيادة لكن ليس شئ منها بالنسبة قوله من حيث هو مجموع في
الورم ايضا يزيد المجموع من حيث هو مجموع فيتحقق الزيادة في الاقطار
فلا يخرج بهذا القيد لانه يريد كل جزء جزء منه تورم القلب والطحال
على تقدير كون الورم زيادة في الاقطار قوله بعض المحققين وهو السيد الشريف
في حاشية شرح التجريد قوله من في الطول ايضا فلا يصح قوله اما السمن فلانه
لا من في الطول بل في العرض والعمق قوله قوة مولدة اليه اي الانسان قوة
تفصل جزءا من اجزاء الدم وتعقده لاكتسابه الصورة المنوية تسمى مولدة
تعصاها قوة اخرى تفصل من المني الذي تفصل الذي هناك الى مواد الاعضاء
بحيث يحصل زيادة الدماغ ومادة القلب وغيرهما من الاعضاء بعضها عن
بعض ثم يفيض على تلك المواد قوة تصور كل عضو تصويرا لائقا فيتم بذلك
تصوير الاعضاء كذا ذكره السيد الشريف في حاشية التجريد قوله فوحدتها اعتبارية اي
وحدة المولدة اعتبارية لا حقيقية لانها بالحقيقة متعددة قوله ممتنع وذلك
لان في التصوير افعالا دقيقة متقنة بحيث اذا لاحظ العقل خصوصيات
تلك الافعال حكم بديهة بان صدور تلك الافعال عن قوة عديمة الشعور ممتنع
ومن ذلك حكموا بحكم الواجب تعالى شانه عالما فان صدور الافعال المحكمة
ما فيها والافعال الدقيقة كاجزاء التشريح عن الواجب تعالى شانه بحيث
اذا لاحظ العقل تفاصيلها حكم بديهة بامتناع صدورها عنه ما لم يجزم بالشعور
على ما يتبين في موضعه قوله فلذا لم يذكر المصورة لان جميع ما ذكره هنا ما كان
عدم الشعور والقوة المصورة كانت ذا شعور كان ذكرها معها غير
مناسب قوله فلها خوادم اربع باعتبار الافعال الاربعة قوله الفرق بينهما
اي بين العادية والهاضمة قوله تلك المصورة اي صورة الدم قوله وحدت

وحدت صورة القوى وهي الصورة العضوية الشبيهة بالعضو قوله والا زال الاول
اي الصورة الدموية قوله والثاني يستدعي الصورة العضوية قوله فالحاصل الاول
وهو افساد الصورة الدموية قوله والثاني وهو كون الصورة العضوية قوله
وارد عليه انه بهذا الحالة ما ذكره في الفرق بين العادية والهاضمة وحاصله
انه لما كان هنا حالتان وهما الافساد والتكوين فيمتنع صدورهما عن قوة
واحدة لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيجب هنا قوتان يصدر عن
احدهما الافساد وعن الاخرى التكوين قوله كل واحد منهما اي من الحالات
قوله فيكون مستلزما اي الهاضمة قوله وعلى هذا دليل فيكون حاصل الدليل هو ان
الهاضمة غير العادية لان الثانية تتوقف على العقل بوجود وقف العادية عن
فعلها فيكونان متغايرتين قوله ويحتمل ان يكون هذا ردا لقول صاحب القيل
بان ما ذكره المصنف لا يدل على التغاير بين الثانية والعادية لجواز ان يكون
الثانية عين العادية ويكون الوقوف والبقاء وكلاهما حالان متعددة
باعتبار اشتمال الهاضمة على جهات متعددة واعتبارات مختلفة قوله على حد التحليل
فانه الغذاء او اللام مردود على حد التحليل مركبات العدسة على حد التحليل لم يكن النمو
فان النمو هو الزيادة في الاجزاء بسبب ما ينضم اليها من الخارج قوله اليها اي الى
القوة العادية قوله منه اي الغذاء بما سواه اي بما يساوي المتحلل قوله ضعفها
اي ضعف القوة العادية قوله وهي حسن الانحطاط عطف على قوله حسن
الانحطاط الخفي قوله اي بسبب الضعف بحيث لا تقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل
انما هو حسن الانحطاط الخفي ولا انحطاط الظاهر قوله تحصل الى مفرد ومتمايز
عن الناس بسبب كونه ذا النفس الحيوانية قوله وهي اي النفس الحيوانية قوله
ما مدركة اي الادراك الجزئيات الجسمانية ومصدر الحركات الارادية عن النفس

الحيوانية انما هو بسبب الالات وليس ورائهما شئ اخر يصدر عنهما بسبب الالة
قوله فلا يصدق هذا التعريف على النفس الحيوانية لانه صدور الافعال النباتية كالتغذية
والتنمية ايضا عن الحيوان انما هو بسبب الالة قوله حيث قال من جهة ما يتولد ويربى
ويغتذي فقط قوله لانها المبدأ من جهة الافعال فان الافعال النباتية تصدر عن
النفس الحيوانية بسبب الالات قوله من جهتها اي من جهة ما يدرك الجزئيات
الجسمانية والحركة الارادية قوله فينتقض التعريف النفس فان النفس الناطقة
الانسانية يصدق عليها انها كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يدرك
الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادية فان الانسان بسبب الحيوان
مدرك للجزئيات وبسببها وبسبب الجوارح يتحرك بالارادة فيلزم ان يكون النفس
الناطقة نفسا حيوانية وليس كذلك قوله ويتحرك بالارادة فقط فخرج بقيد فقط التعريف
على النفس الحيوانية ولا يصدق على النفس الناطقة فان النفس الناطقة وان كان
يصدر عنها هذه الافاعيل الا انها يصدر عنها افعال اخر كادراك الكليات
والجزئيات المجردة فيخرج بقوله فقط قوله من ان بدن الحيوان فاذا كان
بدن الحيوان مشتملا على تلك الامور يمكن ان يحذف فقط في تعريف النفس الحيوانية
فيصدق التعريف على بعض الحيوان فان النفس الحيوانية انما هي من جهة ادراك
الجزئيات الجسمانية والحركات الارادية فقط وصدور الافعال النباتية
عن الحيوان انما هو بسبب نفس اخرى وهي النفس النباتية ولا يصدق التعريف
على النفس الناطقة فانها وان كانت المبدأ من جهة هذين الامرين الا انها
ليست المبدأ من جهتهما فقط بل هي المبدأ من جهات اخر كالكتابة والمجهولات
فانها تكسبها بالقوة الفكرية قوله على ان صدور بعضه عديمة الشعور قوله
وعلى نفس نباتية هي ايضا عديمة الشعور قوله على نفس حيوانية هي ذو شعور

قوله لكونها اي النفس النباتية قوله ليست المبدأ من جهته لان صدور الافعال
المعدنية كحفظ التركيب عنها ليس بسبب الالة بل النفس النباتية تحفظ التركيب
بنفسها من غير الة قوله اما التي في الظاهر فما يسمى الحواس الخمس ظاهرا اما باعتبار
ان محالها ظاهرة او باعتبار ان مدركاتها ظاهرة قوله كذلك اي الخمس قوله
خامسة القوى وراءها الخمس قوله السمع قدم السمع على البصر لشرفه فيما يدخلهما الا في
في استفادة العلوم ولان اشتغالهما صلاحه يستلزم فوات النطق الذي هو
اظهر خواص الانسان فان الاصم الولادي يكون ابكم واما الاحتياج اليها
في بقاء البدن فلتوها على السواء من العلامة للدواني في شرح الهياكل قوله المودعة
فيها اي في العصبة المفروشة قوله ويوصل اليها فالاما امكن ادراك الصوت
الواحد في جهات متعددة ومسافات طولية قوله مجوفتين وانما خلقت
ها تان العصبتان مجوفتين لاحتياج الى كثرة الروح الحامل للقوة الباصرة
بخلاف سائر القوى قوله تقاطعا صليبيا فتتيامن ثم النابت منهما يسارا ويتياسر
النابت منهما يمينا قوله واحد عند التلاقي قوله مجمع النور فان نور العصبتين
يجتمع هناك قوله ثم اعلم اي الرياضيين قوله مصمت اي هو جسم واحد
متصل قوله عند مركزه اي مركز البصر قوله ثم تمتد اي تلك الخطوط قوله
وذهب جماعة اي من الرياضيين قوله تحرك اي ذلك الخطوط قوله والثاني
من المذاهب الثلاثة ويجب استعداد اي الباصرة قوله به اي بسبب
ذلك الاستعداد قوله صورته اي صورة البصر قوله على الجليدية اي
الناشة العين قوله اي التي هو مجمع النور قوله مساوي الصورة اي الصورة
التي في الجليدية قوله انتقال الوهمي لانه الانتقال في الاعراض محال على ما تقرر
في موضعه قوله عليه اي على الملتقى قوله الاقرب فالاقرب اي سيكشف اولا

الهواء الذي يقرب من ذي الرائحة ثم يتكيف بعده الهواء الذي يكون قريبه
من ذي الرائحة من يقرب الهواء الاول واكثر من الاهوية الاخرى التي في
الامتداد قوله الى ان يصل اليها اي الى الهواء الذي يحاور الشامة قوله فيدركها
اي مدرك الشامة تلك الرائحة بسببه اي بسبب ادراك الرائحة قوله ثم الطعام اي
تخالطه فذكر المتفصل قوله وادركها اي ادراك القوة الذائقة قوله بان يخالطها
اي الرطوبة اللعابية قوله معها اي مع الاجزاء اللطيفة من ذي الطعم قوله
في جرم اللسان اي تغوص في جرم اللسان وتصل الى الذائقة قوله كيفية ذي
الطعم لا كيفية القوى مماثلة لكيفية ذي الطعم حادثة في جرم تلك الرطوبة اللعابية
بسبب المجاورة مع ذي الطعم اليه قوله كيفيتها اي كيفية الرطوبة قوله بين
الشق والحصة فيكون على هذا الراي حصة قوله معين على الادراك فيكون المراد
بالمدركة اعم من ما له ادراك ومن ما له مدخل في الادراك اما الحس المشترك بحواس
الظاهرة كالجواسيس لهذه القوة تؤدي مدركاتها اليها فيجتمع عندها الملموسات
والمبصرات والمسموعات والمذوقات باسرها فلذلك سميت بالحس المشترك
وهو ترجمة بنطاسيا باللغة اليونانية من سيد شريف في حاشية التجريد قوله
فهولاء اي الحواس الظاهرة قوله يسمى مشتركة لاشتراكها مع الحواس
الظاهرة في مدركاتها قوله اي الحافظ القطرة النازلة قوله والمستدير
في النقطة الدائرة بسرعة قوله وهذا القطرة والنقطة الخط المستقيم والمستدير
لانهما معدومان في الخارج فلا يتصور ان يشاهد في الخارج مع البصر قوله
ارتسامها اي الخط المستقيم والمستدير قوله وبقي قليلا اي بقي صور القطرة
والنقطة في تلك القوة قليلا اي في زمان قليل واذا بقي زمانا اكثر لكانت
تلك القوة منفصلة عن الصورة الاولى التي لتلك النقطة والقطرة فلا يرى خطا مستقيم

خطا مستقيما والمستدير كما في الحركة السريعة للشعلة الجوالة قوله بعضها ببعض اي
تتصل بعضها ببعض فيشاهد خطا فان صورة النقطة والقطرة اذا ارتسمت
في الحس المشترك قبل ان تزول فتلك الارتسام عن الحس المشترك ترتسم
في الحس المشترك صورة اخرى في مكان اخر من الخط والقطرة وهكذا فحصل
الصور المرتسمة في الحس المشترك فيرى خطا او دائرة قوله واعترض عليه
اي على هذا الدليل قوله في الباصرة لا في قوة اخرى هي الحس المشترك كما تقولون
في الحس المشترك يقول فان الباصرة فلا حاجة حينئذ الى قوة اخرى لذلك اي الحس
المشترك بل الباصرة كافية في ذلك فكون معا اي الارتسامان معا اي
مجتمعين في الوجود متصل احدهما بالاخر وكذا في الارتسام الثالث والرابع
وغيرها فان كلها يرتسم في الباصرة ويتصل فيها فلذلك يرى خطا مستقيما
في القطرة النازلة ودائرة في النقطة الدائرة قوله اخص اي لم يرتسم فيه
قوله تحفظ اي من شانها حفظ صور المحسوسات قوله عليها اي على تلك
الصورة قوله قيل هذه الملازمة شاهدناه قبل ذلك قوله من ذلك يكون جائزا
عنده ان تكون صورة اخرى غير الاولى على خلاف الحكم بانه هو قوله والحق طرفها
لم يجوز لم يكون حكمنا على تلك الصورة بانها التي شاهدناها قبل لسبب الحفاظ
تلك الصورة بعض تلك الاشياء لا لسبب الحفظ لها فلا حاجة حينئذ الى القوة
الخيالية قوله في بعض الاشياء الغائبة كالعقول المجردة والنفوس الفلكية
وغيرهما قوله ويكون الاختلاف جواب لسؤال يمكن ان يورد هنا وتقريره
انه اذا كان الحفظ الصورة في غيرها لا فيها لم يبق ثم فرق بين الذهول
والنسيان لان الذهول انما يكون اذا كان عندنا صورة ولا يكون
تلك الصورة ملتفتا اليها والنسيان انما يكون بعدم تحقق الصورة عندنا

جاز بقصد ان يكون حصوله اقوى فتبرا ولى فلم يكن لنا الحكم بانه كما ادركه اولا بجميع
اجمالا فيه تامل
كمال ان يكون حكما على تلك الصورة بانها التي شاهدناها قبل الخيال
الصورية بحفظ تلك الاشياء الاسباب حفظها فلا فلا حاجة الى القوة الخيالية
اي حفظ الاشياء العامة كالعقول المجردة والنفوس الفلكية وغيرها قوله
ويكون الاختلاف جواب لسؤال يمكن ان يرد ههنا ويقال انه اذا كان الحفظ
للصورة غير الافهام لم يتحقق فرق بين الذهول والنسيان لان الذهول
انما يكون اذا كان الصورة ولا يكون تلك الصورة متفقا اليها والنسيان
انما يكون بعدم تحقق الصورة عنده فاذا كانت الصورة محفوظة في غيرها لا فيها
يكون حالة ذهول الصورة غير محفوظة عندنا كما في النسيان فلم يبق بينهما فرق
فرق بقاء الصورة في احدهما وانتفاؤها في الاخر قوله ويكون الاختلاف
محصل الجواب انه على تقدير حفظ الصور في غيرها يتحقق الفرق بين حالتي الذهول
والنسيان ايضا بان للنفس ملكة الاتصال بتلك الصور بان يكون ملاحظا
اياها في اكثر الاوقات ويغفل عنها في بعض الاحيان فذلك هو الذهول واما النسيان
فهو انما يكون اذا لم يكن للنفس ملاحظة لتلك الصورة مدة طويلة فيصير الصور غير
مأنوسة لها فتكون في حكم العدم عندها وبذلك يفرق الذهول والنسيان قوله
بها اي بتلك الصور قوله وعدمها اي عدم ملكة الاتصال جوهر مفارق
لا يرتسم فيها والا يلزم انقسام الجوهر المفارق بانقسامه الى ما يقتضي تجزئه
وكذا الساهي اي كونه قوة جسمانية قوله بالقوة الجسمانية بان يكون القوة الجسمانية
بمنزلة الالة المدركة قوله بالاتصال الى مدرك بالاتصال قوله مدرك بقوة قوة
قوله حاصلة لان يكون ملكة لنا للادراك على الحقيقة الادراك انما هي قوانا الحاصلة
فينا لا غير قوله الواحد العدد بالطلاق كم يستحيل ان يكون القوة الامرة فيهم

وما قطعه قوله والى قطعه من الصور التي في الخيال قوله والمعاني على التفرقة الى قطعه
سواء كانت صادرة واشارة اي ان من الباعثة الفاعلية على التحريك لجلب
الاشياء المتخيلة لا تتوقف على كون تلك الاشياء نافعة في نفس الامر بل يكون فيها نافعا
بل الجلب والتحريك يتوقفان على اعتقاد النفع سواء طابق الواقع ام لا وكذا التحريك
والدفع في القوة الغضبية يتوقفان على اعتقاد الضرر وعدم الملائمة سواء طابق الواقع
ام لا قوله وهو مختص اي متفرد وممتاز عن سائر الحيوانات بالنفس الناطقة قوله
والجزئيات المجردة وانما قيد الجزئيات بالمجردة لان النفس لا تدرك الجزئيات
المادية بل المدرك لها انما هو القوى الجسمانية على ما هو المشهور قوله الافعال الفكرية
اراد بالافعال الفكرية الافعال التي تحصل بعد الفكر وهو ترتيب امور معلومة
لتأدي الى المجهول واراد بالافعال الحدسية ما يحصل بلا فكر قوله اي الامور
التي في التصورات والتصديقات بالامور التصورية والتصديقية اي الامور التي
يتعلق بها التصورية والامور التي يتعلق بها العلم التصديقي لان ما يدرك القوة
العاقلة يكون متصورا ومصدقا به لا تصورا وتصديقا واطلاق التصور والتصديق
على المتصور والمصدق به شائع كثير قوله والقوة النظرية سميت نظرية لانها
غير متعلقة بالعمل قوله العاقلة ثم انما خصص المعقولات ههنا بما يكون تعلقها بـ
حصولها في النفس مع ان المعقولات اعم منها لشمولها ما يكون تعلقه بحضوره بنفسه
عند النفس على ما قالوا ان علم النفس بذاتها وصفاتها حضوري لا حصولي
وانطباعي لانه لم يحصل به واتفق عليه ما يصح قول المص المرتبة الاولى ان تكون
خالية عن جميع المعقولات لان النفس لا تخلو عن العلم الحضوري بنفسها مع
به الشائع وهذا بالحقيقة رد لما اورده العلامة الدواني في حواشي شرح المطالع
على من هناك قوله في سائر المراتب فان العقل بالملكة والعقل المطلق

مطلق اكثرها على التفرع بهذه المراتب مع ان المص اطلقها على المراتب قوله
البديهية اي التي تحصل بدون فكر وترتيب امور قوله والتنبيه لما بينهما والتحقيق
المراد به بالتنبيه للمشاركات والمباينات ادراكها على الوجه الجزئي كما يدرك الشاة
بالقوة الواهمة ملائمة جزئية بينها وبين ولدها ومنافرة جزئية بينها وبين
الذئب وذلك الادراك الجزئي من حيث انه متعلق بالنسبة التي بينهما من ارتباط
الطرفين ملائم ادراك الكلي فهو مستعد لفيضان الصور الكلية ومن حيث
انها متعلقة بنسبة بين الطرفين على وجه التحصيل والنسبة بالتصديق مستعد
لفيضانه على للمشاركات ملائم الحكم الايجابي والتنبيه للمشاركات
ملائم الحكم السلبي للعلامة الدواني في حواشي شرح المطالع قوله وتسمى اي
النفس حين ما حصل اي تسمى عقلا بالملكة لما حصل لها ملكة الانتقال قوله والمراد
بالملكة اي تسمى عقلا بالملكة لانه المراد بالملكة ما يقابل الحال وهو الكيفية الراسخة فان
الانتقال الى النظريات لما كان راسخا في هذه المرتبة سميت عقلا بالملكة
قوله ما يقابل العدم وجه اخر لتسميته بالعقل بالملكة وهو المراد من الملكة ما يقابل
العدم وهو الوجود ولما كان في هذه المرتبة للنفس استعداد قريب لان يتنقل
الى النظريات فكانه وجد من العقل الانتقال قوله بينها اي في هذه المرتبة قوله
اليها اي النظريات قوله قربه اي قرب الانتقال قوله مع كونه بالقوة لان المشاهدة
والاستحضار انما يكون في مرتبة العقل المطلق وهو مرتبة العقل بالعقل ليس الا
احوال المعقولات فيكون الاستحضار في تلك المرتبة بالقوة قوله لا اطلاعها
اي لا استحضارها لا مشاهدتها بالعقل قوله عنده اي عند النفس قوله تستحضرها
اي المعقولات قوله اذا التفت اي النفس قوله لها اي النفس قوله
فاذا حضرت اي النفس وليس في انه القصد [illegible] الاستحضار كافية في حصول

في حصول العقل بالفعل ولا يشترط فيه الملكة على الاستحضار ولو اعتبر فيه الملكة تعين
استحضار المعقولات والذهول عنها فكون النفس قادرة على الاستحضار مع نفس
مع هذه القدرة لا تكون في مرتبة العقل بالملكة لانها حصل لها الاستحضار وفي
مرتبة العقل بالملكة لا يكون الاستحضار وظاهر ان هذه المرتبة ليست مرتبة العقل
المطلق ولا الهيولاني فيلزم عدم انحصار المراتب في الاربعة مع انه القوم حكم
حصر المراتب في هذه الاربعة فلا بد من تعميم مرتبة العقل بالفعل بحيث يشمل القدرة
على الاستحضار ليتحقق انحصار المراتب في الاربع قوله ان يطالع اي يشاهدها ويستحضرها
قوله اي كل معقول اي بان يكون مشاهدة كل معقول او استحضارها فعلا
مطلق ولا شبهة ان هذه المشاهدة يتحقق بدونه في هذه النشأة الدنياوية
معا بان يشاهد جميع المعقولات ويستحضرها دفعة واحدة قوله في دار القرار
اي النشأة الاخروية قوله لا تصير ملكة فكر وحدوث ملكة الاستحضار التي
هي مرتبة العقل بالفعل بعد الاستحضار الذي هو مرتبة العقل المطلق قوله
عليه اي على العقل المطلق قوله بها اي بملكة الاستحضار قوله فجعلها اي جعل النفس
بالفعل مرتبة رابعة اي مشاهدة اي مشاهدة المدرك فيكون بعد الملكة التي هي
هي مرتبة العقل بالفعل مقدما على بقاء المشاهدة قوله فجعلها اي العقل بالفعل قوله
معقولاتها اي معقولات النفس مع المرتبة الرابعة قوله ووضع تلك المرتبة اولا المعقولات
في تلك المرتبة قوله فانها اي القوة العاقلة قوله من مبدأ اي الذي يكون انتقل النفس
بعد [illegible] قوله من نفسها اي من النفس قوله مجردة اي غير حالة في المادة بل [illegible]
لا تقبل اشارة حسية قوله لكانت ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية قوله
فتكون جزءا هيولانيا من اجزاء [illegible] اللقطة [illegible] ذات وضع وليست
بمنقسمة ولا قيد ذات وضع الجزء من [illegible] النقطة [illegible] قوله الا التي هو [illegible]

ان ينقسم قوله معقولاتها اي معقولات القوة العاقلة قوله انقسامها لا
انقسام المحل يستلزم انقسام الحال قوله من البسائط لان البسيط الذي يقع جزء
المركب قد يكون مركبا فان تركب المركب بجزئين يكون من اشياء متجزئة كتركب
السرير من القطعات الخمسة التي هي مركبات قوله بالاجزاء اي بالفعل وقد جاز
ان يكون له جزء بالقوة قوله غير مناف فيجوز ان يكون البسائط منقسمة ويكون البسائط
الحالة فيها ايضا منقسمة لكن يجوز انقسامها بالقوة لا بالفعل قوله سريانيا اي
بالحلول السرياني لم يكن في كل جزء من اجزاء المحل كحلول الجسم التعليمي في الجسم
الطبيعي قوله ممنوع لجواز ان يكون حلول المعقولات فيها حلولا جواريا كحلول
النقطة في الخط وحلول الخط في السطح فان النقطة ليست في الخط ولا الخط في السطح
بل النقطة مجاورة للخط والخط للسطح قوله ضرورة امتناع اي لو لم تركب البسائط
لم تركب من الاجزاء التي هي ايضا مركبة فيكون لتلك الاجزاء اجزاء الى غير [illegible]
عدم الانتهاء الى البسائط كان لكل جزء من المركب جزء الى غير [illegible] الجزء
الى غير النهاية فيلزم تركب المركب من اجزاء غير متناهية وانه باطل على
ما برهن عليه في موضعه قوله وليس كذلك اي لا يعرض لها الكلال بضعف
البدن قوله وقد يقال هذا رد لقوله المعنى ليس كذلك اي لا يعرض لها الكلال
بضعف البدن وحاصل الرد انه يجوز ان يكون تعقل بالآلة الجسدانية وضعف
القوة العاقلة لضعف البدن وكلما ان البدن يحدث الضعف والقوة العاقلة
تسرع في الكمال التعقل يجوز ان يكون ذلك بسبب اجتماع علوم كثيرة اكتسبها النفس
بمعونة البدن وبسبب اغناء النفس بالعلوم كالمدمنين على العمل قوله وفي اواخر
سن الشيخوخة هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر كانه قال اي يقول اذا كانت
ادوية والعلوم بسبب الاجتماع او الاعتبار [illegible] فينبغي ان يكون كلالها في سن

[illegible] والعلوم لا لاجل الاجتماع والاعتبار ح يكون اكثر مع انه ليس كذلك بل كلالها في سن
الشيخوخة فاجاب بمنع ذلك بقوله وفي اواخر سن الشيخوخة يستولي الضعف على البدن
والقوى بحيث لا يبقى للاجتماع والاعتبار اثر قوله وايضا يجوز هذا ايضا رد لقوله
وليس كذلك وحاصله انه يجوز ان يكون تعقل النفس بمعونة الآلة الجسدانية ويكون ازدياد العلوم
في زمان الكهولة التي يضعف فيه البدن بسبب ضعف البدن ويكون بسبب الحدوث
مزاج يكون اوفق بصدور الافعال منه في زمان [illegible] فبسبب ذلك الموافقة يحصل للقوة زيادة
اقتدار على التعقل [illegible] ومعقولاتها قوله مع حدوث [illegible] الحادث يطلق
على معنيين احدهما ما يكون وجوده من غيره كالممكنات ويسمى الحادث بهذا المعنى
حادثا بالذات وثانيهما ما يكون لزمان وجوده ابتداء ويسمى حادثا بالزمان وكذا القديم
يطلق على معنيين احدهما ما لا يكون وجوده من غيره ويسمى القديم بهذا المعنى قديما بالذات
وتخصيص الواجب كذا وثانيهما ما لا اول لزمان وجوده ويسمى القديم بالزمان والمراد
من حدوث النفوس هو الحدوث الزماني اذ لا نزاع لاحد في كون النفوس حادثة
بالحدوث الذاتي لانها ممكنة محتاجة في وجودها الى الغير قوله فانه قابل لقدمها لا يقال
على بطلان القول بقدمها ايضا قوله وما به يكون ماهيته ان يكون كل من المتعينات
مبنيا على حدة كالانسان والفرس قوله ويلزم منها المفارقة الى المركب [illegible]
الماهية مفارقة عنها كالكتابة والفضل للانسان قوله لا جائز ان يكون ذاتي لا جائز ان يكون
النفوس ان علم [illegible] مختلفة متغايرة بحقائقها كالنفوس [illegible] مندرجة تحت
حقيقة واحدة قوله لانها مشتركة اي الماهية مشتركة بين النفوس فكيف يلزم [illegible]
ايضا مشتركة بين النفوس لان الاشتراك في الملزوم يستلزم الاشتراك في اللوازم
قوله على اشتراكها اي اشتراك النفوس قوله حد [illegible] التصور [illegible] النفس هو الجوهر
المدبر للبدن المتصرف فيه [illegible]

بالقياس الى البدن وبحسب الذاتي ويكون منقبضا الى الغير ويكون عرضا له

يكون رسالا مطلقا قوله بين النفوس اي يكون مختصة جنسية ويكون بين افرادها متميزة

كثيرة قوله غير جائز الامتياز فالماهية ولوازمها لا يكون ما به الامتياز فامتياز النفوس

الناطقة بعضها عن بعض لا يكون بالماهية ولا بلوازمها قوله ولا يجوز ان يكون امتياز

النفوس الناطقة بالعوارض المفارقة قوله واختلاف استعداداته لما كانت

العوارض المفارقة مختلفة متعددة فلابد في وجودها من اختلاف الاستعدادات في نفسه

اذ لا يصح كون الماهية باستعداد واحد موردا للعوارض مختلفة متباينة في نفسه قوله

لذاتها اي لو لم يكن عروض العوارض المفارقة بسبب القوابل كان عروضها للماهية

لذاتها وما تقتضيه الماهية لذاتها لا يكون مفارقة لانها ما بالذات لا يزول فيلزم

ان يكون العوارض المفارقة لوازم هف قوله لانه مع ما فرضناه غير لازم هف

انما هو البدن لانه القول من خواص المادة والنفس لكانه مجردة غير حالة في المادة

كانت متعلقة قوله على التعدد واذ التعدد لا يكون بالبدن فما لا

لا تعدد قوله عليها اي على الابدان المتعلقة قوله بالمعنى الاعم وهو ان لا يكون مفتقرا

في الوجود الخارجي والذهني الى المادة سواء كان مقارنا للمادة على وجه الافتقار

كالوحدة والكثرة وسائر الامور العامة او لم يكن مقارنا لها اصلا كالاله والعقول

على ما سبق في اوائل الكتاب قوله وهي الامور العامة كالوجود والوحدة والكثرة

وغيرها قوله بحسب الوجود اي الماهية الموجودة بعضها الامور العامة فالموجود

المنقسم الى اقسام الامور العامة لما كان هو الموجود المطلق هي الامور العامة

انقسام الوجود قوله ما لا يختص بقسم واوامر لكن يجب ان يقسم باقسام الموجود

الابلية بجميع الاقسام الثلثة كالوجود والماهية او يختص بقسمين كالوحدات

والمعلولية فانهما يختصان بالجوهر والعرض ولا يوجدان في الواجب قوله

جميع الموجودات ووقع شركا بين الوجود والماهية والكثرة قوله والكثرة كالامكان والمعلولية

قوله على الاطلاق اي كونه هو بالوجود شاملا لجميع الموجودات كالوجود فانه يشمل

جميع الموجودات قوله شاملا اما اي لجميع الموجودات ووقع شركا بين الوجوب

فانه ليس جميع الموجودات لكن مقابله وهو الامكان ليس جميع الموجودات في

كل موجود فهو اما واجب او ممكن قوله عرض على ما يكون هو مما يتوقف عليه المرتقى

المطلوب من العلوم وعلم ورسا او بعيدا او البعد قوله فليس واحدا بالعدد اي ليس

الكلي واحدا مع ما يكون مع ذلك العين مشتركا بين كثيرين في الخارج قوله والا لكان

الشيء اي لو كان واحدا بالعدد مشتركا بين كثيرين قوله في حالة واحدة لانه لو كان

مشتركا بين كثيرين وكان كل واحد من الكثيرين متصفا بصفة متضادة لصفة الاخرين ولكن

الواحد العدد متصفا بتلك الصفات المتضادة لانه ما يتصف به الفرد يتصف به

الكلي الصادق على ذلك الفرد لان الكلي متحد مع افراده فاتصاف الافراد بصفة

هو عين اتصاف المتحد بها بتلك الصفة قوله ووحدة الذات اي ان يجوز ان يكون

الكلي واحدا بالعدد ويكون متصفا بالصفات المتضادة من غير استحالة في ذلك

الاتصاف انما الاستحالة اذا كان الواحد بالعدد وشخصا اما اذا كان نوعا

او جنسا فلا استحالة وهو واقع كما في الانسان مثلا فانه موجود بعين

في الخارج ومشترك بين افراده ومتصف بجميع الصفات التي اتصف بها افراده

كالقيام والقعود قوله وليس المشترك مع ما امكن ان يتوهم ويقال انه اذا كان

مشتركا بين افراده ومتحدا معها يلزم ان يكون كل من تلك الافراد المتحدة معها مشتركا

بين كثيرين فيلزم ان يكون زيد مثلا بين عمرو وبكر وغير ذلك وفساده اظهر

من ان يخفى فاجاب عنه بقوله وليس قوله لا يستحق ونحوه انما يلزم الاستحالة

اذ كان المشترك بجميع العارض والمعروض جميعا والملزم المشترك هو الخارج

من حيث انه مشترك او بوجوده الخارج مهيات الاشياء اعتقدوا انه الحاصل في الذهن
الى هو مهيات الاشياء او بهوا اشباحها وامثالها والمحققون الى انه الحاصل مهيات
الاشياء لا اشباحها المغايرة لها واستدلوا عليه بانا نتصور امورا لا وجود لها
في الخارج ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية والمحكوم عليه باحكام الثبوتية يجب ان يكون
موجودا لان ثبوت الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء واذ ليست في الاعيان
فهي في الاذهان فثبت ان تلك الاشياء انفسها ثابتة في الذهن والقائلون
بالشبح استدلوا على مطلوبهم بانه لو كان الحاصل في الذهن مهيات الاشياء
لزم ان يكون الذهن حارا وباردا عند حصول الحرارة والبرودة فيه وكذا
يلزم ان يكون مستقيما ومعوجا عند حصول الاستقامة والاعوجاج فيه وايضا
حصول حقيقة الجبل والسماء مع عظمها في ذهننا غير معقول فوجب ان يكون الحاصل
في الذهن امرا آخر وراء تلك الحقائق لئلا يلزم المفاسد ولكن يجب ان يكون
ذلك الامر الآخر مماثلا للاشياء ليكون تصوره في الذهن علما بها ورده
المحققون بان الحاصل في الذهن هو نفس تلك الاشياء لكن الآثار المترتبة
على تلك الاشياء انما ترتب عليها اذا كانت موجودة في الاعيان فانه وجودها
في الاعيان يستلزم ترتبها عليها لا بتلك الصفات دون وجودها في الاذهان قوله
هو المهيات المعلومة لا الامور الحاصلة في الذهن اذ الامور الحاصلة في الذهن
على المذهب مغايرة بالذات لمهيات الاشياء فلا يمكن اتحادها مع افرادها
المهيات قوله كالواجب كان تشخصه عين ذاته فكون تعينه في ذاته لا زائدا
على ذاته قوله كون منحصرة فيه اذ لو كانت الطبيعة المقتضية للتعين منحصرة في الاول
الفرد انتفعت [illegible] قوله لسم التشخص شيئا ضرورة انه ليس في الخارج الا شخصا
في الخارج قوله [illegible] في الخارج اذ الامر [illegible] الخارجية الا [illegible] الخارج

قوله على وجود العرض على ما بين في موضعه لان الموضوع هو المحل المقوم المتشخص
للعرض قوله هو مبدأ الافعال فان فعل الفاعل ليس الا جعل هذه الهوية اولا ثم تأثير
الفاعل في نفس الهوية من حيث انه مهية على ما برهن عليه في موضعه فتأثيره ليس الا في
الهوية وجعل المهية هوية والهوية جعل هي الماهية الشخصية فجعل الهوية ليس الا اعطاء
الوجود والتشخص عليها فيكون ايجاد من وجده وسحاب التشخص هو عين الوجود والقائل
على ما ذهب اليه الفارابي في ان الشيء ليس الا [illegible] قوله بان يقال بانه
الاشتراك بين كثيرين قوله زائد على الطبيعة اذ لو لم يكن زائدا لكان اما عينها
او جزءا فيلزم ان يكون الطبيعة بذاتها مانعة من الشركة فلم يكن كليا ما فرضناه كليا
يستحق المقرب لان الكلام كان في كونه التشخص زائدا لا في كونه التشخص زائدا وهذا المقرب
هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب والدليل المسوق ههنا لم يستلزم كون
التشخص زائدا مع انه المطلوب قوله هو التشخص على ما هو المتبادر منه وهو نفسه
التشخص قوله ويكون [illegible] وقع لا يمكن ان يورد ههنا ويقال انه لا يمكن [illegible] المتشخصات
على التشخص على ما وقع في كلام الله لان المتشخصات امور متعددة والتشخص امر واحد
فلا يمكن اطلاق احدهما وارادة الآخر فاجاب عنه بانه يمكن ان يراد
من المتشخصات التشخصات باعتبار الموارد فانه جزئيات متعددة ولكل منها تشخص فيكون
التشخصات متعددة بتعدد تلك الافراد قوله الاسب ان يقال [illegible]
او لئلا يتوهم الدور من اخذ الواحد في تعريف الواحد قوله وهو كالامر قوله
واحدا بالتشخص ويكون واحدا بمعنى آخر غير الواحد بالتشخص كالواحد بالنوع والجنس
وغير ذلك قوله امورا متكثرة ضرورة انه لو لم يكن تشخصا كان ما امورا متكثرة قوله
لها جهة وحدة اذ لو لم يكن [illegible] لها جهة لم يكن واحدا ما فرضناه واحدا قوله
في اي جهة الوحدة قوله لكل الاحد ومعنى كون جهة الوحدة مقوما ان يكون [illegible]

ذاتية اما العرض ان يكون تمام ماهية ما تحتها وجزءا منها بان يكون جنسا او فصلا قوله
ولا عارضا اى لا ذاتيا ولا خارجا محمولا قوله والاول هو ما يكون جهة الوحدة ذاتية
قوله فقد يكون بالجنس اى كون جهة وحدته جنسا قوله بالحيوان اى الذى هو جنس لهما
قوله بالناطق الذى هو الفصل للانسان الذى هو النوع والثانى وهو ما يكون
جهة الوحدة خارجا محمولا قوله محمولا بالطبع وانما قال محمولا بالطبع وكذا فى القسم
الذى بعده وهو الواحد بالموضوع عند الموضوع بقوله بالطبع لانه لو لم يقيد بهذا
القيد وابقاه على اطلاقه لالتبس كل من الواحد بالمحمول والواحد بالموضوع على
الافراد فى كل منهما يصح كون جهة الوحدة موضوعا ومحمولا مثلا يصح فى الواحد بالمحمول
جعل جهة الوحدة موضوعا وجهة الكثرة محمولا بان يقال فى المثال المذكور بالابيض
قطن وثلج وكذا يصح فى الواحد بالموضوع جعل جهة الوحدة محمولا وجهة الكثرة موضوعا
بان يقال فى المثال المذكور له الكاتب والضاحك انسان وما قيد بتقييد الطبع
نال الالتباس فان الوضع الطبيعى هو ان يكون الذات موضوعا والوصف محمولا
قوله وقد يكون اى قد يكون الواحد واحدا بالموضوع قوله لجوزه منها فانه
ليس عين مفهوم الكاتب والضاحك ولا جزءا لها فيكون خارجا عن مفهومها قوله
وان كان جوهرا وانما قال وان كان جوهرا عليهما لان المراد بالعرض هو الخارج المحمول
فلابد من الحمل ايضا قوله والثالث كنسبة وهو ليس لا يكون جهة الوحدة مقومة ماهية
قوله ليس مقوما ضرورة ان النسبة ليس جزءا لذلك المتعلقين ولا عينا لها
ولا عارضا بمعنى الخارج المحمول ضرورة امتناع حمل النسبة نسبة النفس الى البدن
وعلى نسبة الملك اى الملكة بان يقال نسبة النفس الى البدن او نسبة الملك الى المدينة
مدبرة قوله عارض للنفس الى البدن فانها النفس الى الملك قوله غير حقيقى اذ الوحدة
المجتمع هو الذى لا ينقسم اصلا كالواجب تعالى شانه والعقول المجردة والنقطة

والنقطة كما يجى عن قريب قوله وح قد يكون اى قد يكون الواحد بالعدد واحدا
بالاتصال قوله منقسم بالقوة لا بالفعل والا لم يكن متصلا بل منفصلا فلا يكون واحدا
بالاتصال قوله ويقال ايضا اى يقال الواحد بالاتصال قوله لكثرة بالفعل او لو لم يكن
كثرة واجزاؤه بالفعل لكان واحدا بالاتصال قوله كالبيت فان كون البيت
واحدا باعتبار تركيبه من اجزائه التى موجودة فيه بالفعل قوله وقد يكون عطف
على قوله قد يكون من غير حقيقى قوله من عوارض اقسام الكثرة او التقابل لا يمكن
ولا يتحقق الا بين شيئين فيكون موجودة كثيرا او الاثنان كثير قوله فى ماهيته
اى ماهية التقابل قوله وكذا الاشتباه اذ الهداية انما تستعمل فيما فيه اشتباه
فان الاشتباه هو الضلال ورفع الضلال يكون هداية قوله واقول الاقرب
وانما قال الاقرب لان ما ذكره صاحب القيل عليه فانه وجها صحيحا ايضا
لايراد الهداية لكنه بعيد كما لا يخفى قوله لما ذكر المعرف بقوله واما الكثير فهو الذى لا يقابل
الواحد قوله قد اعتبروا التضاد وخصصوا فى المتضادين كل تحقق بين الجواهر
او لا يتحقق بل التضاد ومخصص بالاعراض فمن قال تحقق التضاد بين الجواهر الصور
النوعية فانه عرف تعريف المتقابلين بهما الذاتان لا يجتمعان فى محل واحد من جهة
واحدة فيشمل هذا التعريف الصورتين النوعيتين الجوهريتين اللتين تكونان
للجواهر فانه يصدق على الصورة النوعية المائية مع الصورة الهوائية انهما
لا يجتمعان فى محل واحد هو المادة المائية الهوائية ومن قال التضاد مختص
بالاعراض ولا يوجد فى الجواهر اعتبر فى تعريف المتقابلين الموضوع بدل المحل
بان قال المتقابلان هما الذاتان لا يجتمعان فى موضوع واحد فان الموضوع
هو محل العرض ولا يكون فى الجواهر قوله فى الصور النوعية ايضا فاذا كانت
الصور النوعية متضادة فكانت متقابلة ايضا لان التضاد من اقسام التقابل

وما يصدق عليه القسم يصدق عليه المقسم فوجب ان لا يعتبر في القسم كون
الاثنين وجوديين ليشمل كل الصور قوله وتضاد الصور النوعية فان من قال
بالتضاد بين الصور اراد به المحل وان لم يقل به اراد به الموضوع قوله ولا يفهم
حاسيا اي جواب عن سؤال مقدر كان قائلا يقول يجب ان يراد من شيء
واحد الموضوع لان المص جعل المتقابلين اربعة اقسام واحد في تعريف واحد من
تلك الاقسام الاربعة وهو المتقابلان بالعدم والملكة الموضوع بدل المحل فانه قال
ورابعها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا
والآخر عدميا اي عدم ذلك الوجودي لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك
الموجود كما سيجيء فذلك ذكر في التعريف القابل بعدم الاجتماع في الموضوع
فيجب حمل لفظ الشيء المذكور في التعريف على الموضوع ليصح التعريف فاجاب
عن ذلك بقوله ولا يفهم الخ وحاصله ان ارادة الموضوع في القسم لا يجب
في المقسم قوله لجواز ان يكون ذكره اي احد الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم
والملكة قوله اي وكذا في العدم والملكة قوله بالنسبة اليه اي الى الموضوع قوله
قيل هذا لا يدخل الى جهة واحدة لا يدخل المتقابلان ولوازم العدمية وقيل
المتقابلان هما الذاتان لا يجتمعان في شيء واحد يخرج عنه مثل الابوة والبنوة
فانهما يجتمعان في شيء واحد فان كل اب ابن لابيه ولا قيد التعريف بقيد من
جهة واحدة كما يظهر من المثال المذكور قوله من جهتين فان زيدا اب لابنه وابن
لابيه قوله اي الآخر فان تعقل ابوة زيد بابوه بالقياس الى بنوة ابنه لا بالعكس
الى بنوة زيد وذلك ظاهر قوله في ذات واحدة كان زيد مثلا قوله في ضمن
المقيد فانه زيدا اذا كان ابا لابنه وابنا لابيه كان الابوة والبنوة معا قوله
واقسامه اربعة اي اقسام المتقابلين فانه لا وكل المتقابلين من المتقابلين في تعاقبهم بذكره

فالتقابل بين مذكورات اذا ما صح ارجاع الضمير اليه قوله اما وجوديان اي ليس احدهما
سلبا وعدما للآخر قوله فهما المتضايفان فالابوة والبنوة لا يمكن تعقل الابوة
بدون البنوة وبالعكس قوله والآخر عدميا اي عدما لذلك الوجودي قوله
فهما السلب والايجاب كالانسانية واللاانسانية قوله لم يكن عدمين اي
المتقابلان قوله ولا العدم المضاف المراد بالعدم المضاف هو العدم المخصوص
الذي اضيف الى شيء معين كعدم زيد مثلا قوله لاجتماعه معه اي لاجتماع المطلق
مع المضاف فان المضاف مقيد ويجب اجتماع المطلق مع المقيد والا لم يكن
المطلق مطلقا بل يكون مباينا قوله لاجتماعهما اي المضافين قوله لما اضيف اليه
العدمان فانه عدم زيد وعدم عمرو يجتمعان في بكر فان بكرا يصدق عليه
انه ليس بزيد ولا عمرو قوله وفيه نظر اي في اجتماع العدمين المضافين
في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان نظر هذا النظر اورده العلامة القوشجي
في شرحه للتجريد قوله احد العدمين مضافا الى الآخر فان هذين العدمين
المضافين حتى لا يجوز اجتماعهما في شيء من الموجودات اذ لو اجتمع هذان العدمان
لزم اجتماع النقيضين فان العدم المضاف يكون رفعا وعدما للعدم المضاف
اليه ورفع كل شيء نقيضه قوله واسطة بين ما اذا لم يكن مما اضيف اليهما
العدمان واسطة فالعدمان لا يجتمعان فيما مغاير لما اضيف العدمان اذ
لا مغاير فح حتى يمكن اجتماع العدمين فيه قوله كعدم القيام بالنفس الخ
فان كل موجود فهو اما قائم بنفسه او قائم بغيره قوله وعدم قابلية البصر
فانه بين الحول وقابلية البصر واسطة كالجدار لكن لا يجوز اجتماع عدم الحول
على الشيء الذي من شانه الحول مع عدم قابلية البصر لان الشيء الذي من شانه
الحول يكون قابلا للبصر اذ الحول لا يكون للاشياء التي لها بصر فثبت عدم

عدم قابلية البصر لشيء ينافي ثبوت عدم الحول له مع كونه قابلا للبصر فلا يجتمعان
قوله يدل على انتفاء اللازم اذ لو ثبت الملزوم لشيء ولم يثبت لازمه لذلك الشيء
لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فلم يكن لازما ما فرضناه لازما هف قوله
او المعتبر فيهما اي في العدم والملكة والايجاب والسلب قوله انه يكون العدمي
عدما له وما نحن فيه ليس من هذا القبيل اذ الوجود انما اعتبر للملزوم والعدم اعتبر
للازم فلا يكون العدمي عدما لذلك الوجودي قوله المناسب لوجه الحصر
حيث قال في وجه الحصر واقسامه اربعة لانهما اما وجوديان وايضا قال فيه
اما ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا قوله وهو اعم من الوجود فان
الوجودي المقابل للعدمي قد يكون امرا اعتباريا غير موجود كالكثرة المقابلة
للوحدة فان الوحدة والكثرة كلاهما اعتباريان على ما حقق في موضعه قوله
بل وجوديان على ما مر من كونه مناسبا لوجه الحصر وايضا لا يجب كون المتضايفين
موجودين في الخارج قوله وثالثها اي ثالث الاقسام الاربعة قوله كالابوة
فان الابوة لا تعقل الا بالقياس الى البنوة قوله كالبصر والعمى فان العمى عدم
البصر عن شيء يكون من شانه ان يكون بصيرا ولذلك لا يصح اطلاق الاعمى على الحائط
اذ ليس من شانه ان يكون بصيرا قوله والعلم والجهل والجهل عدم العلم عن شيء
يكون من شانه العلم ولذا لا يطلق على الجدار جاهلا اذ ليس من شانه العلم قوله
فان اعتبر قوله اي ان اعتبر في الموضوع القابل ان يكون ذلك الموضوع المتصف
بالامر العدمي قابلا لذلك الامر الوجودي في وقت اتصافه بذلك الامر العدمي
فهو العدم والملكة اي التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة المشهورة قوله
فان الصبي لا يقال له كوسج اذ ليس من شانه في وقت كونه صبيا ان يكون
ملتحيا قوله والا اعتبر قوله اي بقبول الموضوع قوله بذلك الوقت اي وقت الاتصاف

اتصاف الموضوع بالامر العدمي قوله كعدم الحركة الارادية عن الجبل فالارادة
وعدم حركة الارادية مقابلة بالتقابل العدم والملكة اذ يصدق عليهما انه احدهما
وجودي والآخر عدمي كذكر الوجودي ومن شان جنس موضوع ذكر العدم وهو
الجسم المطلق ان يكون متحركا بالارادة فان الجسم المطلق متصف بالحركة الارادية
في ضمن الحيوان قوله وذلك في الضروري يقابل السلب للايجاب قوله ولا وجود
لهما في الخارج اصلا لان اللافرسية من حيث هي اللافرسية لا تحقق لها في الاعيان
لانها امر اعتباري ولو كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية وكذا امثالها
من السلوب اشياء لوجود في الاعيان لكان في الانسان مثلا سلوب موجودة بالفعل
بغير نهاية بل هذه اعتبارات عقلية ولها عبارات لفظية وليس لها في الوجود نوع
حقيقة من شرح بيانه لمركز المنطق قوله ان لم يحتملا الصدق اي احتمال الصدق
انما يكون في القضايا وغير القضايا لا يحتمل الصدق والكذب قوله فبسيطا كالانسان
سمي بسيطا لتحققه في غير القضايا الذي هو بسيط بالنسبة الى القضايا قوله كقولنا
زيد فرس لا عدم ان غرض الشارح من ذكر قول الشيخ هو ان تقابل السلب والايجاب
لا يختص بالقضايا كما هو المشهور بل يجري في المفردات ايضا على ما يشير به المثال الذي
اورده الشيخ حيث قال في شانها كالفرسية واللافرسية فانه الفرسية اللافرسية
مفردان انما القضية زيد فرس زيد ليس بفرس قوله فان اطلاقهما اي
اطلاق اللفظ باعتبار تعيين المعنيين اذ الاطلاق انما هو صفة الالفاظ
وهو المعاني قوله وقال ايضا اي قال الشيخ قوله سواء كان باعتبار وجود
الوجود في قسمين وجود الشيء في نفسه ووجود الشيء لغيره والاول يكون محمولا
على ذلك الشيء كقولنا زيد موجود والثاني يكون رابطة بين الشيء وغيره وهذا الشيء
يكون محمولا وذلك الغير موضوعا كما في قولنا زيد كاتب فان الكلام فيه ثبوت

ثبوت الكتابة لزيد فالكتابة محمول ثبت لموضوع هو زيد قوله في نفسه اي وجود
في نفسه لكون في المفردات قوله او وجوده لغيره كوجود المحمول للموضوع وهو انما يعتبر
في القضايا قوله وبمعنى السلب لا وجهه السلب العدم والا وجود كما يعتبر في الوجود
ايضا قسمان عدم الشيء في نفسه وعدم الشيء عن غيره لا نقل لكون محمولا كما في قولنا زيد
معدوم ثبوت الكتابة لزيد قوله وهو ظاهر وهو لم يكون السابق قبل المسبوق
قبلية لا يجامع القبل معها البعد كسبق موسى على عيسى على نبينا وعليهما السلام قوله
وهو موجود اي المتقدم قوله معه اي مع المتاخر قوله ليشمل العلة فان العلة المعدة كالخطوات
لا يمكن ان يوجد حين وجود المعلول كالوصول الى المنزل قوله ان يوجد اي يوجد المتقدم
قوله اي المتاخر موجود كما في الحس ان فتحه فانه العلة ان فتحه يوجد ولا يوجد المعلول
معها كما في المعلقات الخشبية مستمر قوله غير مؤثر في المتاخر بان يقال المتقدم
بالطبع هو الذي لا يمكن ان يوجد المتاخر الا وهو موجود ويكون غير مؤثر في المعلول
قوله مؤثر فيه لانه لا يمكن ان يوجد المؤثر المستجمع لشرائط التاثير ولا يوجد
معه المعلول لامتناع تخلف المعلول عن العلة المستقلة كما بين في موضعه قوله
غير مؤثر في الجملة اعم من ان يكون مستجمعة لشرائط التاثير او لا فيخرج عنه العلة الفاعلة
فيلزم ان لا يكون تقدم الفاعل من ان تخص تقدما بالطبع مع انه تقدمه هو التقدم
بالطبع فيجعل التعريف قوله لم يكن التعريف جامعا مع ان التعريف يجب ان يكون
جامعا ومانعا قوله على الاثنين فانه لا يمكن ان يوجد الاثنين الا والواحد معه موجود
ويمكن ان يوجد الواحد بدونه الاثنين قوله على سبيل التصاعد وانما قلنا الانسان
والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر فان هذه الجواهر انواع متنافية
بعضها متنازل عن بعض فانه الانسان متنازل في الحيوان والحيوان عن الجسم
النامي وهو عن الجسم المطلق والجوهر فان هذه الانسان اجناس متصاعدة

اجناس متصاعدة فان الجوهر فوق الجسم المطلق وهو فوق الجسم النامي
وهو فوق الحيوان وانما اعتبر في الانواع التنازل وفي الاجناس التصاعد لان
نوعية الشيء انما هي بالقياس الى ما فوقه بان يكون اخص وتندرج تحته فيكون
الملحوظ في النوعية التنازل والاندراج وجنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته بانه
يندرج تحته نوع فيكون الملحوظ في الجنسية العموم والفوقية والتصاعد قوله مشتركة
في معنى ولا يخفى ان المتقدم بالعلية لا يمكن ان يوجد بدونه المتاخر والمتقدم
بالطبع يمكن ان يوجد بدونه المتاخر قوله للامر المشترك وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج
قوله باسم المتقدم اي مطلق التقدم بالذات ويراد منه التقدم بالعلية وهو تقدم
الفاعل المستقل بالتاثير على المعلول والشيخ استعمله في قاطيغورياس الشفاء
كذلك اي مطلق التقدم بالطبع واراد منه تقدم المحتاج اليه على المحتاج سواء كان
المحتاج اليه مستقلا ام لا او مطلق التقدم بالذات واراد منه تقدم العلة المستقلة
على المعلول قوله استقرائي اي مستند الى الاستقراء والتتبع بان تتبعوا ولم يجدوا
سوى هذه الاقسام الخمسة لا عقلي اذ يجوز هناك قسما لم يجدوه وراء الخمسة بل
العقل يجوز نحوا اخر من التقدم وراء الخمسة فلا يكون حصر التقدم في الاقسام
الخمسة عقليا قوله بحسب اقسام التقدم فيكون متاخرا بالزمان ومتاخرا بالطبع
ومتاخرا بالشرف ومتاخرا بالرتبة ومتاخرا بالعلية قوله وقد كان وقت
لم يكن هو فيه قال المحقق الطوسي في التجريد ولا يعتبر في التقدم والحدوث الزمان
والا تسلسل قال فيه ايضا والوجه انما هو غير مسبوق بالغير او بالعدم قديم
وما سواه محدث فيقع الحادث الزماني عنده هو المسبوق بالعدم وبمعنى الحادث
الذاتي هو المسبوق بالغير هذا عند الحكماء والحادث بالزمان بهذا المعنى ليس
متنازع فيه بين الحكماء والمتكلمين فان المتكلمين يقولون بحدوث العالم [illegible]

بحدوث الفلك وحدوث الزمان ضرورة ان الفلك والزمان ليسا مسبوقين
بالزمان والا لزم تقدم الشي على نفسه وتقدمه ما تقدم عليه لان الزمان مقدار
حركة الفلك فيكون من خواص الفلك بزمنين فكيف يمكن القول بتقدمه على الفلك
بل معنى الحدوث الزماني عندهم هو المسبوقية بالعدم وادعوا كون العالم حادثا
بهذا المعنى قال صاحب المواقف الحادث هو المسبوق بالعدم فيكون عدمه قبل
وجوده وقال في بيانه هذا هو الحدوث الزماني وايضا قال صاحب المواقف
الحدوث لا يعقل الا سبق امر عليه فذلك اما عدمه او امر آخر فان اختلف
تفسيره نظرا الى ذلك الامر فاذا اعتبر تقدم العدم كان الحدوث زمانيا واذا
اعتبر تقدم غير العدم وهو العلة كان الحدوث ذاتيا فظهر ان معنى الحدوث
الزماني عندهم هو المسبوقية بالعدم قوله اخص مطلقا اذ ما لا يكون وجوده مسبوقا
بالغير لا يكون زمان وجوده اول قوله وهو اعم اي القديم بالزمان اعم من
وجه من المحدوث بالذات والعموم من وجه هو ان يكون الشيان بحيث يوجد
كل منهما بدون الآخر ويوجدا ايضا معا في مادة واحدة فان القديم بالزمان
يوجد بدون المحدث بالذات كما في الواجب فانه قديم بالزمان وليس
بمحدث بالذات لعدم احتياجه في الوجود الى الغير اصلا ويوجد المحدث بالذات
بدون القديم بالزمان في الحوادث الزمانية ويوجدان في العقول العشرة
والافلاك فانها قديمة بالزمان ومحدثة بالذات لاحتياجها في وجودها
الى الواجب قوله وهو اعم مطلقا اي المحدث بالذات اعم مطلقا من المحدث
بالزمان وكل محدث بالزمان فهو في وجوده محتاج الى الغير من غير عكس
كما في العقول والافلاك قوله والثاني مباينة اي القديم بالذات والحادث
بالذات متباينة وكذا القديم بالزمان والحادث بالزمان متباينة قوله

قوله من تصور مفهومه حيث يعتبر في مفهوم الحادث بالزمان كونه مسبوقا بالز
والاول وهو كونه مسبوقا بالمادة قوله هو اي قبل الوجود قوله هذا خلف
فقد ادعوا الضرورة في امتناع الانقلاب بين الوجوب والامكان والامتناع
قوله فلو كان الامكان محصل الاستدلال انه لو كان الامكان امرا موجودا في الخارج اذ
لو لم يكن موجودا في الخارج لكان معدوما فيه فيصدق ان الامكان منتف
اذ المعدوم هو المنتفي فاذا كان الامكان منتفيا لا يكون ما للشي فيمتنع الشي
الممكن ان يقال انه لا امكان له لانه اذا لم يكن متصفا بالامكان لا يكون له
امكان فاذا لم يكن له امكان لم يكن ممكنا اذ لا معنى للممكن الا ما ثبت له الامكان
فاذ لا ثبوت ولا اتصاف بالامكان فليس هناك ممكن وقد فرضناه
ممكنا هف قوله وفيه نظر اي في هذا الاستدلال نظر قوله لو كانا عدميين
هذا النقض اجمالي تقريره انه دليلكم على وجود الامكان لو صح بجميع مقدماته
لزم منه ان يكون العدم والامتناع ايضا موجودين في الخارج واللازم
وهو وجود العدم والامتناع في الخارج بط فالملزوم وهو صحة استدلالكم
ايضا بط لان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم بيان الملازمة
ان العدم والامتناع لو كانا عدميين لكانا منتفيين اذ العدمي هو المنتفي
واذا كانا منتفيين لم يكونا ثابتين لموصوفيهما بعين ما ذكرتم واذا لم يكونا
ثابتين لموصوفيهما وهما المعدوم والممتنع لم يكن المعدوم معدوما ولا الممتنع
ممتنعا اذ لا معنى للمعدوم الا ما ثبت له العدم ولا معنى للممتنع الا ما ثبت له
الامتناع فاذ لا ثبوت ولا اتصاف فلا معدوم ولا ممتنع قوله والحل انه
يقال اي بيان المقدمة التي فيها الخلل قوله امكانه لا معناه اي امكانه منفي
قوله بعضه عدمية فان الاشياء قد يتصف بالصفات العدمية كما في زيد اعمى

فان العمى امر عدمي اذ هو عبارة عن عدم البصر قوله بصفة عدمية كما في زيد اعمى
وبين سلب الاتصاف كما في زيد ليس باعمى قوله مما يتحقق لانها لما كانت
سلبية كانت في نفسها غير متحققة لان السلوب والاعدام لا تحقق لها في
انفسها اي مع قطع النظر عن موصوفاتها وانما تحققها بتحقق موصوفاتها فان
تحقق العمى انما هو بتحقق امر غير متصف بالبصر قوله معدوم لان الكلام في الحادث
قبل وجوده فيكون معدوما بالضرورة قوله بل المراد انه يكون حاصله ان المستدل
لا يدعي ان مفهوم قولنا امكانه لا عين مفهوم قولنا لا امتناع له حتى يرد عليه
ان بين المفهومين فرقا وليس احدهما عين الاخر بل المستدل ايضا قائل
بتغاير المفهومين الا انه يقول ان احد هذين المفهومين وهو مفهوم قولنا امكانه
لا يستلزم المفهوم الاخر وهو مفهوم قولنا لا امتناع له فلا يرد على المستدل
ما اورده الفارق قوله لا يتصف الامكان حاصله ان كون الصفات
عدمية لا يستلزم ان لا يتصف الاشياء بها اذ لو استلزم لزم ان لا يكون
المعدوم معدوما ولا الممتنع ممتنعا لان العدم والامتناع عدميان فكونهما عدميين
يستلزم عدم اتصاف الاشياء بهما فلا يكون المعدوم متصفا بالعدم
ولا الممتنع بالامتناع هف قوله وهذا هو المقيد اي كون امكانه لا سلبيا
بل امكان له بمعنى عدم الاتصاف بالامكانية تقييد في هذا المكان وهو
لم يثبت ذكرها ما اثبته هو ان امكان الحادث قبل وجود الحادث
معدوم وهو ليس بمقيد لجواز ان يكون الامكان معدوما ومع ذلك يكون
الاشياء متصفة به كالعدم والامتناع قوله والامكان لا يكون اي الامكان
الذي ثبت انه موجود ويقتضي محلا موجودا حتى يقوم به لكن المحل لانه ليس قائما بنفسه
قوله فلا يكون قائما بنفسه لانه من الاضافات لا تقوم بانفسها وايضا لو قام الامكان

مع انه يوهم ان المعدوم الذي اتصف بالعدم
والممتنع الذي اتصف بالامتناع

وايضا لو قام الامكان بنفسه لم يكن الشيء ممكنا به اذ لا معنى لممكنية الشيء الا قيام
الامكانية به فاذا لم يكن الامكان قائما بشيء لم يكن شيء ممكنا قوله بمحل موجود اذ
الصفة الموجودة لا يجوز ان يقوم بمعدوم فلا بد ان يكون محله موجودا قوله هو نفس
ذلك اي المحل الذي قام به الامكان قوله وهو ظاهر لان المحل لا بد ان يكون
موجودا قبل وجود الحادث والحادث لا يكون موجودا قبل وجوده قوله
ولا امرا منفصلا اي مباينا بان يكون منه ممكن ولا جزء منه ولا محلا
ومادة له قوله فيكون قائما بذي العقل واقتدار الفاعل على كون الفاعل
قادرا صفة له فلا بد ان يكون قائما به فلا حاجة الى امر اخر يقوم به الامكان ورا
الفاعل قوله لان الاقتدار وعدمه اي لو كان الاقتدار عين الامكان لكان
وجودهما وعدمهما متحدين فلا يمكن جمع عدم احدهما مع عدم الاخر ولا وجود
الاخر وجوده لا انه تعليل الشيء بنفسه وذكر مثال قوله معللا بالامكان اي
الامكان ليس عين الاقتدار لان الفاعل لان الاقتدار معلل بالامكانية اي بجعل الامكان
علة للاقتدار فلو كان الامكانية عين الاقتدار لزم تعليل الشيء بنفسه وانه ممتنع
قوله بالمعنى المذكور وهو الموضوع والهيولى ومتعلق النفس وهو البدن قوله
ورد التعلق الهيولي الذي يكون في الموضوع والهيولى قوله والتعرف الذي
يكون للنفس بالنسبة الى البدن قوله غير جسماني اي جوهر مجرد قوله في جوهر
كذلك اي غير جسماني قوله مح لان يكون المحل موضوعا ومادة وانه لا يكون موضوعا
فلان الموضوع هو محل العرض وقد فرض الحال هاهنا جوهرا واما انه لا يكون مادة
فلان المادة من خواص الجسمانيات وقد فرض الحال هاهنا غير جسماني قوله وليست
بالاجسام اي ليست متعلقة بذوات الاجسام قوله ولا يلزم تعميم جواب السؤال كانه
قال لا يتعلق المحل بالشيء الا لحيثية وانما فرض كون الحال عرضا يكون محل العرض

موضوعا اذ الموضوع هو ما يكون محلا للعرض فيكون ذكر المحل مادة ايضا اذ لا
بالمادة اعم من الهيولى والموضوع والبدن على ما مر فيكون ذكر العرض الحادث
الذي فرضته ايضا مسبوقا بالمادة فيكون داخلا فيها ويحصل ان يكون كل حادث
مسبوقا بالمادة فاجاب بحيث ذكر لقبوله ولا تكلفهم لا تكلف لتعميم الموضوع بحيث
يشمل هذا الموضوع الذي هو العقل مثلا لانه الموضوع الذي جعل قسما من المادة
في قولهم كل حادث مسبوق بمادة وجعل مساويا لاعم العقل كان العقل ايضا
مادة فيكون العقول مادية بهذا المعنى لا يكون ممتنعا مع انهم قالوا بامتناع كون
العقول مادية بهذا المعنى حيث قالوا كما سيجيء ان جميع كمالات العقول حاصلة لها بالفعل
اذ لو كانت لها كمال منتظر لكان لذلك الكمال المنتظر حادثا وكل حادث مسبوق بالمادة
فيلزم ان العقول مادية وانه ممتنع فظهر مما ذكرنا ان الموضوع الذي جعل قسما من المادة
ههنا لا يشمل العقول قوله على هذه القاعدة وهي انه كل حادث زماني مسبوق بمادة
ومدة قوله مثل ما سيجيء وانما قال مثل كما سيجيء لتناول ما ذكروا من هذه القاعدة من ان
الواجب جميع كمالاته بالفعل قوله سواء كان جوهرا اي كان ذلك المبدأ جوهرا
مثل الصور النوعية على ما عرفه فعل النبات ان قوة اي صورة نوعية قوله
او عرضا كالقوى الحالة في القوى قوله وسواء كان فاعلا كالصورة النوعية
قوله او غيره كالقوى المدركة والى فعل قوله فالمناسب ان يفسر بما ذكرنا
حتى ان لا اذكر تعريف القوة وكيفية ذكر لفظها فقط لفظ القوة يعني امكان الحصول
ايضا قوله او فكل الالة اي القوة التي هي امكان الحصول قوله لانه ذكر انها لما
اي لو لم يكن صدور هذه الافعال التي لا يكون عن قوة لكان صدورها اما بالجسمية
او لازمها او لامور اتفاقية والكل باطل فيكون صدورها عن قوة قوله ولا دوام
بطلانه هو انه يكون صدور تلك الافعال عن الجسمية قوله ولاشتراك الاجسام في

لان الجسمية مشتركة في جميع الاجسام والاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المعلول
قوله فهذه المقدمة ممنوعة لجواز ان يكون في الامور الخارجية ما يكون دائما او اكثريا
فالحصر ممنوع لجواز ان لا يكون صدورها لاجل الجسمية ولا لاجل الامور الاتفاقية
بذلك المعنى بل يكون صدورها من امور خارجية يكون دائمية او اكثرية قوله اعم ذلك
اي كون الاتفاق بمعنى الغير الدائمي ولا الاكثري قوله على هذا الوجه اي التادي
على سبيل التساوي والتادي على سبيل الاقلية قوله الا على العلة الفاعلية
فيلزم ان لا يكون سائر العلل داخلا لخروجها عن تعريف العلة قوله عن وجها اي العقد
الفاعلية قوله وغاية توجيهه اي توجيه هذا التعريف المراد ان اي المراد من
قول ان العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل منه وجوده وجود غيره لان العلة ماله وجود في
نفسه ثم يفتقر وجود غيره الى وجوده من انه يكون الحصول لما الغير يعني الافتقار اليه
قوله اي وجوده في الجملة اعم من ان يكون الاحتياج في افادة الوجود او لا قوله
وعدم المانع اذ لا يصدق على العلة الغائية انها لها وجود في نفسها وتوقف وجود
غيرها على وجودها اذ علية العلة الغائية انما هي باعتبار الوجود الذهني لا وجودها
الخارجي بل باعتبار ذلك الوجود معلول لمعلولها ومتاخرة عنه وكذا لا يصدق
على عدم المانع انه له وجود في نفسه اذ الاعدام لا وجود لها في نفسها ويكون المانع
موقوفا عليه انما هو باعتبار العدم لا الوجود فتدبر قوله عن وجود فضلا ان يتوقف
المعلول على وجوده والعلة لا عدم المانع قوله يمكن الخوض فيه اي في ذلك التقسيم
قوله عن وجود سابقه في وجوده ذكر المسافة هو العلة لا عدم العود قوله الا انه الشرط
والعلل لما يظهر من اطلاق العلة على ذكر الامر العدمي ان ذكر الامر الوجودي
ثم لا يكون مفهوما الا بذكر الامر العدمي الذي هو لازم للامر الوجودي فلا بأس بان يطلق
اسم العلة على ذكر الامر العدمي وبه ثبت ان صفات اللازم اذا الملزوم فقط قوله

هو المحتاج اليه وليس يحتاج اليه بل المحتاج اليه سوى الامر الوجودي قوله كالمانع يجب
ان ينعدم حتى يتحقق المعلول قوله ثم عدم كالحركات التي هي الة معدة لوجود قوله
فالمناسب ان يقال ليشمل جميع اقسام العلة قوله ما يحتاج اليه سواء كان يحتاج اليه
باعتبار الوجود او باعتبار العدم او كليهما قوله ان يكون المعلول والغرض الخ نوقض
العلل المادية بانه لا يصدق على مادة الفلك فان مادة الفلك يمتنع ان ينفك عن
صورته ازلا وابدا على زعمهم فيجب ان يكون الفلك موجودا عند وجودها واجيب
بان المراد ان العلل المادية من حيث انها علل مادية اي النظر الى نوعها لا يجب
بها وجود المعلول ومادة الفلك من حيث انها مادة لا يجب وجود الفلك
بها اذ المادة من حيث انها مادة لا يقتضي الوجود بل المقتضي لوجود الفلك
عند وجود مادته انما هو الصورة النوعية الفلكية لا المادية فتدبر قوله من الاولى
والصورة اي الهيولى والصورة الجسمية والنوعية قوله امر بالفعل او بالقوة فان الاجزاء
الخشبية للسرير علة مادية وجواهر والهيئة التي عرض لتلك الاجزاء صورة
للسرير وعرضية كما في الاعراض المركبة كالبلقة قوله صورية فان الهيئة مع قطع
النظر عن وجودها لا حاجة اليها قوله لو قطعنا عليها اي لو توقف الوجود عليها
فان الهيئة المركبة لا توجد ما لم يوجد اجزاؤها قوله عن الباقيين اي الفاعلية
والغائية فانهما ليستا علتين للماهية بل للوجود فقط قوله منها علة تامة اي
علة الغائية قوله وجودها الذهني علة بحسبه قوله والخارجي معلول بحسبه قوله موقوف
بالشرط اذ هذه الثلث علل ايضا مع ان التقسيم لا يشملها قوله مؤثرة في مؤثرية
الفاعل فالعلة الغائية علة لفاعلية الفاعل فيكون علة للمعلول بواسطة الفاعل
قوله فتعقل كل منها اي من الكون قوله بين المفهومين اي كونه مصدرا
لهذا وكونه مصدرا لذلك ويعبر عن هذا الكون بالمصدرية قوله في ذات الفاعل

اي الفاعل قوله في ذاته اي ذات المصدر قوله كان مصدرا لهما ضرورة ان
ذينك المفهومين ليسا واجبين بل ممكنين ثم يكونان محتاجين الى فاعل ومصدر
فذكر المصدر الذي هو جزئه هذا ان المفهومان لا يجوز ان يكون غير المصدر الاول
الذي هو البسيط من جميع الوجوه اذ لو كان غيره فالكلام في ذلك الغير ايضا حتى ينتهي
الاثر الى الذي فرض صدوره عنهما عن ذلك المصدر بانفراده فيلزم ان لا يكون
مصدرا بانفراده وقد فرض كذلك خلف قوله هذا المفهوم وهو كونه مصدرا قوله
لذلك المفهوم فيتحقق هناك مفهومان الخ الى ان احدهما كونه مصدرا لهذه المصدرية
وثانيهما كونه مصدرا لتلك المصدرية قوله اليهما اي الى المصدريتين اللتين
ثانيا قوله مفهومان مختلفان ضرورة ان ذينك المصدريتين مختلفتان قوله
لزم التسلسل لانه اذا كان احدهما او كلاهما خارجين كان الخارج مستندا
الى ذلك الواحد باعتبار امر فيتحقق هناك مصدريتان اخريان وهكذا فيتسلسل
قوله لزم التركب باعتبار الداخل قوله والتسلسل معا باعتبار الخارج قوله
فالاقسام ستة احدها ان يكون المصدريتان في نفس الواحد الحقيقي وثانيها
ان يكون المصدريتان كلاهما داخلتين في ذلك الواحد وثالثها ان يكون احدى
المصدريتين داخلة في الواحد وكون المصدرية الاخرى عين ذلك الواحد ورابعها
ان يكون المصدريتان كلاهما خارجتين عن الواحد الحقيقي وخامسها ان يكون احدى
المصدريتين خارجة عن الواحد الحقيقي وكانت المصدرية الاخرى عين ذلك الواحد
وسادسها ان يكون احدى المصدريتين داخلة والاخرى خارجة قوله وههنا
بحث هذا الاعتراض نقض اجمالي قوله لم لا يجوز ان لا يصدر تقرير النقض الاجمالي
قد يكون باجزاء دليل المستدل بعينه في نقض الدعاء وقد يكون باجزاء بعض
من مقدماته وليس مع انضمام مقدمة اخرى ماخوذة من خارج الدليل فتبين

قوله مصدرية لذكرنا في المقدمة التي بعدها ان تفتش من الخارج قوله كونها اى
المصدرية قوله منها اى من الواحد الحقيقي قوله ومن غيره وهو الصادر المعلول
قوله وينقل الكلام فيلزم التسلسل على ما قلتم قوله فيستغنى عن العلة المحتاج
الى العلة ما يكون امرا عينيا متحققا في الخارج قوله خصوصية مع المعلول اى يكون
لها رابطة ومناسبة مع المعلول لا توجد تلك الرابطة والمناسبة مع غير المعلول
اذ لولاها اى لولا تلك الخصوصية قوله اقتضاؤها اى اقتضاء العلة قوله صدوره عنها
لانه اذا لم يكن للعلة خصوصية وربط مع المعلول كان حينئذ نسبة تلك العلة الى المعلول
والى غير المعلول نسبة واحدة فلا يكون صدور المعلول عنها اولى من صدور غيره
فيجب ان لا يصدر المعلول عنها ولا غيره والا لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال قوله
بحسب الذات اى يكون الذات بذاتها مربوطة بالمعلول قوله لها معلول اى لذات
قوله ليست مع غيره اى ليست تلك الخصوصية مع غير ذلك المعلول قوله لم يكن
لها اى للعلة قوله بحسب ذاتها مع الثاني لانه حينئذ لانه لا بد ان يكون للعلة خصوصية
مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره فعلى تقدير ان يصدر عن العلة معلول
اخر غير المعلول الاول يلزم ان لا يتحقق بين العلة ومعلولها خصوصية لا يكون تلك الخصوصية
بين العلة وبين معلول اخر ضرورة ان الخصوصية تحققت بين العلة وبين هذا المعلول بعينه
هي بعينها الخصوصية التي تحققت بينها وبين المعلول الاخر وهو خلف قوله فلا يكون
علة واحدة لمعلولين لا مع الخصوصية فاذا لم يتحقق الخصوصية المذكورة لم يتحقق
العلية قوله مع غيره من تلك الامور حاصله ان العلة لا بد لها مع ما هو معلول لها من خصوصية
لا يكون تلك الخصوصية مع ما ليس معلولا لها واما انه لا بد للعلة من خصوصية مع كل
واحد من معلولاتها لا يكون تلك الخصوصية مع غير ذلك المعلول فذلك غير مسلم لجواز
ان يكون لشيء واحد خصوصية واحدة مع عشرة امور يصدر عن ذلك الشيء الامور

الامور العشرة باسرها ولا يصدر سوى تلك العشرة قوله فانه المبدأ الاول
وهو الواجب تعالى شانه قوله اى معلوله الاول وهو العقل قوله جملة الامور اذ
ليس هناك الا امر واحد لا تعدد فيه بوجه من الوجوه قوله انها علة اى العقل
الثانية قوله على ما هو خارج عنها ح يشمل هذا التفسير المبدأ الاول فانه علة
لا يتوقف معلوله وهو العقل الاول على ما هو خارج عنها ضرورة فرض كون
المبدأ كافيا فيه قوله وفيه بحث اى في قول صاحب القيل حيث قال هذا
التفسير غير جامع فانه المبدأ الاول الخ وحاصل البحث ان هذا التفسير للعلة التامة
وهو جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول جامع انما لا يكون جامعا لو تحقق علة
تامة بسيطة وليس كذلك اذ كل علة تامة فرضت فانه امكان المعلول جزء منها
فيكون مركبة قطعا قوله وقد يجاب الخ عن البحث المذكور وحاصل الجواب ان الامكان
المعلول لا يجوز ان يكون جزءا من العلة التامة اذ لو كان جزءا لكان هو ايضا من جملة
ما يتوقف عليه المعلول وليس كذلك اذ توقف المعلول على العلة انما هو بسبب
الامكان اذ الشيء ما لم يعتبر امكانه لم يطلب له علة فلو توقف على امكانه ايضا لزم ان يحتاج
الى العلة مع الامكان فالامكان يكون ماخوذا في جانب المعلول دون العلة فلا يكون
جزءا العلة التامة قوله مع ذلك الا ان ياخذه من جانب المعلول قوله وردها
اى قوله فلا شك انه مع ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى وحاصل الرد
ان اخذه من جانب المعلول لا ينافي اعتباره مرة اخرى مع الفاعل فانه كما ان
الجزء الصوري والمادي مع انه جزء من المعلول اعتبر مع الفاعل وجعل جزءا
من العلة التامة فكذلك الامكان ايضا كذلك قوله من شرائط التاثير اذ الوجوب
والامتناع ينافي التاثير قوله في التاثير فيكون كل جزء شرطا بشرط وحده فلا بد
فلو وجد علة تامة بسيطة فبعد العلة التامة بمجموع الامور المعتبرة في تحقق المعلول يكون

صحيحي شاملاً لجميع افراد العلة التامة قوله التي هي بعينها ذات الكل ليس الا جميع الاجزاء
قوله من علة تامة لان العلة التامة هي مجموع ما يتوقف عليه الشيء في وجوده فكل
ما يتوقف عليه المعلول يكون جزءا من العلة التامة كمجموع العلة المادية والصورية
اللتين هما عين المعلول تكون جزءا من العلة التامة فلو كان اطلاق العلة
بالمعنى المذكور وهو ما يتوقف عليه الشيء في وجوده على العلة التامة صحيحا لكان
العلة التامة موقوفا عليها المعلول فيكون المعلول متوقفا عليها لكونها فهي
متوقفة على المعلول لكون المعلول جزءا منها فيلزم كون المعلول متوقفا على نفسه
لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وانه دور فظهر ان
العلة التامة ليست علة بمعنى ما يتوقف عليه الشيء في وجوده بل اطلاق العلة عليها
انما هو باعتبار كون اجزائها علة بالمعنى المذكور فيكون كونها علة بالمسامحة والمجاز
لا بالحقيقة قوله بالمعنى المذكور وهو ما يتوقف عليه الشيء في وجوده قوله لانه لو لم يكن
واجب الوجود حتى اي حين وجود علته التامة قوله والا لما وجد او امتنع لا وجه
في وقت من الاوقات قوله وجودها معها اي مع العلة التامة قوله اذ الترجيح بلا
من العلة التامة مشترك فلا يكون كافيا في اعطاء الوجود قوله بين الزمانين لانه
المفروض انه العلة التامة باقية في الزمانين فيكون اثرها ايضا وهو المرجح باقيا في
الزمانين قوله في وجوده حاصلة لتوقفه على ذلك المرجح وعدم حصوله في زمان العدم
قوله هذا خلف لان المفروض تحقق جميع الامور المعتبرة في حصول المعلول قوله
فيان له المعلول لانه لما بطل الامتناع والامكان تعين قوله فيكون واجبا
لغيره ودفع لما يتوهم ان الممكن كيف يصح ان يكون واجبا وحاصل الدفع ان المنافي
للامكان انما هو الوجوب لذات لا الوجوب لغيره بل كل ممكن موجود فهو واجب
بالغير قوله من حيث هي اي مع قطع النظر عن وجوده وعدمه قوله

قوله لا يجب لها الوجود لان وجودها انما يكون عند تحقق علتها لا بالنظر
الى الذات قوله من ان ما يتأثر العلة قيل انه الجمهور يظنون ان احتياج المعلول
الى العلة انما هو في احداث الفاعل اياه وبعد ما حدث فعند ما يستغني عنه حتى
ان فني الفاعل بقي المعلول موجودا وانما حملهم على ذلك مشاهدة بقاء البناء كالبيت
بعد فناء الفاعل كالبناء فاني في هذا الفصل اشارة الى بطلان زعمهم ببرهان جلي
قوله بيان في وجوده لكونه مستحيلا على فرض اتحاد الموجود قوله او في الحالين
جميعا اي حالة الوجود والعدم قوله والازم اجتماع الوجود والعدم معا
اما على التقدير الثاني وهو انه يفيد وجوده حالة الوجود والعدم معا فظاهر واما
على التقدير الاول وهو انه يفيد وجوده حالة العدم فلانه لو افاد وجوده في
حالة العدم لكان الشيء حال كونه معدوما والازم ان يكون العلة مفيدة حالة العدم
موجودا ايضا لان افادة الوجود لشيء لا يكون الا بكون ذلك الشيء موجودا
قوله فلا يلزم تحصيل الحاصل انما يلزم تحصيل الحاصل اذا كان موجودا قبل
افادة العلة اياه الوجود واما اذا كان موجودا بذلك الوجود الذي افادة
العلة فذلك ليس تحصيل الحاصل لانه لم يكن المعلول على هذا التقدير حاصلا قبل
التحصيل قوله وسبب توهمهم هذا انما كان توهما لان التحقيق ان البناء سبب
لا فاعل للبناء بل هو بحركاته وسكناته علة معدة لوجود البناء وانما الفاعل
للبناء هو العقل الفعال مثلا عندهم قوله حالة وجوده بل يكون مؤثرا فيه
حالة حدوثه فقط قوله في آن وجوده وهو آن ابتداء الوجود قوله مطلقا
اي جميع اوقات وجوده حتى لا يوجد في وقت من اوقات وجوده بدون
تأثير العلة فيه قوله ولا منافاة بينه اي بين كون العلة مؤثرة في آن وجود
المعلول قوله بعد فناء العلة لجواز انه يكون العلة مفيدة الوجود في آن الوجود

ودوران مكان العلة وهي المعلول بعدها قوله هو الامكان لا الحدوث فان
الامكان اذا كان علة الافتقار المعلول الى العلة كان الافتقار دائما في جميع اوقات
وجود المعلول فلا يمكن ان يتحقق المعلول بدون العلة نعم لو كان علة الافتقار
هو الحدوث كان المعلول بعد حدوثه غنيا عن العلة لعدم بقاء علة الافتقار
وهي الحدوث قوله وقد مر الكلام فيه في اوائل الكتاب ان هذا التعريف لا يشمل
حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم
فان حلول هذه الاطراف في محالها ليس سريانيا بل هو حلول جواري قوله
لاحدهما اي الحال والمحل قوله بوجه من الوجوه اما في الوجود او في التشخص قوله
لامتنع ذلك الحلول فانه يكون كالجوهر الموضوع تحت الاشارة وظاهر ان هذا
ليس بحلول قوله او بالعكس بان يكون الحال محتاجا الى المحل فقط قوله
يسمى المحل موضوعا فالموضوع هو المحل الذي لا يكون مفتقرا الى الحال ويكون
الحال مفتقرا اليه قوله وجودها زائدا عليها فان قولك اذا وجدت يفيد جواز
عدم وجوده وذلك انما يتيسر اذا كان الوجود زائدا على الموجود واما اذا كان
الوجود عين الموجود اي يكون هو موجودا فذلك الموجود يكون عين الوجود فلا يجوز
عدمه اصلا ضرورة امتناع انفكاك الشيء عن نفسه قوله اذ ليس له ما
الوجود ماهية حتى يصح ان يقال ماهيته اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع
واعلم ان الماهية يطلق على معنيين احدهما الامر المعقول الذي يكون به الشيء هو
هو وثانيهما ما به الشيء هو هو سواء كان كليا او جزئيا فالواجب كانه
لا ماهية له بالمعنى الاول بل جزئي حقيقي بذاته عن جميع ما عداه فالماهية اذا
حملت على المعنى الاول يخرج الواجب وان على الثاني فخارج بقيد الخارج الواجب عن هذا
التعريف واشار اليه فتدبر قوله في موضوع فان الذهني بالنسبة الى الكل

يعني هو موضوع فان الذهن لا يحتاج في وجوده
ولا في تشخصه الى ذلك العرض

الى ذلك العرض بل الامر بالعكس قوله فما هو في الوجود فان الصورة موجودة
في الذهن بوجود ذهني ظلي غير اصيل والماهيات موجودة في الخارج بوجود خارجي
اصيل قوله وما سمعته من قولنا فان الوجود الخارجي الذي للماهيات تترتب
عليه الآثار في الخارج كالاحراق للنار دون الوجود الذهني قوله مناسبة
خصوصية بها اذ لو لم يكن لذلك المناسبة لما كان بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء
دون البعض ضرورة ان الصورة مخالفة للماهيات المباينة ولو لم يكن لذلك المناسبة
كانت الصورة مباينة للماهيات مطلقا فلا يكون بعض منها علما ببعض الماهيات
دون البعض الآخر قوله الا اعراضا فان الصور لما كانت مخالفة للماهيات
ومباينة لها فلا يمكن اتحادها مع الاشياء في الخارج وظاهر ان الاسطقسات تلك
الصور وتلك الماهيات فلا يمكن وجودها في الخارج فيكون وجودها في الذهن
فقط فيكون اعراضا قطعا لان الذهن موضوع بالنسبة اليها والحال في الموضوع
يكون عرضا قوله صاحب المواقف صاحب حكمة العين هو مخالف للحق
الصريح فانه يكون شيء واحد جوهرا وعرضا انما يصح اذا كان بين الجوهر والعرض
ماهية مشتركة حتى يكون تلك الماهية باعتبار حلولها في جوهر وباعتبار الوجود
الآخر عرضا مع ان الجوهر لا يشارك العرض في شيء من الذاتيات كما بين في موضعه
قوله هو المسمى بالعرض قوله كما في موضوع ان لا يكون شيء واحد جوهرا
وعرضا قوله محل الصورة فان الصور الفلكية التي هي جواهر هي حالة في
الفلك قوله او النوعية اختلف في ان الصورة النوعية هل هي حالة في الهيولى
او في الصورة الجسمية او في الجسم والحق انها حالة مع الصورة الجسمية في الهيولى
قوله منهما اي من الجوهرين الحال والمحل قوله وان لم يكن كذلك اي لم يكن
محلا ولا حالا ولا مركبا منهما قوله والا اي وان لم يكن له تعلق التدبير والتصرف

وله كان له تعلق بغيره وذلك كتعلق التأثير والاتحاد قوله كما في اصابة العين
فان الاصابة بالعين تكون بتأثير النفس التي لها خسة فهي بحسبها تحرق وتفسد
ما تصيبه قوله ليس جنسا بل هو عرض عام بالنسبة اليها قوله
مركبا اذ هذا شان الانواع المندرجة تحت الاجناس قوله وليس كذلك
اي ليس ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل قوله انقسام الهيولى انقسام
المحل يستلزم انقسام الحال قوله من تركيب النفس اي تركيب النفس من الجنس
والفصل لا يستلزم تركبها في الخارج من الاجزاء المقدارية مثلا او غيرها ليلزم
من تركبها تركب محلها قوله بالعرض كالعدد المعدودين فانه قابل للقسمة
لكن لا لذاته بل لتعلقه بالمعدودين المعروضين للعدد او توقف قوله محل
الكم كالحركة فانها محل الزمان الذي هو كم بالذات قوله والحال فيه كالالوان
الحالة في الجسم قوله فليس لها اي للنقطة قوله بعدا للجزئين اي جزئي الخط
قوله لانه الحد المشترك بينهما وذلك انما يكون اذا كانت الحدود المشتركة مساوية للنوع
لما هي حدود له اما اذا كانت مخالفة لما هي حدود له بالنوع فيكون الحدود ايضا
اجزاء اخر لما هي حدود له قوله ولولا ذلك اي ولو لم يكن الحد المشترك بحيث
اذا انضم الى احد القسمين لم يزد واذا انفصل منه لم ينقص مركبا كالانقسام الى
مرة وبنفصاله ينقص لكان الحد المشترك جزءا للمقسوم اذ الشيء الذي
يزداد المقدار بانضمامه وينتقص بانتقاصه يكون جزءا البتة قوله اي لانه
اثنان منها هما القسمان والثالث هو الحد المشترك قوله اي خمسة ثلاث
منها هي الاقسام المقصودة من التقسيم واثنان منها هما الحدان المشتركان
اذ التقسيم الى الثلثة انما يكون بان يفصل بين كل منها وكذا في سائر التقسيمات
قوله بل هو عرض اي عارض له وحال فيه قوله اي السطح اي الخط عارض للسطح

سطح وحال فيه قوله اي الجسم فانه السطح عارض للجسم وحال فيه قوله
والا فانها فلو كان السادس حدا مشتركا كان نسبته الى السـ والى الرابعة
واحدة فلم يكن داخلا في السـ وخارجا عن الاربعة فلم يجز ذلك لانه ليس حدا
مشتركا قوله فهذا التمثيل فانه قوله كالعدد والعدد في الكم المنفصل هو العدد وشخصه
مع انه لا كم منفصل سوى العدد واجاب بان محل العدد في قوله كالعدد هو نوع
معين منه كالعشرة مثلا حتى يكون المعنى ان الكم المنفصل هو العشرة والخمسة
قوله حد مشترك وقد عرفت الحد المشترك قوله قار الذات وهو ما يكون
اجزاؤه مجتمعة في الوجود قوله غير قار الذات وهو الذي لا يكون اجزاؤه
مجتمعة في الوجود اي اذا وجد اي جزء منه يكون سائر اجزائه معدومة حين
وجوده فكل جزء قوله لزم اتصال الوجود وذلك لان الزمان لما كان متصلا
واحدا ولم يكن له جزء بالفعل وليس مركبا من اجزاء متتالية لما سبق من ان
ذلك يستلزم الجزء الذي لا يتجزى فذلك الاتصال اما في الخارج وذلك لا يكون بوجود
الاجزاء في الخارج معا واتصال بعضها ببعض لان الزمان لما كان غير قار الذات
فلا يمكن اجتماع اجزائه في الوجود بل يكون ذلك الاتصال اما بان يوجد جزء في
الخارج ويتصل بالجزء الذي انعدم في الخارج او بان لا يوجد في الخارج شيء
من اجزائه اصلا ويكون بعض الاجزاء المعدومة في الخارج متصلا بالاجزاء الاخر
المعدومة في الخارج ايضا وكلاهما محالان بالبديهة او في الخيال بان يتصل
بعض الاجزاء الموجودة في الخيال ببعض لكونها موجودة في الخيال فيلزم اجتماع
اجزاء الزمان في الوجود فلا يكون غير قار الذات وقد فرضناه غير قار الذات
هذا خلف فلو انه لا يمكن وجود جزء متصل يكون غير قار الذات وهو الزمان لا في
الخارج ولا في الخيال قوله والجواب هذا الجواب للسيد الشريف في حواشي شرح التجريد

وحاصله ان كون الزمان متصلا انما هو باعتبار الوجود الخيالي وكونه غير قار الذات
انما هو باعتبار الوجود الخارجي مع ان العقل يحكم بان هذا الامر المتصل الممتد الموجود في
الخيال لو وجد في الخارج لكان اجزاؤه غير مجتمعة في الوجود قوله فهو هيئة اي عرض
ذو الهيئة هي العرض بعينها الا انه يسمى عرضا باعتبار عروضه للاشياء وهيئة باعتبار
حصوله فيها متحدان بالذات متغايران بالاعتبار كما مر قوله خرج به الكم لانه
الكم يقتضي القسمة لذاته قوله النسبي كالاين والوضع والاضافة والملك
ومتى والفعل والانفعال فان كلا منها لا يتحقق بدون النسبة على ما سيجيء مفصلا
كل في موضعه قوله من الاعراض فان من يقول بوجود النقطة لا بد له من
قيد يخرجها واما من لا يقول بوجودها في الخارج بل يقول انهما امران اعتباريان
فلا يكونان عنده عرضين فكانا خارجين عن المقسم فلا حاجة في الاقسام
الى قيد يخرجها قوله عنهما فانهما صفتان الا قسمة قوله وتنقسم الكيف
قوله من قوة السيد الشريف قوله اي مختصة فالمراد بالنفسانية عند هذا
القائل ما هو المنسوب الى النفس الحيوانية قوله بالحيوان لا يخفى انها لا تكون
الا لذوات الانفس حتى ينافي ثبوت بعضها للمجردات كالعلم والحيوة فيخرج
قوله مطلقا اي سواء كان نفسا حيوانيا او نباتيا فان الصحة والمرض منه
الكيفيات النفسانية ويوجدان في النبات بحسب قوة التغذية والتنمية قوله
راسخا اي مستحكما في موضعها بحيث لا تزول عنه اصلا او تعسر زوالها
قوله واللاانفعال اي عدم التأثر عن الغير قوله كالصلابة فان الحجر
مثلا فيه استعداد شديد الى جانب دفع القوة القريبة وعدم تأثره منها
قوله لها اي الكيفية الاستعدادية قوله وليس شيء اي المشهور ليس شيء
قوله اليها اي الى الانفعال واللاانفعال الى السواء اي لا ترجيح لشيء منهما

الى الاخرى قوله فهذا حاصله ان اصل القبول ليس من الكيفيات الاستعدادية
بل هو امر اعتباري غير موجود في الخارج والكيفيات الاستعدادية امور موجودة في
الخارج فلا يكون اصل القبول كيفية استعدادية قوله والحق مذهب الشيخ
عدها من الكيفيات الاستعدادية قوله الاولان اي الحركة والسكون التقصير قوله
محسوسان اما السكون فظاهر لانه من المحسوسات واما الحركة فلانا ندرك حين الحركة انتقالا
وليس في ذلك الا بالبصر قوله ليس كذلك اي محسوسا بالبصر قوله فتعين الثالث
وهو كونه مستعدا للادراك قوله عنده فلا يكون من الكيفيات اصلا قوله
المتصلة وهي الجسم التعليمي والسطح والخط والزمان قوله والمنفصلة وهي العدد
قوله كالمثلثية وهي كون السطح محاطا بخطوط ثلاثة قوله والمربعية وهي كون
السطح محاطا بخطوط اربعة قوله والزوجية وهي كون العدد منقسما بمتساويين
قوله والفردية وهي كون العدد غير منقسم بمتساويين قوله فيرد ان الاضافة
قوله النسبة فان الابوة نسبة حاصلة بسبب نسبة اخرى وهي تولد حيوان
من نطفة الاب الابوة وكذا البنوة قوله بينهما اي بين الحيوانين قوله بواسطتها اي
بواسطة تلك النسبة قوله لا يعقل اي احد الحيوانين قوله وبحث اي في
تعريف الاضافة الذي ذكره البعض قوله الى الاول كالابوة المعقولة بالقياس
الى البنوة التي هي ايضا معقولة بالقياس الى الابوة قوله ما يكون لا ما يكون
حاصلا بسبب النسبة كما فسره البعض قوله مع جنس النسبة فكون الانا المقصد به
والسماء قوله ويخف الزمنة فان التعريف الذي ذكره البعض لا بد من احد
نسبة اخرى وراء الاضافتين كالتولد البنوة الذي اورده البعض كما
ما ذكرنا فانه لا حاجة فيه الى اعتبار النسبة قوله سواء كان اي سواء كان
ذلك الشيء المحيط قوله كالاهاب اي الجلد قوله او لا كالعمامة والقميص قوله

بالشكل فانه الشكل هيئة حاصلة للشيء وهو السطح قوله وفيه نظر لما ان الشكل لانه
صدق عليه انه هيئة حاصلة للشيء الا ان الصورة فانها مأخوذة في التعريف لا يصدق
عليه فلا يكون التعريف صادقا جامعا وصدق بعض اجزاء التعريف عليه لا يفيده
قوله في انفسها اي نسبة الاجزاء من حيث هو المجموع فان الشكل هو الهيئة الحاصلة
للشيء بسبب احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار فالمعتبر فيه هو المقدار الذي هو
مجموع الاجزاء ولم يعتبر فيه خصوصية جزء منه ولا الامور الخارجة بخلاف
الوضع فانه هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة بعض الاجزاء الى بعض اخر وبسبب
نسبة بعض الاجزاء الى الامور الخارجة فالمعتبر فيه هو خصوصية الاجزاء والامور الخارجة
قوله الى ذكره اي ذكره صاحب القيل من قيد ذكر الجسم بل الشيء قوله
الطبيعي وهو الجوهر الممتد في الجهات الثلث قوله بالجسم التعليمي اي الكم الممتد في الجهات
الثلث قوله سائر المقادير كالسطح والخط قوله من التعريف لانه لا يصدق
على هذا الوضع انه هيئة حاصلة للجسم الطبيعي قوله مطلقا اي عاما من الطبيعي والتعليمي
قوله التعليمي فانه يصدق على ذكر الشكل انه هيئة حاصلة للجسم فيلزم ان يكون
تعريف الوضع صادقا على ذكره قوله سائر المقادير لانه لا يصدق على الوضع الذي
للسطح مثلا انه هيئة حاصلة للجسم وكذا الوضع الذي للخط لا يصدق عليه
التعريف فيلزم ان لا يكون جامعا وانه باطل قوله بعضها الى بعض كما يكون بعض
الاجزاء فوق بعض اخر وفي يمينه ويساره قوله بسبب ما يكون بعض الاجزاء
محاذيا لبعض الامور الخارجة والاخر للاخر قوله والمقصود فان القائم له وجود
نسبة بعض الى بعض وبالنسبة الى الامور الخارجة فاذا انعدم بطل النسب
ويحدث اخرى قوله الى بعض يسمى الوضع بهذا المعنى من المقولة قوله فقط
من غير اعتبار نسبة الاجزاء الى الامور الخارجة قوله فاشارة اي الى انه ما دام

بعضها الى بعض قوله والمعتبر
اي في المعتبر في الشكل هو
مجموع الاجزاء ٥

ما دام متحقق اشارة الى ان الانفعال والفعل غير قار اي لا يجتمع اجزاؤهما
في الوجود معا كالزمان والحركة وجه الاشارة ان التسخن ما دام متسخن يكون متحركا
في السخونة والحركة في السخونة لا يكون الا بان يكون للمتسخن في كل آن فرد لا يكون
ذلك الفرد قبل ذلك الوصول الى المنتهى ولا بعده متحققا فعند تحقق كل فرد يكون
الافراد الاخر غير متحققة فيكون غير قار فالفعل والانفعال اذا كانا حالهما
كحال المتسخن ما دام متسخن يكونان هما ايضا غير قارين فتدبر قوله غير قار
اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود قوله لدلالته اي لدلالة القطعان يفعل
وينفعل بصيغة التجدد ولان صيغته تدل على التجدد والحدوث بخلاف
الاسم فانه لا يدل على التجدد بل يدل على الاستمرار والثبات والسر في ذلك
هو ان الفعل لما كان دالا على الزمان وان الزمان امر متجدد فيكون الفعل دالا
على التجدد بخلاف الاسم فانه لا يدل على الزمان فلا يدل على التجدد والتقضي
قوله واما الامر المستمر اشارة الى ان عند المتأخرين تحقق امران احدهما امر
قار غير قار الذات كالزمان وثانيهما امر قار الذات مستمر الوجود كما
اول ما اشير الى معناه وذكر شبيهة بالحركة التوسطية والاول شبيهة
بالحركة بمعنى القطع مثاله ان القاطع ما دام يقطع خشبا مثلا فقطع كل جزء
من اجزاء الخشبة قطع آخر مغاير لقطع الاجزاء الاخر منه وعند قطع
الجزء الثاني لا يكون قطع الجزء الاول باقيا ولا قطع الجزء الثالث موجودا
وذلك شبيه بالحركة بمعنى القطع واما اصل القطع فهو امر مستمر من اوله الى انتهائه
وذلك شبيه بالحركة التوسطية وكذا الحال في الانفعال قوله عليهما اي على الانفعال
والفعل قوله عنهما عن الفعل والانفعال قوله في اثبات الواجب لو كان
هذا في ظاهره فانه معناه جعل الوجود ثانيا للواجب كما هو مذهب المعتزلة باطل لان

لان كل ما يحتمل الوجود اما ان يكون ممكنا مجهول الوجود فلا بد ان يحمل على معنى يلائم
ثبوت الوجود له وبيان كونه موجودا او على معنى جعله ثابتا في الذهن قوله
ح اى حين لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود قوله منها اى من تلك الاحاد
قوله فيكون اى فيكون الجملة المركبة ممكنا قوله لاحتياجها اى لاحتياج الجملة قوله
من اجزائها ضرورة احتياج المركب الى اجزائه قوله اولى لانه يجب ان يكون محتاجا
الى ما هو محتاج الى العلة وظاهر انه الاحتياج في هذا النحو يوجب الامكان بالطريق
الاولى قوله فطرى القياس اى هو بحيث اذا لاحظه العقل فهو يجوز ملاحظة
يجد القياس مع الدليل الدال على ثبوته وتحققه كما في قولنا الاربعة زوج فان
العقل اذا لاحظ الاربعة وجد معها ما يدل على كونها زوجا وهو كونها منقسمة بمتساويين
ويحكم بكونها زوجا بان يرتب قياسا بان هذه الاربعة منقسمة بمتساويين وكل ما هو منقسم
بمتساويين فهو زوج فينتج الاربعة زوج قوله والعلم به اى العلم بكون الجملة محتاجة
الى علة خارجة بديهي لا يحتاج الى كسب ونظر قوله وسوره اى سور كون الجملة
محتاجا الى علة خارجة قوله انها اى العلة الموجدة قوله ولاجزائها لكونها خارجة
عنها ضرورة ان العلة اذا لم يكن نفسها ولا اجزائها يكون خارجة عنها قوله
لكان بعضها اى بعض الاجزاء قوله بل لبعضه فقط وهو خلاف المفروض لانا
فرضنا ان تلك العلة علة المجموع قوله علة لنفسه اذ ذلك الجزء ايضا ممكن محتاج الى العلة
فما هو علة للمجموع يكون علة له ايضا فاذا كانت علة المجموع ذلك الجزء كان علة لنفسه ايضا
وانه محال قوله واحدة بالشخص اذ الامكان يوجب الاحتياج الى العلة واما
ان تلك العلة واحدة او متعددة فالامكان لا يقتضيه قوله احتياجها اى احتياج
المجموع قوله بمجموعها اى المجموع تلك العلل المتعددة قوله لا يخرج منها اى من
المعلول الاخير فان كل ما هو فوق المعلول الاخير فهو علة بالنسبة الى تحته ومعلوله

ومعلوله بالنسبة الى فوقه فيكون معروضا للعلية والمعلولية قوله الا المعلول المحض
وهو المعلول الاخير قوله وقال شارح المواقف غرضه من نقل كلام شارح المقاصد
ردها ورده على المدعى بقوله وههنا بحث قوله لنفسه ضرورة ان نفسه لا يجوز
ان يكون مستندا الى علة اخرى والا لم يكن ما فرض المعلول الاخير علة مستقلة للسلسلة
باسرها وخلاف المفروض قوله كل واحد منها اى من الممكنات قوله او التسلسل
وذلك لانه اذا لم يكن العلة خارجة من سلسلة الممكنات كان علة كل واحد من الممكنات
ممكنا اخر فاما ان يذهب سلسلة العلية الى غير النهاية بان يكون واحد من الممكنات
ممكنا اخر وعلة ذلك الاخر ممكنا ثالثا وعلة الثالث ممكنا رابعا وهكذا الى غير النهاية
وذلك هو التسلسل او يعود بان يكون علة الممكن المفروض وهو الممكن الاخر وعلة ذلك
الاخر هو الاول بعينه وذلك هو الدور قوله انه غير مناسب اى ذكره بقوله
وقد يقال غير مناسب للمقام لان البرهان المذكور لاثبات الواجب قسمان
احدهما ما يتوقف على ابطال الدور والتسلسل والاخر ليس كذلك بل يجرى على تقدير وثانيهما لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل
الدور والتسلسل في اثبات الواجب وما نحن فيه من قبيل الثاني فلا يناسب
اسناده على ابطال الدور والتسلسل قوله ويوضح اى الثبوت على تقدير العدم
مع لانه جمع النقيضين قوله فقد صح لان المستلزم للمحال محال قوله مغايرها اى
مغاير الذات والوجود قوله مغايرة اى لان الذات علة له فيكون غيره
بالضرورة لامتناع اقتضاء الشئ نفسه قوله بالنظر الى ذاته لامتناع تخلف المعلول
عن العلة التامة قوله هذا الانفكاك لان الذات غير الوجود فيمكن تصور احدهما
منفكا الشئ عن نفسه في الخارج والذهن جميعا قوله ما بجانبه العقل وقيام الشئ بنفسه
وعروضه لنفسه قوله وذلك المعنى اى ما قام به العقل قوله [illegible] ذلك المعنى
قوله قيل لامتناع ما حاصله ان الاحتمالات ثلث احدها كون الوجود عين الواجب

وثانيها كونه جزءا له وثالثها كونه عارضا له وما هو المطلوب من هذه الاحتمالات
هو الاول فاذا لم يبطل الاحتمالان الآخران لا يثبت المطلوب والمص ابطل
الاحتمال الثالث وهو كون الوجود عارضا له وترك الاحتمال الثاني فاعتذر صاحب
القيل عن قبل المص بانه ترك الاحتمال الثاني بناء على ظهور بطلانه فلا حاجة له الى
التعرض قوله فلانه لو امتنع هذا الجزء لم يكن وجود الواجب جزءا مقتضيا
له بان يكون الواجب بحتا باعتبار وجوده في الخارج بسيطا لا يكون له جزء في
الخارج اصلا فلا يكون في الخارج محتاجا الى الغير مطلقا ويكون باعتبار وجوده
في الذهن مركبا من الوجود وجزء آخر فيكون الواجب باعتبار وجوده في الذهن
محتاجا الى الغير وذلك ليس بمحال لانه لا يوجب امكان الواجب لان الممكن هو
الذي يكون محتاجا في وجوده الخارجي الى الغير لا في وجوده الذهني قوله في وجوده
الخارجي لا في وجوده الذهني قوله ولو كان عارضا اي ولو كان الوجود عارضا
لحقيقة الواجب قوله اي المفروض ضرورة احتياج العارض الى المعروض قوله
مستندا لان كل ممكن فانه لا بد له ان يستند الى علة قوله لكان نفس الحقيقة اي حقيقة
الذات واجبة مقتضية لوجوده على ما هو مذهب المتكلمين في وجود الواجب فانهم قائلون
بان وجود الواجب زائد على ذاته والذات مقتضية ولكن يمنعون كون العلة
متقدمة بالوجود على المعلول على الاطلاق بل يقولون ان العلة اذا كانت مقتضية
لوجود غيرها يجب ان يكون موجودة قبل وجود المعلول واما اذا كانت مقتضية
لوجود نفسها فلا يجب التقدم المذكور والحكماء يقولون بوجوب ذلك التقدم
مطلقا سواء كانت مقتضية لوجود نفسها او غيرها قوله يلزم ان يكون
اي يلزم ان يكون نفس الحقيقة موجودة قوله يجب تقدمها سواء كانت العلة
مقتضية لوجود نفسها او لوجود غيرها قوله امتنع انه لا يلاحظ المتكلمون بقولهم قدم

ذلك الامتناع بناء او اذا كانت العلة مقتضية لوجود نفسها قوله ولكان غيرا اي
لكان غير الله وجود الواجب غير ذات الواجب وماهيته قوله بل سوى الوجود
قوله حقيقتها اي حقيقة الموجودات وعينها لان للموجودات حقيقة
وراء الوجود بل الوجود حقيقة جميعها وامتياز بعض تلك الموجودات عن بعض
انما هو بالتعينات التي هي امور اعتبارية لا حقيقة ولا موجود لها في الخارج
قوله بهذا الاعتبار اي باعتبار الكثرة في الاشياء الدالة عليه بهذا الاعتبار اي
باعتبار كونها مؤثرة بذاتها قوله اما الاول وهو لزوم وجوب الوجود لنفس
ذاته قوله لو كان زائدا اي لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا لان كونه جزءا
يوجب تركب الواجب وهو باطل قوله بيان ما سبق من انه يلزم كون الممكن كونه
محتاجا الى الغير وهو المفروض فيكون محتاجا الى علة ولا يجوز ان يكون علته غير الذات
والا يلزم ان يكون الواجب محتاجا في وجوب وجوده الى الغير وانه محال فيكون
علته نفس الذات قوله استحال الوجود بناء على ما تقرر ان الشيء ما لم يجب
لم يوجد قوله وذلك الوجود اي الوجود السابق قوله ضرورة فان الوجوب
بالغير لا يكون سابقا على الوجوب بالذات قوله واما الثاني وهو كونه نفس
نفس ذاته قوله او وجد لا لما هو من حيث انه مبهم لا يمكن ان يوجد قوله
لكان معلولا بناء على ما مر من انه يلزم كون المعين محتاجا الى الغير وهو المفروض فيكون
ممكنا محتاجا الى علة ولا يجوز ان يكون علته غير الذات والا احتاج الواجب في تعينه
الى غيره وانه محال قوله فلو وجد لا لما هو معدوم لا يمكن ان يوجد شيئا قوله حاصلا
من نفسه وذلك لان التعين السابق لا يجوز ان يكون معه الغير والا لكان الواجب
معه محتاجا واذا كان انه محال فيكون التعين السابق بعين التعين اللاحق فيكون
التعين حاصلا قبل نفسه وانه بديهي البطلان قوله لكنها مشتركة ليتحقق وجوب الوجود

في كليهما قوله متمايز من ضرورة ان الاشتراك فيه ان يقتضي التمايز بامر اخر
قوله تمام الماهية اي لكون امتياز كل من الواجبين عن الاخر بنفس الحقيقة
او خارجا قوله خارجا عن حقيقته ضرورة ان الامتياز اذا كان بنفس
الحقيقة اي يكون ما به الامتياز نفس الحقيقة لا امر اخر فلا يكون الحقيقة
مشتركة بين فردين والا لكان امتيازهما بامر اخر غير ذلك المشترك فلا يكون
امتيازهما بنفس حقيقتهما هف قوله وهو مح اي كون وجوب الوجود
خارجا مح قوله ان صدق وجوب الوجود فكون نفس الحقيقة ثابتا
وجوب الوجود ويترتب عليه نفس الحقيقة ما يترتب على وجوب الوجود
وكون وجوب الوجود نفس الحقيقة بهذا المعنى لا ينافي كون كل من الواجبين
ممتازا عن الاخر بنفس الحقيقة وكون الوجوب المطلق خارجا عن حقيقتهما
وحاصله ما ذكره العلامة الدواني في بعض تصانيفه من ان وجوب الوجود
الذي هو عين الواجب هو الوجوب الخاص لا المطلق بل الوجوب
المطلق مفهوم عارض للوجوب الخاص الذي هو عين الواجب قوله
عين بذاته ضرورة امتناع كون الصفة عين الذات قوله وجوب الوجود
اي الوجوب المطلق قوله بتمام الحقيقة التي هي عين الوجوب الخاص قوله
الى الثاني وهو ان لا يكون الامتياز بتمام الحقيقة بل يكون الامتياز بامر
اخر غير الحقيقة قوله ح اي حين يكون الامتياز بامر اخر قوله ما به الاشتراك
وهو وجوب الوجود قوله وما به الاشتراك هو الامر الاخر قوله
فيكون ممكنا اي فيكون ذلك المركب ممكنا لذاته لا واجبا لذاته وقد فرضناه
واجبا هف قوله هو التركيب الخارجي لان الممكن هو الذي يكون في وجوده
الخارجي محتاجا الى غيره ويجوز ان يكون الواجب محتاجا في وجوده الذهني

في وجوده الذهني الى غيره مع تعقل بجزئيه كون الواجب مركبا مما به الاشتراك
وما به الامتياز وهما الجنس والفصل اللذين هما جزءان عقليان خارجيان
ولا استحالة فيه وذلك لان اللازم من تركب الواجب منهما هو احتياج الواجب
في الوجود العقلي اليهما لا في الوجود الخارجي لان الجزءان اذا كانا عقليين كانا
الاحتياج اليهما في العقل فقط وذلك غير مستحيل فيه تامل قوله امرا عارضا كما في افراد
الانسان مثلا فانها مشتركة في تمام الماهية ومتمايزة بالتشخصات التي هي امور عارضة
فالواجبان يجوز اشتراكهما في تمام الحقيقة وتمايزهما بالتشخصين العارضين لهما
قوله لا مقومها اي جزءا قوله خلاف ما ثبت فانه ثبت في الفصل المتقدم على هذا
ان تعين الواجب نفس ذاته قوله كل واحد منهما اي من الواجبين قوله
اما على الاول وهو كون ما به الامتياز جزءا قوله واما على الثاني وهو كون ما به
الامتياز عارضا قوله من الحقيقة والتعين فيه ان هذا انما تم على مذهب من
يقول ان التشخص جزء من الشخص نسبته الى الشخص كنسبة الفصل الى النوع واما من قال
بان التشخص من الامور الاعتبارية التي لا وجود للتشخص الا في الذهن فالتشخص عنده عارض
للشخص وعليه المحققون فلا تم ما ذكره من توجيه كلام المص على الثاني المنحصر قوله
منحصرا في الشخص لانه لو لم يكن منحصرا في الشخص لكان له تشخصان كان هناك تشخصه
متساويان فلم يكونا عين الماهية والا لزم تباينهما قوله وهو غير ثابت اي كون واجب
الوجود حقيقة واحدة قوله لجواز ان يكون هناك حقيقتان واجبا الوجود قوله
فلا يجتمع ذلك اي مع كون تعين الواجب عين حقيقته قوله اي ليس له اجزاء
صفاته الحقيقية ثابتة له في الازل قوله كاملة فيها اي ذاته مستقلة في الصفات
غير محتاجة في شيء من الصفات الى غيره قوله في الجود اي سواء كان شرطا او فاعلا او
غيرهما قوله انه لا يحد اي عدم ذكر الغير قوله علاوة ان عدم العلة علة لعدم المعلول

قوله لعدمها اي عدم تلك الصفة قوله لم يكن ذاته اي ذات الواجب قوله
تحت لها اي الذات الواجب قوله لا لها اي الذات قوله اما ان يجب اي
يجب الوجود قوله من حضور غيره لانه اذا كان الواجب موجودا وكان وجوب
وجوده مع تلك الصفة كان حصول تلك الصفة بوجوب الوجود لا بامر اخر واذا كان
حصولها بامر اخر فما دام لم يحصل ذلك الامر لم يكن تلك الصفة حاصلة وليس كذلك
بل المفروض حصوله بوجود الواجب قوله وان كان اي لئن كان وجوب
الوجود قوله مع عدمها اي عدم تلك الصفة قوله لم يكن عدمها اي عدم الصفة
قوله من حيث اي غيبة ذلك الغير قوله لحصوله اي لحصول عدم تلك الصفة
بلا اعتبار غيبة الغير لانه اذا كان وجوب الوجود مع عدم تلك الصفة فيكون تلك
الصفة معدومة حين وجود الواجب سواء كان ذلك الغير معدوما او موجودا
فلا يكون لعدم ذلك الغير دخل في عدم تلك الصفة فلا يكون علة لها قوله وذلك لانه
يجوز ان يكون وجوب الوجود مع وجود تلك الصفة ويكون وجود تلك الصفة
لوجود الغير ونحن لم نعتبر وجود الغير وايضا يجوز له يكون وجوب الوجود مع عدم
تلك الصفة ويكون عدمها لعدم الغير ونحن لم نعتبره قوله واجبا لذاته بل يكون
الواجب واجبا بسبب ذلك الشرط قوله نحو ان الدليل الخ فان ازرقية زيد
مثلا انما هو من الامور الاضافية المتوقفة على زيد مع ان الدليل المذكور وهو قوله
لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة الخ جار فيه فانا نقول ان وجوب
الوجود اما انه يكون مع وجود الازرقية او مع عدمها فان كان مع وجودها لم يكن
وجود الازرقية من غيره لحصوله بذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار
حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من علة الغير لحصوله بذات الواجب
بلا اعتبار عدم الغير فيلزم من ذلك ان يكون ذات الواجب كافية في الخ

وليس كذلك قوله ضرورة ان النسبة لا تتحقق الا بعد تحقق المنتسبين قوله
اما الكبرى وهو ان كل ما وجب ذاته فهو واجب الحصول قوله فظاهر ضرورة
ان المعلول لا يتخلف عن علته الموجبة قوله واما الصغرى وهو ان كل ما هو
ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته قوله بغير الذات فان الذات اذا لم يكن
موجبة لبعضها بها لم يكن الذات كافية في ثبوت تلك الصفات فيكون لغير الذات
مدخل في ثبوت الصفات قوله كونها اي كون الذات قوله لبعض اي لبعض
الصفات قوله فرضناها اي الذات قوله اياه اي لذلك البعض قوله
من الصفات فان الذات اذا كانت موجبة لذلك الغير الذي هو الممكن وذلك
الغير موجب لبعض الصفات فانه المفروض انه ثبوت بعض الصفات للذات
بسبب ذلك الغير كان الذات موجبة لذلك البعض من الصفات اذ الموجب
للموجب للشئ موجب لذلك الشئ مع ان المفروض هو انه الذات غير موجبة لشئ
من الصفات بهذا قوله او لا يكون عطف على قوله فاما ان يوجبه الذات اي لم يكن
الذات موجبة لذلك الممكن يكون وجوب ذلك الممكن بموجب اخر غير الذات
قوله وينقل الكلام اليه اي الى الموجب الثاني فنقول ان ذلك الموجب الثاني
اما ان يوجبه الذات فيلزم ان يكون الذات موجبة لبعض الصفات
لان الذات اذا كانت موجبة للموجب الثاني والموجب الثاني موجب للموجب
الاول والموجب الاول موجب لبعض الصفات كان الذات موجبا لبعض الصفات
بناء على ما تقرر من ان الموجب للشئ موجب لذلك الشئ وهو خلاف المفروض
او لم يتم هذا اي هذا الدليل قوله قد يجاب فانا نقول ان الممكن الوجود له علة موجبة
فعلته الموجبة اما ذات الواجب فيلزم انه يكون ذلك الممكن الوجود قديما لامتناع
تخلف المعلول عن علته الموجبة او يكون علته الموجبة غير ذات الواجب فذلك الغير

اما ان توجبه ذات الواجب فيلزم ان تكون ذات الواجب موجبا للممكن الموجود
ايضا لان الموجب للموجب لشيء موجب لذلك الشيء فح يلزم ان يكون الموجود
الممكن قديما ايضا او يكون موجبه غير ذات الواجب وننقل الكلام اليه
فاما ان يذهب الى غير النهاية او ينتهي الى الواجب والاول مح فتعين الثاني
فيلزم ان يكون كل ممكن موجود قديما لان علته الموجبة هو الواجب القديم
قوله فيهما اي في وجود الواجب ووجود الممكنات قوله بالتشكيك
ومعنى كون الشيء مقولا بالتشكيك هو انه يكون صدق ذلك الشيء على افراده
ويختلف فيها مختلفا باحد الوجوه الثلاثة اما بالاولوية بان يكون صدق ذلك
الشيء على بعض افراده اولى من صدقه على بعض آخر كالوجود فان صدقه على
وجود الواجب اولى من صدقه على وجود الممكن واما بالاقدمية بان يكون
صدق ذلك الشيء على بعض افراده مقدما على صدقه على بعض آخر كالوجود ايضا
فان صدقه على وجود الواجب مقدم على صدقه على وجود الممكن فان وجود
الواجب علة لوجود الممكن فيكون مقدما عليه واما بالاشدية والاضعفية بمعنى
انه يكون صدقه على بعض الافراد اشد من صدقه على بعض آخر ومعنى كونه اشد
هو انه يكون الآثار المترتبة عليه اكثر من الآثار المترتبة على الآخر كالوجود ايضا فان الآثار
المترتبة على وجود الواجب اكثر من الآثار المترتبة على وجود الممكنات قوله
على الوجه المذكور وهو انه يكون الوجود طبيعة نوعية قوله اما ان يجب له التجرد اي تجرد
الوجود قائما بذاته غير عارض لشيء آخر كوجود الواجب فانه غير عارض لشيء آخر
قوله او اللاتجرد والمراد باللاتجرد الوجود هو ان لا يكون الوجود قائما بذاته
غير عارض كوجود الممكنات قوله منهما اي من التجرد واللاتجرد قوله
لا يختلفان يكون غير عارض في البعض وعارضا في البعض بحسب ما يكون

بل يكون ... (marginal note)

غير عارض في الكل اذ كان مقتضاه التجرد وعارضا في الكل اذ كان مقتضاه اللاتجرد
قوله وهو مح اي كون وجود الممكنات مجردا غير عارض مح قوله
المناسب ان يقال اي المناسب ان يقال مثل قوله لا يعقل المسمى مع الشك
في وجوده وذلك لان الشك لا ينافي التعقل بل الشك في الشيء يستلزم تعقله فلا يلزم
من تعقل الشيء والشك في وجوده انفكاك احدهما عن الآخر انما يلزم ذلك ان لو كان
الشيء معقولا والوجود غير معقول قوله معلوما وغير معلوم اما على تقدير كون الوجود
جزءا فلان تعقل الكل يستلزم تعقل الجزء فلو كان الوجود جزءا من المسمى كان تعقل
المسمى مستلزما لتعقل الوجود فيكون الوجود معلوما ولما كان المفروض ان الوجود
مشكوك كان غير معلوم فلزم كونه معلوما وغير معلوم في حالة واحدة قوله معقولة
(او مشكوك فيه)
بالكنه اما اذا كانت معقولة بالوجه فثبوتها لنفسها وكذا ثبوت ذاتياتها لها
لا يجب ان يكون بينا مثلا اذا تعقل الانسان بوجه الضاحك يكون المعقول حقيقة
حقيقته هو الضاحك فثبوت الحيوان او الناطق للضاحك غير ضروري بل يحتاج
العقل انه لا يكون الضاحك حيوانا او ناطقا الى ان يكون امرا آخر معلوما واما اذا تعقل الانسان
معقولا بالكنه وهو الحيوان الناطق كان ثبوت الحيوان والناطق له ضروريا
قوله مجردا بل يكون وجود الواجب عارضا للواجب لانه تقتضي افراده لا تختلف
على ما تقرر قوله هف لانا اثبتنا ان وجود الواجب غير عارض له قوله
فلا يكون واحدا كافة فيما له من الصفات هف لانا بينا ان ذات الواجب كافية
فيما له من الصفات قوله قال بعض المحققين العلامة الدواني قوله موجودا فيها
اي في نفس الامر قوله فيلزم لان الوجود للممكن لا عينه ولا جزؤه فح ان لم يكن
الوجود منضما اليه اي عارضا له قائما به في نفس الامر لم يكن هو موجودا لان الوجود
فح يكون ما ... موجودا بالاصالة فيكون هو كسائر المعدومات لانه ... الوجود غير

غير مرتبط بأصلا فيكون هو ايضا معدوما قوله لكونه موجودا لانه اذا لم يلاحظ
العقل انضمام الوجود اليه وارتباطه به يكون حاله بالنسبة الى الوجود كحال سائر
المعدومات عنده فلم يمكن للعقل الحكم بكونه موجودا ايضا قوله لا بامر مغاير والا
للماهية لكان كالاثنين قوله جزئيا اذ لا وجود للكلي من حيث كليته في الخارج قوله
حقيقيا اي مانعا من اشتراكه من كثيرين قوله لا امر زائد عليها على ما سبق من
ان عين الواجب نفس حقيقته قوله اذ هو اي الوجود قوله عينه اي عين الواجب
قوله كليا والا لما امكن كونه عين الواجب الذي هو جزئي حقيقي قوله
بل هو اي الوجود قوله ولا انقسام الى الافراد قوله هو الوجود المطلق اي الكلي
اي بمعنى كونه مطلقا هو معرى عن التقييد ما يتبادر منه وهو كونه عاما كليا
والا لم يمكن كونه عين الواجب بل يصح ما يتبادر منه قوله وعلى هذا اي على تقدير
كونه قائما بذاته غير منضم الى شيء قوله اي حصة الوجود لا بمعنى انها متقيدة بالوجود
والوجود عارض لها قوله فالوجود كلي لانه صادق على جميع الموجودات
المتكثرة قوله ان هذا مذهب اي كون الوجود جزئيا حقيقيا قائما بذاته غير
عارض للشيء من الموجودات وكون الماهيات الممكنة موجودة بمعنى انتسابها الى حصة الوجود
مذهب جميع الحكماء المحققين فما اشتهر من الحكماء ان الماهيات الممكنة موجودة بزيادة
الوجود وعروضه لها فهو قول ظاهري لهم لا تحقيقي قوله لان الصور العقلية
مجردة لانها لو لم تكن مجردة لم تكن مرتسمة في النفس التي هي مجردة على ما يتضح منه
قوله لان ذاته تام واعلم ان المحققين من الحكماء ذهبوا الى ان المانع من الادراك
انما هو المادة فاذا لم يكن المدرك والمدرك ماديا لم يكن هناك مانع من الادراك
اصلا فاذا كان المدرك مجردا كان حاضرا بذاته اذ لا مانع هناك من الادراك
فالواجب تعالى شانه لا احساس له اي لا سمع له حيث ان الحواس انما تكون جسمانية بالضرورة

قوله فما يدرك بالاحساس اي السمعي ادراكه احساسا قوله فادراكه تعقل
فانما يدرك اجساما على اشكال مختلفة لا وجود لها في الخارج كجبل من ياقوت
قوله بل كليا كمفهوم الحيوان ومفهوم الانسان وغيرهما من المفهومات
الكلية قوله او يكون جزئيا كالعقول والنفوس الناطقة قوله وهذا اتم
اي حضور حقيقة الشيء عند المدرك سواء كانت مغايرة للمدرك بالذات
او بالاعتبار قوله من كذب الاخص وهو حضور الحقيقة المغايرة بالذات
قوله ولان كل واحد هذا دليل آخر على ان العلم بالشيء لا يقتضي تغاير العالم
والمعلوم بالذات قوله يعقل ذاته اي العالم انما هو عين المعقول
اذ لو لم يكن العاقل عين المعقول لكان العاقل ايضا والمعقول ايضا
آخر فيكون لكل احد من الناس نفسان وهو باطل بالضرورة فان كل احد
يجد ان المشار اليه منه امر واحد لا اثنان قوله مع علمين احدهما
الصورة العقلية المرتسمة في المدرك اذ لا بد في العلم الحصولي من ارتسام صورة
المعلوم في العالم وثانيهما الصورة الخارجية التي للمدرك في الخارج قوله
وهو محال مع ما بين فيما مر منه قوله فلا اجتماع بل ليس هناك صورة
واحدة هي الصورة الخارجية اذ العلم الحضوري انما يكون بحضور المعلوم بعينه
وبصورته الخارجية عند العالم لا بارتسام صورة اخرى غير الصورة الخارجية
قوله اصيل اي خارجي قوله ظلي اي ذهني قوله في الآخر وما نحن فيه
من قبيل الثاني دون الاول لان الصورة الظلية هي حاصلة في الصورة الخارجية
ولم يحل الصورتان في محل واحد آخر قوله ولواحقها ومعنى انه يعرض لها بسبب
المادة قوله اذ كان ذاته اي ذات المجرد قوله قد ذكرنا في الفصل المتقدم
في هذا الفصل حيث قال ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد قوله

لانها اى الصغرى قوله واما الكبرى وهو قوله وكل مجرد عن المادة ولواحقها
يجب ان يكون عاقلا بالفعل قوله ان يعقل ويصير معقولا قوله وهذا يعنى
اى كون المجرد ممكن التعقل معنى يمكن ان يدرك ذلك المجرد قوله فان ذاته
اى ذات المجرد قوله يعنى بها اى بتلك الماهية قوله فان لم يعقل اى
تلك الماهية قوله من جهة العاقل اى من جهة ذلك المجرد قوله فى النفس بان يدرك
ذلك المجرد وسائر المعقولات وتكون صورها مرتسمة فى النفس مجتمعة فيها فى زمان
واحد قوله الا ماهيته بان تكون ماهيته بانفرادها مقارنة لسائر المعقولات
قوله فى الخارج بان تكون ماهيته موجودة فى الخارج ومقارنة فى الخارج
لسائر المعقولات قوله او فى التعقل اى ان تكون ماهيته مرتسمة فى النفس وتكون
سائر المعقولات ايضا مرتسمة فيها فتكون مقارنتها مع سائر المعقولات
فى العقل قوله المطلقة اى الاعم من الخارجى والعقلى قوله متقدمة لانه يستعد
كل شىء متقدم على ذلك الشىء قوله لكونها اعم فان العام متقدم على الخاص قوله
متقدمة لان صحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة فى العقل لان المتقدم
على المتقدم على الشىء متقدم على ذلك الشىء قوله فلا تتوقف عليها لان المتقدم
على الشىء لا يجوز ان يتوقف على ذلك الشىء والا لكانه متأخرا عن ذلك الشىء لا متقدما
عليه ويلزم الدور ايضا قوله ولا يتصور ان كان مقارنة المعقولات
للمجرد ممكنة فى الخارج فذلك اما ان يكون باحد الثلثة الاول ان يكون المعقولات
حالة فى المجرد والثانى ان يكون المجرد حالا فى المعقولات والثالث ان المعقولات
والمجرد كلاهما حالان فى محل ثالث والقسمان الاخيران باطلان فتعين المطلوب بطلان
الاول وهو المطلوب قوله بان يحصل مجرد المعقولات قوله لانه لما كان
اى المجرد قوله محولا فيه والا لكانت قائمة بذاتها لا بالذات قوله ذاته ابدا لا

لان العام اذا كان جزء الخاص كان متقدما على الخاص واما اذا كان عارضا
للخاص فالامر بالعكس قوله وهو ممتنع اى كون المقارنة المطلقة قوله
ذاته للمقارنة الخاصة ممتنع قوله هذا الخاص وهو المقارنة فى العقل قوله
فقط دون المقارنة فى الخارج قوله متحدة فى الذهن لانها الخاص فى الذهن
انما هو نفس الماهية على ما هو مذهب المحققين لا صورتها ولا شبحها قوله الا انه يتحدد
بها اى الذهنى والخارجى قوله سمى المقارنة لان احد الوجودين وهو الوجود الخارجى
وجود اصيل يترتب عليه الاثار فى الخارج والاخر ظلى لا يترتب عليه الاثار
الخارجية قوله محل بحثنا لانا نقول لا بد لصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة
المطلقة والمقارنة المطلقة لكونها اعم متقدمة على المقارنة الخاصة اى كون المجرد
محلا وحلول المعقولات فيه فيلزم تقدم صحة المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة
لا كون صحة المقارنة المطلقة موقوفة على المقارنة الخاصة والا لدار فيجوز تحقق
صحة المقارنة المطلقة فى ضمن قسم اخر وهو القسم الثالث قوله اى القسم الثالث
وهو ان يكون المجرد محلا والمعقولات حالة فيه قوله اما فساد ذكره وارد فيه
دليل اشاع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية فيجوز ان يكون موقوفا
عليها فكون المقارنة فى الخارج ممتنعة فلا يتم الدليل قوله الدليل اى دليل الشيخ
توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية قوله هذه المقدمة وهى تعين
صحة المقارنة المطلقة فى ضمن القسم الثالث قوله بالامكان العام الامكان
العام هو ان لا يكون الطرف المخالف للحكم ضروريا كما تقول واجب الوجود
موجود بالامكان العام ومعناه ان الطرف المخالف للحكم وهو كون الواجب معدوما
بل هو ممتنع والامكان الخاص هو سلب الضرورة عن الطرفين قوله وهو
لا ما ذكرنا سابقا ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اى ليس له حالة

منطقة قوله المناسب ان يجعل الى المناسب ان يبدل كبرى القياس
المذكور فيما سبق في اول الفصل في قوله لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل
مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عالما بالكليات اى قولنا كل مجرد عن
المادة ولواحقها يمكن ان يكون عالما بالكليات اى يجعل الوجوب بالامكان
للملائم قوله هنا وهو كل ما يمكن للواجب الوجود بالامكان يجب وجوده فيصير
القياس هكذا الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل
مجرد عن المادة ولواحقها يمكن ان يكون عالما بالكليات فينتج ان الواجب يمكن
ان يكون عالما بالكليات فيجعل هذه النتيجة صغرى ويضم اليها مقدمة اخرى حتى
ينتج المطلوب فنقول الواجب يمكن ان يكون عالما بالكليات وكل ما يمكن
للواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له فينتج ان الواجب يجب
ان يكون عالما بالكليات والمطلوب هو كونه عالما بالكليات بالفعل اى الوجوب قوله
هنا وهو قوله وكل ما يمكن للواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له قوله
ليحصل المطلوب اى المطلوب الذى ادعاه فى اول الفصل وهو قوله الواجب
لذاته عالم بالكليات قوله وكل ما يمكن المجرد اى بذاته المجرد ومثل الواجب الوجود
قوله موقوفا لان كل حادث مسبوق بالمادة قوله مادة اى فهذا محال اذ المجرد
يلزم خلاف المفروض قوله لزم افتقار الواجب وهو ممتنع لان العلم من
صفات الكمال وافتقار الواجب فى صفة الكمال الى الغير محال لانه يوجب النقص
نعم يجوز افتقار الواجب فى صفاته الاضافية الى الغير كالرازقية فيه فانها الاضافة
لازمة صفة للواجب بالقياس الى زيد فيكون اضافة مفتقرة الى الطرفين قوله
وهو ممتنع اى كون الواجب فاعلا وقابلا ممتنع قوله والاول غير ان فى فاعل كون
عين الواجب فاعلا بعينه الواجب ثم رد شيخ السعد بعد ما ذكر ومعقول

ومعلول لا غير فيلزم ان يكون مركبا فهو ممتنع قوله اى الصورة العقلية قوله
لا تمتنع لذاته اى ذات الشيء الواحد لامكان ان يتصور شيئا آخر والاستعداد
بهذا المعنى امر اعتباري عدمي شرعه العقل في الشيء قوله حينئذ اى حين كون
محصل السؤال ما ذكر قوله اضافية فان عارضية والامور الاضافية لا تكون
لجزء الماهية فكل الاضافات نحو ما بين في موضعه قوله فيدل اى فى الواجب قوله
انفسها الاصور بها قوله والامور القائمة بها كالارادة والقدرة والشجاعة
وغيرها من الصفات قوله وهو اقوى اى العلم الحضوري قوله بنفسه كما
فى الحضوري قوله شأنه كالحضوري قوله والظاهر من كلام المصنف
حيث قال فانه الادراك والمعقول هو حضور صورة المعقول فى العقل فانه
قوله هو حضور صورة المعقول فى العقل دون ان يقول هو حضور المعقول
عند العاقل بشعور ذكر بعد ما ذكر قوله وهذا مسلك فى العلم بالمعدومات واحوالها
اذ لا شيء هناك يمكن حضوره للمدرك ما اذا كان علم الواجب بالاشياء
بحصول صور تلك الاشياء ومالاتها عند الواجب يمكن للواجب العلم
بالمعدومات واحوالها فانه يمكن ارتسام صور تلك المعدومات فى ذات الواجب
ما ذهب اليه الشيخ الرئيس وارتسام صورها فى اللوح المحفوظ وحضور تلك اللوح
الصور المرتسمة فيه عند الواجب ما ذهب اليه المحقق الطوسى فى شرحه للاشارات
قوله مرتسمة فى العقول هذا ما ذهب اليه المحقق الطوسى فى شرحه للاشارات
قوله ومن يعتقد ان علم البارى ... ذهب ... الحكماء الى ان علم البارى
... بالاشياء ليس بارتسام صور الاشياء فى ذات البارى ... الامكان
البارى فاعلا لتلك الصور لامتناع احتياج البارى الى شيء ... الاول
والمعقول عاما لتلك الصور لارتسامها فيه وهو محال لما بين فى موضعه من ان الشيء

من انه الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا لان الشيء الواحد بل علم الباري بالاشياء
نفس ذات الباري لا صورة مغايرة لذات الباري فالمعلوم شار الى بطلان هذا القول
بقوله ومن اعتقد قوله نفس ذاته اي نفس ذات الواجب قوله
او المحض ممنوع اي الحصر المستفاد من قوله فلا علم الا بارتسام ممنوع فان علمه بذاته
وبالصفات القائمة بها ليس بطريق ارتسام صورها فيها ولا بارتسام صور
صفاتها فيها قوله وبالجزئيات الغير المتغيرة كالجواهر المجردة قوله من حيث
هي جزئية اي بعللها وحصولها وبعوارضها المشخصة قوله بالجزئيات المتغيرة اي
الجزئيات الحادثة سواء كانت مادية كالجسمانية او غير مادية كالنفوس الناطقة
قوله لانه اي الواجب هذا دليل كون الواجب عالما بالجزئيات سواء
كان بالوجه الكلي او لا قوله اسبابها اي اسباب الجزئيات قوله من جميع الوجوه
اي يعلم تلك الاسباب جميع احوالها وصفاتها قوله لاعمى اذ لو لم يعلم الصور جميعا
معا واجتمعا في زمان واحد لزم كونه تعالى عالما بوجود الشيء وعدمه في زمان واحد
وهو اجتماع النقيضين فيكون يلزم كون علم الواجب بذلك الاجتماع جهلا تعالى عن ذلك
للواقع تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله متغير الذات بان يوجد في ذاته التغير باعتبار
صفته وعلم فان الصورة الاولى قد كانت ثابتة ثم زال وحدث صورة اخرى
فوجد في صفته التغير قوله الى صورة فكون الصورة العلمية حالة بسلطة قوله
ليس له اي الواجب قوله على وجه كلي بان يعلم ان الواجب تعالى شانه نعلم زيدا
مثلا بعنوان كونه انسانا وناطقا وغيرهما ولا يعلم تشخصه ولا تعين شخصه هذا
هو المراد من الوجه الكلي بالجزئي في كلام صاحب المحاكمات قوله لانه اي الكل
قوله بلا واسطة اي سواء كان الصدور بلا واسطة كصدور الافلاك وما فيها
عن الواجب فان ذكر الصدور عن الواجب بواسطة العقل الاول او بغير

او بغير واسطة كصدور العقل الاول عنه تعالى قوله من قاعدتهم المذكورة
وهي ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم بخصوصيات معلولاتها قوله
على الجزئيات بها اي بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية قوله اذ فيه اي في ذلك
التناقض قوله اي تخصيص القاعدة بان قالوا ان العلم التام بخصوصية العلة
يستلزم العلم بمعلولاتها الا اذا كانت هناك مانع فان مانع لا يستلزم فالعلم
التام للواجب بذاته لا يستلزم العلم بالجزئيات المتغيرة لاشتمالها على
مانع هو التغير قوله بموانع اي بسبب موانع قوله وذكر ان تخصيص
القاعدة قوله الصمد لانه حكم العقل اذا كان كليا كان بسبب البرهان العقلي
وجد ذلك مطردا في نفس الامر فاذا خصص ذلك الحكم ببعض الصور لمانع
كان حكم العقل موقوفا على رفع ذلك المانع فالعقل يجوز ان يحكم الحكم في
الصور الاخر فلا يحكم كليا اصلا قوله لا يمنع الحمل فلو كان جزئيا لكان مانعا
من الحمل على كثيرين قوله او المحل عن ان يرتسم في الخيال صوره مع الكشوف
المشخصة قوله سوى ما ذكرنا وهو انه الواجب تعالى شانه يعلم اسبابها
علما تاما قوله فليس العكس بل بالكل الاحوال ما يتصف بها الاشياء التي
لها الحكمة قوله بعضها اي بعض الامكنة قوله بعضها اي بعض الازمنة
قوله او بعضها ما كون الاتصاف بتلك الاحوال ولا الاشياء الزمانية
قوله وكذا الامور الواقعة اي ليس بعضها في الزمان الماضي وبعضها
في الحال وبعضها في المستقبل اذ لا مضي ولا حال ولا استقبال عنده قوله
بل هي اي الموجودات قوله بلا تغير اي بلا تغير في المضي والحال والاستقبال
قوله بطبائع الجزئيات اي بحقائقها الكلية قوله من عدم الاشياء وفي العوارض
الكلية فقالوا انه اراده انه لا يخفى عليه بوجه العلم الا بالكل ويسمونه

وسموه عناية قال ابن سينا اي العلم الاول بما عليه الكل من ما يجب ان يكون
عليه الكل حتى يكون على احسن النظام فعلة الاول كيفية الصواب في ترتيب
وجود الكل منبع لفيضان الخير في الكل من غير انبعاث قصد وطلب من الاول
الحق قوله وهذا اي كون الواجب بحيث يكون الاشياء مرضية له لازم
قوله لما ينبغي وهو الصحة وازالة المرض قوله ثم بها اي بتلك الكيفية قوله
موجب فيكون افادة الدواء الصحة وازالة المرض للمريض بواسطة تلك
الكيفية قوله وفيه نظر اي في جواب المحقق الطوسي قوله ولم يكن ما
لانه افادتها ولا افادة اي الكيفية الصحة وازالة المرض قوله وهي تلك الكيفية
الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض قوله مؤثر مرغوب اي مختار اي امر
اختاره الطبيعة ومرغوب لها فيكون افادتها افادة لما ينبغي قوله
اي مفهوم الجود اي الجواد وهو الذي يكون صدرها بالقصد والارادة لما ينبغي لا لعوض
فعلى هذا لا يصدق التعريف في الدواء لان افادته الكيفية الملائمة ليست بالقصد
والارادة قوله اي كمالا اي كمالا يحصل الفعل يكون ذلك الفعل سببا لاضافته
الى الواجب بصفة الكمال فيكون ذلك الكمال مستفادا حاصلا بعد الفعل قوله
اي كمالا ما كان هذا انما سببا لانه حصل في المعتبر في الجواد وهو انه يكون افادته لغرض
ويحصل له كمال بجوده وقوله ولا وهم المعتبر في مفهوم الجواد ان الفعل لانه نظام الخير في
الجود فوجد الاشياء على ما ينبغي بلا عوض وشوق قوله والقسم الثاني
وهو ان الفعل الواجب لانه نظام الخير في الجود فوجد الاشياء لا لغرض قوله
لا يقال هذا اعتراض من قبل المعتزلة على الحكماء فان المعتزلة قالوا ان افعاله تعالى
معللة بالاغراض لكن الغرض هو ايصال النفع الى العباد لانه الفعل الخالي من الغرض
عبث يجب تنزيهه تعالى عنه والاشاعرة وافقوا الحكماء في انه لا افعاله تعالى

اي لو فعل الله تعالى ليست معللة بالاغراض قوله عن الفوائد الفائدة هي
الغرض هو الفائدة التي يكون باعثة على فاعلية الفاعل على الفائدة هي ترتب
على الفعل سواء كانت باعثة للفاعل على الفعل او لا قوله على قدمه اي قدم الترتب
على الفعل قوله فلا يكون اغراضا انما يكون اغراضا لو كانت باعثة قوله
يلزم استكماله بها انما يلزم الاستكمال اذا كانت باعثة منفعة على الواجب فبها
اذا كانت باعثة يكون الواجب فيها منفعة لا يحصل تلك المنفعة الا بذلك الفعل
فيكون الواجب مستكملا اي طالبا للكمال وهو المنفعة بسبب الفعل فيكون قبل
ذلك الفعل في حد ذاته ناقصا تم بسبب ذلك الفعل يصير كاملا وانه مع والمعتزلة
قالوا ان ذكر النفع عائد الى العباد لا الى الواجب فلا يلزم استكمال الواجب
واجاب المحقق الطوسي في شرح الاشارات بما حاصله ان اتصال النفع
الى العباد ايضا مستكملا وانه مع فتدبر قوله وقد يطلق اي الملائكة قوله
لا كثرة فيه اي لا كثرة في ذاته ولا في صفاته او صفاته انما هي عين ذاته فلا يكون كثرة
قوله كما مر في بحث العقود والمعلول من قوله ثم ان العلة ان كانت بسيطة
استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد قوله او صورة اي صورة جسمية او صورة
نوعية قوله لانه مركب فلا يكون واحدا والكلام في الصادر الاول قوله
بدون الصورة على ما قررنا في اوائل الكتاب من ان الهيولى لا تتقوم بالفعل
بدون الصورة بل تحتاج في وجودها الى الصورة قوله او بتوسطه
فلا يكون الهيولى صادرا اولا قوله لان تأثير الصورة ليست الا في الهيولى لان
الصورة انما تجب وجودها مع الشكل وبالشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولى
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل قوله
ولا جائز ان يكون اي الصادر الاول قوله لاستحالة وجوده اي وجود

العرض قوله لان صفاته عين ذاته فلو كان ذلك العرض صفة قائمة بذات
الواجب لزم ان يكون ذلك العرض عين الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله
اذ النفس بعد العقل تخصيصه اى تخصيص الدليل بان اول صادر عنه تعالى
واحد مستقل بالوجود والتاثير وغير العقل ليس كذلك لافتقار القيد الاول الى الجسم
والثاني الى الهيولى والصورة والعرض والثاني في النفس قوله فتعين ان يكون
اى الصادر الاول قوله بعد التذكر السوابق فان امتناع تقوم الهيولى بدون
الصورة وامتناع كون الهيولى بلا صورة ممنوع وما ذكر في اثباتهما مدخول كما تم
مفصلا قوله كالسلوب فان الواجب يتصف بسلب الجسمية والجوهرية والعرضية
بل يتصف بسلب جميع ما هو ممكن مع ما لا يتناهى قوله فتعدد اثاره اى اثار الواجب
بسبب تلك الشروط نعم لا يجوز تلك الجهات الاعتبارية عللا لما فيه قوله
كما جوز التعدد بها فانهم قالوا ان العقل الاول له جهتان جهة الوجود وجهة الامكان
وبجهة الوجود يصدر عنه العقل الثاني وبجهة الامكان يصدر عنه الفلك الاول
قوله من هذا القبيل اى بدون آلة جسمانية قوله فكذا اى النفس قوله
في الذات اما في الذات فلانه مجردة واما في الفعل فلانه فرض ان تاثيره
يجوز له ان يكون بدون آلة جسمانية قوله بدون الآلة لانها اذا جاز كونها
مؤثرة بدون الآلة يجوز له ان يكون النفس موجدة للعقل الثاني بدون الآلة
قوله بلا واسطة اى لا يكون تاثيره في الافلاك بواسطة مؤثر آخر ليكون
مؤثرا بعد قوله عقلا واحدا بان يوجد عقل واحد جميع الافلاك كالموثر
قوله بان يكون بعضها اى يكون بعض الافلاك كالفلك الاول مثلا مؤثرا
في بعض آخر كالفلك الثاني ويكون الفلك الثاني مؤثرا في الفلك الثالث والثالث
في الرابع والرابع في الخامس وهكذا حتى ينتهي الى الفلك السادس ويكون مؤثرا

ويكون هو مؤثرا في الفلك السابع وهو فلك القمر وذلك لان المحوي لما كان اخس
من الحاوي فلا يجوز ان يكون مؤثرا في الحاوي لان المؤثر يجب ان يكون اشرف
على ما سبق قوله الا الواحد فلو كان العقل الواحد مصدرا للافلاك يلزم ان يصدر
عن الواحد اكثر من الواحد وانه خلاف ما بينا قوله الى الثاني وهو ان يكون
المؤثر فلكا واحدا قوله والثالث وهو ان يكون بعض الافلاك مؤثرا في
بعض آخر قوله وهي اى العناصر اخس لانها تقبل الكون والفساد وهو
منشأ الخسة لان الاشرفية انما هي بالتشبه بالباري تعالى المتعالي عن العدم بعد الوجود
لا في وجوده ولا في سائر صفاته الحقيقية فاذا كان الشيء قابلا للكون والفساد
ويكون قابلا للتغير في ذاته وفي جميع صفاته فلا يكون له تشبه ما بالمبدأ الباري
عز اسمه فيكون اخس من الافلاك وان كانت متغيرة في بعض صفاتها كالحركة لكن
انها لا تقبل الكون والفساد وعلى هذا التقدير فيكون لها تشبه ما الى المبدأ الباري فيكون
اشرف من العناصر القابلة لهما قوله لهما اى الكون والفساد قوله
واصغر فيها اى في كون المحوي اصغر بحث قوله فيكون اى المحوي قوله
ولما كان اى الحاوي اطول لانه محيط بالحاوي اعظم من محيط المحوي لاشتماله عليه
فيكون قطره ايضا اعظم قوله ان هذا اى قوله والاخس الاصغر استحال
ان يكون سببا للاشرف الاعظم قوله خطابي لا عبرة اى ظني يحصل منه التصديق
بمجرد الظن ويمكن نقضه بتشكيك المشكك قوله في المقامات البرهانية فان العبرة
في المقامات البرهانية انما هي بالمقدمات القطعية اليقينية المطابقة للواقع التي
لا يمكن نقضها بتشكيك المشكك قوله ما فرغوا من وجوب وجود الحاوي
اى يجب وجود الحاوي اولا فيوجد ثم يجب بعده وجود المحوي فيوجد قوله
واذا كان كذلك اى اذا كان وجوب وجود الحاوي متقدما على وجوب وجود

المحوي قوله مرتبة وجوده اي وجود الحاوي قوله والا لكان وجوده اي
لو لم يكن عدم المحوي في مرتبة وجود الحاوي ممكنا بل كان ممتنعا قوله وقضاه اي في
وجود المحوي متأخرا عن وجود الحاوي قوله في تلك المرتبة اي مرتبة وجود الحاوي
قوله بحيث لا يمكن انفكاكه اذ ان وجود الخلاء في داخل الحاوي انما يكون اذا
لم يكن المحوي موجودا وعدم وجود المحوي يستلزم كون الفضاء الذي هو مكان المحوي
خاليا عن ان شاغل والمكان الخالي عن الشاغل هو الخلاء قوله وفي التصور اي
لا يمكن تصور وجود الخلاء في داخل الحاوي بدون تعقل عدم المحوي ولا يمكن
تعقل عدم المحوي في داخل الحاوي بدون تعقل الخلاء وذلك هو كمال التلازم بينهما
قوله كان الاولى وهو وجود الخلاء قوله واجب فيها اي في تلك المرتبة قوله
كذلك اي ممكن في مرتبة وجود الحاوي قوله هذا اي كون وجود الخلاء ممكنا
قوله لان ما بالذات وهو الامتناع لا يختلف بان يكون ذات الخلاء ممكنا
في مرتبة وممتنعا في مرتبة اخرى والا لكان الطبيعة الواحدة مقتضية لاثرين مختلفين
وانه ممتنع على ما بين ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قوله ولا يختلف بان يمتنع
الذات مقتضاه والا امتنع تخلف المعلول عن علته التامة قوله اعني وجود الخلاء
لانه الخلاء انما يتحقق اذا كان الحاوي موجودا ويكون جوفه خاليا عن شاغل
واما اذا لم يوجد الحاوي فلا جوف ولا خلاء قوله فيما نحن فيه وهو فيما
كون وجود الحاوي علة متقدمة على وجود المحوي وفرض عدم المحوي في مرتبة وجود
الحاوي قوله كما بينا بقولنا فعدم المحوي في مرتبة وجود الحاوي لا يكون ممتنعا
لذاته قوله بينهما اي بين عدم المحوي ووجود الخلاء قوله مطلق اي سواء
كان عدم المحوي مع وجود الحاوي او مع عدمه فان عدم المحوي مع وجود الحاوي
يستلزم الخلاء وبذلك يتم ما ادعيناه قوله عدم المحوي المعين هو المحوي الذاتي

هو المعلول للحاوي فان عدم هذا المحوي بل عدم جميع المحويات لا يلزم وجود الخلاء لجواز
انه اذا انعدم محوي فاعدم لكن هناك خلاء قوله ولا يستلزم لجواز ان يقوم محوي آخر
مقامه فلا يوجد الخلاء قوله في الوجوب بان يكون احدهما واجبا بالذات والآخر
واجبا بالغير قوله يجوز ارتفاعه لان الواجب بالغير ممكن وكل ممكن يجوز
ارتفاعه قوله الممكن لا ينفك لان وجود الواجب بالذات ولا يوجد الواجب
بالغير قوله لا يقتضي جواز لان الواجب بالغير انما هو الممكن بالذات والممكن بالذات
هو الذي يجوز وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته فيجوز ان يكون عدمه بالنسبة الى
الغير ممتنعا لانه ممتنع قوله عن الآخر وهو الواجب بالذات قوله بواسطة
الجسم بناء على ما تقرر من ان تأثير النفس في شيء يتوقف على آلة جسمانية قوله
بالطبع وهو تقدم الموقوف عليه على الموقوف قوله فهذا حاوي اي ذلك
الجسم الذي هو آلة النفس قوله بما ذكر من ان المحوي لا يكون علة للحاوي
ولا يكون الحاوي للمحوي قوله لو كان مؤثرا اي العرض قوله في تأثيره اي
المحل لانه ما يؤثر العرض في شيء لا يكون الا بعد عدم العرض وتحققه وبعدمه لا يكون
الا بالمحل فتأثير العرض في شيء لا يكون الا بالمحل قوله فيكون المؤثر ممكنا فالحال والمحل
ان الفلك الذي هو محل العرض يتوقف تأثير العرض في شيء عليه فاما ان يكون
حاويا او محويا وكلاهما باطل على ما تقرر قوله او نفسا فانا نقول ان محل العرض
اذا كان نفسا كان تأثير العرض في الفلك متوقفا على شيء ولا يتحقق التأثير من النفس الا بآلة
جسمانية فيكون تلك الآلة الجسمانية متقدمة على الفلك فهي اما حاوي على الفلك او محوي له
وكلاهما باطل على ما تقرر قوله ولما كان العقل اي الحال العرض قوله لزم المطلوب
وهو كثرة العقول قوله لانه اما بكل واحد من هذه المؤثر في الافلاك المتكثرة
لا يجوز ان يكون واحدا لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيكون المؤثر في

في الافلاك اعراضا متعددة فاذا كان محل العرض عقلا معلول لا يجوز كون تلك
الاعراض الموزعة في الافلاك صادرة عن عقل واحد قوله على جهة ربع لا يمكن
ان يورد ويقال انه لا يلزم من كون محل العرض الموزع الافلاك عقلا المطلوب
لان المطلوب انما هو كثرة العقول ويجوز ان يكون الاعراض الموزعة في الافلاك
حالة في عقل واحد فلا يثبت الا عقل واحد قوله لاستلزامه تركب العقل
لان محل كل جزء الاعراض غير محل الآخر فلا بد ان يكون في العقل امور متعددة فيكون
مركبا قوله وهو المطلوب في المطلوب ليس الا تعدد العقول وكثرتها واما
كونها عشرة فليس مطلوبا في هذا الفصل قوله وسبب المحوي اي الفلك الثاني
قوله لكونها اي الفلك الاول العقل الثاني قوله بالعلية لان العقل الثاني
علة للفلك الثاني على ما سيأتي قوله تقدم الحاوي وهو الفلك الاعلى قوله
على المحوي وهو الفلك الثاني قوله بالعلية فيكون الحاوي علة للمحوي وانتم قلتم
انه لا يجوز ذلك قوله معان السببي اي لا يلزم من كون الشيئين معا
لاحدهما ما ثبت للآخر قوله لا يجب انه يكون بل وجوب ذلك انما
في الشيئين اللذين بينهما معية زمانية فان احد ذينك الشيئين اذا كان
متقدما على شيء ثالث بالزمان كان الآخر ايضا متقدما على ذلك الشيء بالزمان
وذلك ظاهر قوله علتين مستقلتين فالمراد من المتقدم بالعلية انما هو تقدم
العلة المستقلة على معلولها فلو كان الشيئين تقدم بالعلية بالنسبة الى ثالث
كانا علتين مستقلتين له وذلك محال لانه يستلزم احتياج المعلول الى كل منهما
واستغنائه عنه وذلك اجتماع النقيضين قوله للعلية لان العلية ما يحتاج
اليه الشيء قوله بالنظر الى الآخر لانه لما كان الآخر علة مستقلة كانت كافية
في تحقق المعلول فلا يحتاج المعلول الى غيره فيكون الغير مستغنى عنه قوله فيجاز

فجاز عدمهما اي جاز عدمهما معا قوله لامكان الخلاء لانه على تقدير عدمهما معا
يكون الفضاء الذي شغلاه خاليا عن الشاغل فيكون خلاء قوله من ذلك
اي من امكانهما قوله في جوفهما اي جوف الحاوي والمحوي كالفلك الثالث
قوله انتفائهما او على تقدير انتفاء الفلك الاول والثاني بكون الفلك
الثالث محيطا على جميع الاجسام ولا يكون جسم خارجا عن جوفه فيكون بمنزلة
الفلك الاول فكما ان ما وراء الفلك ليس خلاء ولا ملاء هكذا ما وراء الفلك
الثالث على ذلك التقدير لا يكون خلاء ولا ملاء قوله اذ لا مكانه اذ لا جسم
هناك حتى يكون له مكان قوله هناك فلا يكون هناك خلاء لان الخلاء هو المكان
الخالي عن الشاغل قوله على ذلك التقدير وهو انتفاء الحاوي والمحوي معا قوله
لان الحاوي وسبب المحوي لانه الحاوي هو الفلك الاول وسبب المحوي هو
العقل الثاني وهما متلازمان لانهما معلولا علة واحدة هو العقل الاول قوله
متلازمان فكلما تحقق الحاوي يكون سبب المحوي متحققا فيكون المحوي متحققا
لامتناع تحقق العلة بدون تحقق المعلول قوله فيه ايهام الشكر حيث قال سبحانه
ما لا يدرك فان لفظ المحو ينبئ عن الشكر قوله ولما كان اي ذلك الغير قوله
معا زمانا اي الواجب قوله كان صفة في المقارن لا تكون الا صفة قوله
وهو خلاف مذهبهم لان مذهبهم هو ان صفات الواجب عين ذاته قوله
ولئن كان اي ذلك الغير قوله منفصلا اي غير الواجب قوله معلولا له
اذ ليس وراء الواجب مركون علة له قوله سابقا لان ذلك الغير لما كان
مرجحا ما يتوقف عليه المعلول الاول كان متقدما على المعلول الاول قوله
هذا لان المعلول الاول لا يمكن لها اي العقول قوله والا لكانت مع منها اي
جهة ما لا يوجد قوله ولذلتها اي نزلة العقول قوله ان يستدل اي

على ازلية العقول وقدمها قوله لو كان حادثا زمانيا الحادث الزماني
هو الذي يوجد في زمان ولا يوجد هو في ذلك الزمان ثم يوجد بعده محصله
هو الذي يكون وجوده مسبوقا بالزمان قوله مسبوق بمادة على ما سبق
في فن الالهيات في فصل القديم والحادث من ان كل حادث زماني فهو مسبوق
بمادة ومدة قوله هف لانا اردنا بالعقل من الجوهر المجرد عن المادة قوله
شيء منها من العقول قوله من الامور المعتبرة اذ لو لم ينعدم شيء من الامور المعتبرة
في وجوده بعد انعدامه وكان جميع ما اعتبر في وجوده متحققة حين انعدامه لزم
تخلف المعلول عن علته التامة وانه محال على ما عرفته قوله كل منها اي من
العقول قوله لذات العلة فيكون انعدام شيء من تلك الاحوال موجبا لتغير العقل
من حال الى حال ولما كان علة العقول هي الواجب تعالى وشيء آخر فتغير احوال
العلة يكون بتغير في احوال الواجب وشيء من العقول فيكون الباري او شيء
من العقول قابلا للتغير وانه باطل لان التغير من لوازم المادة على ما تقرر قوله
هف اي كون الباري عز اسمه او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث باطل
لان القابل للتغير والحوادث لا يكون الا الماديات قوله وسط العقول
واسطة بين الباري عز اسمه وبين العالم الجسماني في وصول اثر الباري عز شانه
الى الجسمانيات قوله قد عرفت ان الواجب اه قد تقرر ذلك في فصل توحيد الواجب
قوله هو العقل قد مر ذكره في فصل اثبات العقل قوله معلولات
العقول قد مر ذكره في اثبات كثرة العقول قوله سادسها كثيرة اي لا يجوز
ان يكون مبدأ الافلاك المتكثرة واحدا لما بينا ان الواحد قوله والعقل الذي
هو العقل الاول قوله لزم صدور الكثرة وقد بينا بطلانه قوله وواجب
الوجود لعلتها لانه المعلول التام يجب عن علته لا يوجد على ما بين في موضعه قوله

قوله يجب ان يكون مانعا وذكر ظاهر حكم ساير الوجدان الصحيح قوله مبدأ العقل الثاني
لان الوجوب وان كان وجوبا بالغير اشرف من الامكان والعقل الثاني والزائد
صادر في المرتبة الثانية فكان جوهرا مجردا فيكون اشرف من الفلك الاول الذي هو مادي
مفتقر الى المادة فيكون الوجوب الذي هو الاشرف جهة في صدور العقل الذي
هو الاشرف قوله ممكن الوجود لان الامكان اخس من الوجوب بالغير فيكون
جهة في صدور الفلك الذي هو مادي اخس من المجرد قوله اعتبر تعقلوا اي الحكماء قوله
وجعلوه اي الوجود قوله وجعلوه اي الامكان قوله علة للفلك اي جهة لا علة مستقلة
قوله ومنهم اي من الحكماء قوله مدلها اي بدلا الوجود والامكان قوله علة
العقل اي جعلوا تعقله لوجوده علة وجهة لصدور العقل الثاني وجعلوا امكانه علة لصدور الفلك
وجوده في نفسه اي وجوده الذي هو في نفسه موجود بذلك الوجود احترز بقوله في نفسه
عن الوجود الرابطي الذي هو وجود الشيء لغيره كوجود البياض قوله يصدر عنه
اي عن العقل الاول قوله يصدر عنه نفس وهو الجوهر المجرد عن المادة في ذاته لا في
فعله قوله هذه الكثرة اي كثرة الجهات والاعتبارات قوله باعتبار اليه
اي الواجب قوله من غير ان يجعل فانهم جعلوا العقل الاول واسطة في صدور
العقل الفلك الاعظم قوله ليس الا واحد بل نقول يجوز ان يصدر عنه امور
متكثرة عن الواجب باعتبار كثرة السلوب والاضافات قوله الا بعد ثبوت
الغير اي يتوقف ثبوتها على ثبوت الغير لان السلوب والاضافات امور نسبية
ولا يمكن تحقق النسبة الا بعد تحقق المنتسبين فيكون السلوب والاضافات
متوقفة على الغير الذي يكون السلب سلبا كسلب الجوهرية عن الواجب فانه لا يمكن
بعد تحقق الجوهرية وكذا الاضافات فلو كان تحقق الغير بعد هذه السلوب والاضافات
اي كان متوقفا عليه لزم الدور وذلك ظاهر قوله ورد بان ثبوتها اي

اي ثبوت السلوب والاضافات قوله فلا دور اذ السلوب والاضافات
متوقفة على الغير في التعقل بل الوجود الذهني والغير متوقف عليها في الوجود
الخارجي فلا دور لتغاير جهتي التوقف انما يلزم الدور لو كان توقف كل منهما على
الاخر من جهة واحدة على ما تقرر قوله لا يتوقف على تحقق شيء او يصدق على
جميع المعدومات انه ليس شيء منها عين الاخر قوله لا رد عليه ذكر اي الاعتراض
المذكور بقوله واعترض بانه ح قوله سيان لا يتقدم احده يحتاج الى الاخر
وقد لا حدهما على الاخر توقف كل منهما على الاخر قوله ثلثة اشياء احدها
جسم وثانيها هاذا وال وما لها ذلك الشيء الاخر قوله في ثلث مراتب اذ الصادر
في المرتبة الاولى ليس الا الاب والصادر في المرتبة الثانية ليس الا الجسم والدال
فكون هذه الاشياء كلها في ثلث مراتب قوله وبهذا الطريق وهو
كون العقل في ماهيته ممكنة الوجود لذاتها وواجب الوجود لعلتها قوله
عن كل عقل عقل في العقل الثاني بما هو واجب بالغير يصدر عنه العقل الثالث
وبما هو ممكن الوجود في ذاته يصدر عنه فلك ثان وهكذا في سائر العقول
قوله لكثرة فعله فان الفعال صيغة مبالغة فيكون المراد به الفاعل للافعال
الكثيرة قوله ويسمى بلسان الشرع اي يسمى العقل الفعال قوله فيصدر عنه
اي عن العقل الفعال قوله وهو المبدأ اي العقل العاشر قوله والصور النوعية
العنصرية من العقل الفعال موقوفة على استعداد هيولى العناصر لتلك الصور
قوله من جهة العقل المفارق اي لم يجعل العقل المفارق هيولى العناصر
مستعدة للصور النوعية المختلفة لان العقل المفارق غير متغير الذات والصفة
فلا يمكن ان يصدر عنه امور مختلفة هي استعدادات هيولى العناصر قوله
لا يتغير عنه لا في ذاته ولا في صفته قوله بل استعداد ما اي استعداد الهيولى

اي استعداد الهيولى قوله اوضاعا سماوية فان للافلاك في كل وقت
وضعا خاصا بسبب الحركة ليس لها ذلك الوضع في وقت اخر قوله يقتضي
حدوث اي ذلك الوضع الحادث قوله توجب لفيضان اي ذلك
الاستعداد الذي في الهيولى قوله من العقل الفعال وهو العقل العاشر
قوله المناسب لها بقال وجه المناسبة ظهور دلالة هذه العبارة على الذكر
وكونه احصر قوله دائما بان لا يكون لوجودها اول لمضي بالازلية
قوله فتضمن الثاني وهو ان يوجد بعد حدوث حادث قوله فهذه الحوادث
السابقة على الحركات قوله على الاجتماع بان يوجد الجميع في وقت واحد ولا يكون
وجود بعض منها حين انعدام البعض الاخر قوله او على التعاقب بان يوجد
بعض منها ثم انعدم ووجد في عقبه بعض اخر قوله وهو ممتنع على ما دل عليه
ادلة ابطال التسلسل كبرهان التطبيق وغيره على ما يجيء وانما قال اجتماع الموجودات
مرتب لانه برهان التطبيق مثلا لا يدل على بطلان امور غير متناهية متعاقبة
كالحوادث اليومية على زعمهم ولا يدل ايضا على امور مجتمعة غير متناهية اذ لم يكن
لها ترتب على ما سيجيء ايضا ان البراهين الدالة على بطلان التسلسل انما يدل عليه
اذا كانت الامور المتسلسلة مترتبة ومجتمعة في الوجود ولا احد منهما قوله غير ظاهر
مما ذكره بل الظاهر مما ذكره هو انه يكون قبل كل حادث حادث اخر سواء كان
ذلك الحادث الاخر حركة او امرا اخر قوله او الحصر المذكور وهو حصر كون
الحركات والحوادث موجودة دائما او بعد حدوث حادث لجواز
ان يوجد حادث لا دائما ولا بعد حدوث حادث بل بعد قديم بان
يكون القديم علة تامة لبعض الحوادث قوله هو اول الحوادث
بان لا يكون قبل ذلك الحادث حادث اخر بل يكون وجود ذلك

الحادث مستندا الى القديم وكون القديم علة تامة له قوله واذا من
ذلك اى لنفى حادث هو اول الحوادث قوله مستدرك لانه يكفى
ح ان يقال لنا وجود الحركات والحوادث يكون بعد حدوث حادث
آخر فصل كل حادث آخر لا الى اول قوله والا لزم قدم الحادث
لان قدم العلة التامة يستلزم قدم معلولها لامتناع تخلف المعلول عن علته
التامة على جزء حادث فيكون العلة التامة حادثة بحدوث بعض اجزائها
ايضا علة تامة لانه ذلك الجزء الحادث يكون ممكنا البتة فلا بد له من علة
تامة ايضا قوله حالة مستمرة وهى الحركة التوسطية قوله ولولاها اى لولا
تلك الحركة المستمرة المتجددات قوله ارتباط احدهما اى عالم
القدم وعالم الحدوث قوله باسرها قدمه والا لزم قدم الحادث قوله
لا تتخلف عنه معلوله لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة قوله اى تقدم
بان يكون القديم حادثا قوله استمرار بان لا يكون لوجوده اول
قوله من حيث استمراره اى قدمه قوله عدم استمراره اى حدوثه
وتجدده قوله لانا اذا اخذنا هذا هو برهان التطبيق الذى اعتمد عليه
الحكماء فى ابطال التسلسل قوله برتبة واحدة او بمراتب متناهية
قوله فاما ان يتطابقا اى الجملتان قوله من الجملة الاولى وهى الجملة التامة
قوله من الجملة الثانية وهى الجملة الناقصة قوله فى عدة الآحاد بانه يكون
آحاد الاكثر مساويا للآحاد الانقص قوله هف لظهور بطلان مساوات
الاكثر مع الانقص قوله فيلزم الانقطاع اى انقطاع الجملة الناقصة
قوله زائدة عليها اى على الجملة التامة قوله بعد ومسامتة هو الواحد
فى الفرض المذكور قوله كالحركات الفلكية فان الحركة امر غير قار الذات

امر غير قار الذات لا يمكن اجتماع اجزائها فى الوجود قوله اذ ليست مجتمعة اى
ليست الآحاد مجتمعة موجودة فى الخارج فى زمان من الازمنة فكيف يمكن التطبيق بينها
وهى معدومة قوله فى الوجود الذهنى اى ليست الآحاد مجتمعة موجودة فى الذهن
ايضا لان الآحاد غير متناهية واحاطة الذهن بالامور الغير المتناهية مفصلة مح قوله
وهو اى فى زمان واحد قوله وقوع آحاد وهو مناط التطبيق قوله موجودة
معا لان التطبيق بين الشيئين فرع لوجودهما وهو ظاهر قوله كالنفوس
الناطقة غير متناهية عند الحكماء القائلين بقدم العالم ولكن لا ترتب بين النفوس
الناطقة اذ ليست النفوس بعضها علة لبعض بل هى فائضة من المبدأ الفياض
عند استعداد الابدان قوله بازاء الثالث والاول والثانى والثالث
لها فى نفس الامر اذ لا ترتيب بينها بل الاولية والثانوية والثالثية الحاصل
لها بحسب اعتبارنا وعدنا لها ولا يمكن قادرين على عد غير المتناهى مفصلة
حتى يمكن لها اول وثان وثالث وهكذا الى مراتب باقية الى غير النهاية فرضنا
ايضا فاذا فرضنا مرتبة من احدهما يمكن ان تقع بازاء تلك المرتبة آحاد كثيرة من
الاخرى فليس بعض الاخرى لتلك المرتبة قوله من الاولى اى من الجملة الاولى قوله
من الاخرى اى من الجملة الاخرى قوله بانقطاع الوهم والعقل فان العقل كلما
تعقل واستحضر الآحاد وبطل التطبيق بين تلك الآحاد والتعقل وعلم بتعقلها
لا يمكن التطبيق هنا فينقطع التطبيق هنا قوله كان ذلك اى تطبيق الطرف
على الطرف قوله لفرض ذلك اى وقوع آحاد واحد منهما بازاء آحاد والاخرى قوله
نقطة الخلف وهو مساواة آحاد والاكثر والانقص قوله فذلك الفرض لغرض
وقوع آحاد واحدى الجملتين بازاء آحاد الاخرى قوله آحادها اى آحاد
الجملتين قوله ملاحظتها اى ملاحظة الآحاد قوله بينها ترتب كما فى سورة

الفصل قوله او لما كان في النفوس الناطقة قوله لا تبين فيها
اي تبين فيها احوال النشأة الآخرة قوله بلا تعلق اي بدن قوله اي
الاول وهو فساد النفس بعد خراب البدن قوله والا لكانت اي لو حصل
قوله بمنزلة المادة اذ القبول انما هو من خواص المادة قوله غير القابل
للفساد فلا بد ان يكون في النفس شيئان يعمل باحدهما الفساد وبغيره
بالآخر قوله قبول الجسم اي كقبول الجسم للاعراض الحالة فيه
قوله بل معناه اي معنى قبول الشيء للعدم والفساد قوله ليس في
الخارج اي ليس في الخارج شيء على تقدير كون الشيء معدوما في الخارج
قوله فيكون مركبة اي اذا كان في النفس شيئان قابل وفاسد تكون النفس
مركبة مع انا بينا ان النفس بسيطة قوله تركبها اي تركب النفس قوله
لجواز ان يكون اي محل امكان الفساد قوله لما مر من ان كل حادث فهو
مسبوق بمادة والمراد بالمادة اعم من ان يكون موضوعا كما في الاعراض
او هيولى كما في صور الاجسام او متعلقا كما في النفس فان البدن مادة ومتعلق
لحدوث النفس قوله وفسادها يجوز ان يكون النفس البسيطة فاسدة ويكون
امكان فسادها قائما بالبدن فلا يلزم من فساد النفس كونها مركبة قوله
لكنها متعلقة بالبدن والبدن مادي فلا ارتباط بينهما بحسب الذات
الا ان النفس لما كانت متعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصرف وكان البدن
آلة لتحصيل كمالات النفس كان بينهما ارتباط من هذه الحيثية فليس البدن
مباينا للنفس من جميع الوجوه قوله بعد اي البدن قوله آلة لها اي للنفس
فهذا الارتباط وهو كون النفس متعلقة بالبدن ومتصرفة فيه وكون البدن
آلة لتحصيل كمالات النفس قوله الذي بينهما اي بين النفس والبدن قوله

قوله وهو جهة مقارنته اي سبب لمقارنة النفس من حيث انها متعلقة بالبدن
وهو الوجود الرابطي كوجود البياض للجسم لا وجوده في نفسه قوله من حيث انها
اي النفس قوله مقارنة له اي للبدن قوله بل هو محل لها اي البدن قوله ومتصرفة
فيه فان البدن لم يكن مستعدا لتعلق النفس لم يتعلق النفس به قوله
على وجودها في نفسها ضرورة ان كون النفس مدبرة للبدن ومتصرفة فيه
انما هو بعد وجودها في نفسها قوله هذا الاستعداد اي استعداد البدن لتعلق النفس
قوله وعدمها فمن حيث انها اي وجودها الرابطي قوله ثانيا وبالعرض
اذ لو لم يتوقف التعلق على وجود النفس لم يكن بين البدن ووجود النفس في نفسها
ارتباط فيكون الارتباط بين البدن ووجود النفس في نفسها ارتباطا فكون الارتباط
بين البدن ووجود النفس في نفسها ثانيا وبالعرض لا بالذات قوله متعلقة
اي وجودها الرابطي قوله في ذكرها اي في فيضان الوجود عليها متعلقة بالبدن قوله
فيها اي قيام استعداد الوجود قوله لانها اي النفس قوله مباينة له اي البدن
ومن هذه الجهة اي جهة ارتباط النفس بالبدن قوله بعدم النفس اي عدمها في نفسها
وهو عدم التعلق قوله مقارنة له وهي تعلقها بالبدن قوله مباينة له
وهي باعتبار وجود النفس في نفسها قوله بل بموت البدن قوله انقطاع
تدبيرها وهو قطع التعلق قوله على عدمها في نفسها لجواز ان يكون النفس
مع كونها موجودة غير متعلقة بالبدن فعدم التعلق لا يتوقف على عدمها في نفسها
قوله لم يكن هذا الاستعداد اي استعداد البدن لعدم تعلق النفس به
قوله ولا بالعرض لانه عدم تعلق النفس بالبدن لا يتوقف على عدم النفس في
نفسها لجواز عدم التعلق مع كون النفس موجودة قوله وقد مر امتناع قيام استعداد
البدن لعدم النفس في نفسها لان البدن مباين للنفس باعتبار وجودها في نفسها

وعدمها اي نفسها والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبديهة قوله مع انه
اي البدن قوله وجودها اي وجودها في نفسها قوله لا سبيل الا الثاني وهو ان
يتعلق النفس ببدن آخر بعد خراب البدن على سبيل التناسخ قوله لما فرغ من
العنصر شرع في فصل الانسان من قوله ويقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة
مع حدوث الابدان قوله لا الى البدن هذا الدليل اورده الشيخ في الاشارات
بقوله واما التناسخ في اجسام من جنس ما كانت فيه مستحيل والا لاقتضى كل مزاج
نفسا تفيض اليه وقارنتها النفس المستنسخة فكان للحيوان واحد نفسان قوله
بان لا يصادف مادة او يصادف البدن الصالح للنفس نفسا اقوى فيجوز ان
يتعلق بذلك البدن الصالح هذه النفس المصادفة ولا يفيض اليه نفس اخرى من
المبدأ فلا يلزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان قوله شرط الفيضان وهو
عدم مصادفة البدن لنفس موجودة وقد بطل هذا حين كمال استعداد ذلك
البدن لفيضان النفس اليه قوله بقاء النفس هو الشق الثالث الذي هو المطلوب
قوله مما فرغ من العنصر شرع في فصل الانسان قوله كما اشير اليه حيث قال
الشارح هناك هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ او على تقدير صحته بجواز افتقار
النفوس قبل الابدان المتعلقة بالعوارض المفارقة الى صلاحها بابدان اخر
سابقة الى غير النهاية قوله فيلزم الدور لتوقف بطلان التناسخ على حدوث
النفس التي توقف على بطلان التناسخ قوله لزم ان تتذكر اي النفس قوله
فيه اي قبل هذا البدن قوله وهو جوهر النفس الباقي لا البدن الفاسد قوله
كما كان اي النفس الباقية بعد فساد البدن كانت موجودة حين تعلقها بالبدن
الذي فسد الآن قوله بل قطعنا فانا نعلم قطعا انا لا نعلم شيئا من احوال البدن
الفاسد قوله بذلك البدن اي البدن الذي كان لها قوله البدن الآخر

وهو البدن الثاني الحادث بعد فساد البدن الاول فانها اي النفس لما كانت
مدبرة للبدن فيجوز ان يكون حين تعلقها بالبدن الثاني مشغولة بتدبيره ومستغرقة
في ذلك التدبير بحيث لا يبقى لها مجال تذكر شيء من احوال البدن السابق فتذهب
عنها العلم باحوال البدن السابق قوله او طول العهد بان يكون بين فساد
البدن الاول وبين تعلق النفس ببدن آخر زمان طويل فاذا تعلق النفس
بذلك البدن الآخر كانت لاحوال البدن السابق كالمجهول لانها نسيتها لانها قد نسي
اكثر احوال الذي كان معلوما بعد انقضاء زمان طويل فيجوز ايضا ان يكون
ذلك من هذا القبيل قوله والثاني باطل وهو عدم زيادة عدد الابدان الهالكة
على عدد الابدان الحادثة قوله فلزم تعطل النفوس لانها اذا لم يكن تعلقها بالبدن
لم يكن مدبرة له ومتصرفة فيه فيكون معطلة اذ لا شغل لها الا التدبير والتصرف قوله
او تعلقها اي تعلق البدن الحادث كان نفوس البدنين الهالكين قوله
فيجتمع في بدن وهو البدن الحادث قوله او لم يكن هناك الا نفس واحدة
واعلم ان الشيخ قد اورد في الاشارات هذا البرهان الثاني وقال وضحه الشارح المحقق
الطوسي بهذه العبارة الحجة الثانية ان النفس المستنسخة اما ان يتصل بالبدن
الثاني في حال فساد الاول ويتصل به قبل زمان او بعده بزمان فان اتصلت
في تلك الحالة فاما ان يكون البدن الثاني قد حدث في تلك الحالة او يكون قد حدث
قبلها فان كان قد حدث في تلك الحالة فاما ان يكون عدد النفوس المفارقة
وعدد الابدان الحادثة في جميع الاوقات متساوية او يكون عدد النفوس
اكثر او يكون اقل وعلى التقدير الاول يجب ان يتصل كل فساد ببدن بكون بدن
آخر ووجب ايضا ان يكون عدد الكائنات من الابدان عدد الفاسدات
منها وهذا محال لان [illegible] كونا واحدا [illegible] وعلى التقدير الثاني يكون النفوس

المجتمعة على بدن واحد اما متشابهة في استحقاق الاتصال به او مختلفة
والاول يقتضي اما اتصال الكل بذلك البدن الواحد نفوس كثيرة وقد مر بطلانه
واما ان يتدافع وتمانع فيبقى الكل غير متصلة ببدن بعد فنا البدن الاول
وقد فرضناها متصلة به ف والثاني يقتضي اتصال البعض وبقاء البعض
غير متصلة ويعود الخلف وعلى التقدير الثالث لا يخلو اما ان تتصل نفس
واحدة بابدان اكثر من واحد حتى يكون حيوان واحد هو بعينه غيره وهو ممتنع
او يبقى بعض الابدان المستعدة للنفس بلا نفس وهو ايضا قبيح او يتصل
بعض النفوس ببعض الابدان ويحدث للبعض الاخر نفوس اخرى ويلزم
محالان احدهما اتصال تلك النفوس ببعض تلك الابدان دون بعض من
غير اولوية والثاني حدوث لبعض الابدان المستعدة دون بعض من غير
اولوية وان انتقلت النفس المفارقة ببدن قد حدث من حال المفارقة
فذلك البدن لا يخلو اما ان يكون ذا نفس اخرى او لا يكون ويلزم على الاول
اتصال نفسين ببدن واحد وعلى الثاني وجود بدن مستعد للنفس معطل
عنها واما ان انتقلت النفس المفارقة بعد المفارقة بزمان فيجوز كونها
معطلة في زمان يقتضي جواز ذلك في سائر الازمنة ولا يحتاج الى القول
بالتناسخ وايضا لا يخلو اما ان يكون اتصالها ببدن موجود على حدوث
مزاج مستعد او لم يكن ويلزم على الاول حدوث نفس اخرى مع ذلك
المزاج وتعود المحالات المذكورة وعلى الثاني ان يحصل اتصاله بزمان دون
زمان مع تساوي الازمنة بالنسبة اليه وهو مع شرح الاشارات
قوله كانت متعددة لتلك النفس قوله والزوال وهي معطل النفس
واجتماع نفسين على بدن واحد وتعلق نفس واحدة باكثر من بدن واحد

قوله لو كان التعلق الخ لا يجوز ان لا تتعلق النفس بعد المفارقة ببدن اخر
قوله وعلى التقدير بان تتعلق ببدن اخر حين فنا البدن الاول لا يجوز
ان لا تتعلق ببدن اخر حين فنا البدن الاول بل تتعلق ببدن اخر بعد
فنا البدن الاول بمدة طويلة قوله اذا كان جائزا اي التعلق ببدن
اخر وعدم التعلق به جائزا قوله او لازما اي التعلق ببدن اخر لازما
قوله فلا اي فلا يلزم ما ذكر قوله ان لا يتعلق اي لا يتعلق تلك النفوس
الا بابدان اخر قوله لا حجة اذ لم يقل دليل على انه لابد للنفس من شغل وعمل وانها
قوله بالكمالات اي الكمالات التي اكتسبتها حين التعلق بالبدن قوله
اللذة ادراك ان اللذة هي ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير
من حيث هو كذلك كما في الاشارات قوله فادركه من حيث انه هو وان الملائم للشي
قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى الشي وهو لا يعتقد كماليته وخيريته ولا يلتذ به
وقد لا يكون كذلك وهو يعتقده فيلتذ به فالمعتبر كماليته وخيريته عند المدرك
لا في نفس الامر شرح الاشارات قوله ادراك المعقولات اي الامور المجردة
عن المادة سواء كانت كلية او جزئية قوله بان يمكن اي يصير قادرة
قوله اي حسن اي نظر الى من الحق اي من صفات الحق قوله
فان تعقله اي تعقل الحق الاول على ما هو عليه غير ممكن لذاته بل هو ممتنع
فلذا قال المعه قدر ما يمكن له من الحق الاول قوله وانه اي الحق الاول
قوله عن غاية بعد ان تعمل الصنع الواجبية قوله لفيضان الخير اي لفيضان
الموجودات على الوجه الذي لا يمكن ان تكون تلك الموجودات على نحو اخر اشرف
واصوب من الوجه الذي وجدت عليه قوله ثم ادراك اي الالام النفس الناقصة
اولا هو ادراك الواجب بما له من صفات الكمال ثم ادراك العقول بعد ذلك

اي جرم الجسم سواء كان عنصريا او فلكيا قوله والسماوية اي التي هي السموات
وما فيها قوله صور الموجودات سواء كان مجردا او ماديا جسمانيا او غيره قوله
هو اي الترتيب لها اي للموجودات قوله فكون اي النفس الناطقة قوله عالما
عقليا او عالما مجردا قوله مضاهيا للعالم اي مشابها للعالم الموجود كله لانه صور
جميع الموجودات لما ارتسمت فيها كانها هي عالم الوجود كله لان صور جميع الموجودات
لما وجدت في عالم الموجودات كان في عالمها المجرد والمادي في عالم المادي فاذا وجد
جميع الصور فيها كانت كانها هي العالم كله قوله كله اي سواء كان عالم المجردات
او عالم الماديات قوله كمال القوة اي وراء ذلك الادراك الملايم قوله حيث انها
كمالات لها فان ذلك لانه يجوز ان يكون لها كمالات ولا يدركها من حيث
انها كمالات لها ولا يعلمها انها كمالات فلا يلتذ بل قد يستعرض منها اذا ادركها
من كمال وخير ملايم قوله وهذا اي ادراك المعقولات والمجردات قوله فحصل
لها اي النفس قوله وهي اكمل اي اللذة العقلية قوله اما الاول اي
كون مدركات العقل اشرف من مدركات الحس قوله واما انها من الامور
الحادثة في الماديات قوله واما الثاني وهو كون الادراكات العقلية اقوى من الادراكات
الحسية قوله الى كنه الشيء اي حقائق الاشياء المركبة ليست الا الاجناس
والفصول الكلية وادراكها لا يمكن الا بالعقل فهي غير مدركة بالحواس الظاهرة
والباطنة فلذلك الادراك فيكون الوصول الى كنه الاشياء المركبة وحقائقها
بالعقل فقط واما البسائط العقلية فقد عرفت ان المدرك لها ليس الا العقل فيكون
الوصول الى كنه الاشياء مطلقا هو العقل فقط قوله وجنس الجنس وذلك اذا كان
للجنس جنس اخر كالحيوان فانه جنس للانسان مثلا وله ايضا جنس كالجسم النامي
والجسم المطلق والجوهر قوله وجنس الفصل فيه تعقيد لعدم وجدان الى جنس الفصل

لا فصل قوله وفصل الجنس كالحساس فانه فصل الحيوان الذي هو جنس قوله
ويميز اي الادراك القطعي قوله الخارج اللازم وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء قوله
والمفارق وهو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء كالضحك بالفعل فانه ينفك عن الشيء وهو
الانسان قوله اللازم بوسط كالضحك اللازم للانسان بواسطة التعجب
قوله او بغير واسطة كالتعجب اللازم لذات الانسان قوله او الى ظاهر
المحسوس فان الباصرة مثلا لا تصل الا الى الالوان والاضواء القائمة بالاجسام
والذائقة لا تصل الا الى الطعوم والشامة الى الروائح وعلى هذا القياس سائر
الحواس الباطنة قوله بخلاف الادراكات ثم لا ينافي ان القوى الجسمانية
لا تقدر على امور غير متناهية بخلاف الامور المجردة فانها تقوى على امور غير
متناهية قوله الالم ادراك اي الالم هو ادراك وصول ما هو عند المدرك
آفة وشر اشارات قوله واغتمام اي النفس قوله قبل المفارقة
عن البدن قوله عن الشوائب البدنية بل كانت تعقلاتها مشوبة بالامور
العادية بان اعرض الامور العقلية المجردة الى الامور التي تجري في العادات
من الامور المحسوسات قوله صفت اي صفا عن الشوائب والظلمات والاوهام
الكاذبة قوله واشتياق شهوتها لان النيل بكل الكمالات انما كان بالبدن فاذا
كانت مفارقة عن البدن امتنع نيلها اليها قوله وحصول نقصانها بسبب
فوت ملكة الكمالات قوله فيه الاحتباس اي الاحتباس فاعرض العقل عن
العلائق الجسدانية فاذا كانت مفارقة فهذا العرض لها حقائق الاشياء
وسبب الاعتقادات اي صورة البرهان الجازمة المطابقة للواقع قوله
لتحققه فان الصدق يستعمل بمعنى التحقق ولما كان ذلك المعتقد امرا محققا
كان ذا صدق فصح اضافته اليه قوله حال اي حال ذلك المعتقد بسبب

حداته

صدق القول وصدق الساري الاعتقادات المطابقة لما في نفس الامر قوله
فان لم تحصل لها اي النفس الكاملة قوله رجاء الوصول اي الى المعشوق
قوله فتاذى بها اي بالمحجوبية قوله بهذا الامر اي عدم التنزه عن العلائق
الجسدانية قوله كان لا مجال اي لاجل هذا الامر قوله اذا فارقت اي تلك
النفوس قوله فذلك الجزم بحقية العقائد الباطلة قوله وان لم تجز اي وان
لم يجز ان يزول عنها الجزم بحقية العقائد الباطلة قوله فلا يكون لها شعور بنقصانها
بل كانت حينئذ ايضا جازمة بحقيتها وبجزم كونها كمالات فلا يكون لها شعور
بانها باطلة والكمال سواها اضدادها ونقائضها قوله كما لم يكن اي كما لم يكن ذلك
الشعور قبل الموت قوله فلا يكون مشتاقة اذ التعذيب انما يكون بان
تدرك الكمال ولم تنل به فتصير مشتاقة ومتعذبة بسبب ذلك الاشتياق
وعدم النيل قوله فكانها كانت اي كانت حين تعلقها بالابدان ذوات
ادراك قوله فصارت اي بعد المفارقة عن الابدان قوله مع ذلك
اي مع ذلك الادراك قوله وهو غير كمال السبب فكذا النيل قوله والمعتقدات
انها اي اضداد الكمال قوله فتعتقد بعد الموت انها حقة كما باطلة فتعتقد بالضرورة
بعد كشف الحجب قوله لا لزوال الجزم وحاصل الجواب ان التعذيب ليس بسبب
زوال الجزم بحقية العقائد الباطلة حتى اذا لم يزل ذلك الجزم لم تعذب بل
انما هو بسبب عدم نيل ما رغبت النفس الوصول اليه فان النفس مع الجزم بحقية
العقائد الباطلة فرحت الوصول اليها وفرح بذلك فاذا فارقت البدن
ولم يحصل اليها ما رغبت تعذب قوله العقائد الفاسدة اي الباطنية عن
نفس حقائق الاشياء وعن الاعتقادات البرهانية الثابتة
الغير المطابقة والظنون الفاسدة قوله متعلق بقوله

ان النفوس الساذجة اذ ظهر لها بسبب كسب بعض العلوم المجهولات
من شان تلك النفوس كان ادراك الحقائق نزع لتلك النفوس بسبب
هذا الكسب شوق الى الكمال قوله ونواه من الحواس الظاهرة والباطنة قوله
مدة تعلقها اي فرصة تعلقها بالبدن قوله من اللذات الحسية بيان للملكات
صارفة لها اذ الصارف عن الاكتساب هو اللذات الحسية والوهمية قوله
البليغة اي الى العلم والشرف قوله عن الم الشوق لانها لا تشتاق الى الشرف
قوله المضادة لانها خالية عن الهيئات البدنية الردية قوله اي ناقصة
مرفطانة ناقصة توجب تلك الفطانة مجرد الشوق من غير وصول الى الكمال
قوله واما اذا لم يكن اي اذا لم يكن تلك النفوس التزم تكسب العلم والشرف
ولا تشتاق اليها قوله عن الهيئات بل كانت متصفة بالهيئات البدنية الردية
قوله غير دائم لامكان زوال تلك الهيئات الردية عنها قوله وبقي هذا
اي الانتقال من بدن الى بدن آخر

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفق
الى الله ربه ذي الموا
محمد المدعو بين الصدور
عنه